

Democratic Arabic Center
For Strategic, Political & Economic Studies

زمن الاحتجاج والسياسة

من فكرة الثورة إلى ديمقراطية المخاطر

تأليف :محمد العربي العياري
تقديم د. حسام الدين درويش

2024

الـنــــــــــاشـــــــر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : زمن الاحتجاج والسياسة من فكرة الثورة إلى ديمقراطية المخاطر

تأليف : محمد العربي العياري تقديم: د. حسام الدين درويش

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

الرقم الدولي المعياري 978-3-68929-010-8 ISBN

الطبعة الأولى2024 م



محمد العربي العياري

زمن الاحتجاج والسياسة

من فكرة الثورة إلى ديمقراطية المخاطر

تقديم: د. حسام الدين درويش

محمد العربي العياري

زمن الاحتجاج والسياسة

من فكرة الثورة إلى ديمقراطية المخاطر

تقديم: د. حسام الدين درويش

"إن هذا الشارع يُخيف باستمرار كل طبقة مسيطرة؛ إنه مصدر قلقها الدائم. لأنه، بالتحديد، نقيض مؤسساتها، أو قل للتلطيف، ومن وجهة نظر الطبقة المسيطرة نفسها، إنه المُنفلت من هذه المؤسسات، وغير المنضبط بها. وبقدر ما تدل كلمة 'شارع' هذه، في لغة الأيديولوجية الطبقية المسيطرة، على احتقار للطبقات الكادحة، بقدر ما تدل على الخوف منها. إن مصدر هذا الخوف الطبقي هو، بالضبط، قدرة هذه الطبقات على الانفلات من الضوابط المؤسسية؛ أي من أجهزة الدولة البرجوازية والسياسية والأيديولوجية للطبقة المسيطرة، وعلى التحرر منها في ممارسة الصراع الطبقي."

مهدي عامل، مدخل الى نقض الفكر الطائفي

إهداء

إلى ذكرى والدتي. هناك حيث تحيا في عالم أكثر رفقا من هذا الذي نكتب عنه.

أمي، لم تكن لتقرأ هذا الكتاب؛ لأن ما يُقال أفضل بلاغة وأعمق معنى مما يُكتب

لكنها كانت بالتأكيد سوف تسمع أصداء كلماته منّي شخصيا.

الى ابتسامتها الدائمة.

المحتويات

تقديم

بعد بضعة أشهر من الانقلاب السياسي في تونس الذي حصل في 25 جويلية 2021، التقيت بعددٍ من الباحثات والباحثين التونسيين في مؤتمرٍ أكاديميٍ. وقد راعني حينها أن بعضهم، على الأقل، كان يؤيد ضمنيًّا أو صراحة ذلك الانقلاب. استغربت تأييدهم المذكور، لأنني كنت انظر إلى المسألة على انها خيارٌ بين الديمقراطية واللاديمقراطية ممثلة بالديكتاتورية او الاستبداد. لاحقًا، تبين لي أن الوضع أكثر تعقيدًا من ذلك التخيير المذكور، وأن المواقف المؤيدة المذكورة هي، بالدرجة الأولى، مواقف ضد القوى السياسية الحاكمة التي تم الانقلاب عليها، أكثر من كونها مواقف مؤيدةً للاستبداد أو مقتنعةً به ومسّوغة له. كما أن تلك المواقف تعكس توجهًا شعبيًّا لدى عددٍ كبيرٍ من التونسيات والتونسيين، وثمة مؤشرات على أنه كبيرٌ إلى درجة أنه يمكن أن يكون أغلبيةً. فوفقًا لأرقام المؤشر العربي 2019-2020، التي تتضمنها بحوث هذا الكتاب، عن آراء التونسيات والتونسيين، اعتبر 63% منهم أن الوضع السياسي في الفترة 2019-2020 سيئ و/ أو سيئ جدا؛ ويرى 85% منهم أن وضعية الاقتصاد التونسي سيئة و/أو سيئة جدًّا؛ وعبَّر 59% منهم عن اعتقادهم بخلو أداء مجلس نواب الشعب من الجدية و/ أو الجدوى؛ وصرح 64% منهم بعدم ثقتهم المطلقة و/ أو بعدم الثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية، وتكامل ذلك مع تأكيد 60% منهم بأنهم مهتمون قليلًا و/ أو غير مُهتمين على الاطلاق بالشأن السياسي.

ولفهم التأييد الصريح أو الضمني والجزئي الذي يبدو أن الانقلاب قد حظي به بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ عن طريق السكوت وعدم معارضته بقوةٍ من قبل تونسيين كثر، ينبغي الإشارة إلى أن المواقف السياسية للناخبين أو المواطنين تتأسس، في أحيانٍ كثيرةٍ، على ما ترغب عنه الإرادة أو ما لا تريده، بقد ر تأسسها على ما ترغب فيه وتريده. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى السكوت على الانقلاب أو المعارضة الناعمة له أو حتى بعض المواقف المؤيدة له، على أنها تعبيرٌ عن السخط تجاه النخب السياسية الحاكمة منذ سنة 2011 أكثر

من كونه تعبيرا عن القناعة بخطاب الانقلاب السياسي في25 جويلية 2021. يضاف إلى ذلك، ينظر كثيرون إلى التأييد المذكور على أنه تأييدٌ مؤقتٌ ولمرحلة انتقالية قصيرةٍ يفترض أن تنتهي مع إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة، وأنه حالةٌ طارئةٌ ضرورةٌ مرحليًّا فقط. في المقابل يرتاب كثيرون في إمكانية تخلّي القوى المهيمنة على السلطة حاليًّا، عن تلك السلطة طوعًا أو بسهولةً. وقد لمست في مشاركتي في معرض الكتاب الأخير الذي أقيم في تونس في سنة 2023 تصاعد التذمر من السلطة السياسية الشعبوية الحالية، والتطلع إلى العودة إلى المسار الديمقراطي والتصميم على تحقيق تلك العودة في موعدٍ أقصاه الانتخابات الرئاسية القادمة.

الموقف المعرفي والمعياري أو الأيديولوجي السياسي الذي يتضمنه هذا الكتاب متوازٌن ويتجاوز رد الفعل المذكور، ويقدم نقدًا مزدوجًا للنخب السياسية التونسية وللتوجه الشعبوي الحاكم الذي انقلب عليها وعلى العملية الديمقراطية. كما يُشّكل النقد المذكور، والتأسيس المعرفي له، المحور الأساسي أو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب. وقد أحسن الكاتب في هذا التركيز على الفاعلين السياسيينpolitical agents، وليس على البنية أو التحليل البنيوي. فمن ناحيةٍ أولى، تبين معظم الد راسات والمقاربات البحثية التي تتناول قواعد وشروط نجاح عملية الانتقال الديمقراطي الدور المحوري الذي تنفرد النخب السياسية بالقيام به في "تدبير الانتقال الديمقراطي، ودعمه بما يستجيب لسيرورة البناء السياسي الجديد، والسياق الديمقراطي". ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، أظهر هذا التركيز الدور الأساسي وربما الحاسم للفاعلين السياسيين، في السياق التاريخي المدروس، في إيصال الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس إلى لحظة الانقلاب السياسي، ومن ثم ما تلاها من هيمنة الخطاب الشعبوي في المجال السياسي الرسمي. ومن ناحيةٍ ثالثةٍ، إن إبراز الدور الكبير والمهم وربما الحاسم للنخبة السياسية التونسية في المجال السياسي التونسي عمومًا، وفي فترة التحول الديمقراطي خصوصًا، يفضي إلى استبعاد أي تفسير ثقافوي يُحمُّل عموم الشعب أو ثقافته أو دينه واعتقاداته مسؤولية وجود الاستبداد أو الإخفاق- العرضي أو الأساسي- للتحول الديمقراطي. يساعد التركيز المذكور على تجنب قراءة التاريخ

واستشراف المستقبل بلغة الحتمية والضرورة الأحادية، ويبين أن ما حصل كان جائزا وليس ضروريًّا بحيث أنه كان من الممكن ألا يحصل، وأن المستقبل مفتوحٌ على آفاقٍ وإمكانياتٍ أو احتمالاتٍ متنوعةٍ، وأن تحقُّق إحداها أو عدم تحقق غيرها يعتمد، إلى درجةٍ كبير ةٍ- وقد تكون حاسمةً- على سلوك الفاعلين السياسيين وخيا راتهم.

انطلاقًا مما سبق نفهم تشديد الكاتب على اتسام الانتقال الديمقراطي بسيرورة مُعقّدة، طويلة الأجل ومفتوحة النهايات، وإبرازه أن تلك "النهايات" لم تتجسد فقط في النجاح في إقامة النظام الديمقراطي وترسيخه فحسب، بل تضمنت أيضًا "ارتدادات نحو أشكال من السلطوية، تغذّت من إخفاقات النخب السياسية التي لم تحسن تدبير شروط الانتقال كعدم تحقُّق الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين، وتوظيف الديمقراطية لتحقيق أهداف غير ديمقراطية"، ولم تنجح في رسم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبب أزمات السياسة والحضور المفرط للأيديولوجيا، فاستمر غياب العدالة والخلل في تكافؤ الفر ص، في ظل استمرار التوجهات والأوضاع الاقتصادية والتنموية ذاتها التي كانت قائمةً في حقبة ما قبل قيام الثورة التونسية.

يساعد هذا الكتاب على إد راك خصوصية مرحلة الانتقال الديمقراطي، والاختلافات الكبيرة والمهمة بين تلك المرحلة ومرحلة "النشوء أو القيام الأول للنظام الديمقراطي"، من جهةٍ، وحالة النظام الديمقراطي الراسخ، من جهةٍ أخرى. فمن ناحيةٍ أولى، ثبت، نظريًّا وعمليًّا، أنه قد يكون من غير الممكن، ولا الضروري أصلًا، أن تسير عملية الانتقال الديمقراطي على طريقة نشوء الديمقراطيات التاريخية. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، الانتقال الديمقراطي هو مرحلةٌ تسبق قيام الديمقراطية، وبالتالي هي تختلف عن المرحلة التي يكون فيها النظام الديمقراطي ارسخًا وقويًّا ويعمل بانتظامٍ. وانطلاقًا من الرؤية القائلة بوجوب أن تتضمن الديمقراطية وجود اختلافاتٍ كبيرةٍ وأساسيةٍ بين أطراف العملية السياسية، يمكن القول بأن مرحلة الديمقراطية ينبغي أن

تكون غير ديمقراطيةٍ من هذا المنظور، لأنه من الضروري إلى درجةٍ قد تكون حاسمةً في أحيانٍ ليست قليلةً، أن تتضمن التوصل إلى توافقٍ واتفاقٍ بين النخب السياسية والمدنية على أسس أو مبادئ العملية السياسية والقواعد والمؤسسات الضابطة لتلك العملية. ولأسبابٍ كثيرةٍ، يبدو أنّ النخب التونسية قد أخفقت في الوصول إلى هذا ا لتوافق أو الاتفاق، ولم تكن مستعدة للوصول إليه أو مدركةً لأهمية، فامتدت صراعاتها الحزبية وتوجهاتها ا لأيديولوجية الضيقة لتشمل حتى الأسس أو المبادئ والقواعد والمؤسسات المذكورة، التي بقيت موضع خلافٍ وتجاذبٍ حتى حصول الانقلاب السياسي الشعبوي عليها وعلى ديمقراطيتها الجنينيّة الهشة.

يتضمن الموقف الشعبوي تقسيمًا جذريًا للأطراف السياسية إلى "نحن الشعب الصالح" و"هم النخبة الطالحة". وعلى الرغم من أن السياسة عمومًا، والعملية الديمقراطية خصوصًا، تسمح بالانقسامات الجذرية، بل تتطلبها أيضًا، لا يمكن النظر إلى الانقسام الذي يتضمنه ويُحدثه الموقف الشعبوي على أنَّه موقفٌ ديمقراطي، لأنَّه مفرط في الجذرية إلى درجة نفي إمكانية الديمقراطية ذاتها، بوصفها ديمقراطية تمثيليةً، أي بوصفها عمليةً تُحقّق تمثيل نخبٍ سياسيةٍ للشعب أو الناخبين الذين يختارونهم في الانتخابات. ولا يهتم هذا الكتاب بالشعبوية بوصفها لحظةً انقلابيةً على التحول الديمقراطي فحسب، بل يهتم بها أيضًا بوصفها لحظة محايثةً لعمليات الاستقطاب والتناحر التي كانت حاضر ةً، بدرجةٍ أو بأخرى، في ممارسات النخب السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي. وعلى هذا الأساس، يتم الوصل بين مرحلة الانتقال الديمقراطي ولحظة الانقلاب الشعبوي من خلال التأكيد على أن الشعبويةً استثمرت إخفاق النخب السياسية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وكانت نتيجةً له، أكثر من كونها سببا له. فالشعبوية استثمرت هذه الممكنات القوية الناتجة عن الاستقطاب الجذري والتناحر الحزبي والأيديولوجي، وعدم الاتفاق على أسس العملية الديمقراطية ومبادئها وقواعدها ومؤسساتها، مما جعل من الصراع السياسي صراعا إقصائيًّا على

الديمقراطية والمكاسب الحزبية والأيديولوجية الضيقة أكثر من كونه صراعا ديمقراطيا يعترف فيه كل طرف بأحقية وجود الآخر ومشروعية ذلك الوجود، ويأخذ ذلك في حُسبان رؤيته وممارساته السياسية.

على الرغم من شيوع الاعتقاد لدى عد دٍ كبيرٍ من التونسيين والتونسيات الذين حاورتهم والذين أعربوا عن تأييدهم أو تفهمهم للانقلاب الشعبوي بوصفه خطوةً ضروريةً في سيرورة التحول الديمقراطي، ومجرد مرحلةٍ مؤقتةٍ ستُعيد عجلات قطار التحول الديمقراطي إلى مساره الصحيح، يبدو لكثيرين أن ذلك الانقلاب هو خطوة نحو العودة إلى المسار الاستبدادي، والقضاء على أكبر قدرٍ ممكنٍ من مكتسبات عملية التحول الديمقراطي. ويبدو أن كلا الاحتمالين قائمين، والترجيح العملي لأحدهما واستبعاد أو إقصاء الآخر مرهونٌ، بالدرجة الأولى، بمواقف النخب السياسية والفاعلة عمومًا، وبمدى نجاحها في الاستناد إلى حراكٍ شعبي مدني قوي. ومن الضروري الإشارة في هذا الخصوص، أن الانقلاب الشعبوي لم يفضِ، حتى الآن على الأقل، إلى الوصول بالبلاد إلى الحالة الاستبدادية التي كانت سائدة في تونس أو في غيرها قبل قيام ثورات الربيع العربي، على الرغم من وجود بعض المؤشرات السلبية جدًّا في هذا الخصوص. ومن هذه المؤشرات تراجع تونس إلى المركز 121 من ضمن 180 دولة في الت رتيب السنوي لحرية الصحافة بعد أن كانت في المركز 94 سنة 2022 وفي المركز 72 سنة 2019، مع العلم أنها كانت تحتل مركز الصدارة العربية في هذا الترتيب. على الرغم من كل ذلك يبقى الوضع التونسي، من الناحية السياسية ومن ناحية الحريات السياسية والمدنية، وحضور النقد في المجال السياسي والفضاء العام أفضل أو أقل سوءًا بكثيرٍ من الوضع في معظم الدول العربية الأخرى.

أما بالنسبة إلى الترجيح النظر ي أو المعرفي لأحد الاحتمالين المذكورين فينبغي أن يستند إلى دراسة المعطيات والأبحاث المتوافرة عن الأوضاع في تونس. وتتضمن نصوص هذا الكتاب أهم المعطيات والأبحاث التي ينبغي الاطلاع عليها في هذا الخصوص. وعلى الرغم من أن الكاتب يرى، في مقدمة هذا الكتاب، أن كتابه ينُوسُ بين تفاؤل الإرادة وتشاؤم العقل، يمكن المحاجة أن الموقف المعرفي والمعياري أو الأيديولوجي السياسي المتوازن

الذي يتضمنه هذا الكتاب لا يخضع، غالبًا، لذلك التوتر المُعتقد بين تفاؤل الإرادة المظنون وتشاؤم العقل المزعوم، أو لا يتأثر تأثرا سلبيًّا به. وفي كل الأحوال، يمكن القول بأن البحث في مثل هذه المسائل والسياقات يحتاج إلى عقلٍ مريدٍ وإرادة عاقلةٍ، بغض النظر عن تشاؤم أحدهما وتفاؤل الآخر، وبعيدًا عن الآثار السلبية للتوتر القائم بين الإرادة غير العاقلة والعقل غير المريد. وأحيانًا، يظهر التوتر المذكور، الذي تحدث عن الكاتب، في بعض العبارات والأحكام الجازمة التي تُبرز سلبيات آفاق الشعبوية الحالية وإيجابيات آفاق الديمقراطية التونسية، دون أن يكون هناك تسويغٌ معرفي كاملٌ لها. فعلى سبيل المثال، يؤكد الكاتب أنه بمقدور "الديمقراطية التونسية أن تفكّر فيما بعد الشعبوية، باعتبار هذه الأخيرة، حالة طارئة"، مع أن احتمال ألا تكون طارئة كما يظن ويؤمل موجودٌ. وفي السياق ذاته، يرى أن "الديمقراطية التونسية جاهزة لتدارك عثراتها وتجاوز أزماتها"، مع أن القول بعدم جاهزيتها الكاملة له ما يسوّغه ويدعمه، معرفيًّا وأيديولوجيًّا، نظريًّا وعمليًّا. كما يتضمن الكتاب القول بأن الانقلاب السياسي في 25 جويلية 2021 قد "عصف بكامل مُكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي"، مع أنه يؤكد في خاتمته أن أهم مُنجز للانتقال الديمقراطي في تونس، هو إعادة ولادة الفرد من جديد وفك الجهل بالحقائق الداخلية لسيرورة السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع". ونعتقد أن ما يتضمنه هذا الكتاب، ومنها التأكيد الأخير، يبين أن ا لانقلاب السياسي المذكور لم يستطع القيام بالعصف المذكور لكامل مكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي، ولعل "ولادة الفرد" هي إحدى أهم المكتسبات أو المنجزات التي لم يطالها العصف المذكور حتى الآن على الأقل.

لأسبابٍ كثيرةٍ، معرفيةٍ وأيديولوجيةٍ، يحظى الوضع التونسي وتطوراته باهتمام كبير. فمن ناحيةٍ أولى، ينظر كثيرون إلى تونس على أنها استثناءٌ من بعض النواحي، فمنها انطلقت شرارة ثورات أو انتفاضات الربيع العربي، وقد كانت، إلى حدٍّ قريبٍ البلد الوحيد الذي يبدو أن ذلك الربيع قد بقي مزدهرا ولم يتحول إلى خريفٍ أو شتاءٍ قارس. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، تبدو تونس نموذجًا معبرا عن الأوضاع في كثير من البلاد العربية، ففيها الصراع أو

الانقسام بين العلمانيين والإسلاميين واضح المعالم والتأثير، وجاذبًا للتشاحن الأيديولوجي وللتدارس المعرفي في الوقت نفسه. ومن ناحيةٍ ثالثةٍ، توفر دراسة الأوضاع التونسية الفرصة للاغتناء بنظريات التحول الديمقراطي والدراسات الخاصة بالشعبوية وإغنائها في الوقت نفسه. وهذا ما فعله الكاتب في أبحاث هذا الكتاب، الغني جدًّا، ولدرجةٍ مفرطةٍ أحيانًا، بالإحالات المهمة والمفيدة، على المفكرين والفلاسفة وتنظيراتهم واقتباس أقوالهم ومصطلحاتهم أو تعبيراتهم. ولا يكتفي الكتاب بالدراسات النظرية، على أهميتها، بل يتضمن أيضًا دراساتٍ ميدانيةً، واستنادًا إلى استبيانات ودراساتٍ ميدانيةٍ أخرى. وبذلك فهو يجمع بين عمومية التنظير أو الفكر النظري المجرد ذي الرؤية الكيفية والفكر العياني المحدد أو الد راسات الميدانية التوثيقية ذات المعطيات الكمية. كما أن هذا الكتاب يلتزم عمومًا بإحدى أهم متطلبات البحث المعرفي الرصين، والتي أجرؤ على الزعم بأنها مفتقدة في الكثير من الدراسات والأبحاث المكتوبة باللغة العربية، والمتمثلة في محاولة المحاجة في خصوص الأطروحات المقدَّمة، مع الأخذ في الحسبان الحجج المضادة، والتعامل المعرفي المنصف معها.

أخيرا، أود الإشارة إلى ميزةٍ من المزايا المهمة لهذا الكتاب، وهي تخصصه وتعمقه في الشأن التونسي وحده، دون الاهتمام بالسياق العربي في هذا الشأن، أو إجراء أي مقارنات مع بقية دول الربيع العربي، على سبيل المثال. وبالتالي فهذا الكتاب يستثير الفكر ويحفزه بقدر ما يشبعه، وربما أكثر، ويمكن أن يكون إحدى نقاط الانطلاق المهمة لإجراء الدراسات المقارنة أو الأوسع. لكن ما يخسره الكتاب من حيث الاتساع، يكسبه، بالتأكيد، من ناحية العمق والتعمق.

حسام الدين درويش

ألمانيا/ جوان 2023

مقدمة

"في التطورات التاريخية الكبرى، عشرون سنة ليست أكثر من يوم واحد؛ لكن قد تأتي أيام تحمل في أحشائها عشرين عاما."

كارل ماركس، مراسلات ماركس-أنجلس، المجلد الثالث، ص167

يُروى عن سيرة حياة الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، أنه كان وفيّا لعادة يومية تتمثّل في التنزُّه كل مساء في توقيت محدد، إلى درجة أن الناس قد حفظوا هذه العادة الكانطية التي لم تنقطع سوى مرتين فقط. المرة الأولى عندما صدر كتاب: "في التربية: إميل نموذجا" لجون جاك روسو، والمرة الثانية عند اندلاع الثورة الفرنسية. قد تستطيع الأفكار الكبرى والأحداث العظيمة أن تُغيّر من نمط المُعتاد وأن تُحرّر الأفراد من اليومي والسائد، وربما تخلق ما أسماه كارلو بوردوني بأثر الصدى، حيث تجد هذه الأفكار طريقا مفتوحا نحو عقول الشعوب لتُجبرهم على التفكير فيما هو كائن وما يمكن أن يكون، وقد تتحوّل الى قادح في لحظة ما، لفعل التمرد على التدليس اليومي الذي يطبع حياتهم وأفكارهم وعاداتهم. في هذه اللحظة بالذات، يرتقي حلم 'الدولة المستحيلة' من خانة المثاليات الى مرتبة الممكن والطبيعي من جهة إمكانية تحقُّقه. يسمح هذا الارتقاء والتحوُّل بإعادة طرح الأسئلة وباتساع أفق الأجوبة؛ تلك التي تُعبّرُ على شيء ما مُفارقا لسيرورة السائد واليومي. تتمحور الأسئلة حول الماضي والحاضر والمستقبل؛ وهي أسئلة ما هو كائن بالضرورة وما يمكن أن يكون بالقوة.

تتطلّب الأجوبة وعيا 'ترنسندنتاليا' أي مفارقا للوعي باللحظة التي يُقرّرُ فيها المجتمع مساءلة نفسه، والتفكير في الديمقراطية والسياسة والثقافة والاقتصاد، والحاجة الى قيم تُحدّدُ مدارات التفكير والى آلية تُقدّم إمكانية

حقيقية للظهور في الفضاء العمومي. تضمن هذه القيم إمكانية التواصل بين الأفراد باعتبارهم ذاتا جماعية فاعلة، كما تعمل هذه الذات كآلية انذار مُبكّر ضدّ محاولات افتكاك الفضاء العمومي واسقاط الطلب على الديمقراطية. كتب كولين كروتش عن حالة "ما بعد الديمقراطية"، باعتبارها أزمة مساواة وابتذال العمليات الديمقراطية، حيث فقدت فيها السياسة الاتصال بالمواطنين ووضعا يمكن تعريفه بأنه مُعاداة للسياسة في شكلها المُتعلق بالاحتجاجات ضد الفساد واهدار المال العام، ورفع مطلب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. كانت هذه العناوين-في 2011- شعارات ضمن سيرورة عملية تغيير واسعة شملت السياسة والمجتمع وشبكة الأفكار التي ضبطت الشأن العام لعقود طويلة، وكانت ولاتزال "سنة الأحلام الخطيرة" كما أسماها سلافوى جيجيك، تلك السنة التي استخدمت فيها الجماهير الغاضبة ما أطلق عليه زيجمونت باومان تسمية "القوة الفاعلة"، التي أسقطت رأس النظام وأجبرت جزء من الفاعلين في تونس على إعادة هندسة السياسة والمشاركة في الشأن العام وتدبير اليومي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. لم يعد من الممكن للسياسي أن يقول كل شيء عن اللاّشئ أو اللاّشئ عن كل شيء بتعبير بيير بورديو؛ بل أن السياسة قبل 2011، لم يعد فيها أي نوع من الوجاهة التي تُراعي الحقائق السياسية؛ حيث إن هذه الوجاهة التي تدور حولها هذه السياسة أضحت الى زوال.[1]

كان الشارع التونسي ووسائل التواصل الاجتماعي أفضية "للتدفقات" الغاضبة بتعبير مانويل كاستلز، وانضمّت "سياسة الشارع" وفق توصيف آصف بيّات، الى مربّع السياسة الرسمية التي حاولت استيعاب الجميع ودمج الجماهير في سيرورة انتقالية غيّرت "عالم سياسات الحياة اليومية" كما يكتب أنتوني جيدنز. كُتب الكثير حول الانتقال الديمقراطي في تونس وفي باقي الدول التي

[1] من رسالة ماكس فيبير الى فريدريش ناومان بتاريخ 14 ديسمبر 1906.

شـملتها موجـة "الربيـع"، فبـين مـا أسـماه الـبعض بموجـة جديـدة مـن موجـات الانتقـال الـديمقراطي التي نظّـر لهـا صـامويل هنتنغتـون ومـارتن ليبسـت وتيـدا سـكوكبول ودانكـوارت رسـتو وغيرهم، وبـين مـن صـنّف تلـك الأحـداث في تـونس تحـت خانـة "ماركـة محليّـة مسـجلة"، وثـورة بشـروط اللحظـة والواقـع التونسـي؛ تعـددت القـراءات وانفـتح سـجل التأويـل والفهـم والتحليـل على مصـراعيه، وظهـرت مفـاهيم جديـدة أُعيـد تصـميم مُخرجاتهـا السوسيوسياسـية والفلسـفية والقانونيـة علـى ضـوء صـراعات النخـب وتفاصـيل خلافـات الهويـة وأسـلمة الثـورة أو الانتفاضـة أو الحـراك الاجتمـاعي وعلمنتهـا. وقـع اسـتعمال الـذخيرة السياسـية التي تـوفّرت بحكـم تراكمـات الـزمن السياسـي، وتلـك التي ابتـدعها العقـل السياسـي الانتقـالي التونسـي، لرسـم ملامـح مـا بعـد 2011 في سـياق راوح بـين المفهـوم الانتقـالي ممارسـة، وبـين المعجـم الثـوري في مسـتوى الخطـاب والحشـد والتعبئـة. اتّضـح بطريقـة اسـترجاعية أن للثـورة التونسـية منطقهـا الخـاص، وقُـدراتها علـى جمـع ودمـج مختلـف القـوى مـن أحـزاب سياسـية ومنظمـات المجتمـع المـدني ونقابـات وشخصـيات أكاديميـة ونخـب سياسـية ومعطلـين عـن العمـل وشـباب مـن الجنسـين، في عمليـة تغيير المنظومـة السياسـية والاجتماعيـة. لكـن، يحصـل شـبه إجمـاع على عـدم اكتمـال دائـرة التغيير السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي -بـالمنطق الثـوري أو بمنطـق الاحتجـاج الجمـاهيري في 2011-، إذ يُعـاد اليـوم طـرح الأسـئلة التي قـد تقـود الى فهـم الواقـع التونسـي بعـد عقـد ونيـف مـن الأحـداث، حيـث نتسـاءل حـول سيرورة الأحـداث في هـذا العقـد، ومالـذي حصل بالضبط؟ ومالذي تبقى من الثورة التونسية؟ ومن ثمة، ما يمكن أن يكون؟

حاولنا من خلال هذا الكتاب، الذي يتألف من بحوث كُتبت بين سنتي 2021 و2022 ؛ أن نُجيب على تلك الأسئلة انطلاقا مما أسماه ماكس فيبير بعلم أمراض الأحزاب[2]، نضيف اليها امراض المجتمع المدني و الاقتصاد والسياسة والديمقراطية والنخب والحشود. ومن خلال تتبُّع الأحداث التي مثّلت السجل الرسمي للسيرورة السياسية للانتقال الديمقراطي في تونس، وعبر قراءة ذاتيّة للواقع وتمفصلات السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها. يهتم الفصل الأول بأزمات الانتقال الديمقراطي والإغراء السياسي للشعبوية من خلال فحص وعود الديمقراطية المستحيلة. في حين يطرح ثاني الفصول من هذا الكتاب، الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية من جانب تعثُّرات الانتقال السياسي وأزمة الديمقراطية التمثيلية. أما الفصل الثالث، فيقف عند حدود الحالة الشعبوية في تونس وإمكانيات التدارك الديمقراطي. في نفس السياق، يبحث الفصل الرابع، في أدوار المجتمع المدني في تونس والتحولات السياسية، حيث نُحاول مُلامسة رهانات المسالة الديمقراطية. في إطار آخر، يُحاول الفصل الخامس أن يُحيط بالخطاب السياسي في تونس وصناعة الرأي العام من خلال قراءة في نتائج دراسة ميدانية. أما الفصل السادس، فقد خُصّص لمسألة الهوية السياسية وإعادة تشكيلها. نتعرّض في الفصل السابع الى الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس، حيث نتعرّض الى هشاشة السياسات الاقتصادية الكُليّة ودورة الأزمات. ليُختتم الكتاب في فصله الثامن بمسألة المشاركة السياسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس، عبر عرض لأطروحة التوافقية الديمقراطية والاندماج الجمهوري.

[2] من ماكس فيبير رسالة الى روبرت ميشلز بتاريخ 26 مارس 1906

لم تخضع الورقات إلى تخطيط منهجي في مستوى الترتيب أو المُخطط العام، بل هي نتاج لرؤية وقراءة خاصة من وجهة نظرنا لما نعتبره عناوين اخفاق الانتقال الديمقراطي، وقُصور عملية تدبير السياق العام للأحداث. حاولنا فهم أدوار المجتمع المدني في تونس، وكيفيّة اشتغال الخطاب السياسي، ومعالجة الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية. كما خُضنا في أزمات الانتقال الديمقراطي وحدود الحالة الشعبوية في تونس، وبحثنا في الهوية السياسية وإعادة تشكيلها على ضوء مآلات الحالة الانتقالية في تونس. وارتأينا طرح الإشكاليات التي ترسم ملامح الديمقراطية والهوية في حالتها التونسية.

يُحاول هذا الكتاب أن يكون قراءة نقديّة لما نعتبره مشروعا ضخما انطلق لحظة 2011، وُظّف له رأس مال هزيل وأداره عرّابون كُثر كان بإمكانهم خلق مفاتيح متعددة لحُسن ادارته ولو نظريّا. ما حصل في عقد الانتقال الديمقراطي، يظل عصيّا على جرده بالكامل وتبقى أجزاء من تفاصيله غائبة أو مُغيّبة أو مجهولة تماما. في انتظار الانكشاف أو الظهور أو النظر في مرآة ذواتنا، من المؤكد أن ما حصل و"ما يحصل اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ"، ولأننا محكومون بالأمل، فسنظل مُتفائلين بالإرادة رغم تشاؤم العقل.

الفصل الأول

أزمات الانتقال الديمقراطي والاغراء السياسي للشعبوية: وعود الديمقراطية المستحيلة

شـهدت تـونس مـع مرحلـة الانتقـال الـديمقراطي تحـوُّلات بُنيويّـة عميقـة، شـملت السياسـة والاقتصـاد والواقـع الاجتمـاعي والثقـافي. حيـث تمكّـن الفاعـل السياسـي مـن الاسـتفادة مـن المُخرجـات القانونيـة والتشـريعية، التي مكّنـت مـن توسـيع المشـاركة السياسـية، والاسـتثمار في منـاخ التعدديـة والحريـة، مـع انخـراط طيـف واسـع مـن المـواطنين والأحـزاب السياسـية ومنظمـات المجتمـع المـدني، في تـدبير الشـأن العام.

ما يُحسب على السياق الثوري في تونس، هو اتفاق مُختلف الفاعلين والنشطاء والمُحتجّين على أن يقع "اسدال الستار على دولة فائض القمع والبيروقراطية" [3] ممّا يعني انسجام مطالب الانعتاق والحرية والكرامة، مع ضرورة خلق ميكانيزمات جديدة تتحّكم وتُسيّر عملية الممارسة السياسية، بما يتوجّب عنه خلق "حالة توازن وتداخل بين سلطة الدولة والمجتمع، ليُصبح الحيّز السياسي مرتبطا بالحيز الاقتصادي والاجتماعي"[4]. على هذا الأساس، توازى شعار الحرية مع مطلب دمقرطة السياسة، وإن كان المطلب الديمقراطي مُستترا في ثنايا المطالب التنموية التي رفعها المُحتجون. في هذا السياق، يُمثّل ارتباط السياسة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية "جوهر الديمقراطية الغربية الحديثة والمحرِّك الأول للحداثة والديمقراطية في الغرب، ومن ثَم

[3] نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010).

[4] شريف مراد، **دولة ضارية ومجتمع مهمَّش.. كيف فسّرعالم الاجتماع نزيه الأيوبي مُعضلة تخلُّف العرب؟** الرابط: https://bit.ly/3X1UBt1

فإن غيابها هو جوهر إشكالية العالم العربي المأزوم"[5]. كان على الفاعل السياسي أن يتخلّى عن السياسة التي أنهكها التداخل بين الدولة والحزب، والتي استثمرت في مُشاركة مُصطنعة أقصت المجتمع والنُخب من عملية انتاج القرار السياسي. لذلك، كانت مهام النُخب في مرحلة 2011، الانهماك في عملية خلق لسياسة جديدة، أو اقترابا من المعنى الذي يطرحه "زيجمونت باومان Zygmunt Baumann" والمُسمّى "السياسة المُختلقَة"[6]. في هذا الإطار، انهمك فاعلون مُتعددون في عملية تأسيس وإدارة مرحلة سياسية جديدة، جزء منهم تمرّس في العمل السياسي قبل 2011، وجزء آخر برز الى الوجود السياسي إثر إطلاق حرية التنظُّم السياسي والمدني إبّان ذلك. استأثرت تلك النخب السياسية بمسائل تنظيم وإدارة الشأن السياسي العام، مع قوى المجتمع المدني التي حاولت دفع عملية التغيير من خلال المساهمة في رسم السياسات العمومية والتصوُّرات الكبرى للمحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. إلا أن مُخرجات هذا الجهد، كانت في أغلب الأحيان، في غير اتجاه مطالب السياق الانتقالي. حيث انصرف الفاعلون السياسيون نحو ترتيب شروط العملية السياسية، والتركيز على التموقع والمحافظة على المكانة والدور السياسيين، تحت شعارات مختلفة مثل الشرعية والتوافق. غير أنها كانت ترجمة لصراعات وظّفت المشترك مثل الهوية والتاريخ الجمعي والثقافة وما الى ذلك من أجل اقتلاع المكانة والتعبئة والاستقطاب. كان جوهر الصراع منحصرا في مربع ضمان "وسائل لتمكين كل جماعة من التعبير عن نفسها والمحافظة على مصالحها"[7]، حيث أُهملت أجزاء من المطالب والإصلاحات المُلحّة، ليقع التركيز على ملفات أنهكت سيرورة الانتقال الديمقراطي، وعصفت بجزء من انتظارات المواطنين والنُخب. نستدل على ذلك، من

---

[5] المرجع نفسه.

[6] Zygmunt, Baumann. **Memories if Class: the Pre-History and After - life of Class**, London (1982): Routledge and Kegan Paul.

[7] Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), **Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World,** (Oxford: Oxford University Press, 2014).

خلال العزوف المُتواتر والمُكثّف عن المشاركة السياسية[8]، وانصراف جزء هام من الشباب نحو تأسيس حركات احتجاجية – سياسية من خارج الأحزاب. كما وجدت الهجرة غير النظامية وهجرة الكفاءات وقضايا الأمن وغيرها، أرضا خصبة لتنضاف الى قضايا العجز الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

على هذه الصورة، أعاد الانتقال الديمقراطي انتاج إخفاقات الدولة الوطنية قبل 2011، باستثناء ترسانة تشريعات وقوانين ومُشاركة مضمونة لعموم المواطنين، وخارطة حزبية ومدنية متنوعة، الا أن النُخب السياسية والمدنية لم تنجح في رسم البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبب أزمات السياسة التي لم تُحسن استثمار ما وفّرته مُنجزات الانتقال الديمقراطي في سبيل تحصين السياسة والدولة من كل إمكانيات الارتداد والنُكوص نحو الحكم الفردي، أو التسلل من ثغرات الديمقراطية التشاركية لإعادة تدوير الفشل وتصريف إخفاقات إعادة بناء الدولة على أرضية الديمقراطية والحكم التشاركي. من المؤكد الى حد ما، أن النخب السياسية في تونس، تمكنت من "تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث شملت عملية التحول، عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية"[9]. لكنها، ظهرت على صورة مجموعات سياسية متعارضة بعضها مع بعض في صراع مركزي اعتمد على خلفيات غير سياسية، وقع استعمالها في اتجاه توجيه الصراع لغايات لم تُحافظ على مُخرجات الانتقال الديمقراطي في عناصرها المُتعلقة بتجذير الممارسة الديمقراطية، والتداول الانتخابي بشروط العملية السياسية دون تغييرها الا بما يساهم في مزيد تجذيرها على أرض الواقع. على وقع هذه الاخفاقات، تعددت

---

[8] راجع احصائيات **الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**. الرابط: https://bit.ly/2KisPTR

[9] حسنين توفيق ابراهيم. **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**. مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: https://bit.ly/3VFQlOM

أزمات الحكم، وتفاقمت أزمات الاقتصاد وتنامت حالة اللايقين، وانصرف جزء مهم من المواطنين والفاعلين نحو المطالبة بمراجعة جذريّة للسياسة في تونس، حتى كانت محطة 2019 الانتخابية وما تلاها من أحداث سياسية، مناسبة لبداية الحديث على تغيير جذري وعميق لشرط الممارسة السياسية، وأُطرها الحزبية والمدنية، والتشريعات المنظمة لها. حيث سيطر التوجه الشعبوي على مستوى الخطاب والممارسة، على كامل الفضاء السياسي بمكوّناته الحزبية والمدنية وفاعليه الذي أصبحوا مُجبرين على إعادة التفكير في حجم اخفاقاتهم السياسية، والعمل على حماية الديمقراطية من خطر الشعبويّة الوليدة.

من إخفاقات النخب في فترة الانتقال الديمقراطي، بسبب عدم التفطُّن الى عملية تدبير هذا الانتقال بوصفه علما Transitologie، يتمحور حول أدوار النخب والتحديث والديمقراطية وغيرها، الى بروز الشعبوية باعتبارها استثمارا في الأزمات ونسفا للديمقراطية والبرلمانات وادعاء الشرعية والمشروعية الشعبيّة، ينزاح الانتقال الديمقراطي في تونس نحو شعبوية تدّعي ديمقراطية مستحيلة. للبحث في هذه الاشكالية، تحاول الدراسة أن تجيب على مجموعة من الأسئلة المحورية، التي تتكثّف في العناوين التالية:

1- ديناميات تأسيس الانتقال الديمقراطي.
2- طبيعة الأزمات التي تواجه مسار التأسيس.
3- كيفية تعامل النخب السياسية مع تحديات الانتقال الديمقراطي.
4- طبيعة تفاعل هذه النخب مع الديمقراطية التي تأسست بمقتضى الانتقال الديمقراطي في تونس.
5- تمظهرات الشعبوية على مستوى الممارسة واستحالة التأسيس الديمقراطي.

أولا: أزمات متعددة في سياق الانتقال الديمقراطي في تونس

يتميز الانتقال الديمقراطي بسيرورة معقّدة، طويلة الأجل ومفتوحة النهايات. حيث تختلف طبيعة التعاطي مع هذا الموضوع أخذا بعين الاعتبار اختلافات البيئة التي تُبنى فيها مضامين القيم الديمقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها. اذ يعتمد الانتقال الديمقراطي على فاعلين ومؤسسات تعمل على تمثيل المصالح الاجتماعية للناس بمقتضى الديمقراطية التي "تنهض بجناحين: جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتّصل بنوعيّة الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع." [10] بهذا المعنى، واجهت بعض تجارب الانتقال الديمقراطي ارتدادات نحو أشكال من السلطوية، تغذّت من إخفاقات النخب السياسية التي لم تُحسن تدبير شروط الانتقال كعدم تحقُّق الاجماع العام بين الفاعلين، وتوظيف الديمقراطية لتحقيق أهداف غير ديمقراطية، وعدم التفطُّن لغياب العدالة الاجتماعية. ارتدّت هذه التجارب نحو "الديمقراطية المُعطّلة" التي أعادت بشكل ما انتاج نفس أسباب الإخفاق السياسي والاقتصادي، وهو المعنى الذي أشار اليه "توماس كاروذرزThomas Carothers" في دراسته المُعنونة "نهاية نموذج الانتقال" [11]التي صدرت سنة 2022.

في علاقة بالسياق التونسي، فقد واجه الانتقال الديمقراطي، هزّات مختلفة تتّصل بما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وغيره. حيث لم تصمد النخب السياسية وبعض المؤسسات التي أُنشأت بمقتضى السياق الانتقالي، أمام أزمات مُتعددة وفي سياقات مختلفة. من الطبيعي أن تتعرض المؤسسات السياسية الناشئة، والفاعلين السياسيين لهكذا إشكاليات، حيث أن "تقييم النُظم الديمقراطية ينبغي ألا يعتمد على وصف المؤسسات وشكلها فقط، بل ينبغي أن يعتمد أيضا على وصف ما تضطلع به من وظائف وأدوار في الواقع." [12] غير أن

---

[10] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019). ص 204.

[11] Thomas Carothers, **The end of the transition paradigm**. Journal of Democracy, vol. 13, no.1, (2002), pp.5-21.

[12] Ibid. p204.

تحديات الحفاظ على قواعد اللعبة الديمقراطية من خلال الاجماع العام، واستثمار المكاسب الديمقراطية لتحقيق عائدات تنموية، مضافا اليها، احتدام الصراعات السياسية، أثمرت على نوع من "الركود الديمقراطي" وانصراف الفاعلين نحو تحصيل عائدات تهم التموقع السياسي والحفاظ على شبه انتصارات لم تصمد أمام الشعبوية التي برزت على سطح السياسة في تونس. بهذه الصورة، غدت الديمقراطية كما يعتبر "أنطوني جيدنز Anthony Giddens" كأنها "نظام صعب التطبيق ويصعُب التعايش معه"، في تنظيره لما أسماه "سياسات الطريق الثالث."[13]

1-النخب السياسية التونسية: التحولات والاخفاقات

يقترن الانتقال الديمقراطي –باعتباره معادلة سياسية ودستورية – بسيرورة النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وفي ظروف خاصة تتغير بمقتضاها أساليب مأسسة النظام السياسي والمجتمع، مع إعادة ترتيب الأدوار والممارسات بين الفاعلين والمواطن ومؤسسات الدولة.

بهذا المعنى، يكون الانتقال الديمقراطي بمثابة تطوير وإعادة تنظيم لمسألتين: تتمثّل المسألة الأولى في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، أما المسألة الثانية فهي انتقال إلى المجتمع الديمقراطي. تُقاس مؤشرات الانتقال إلى الحكم والممارسة الديمقراطية "انطلاقا من المسألة الدستورية، دون الخلط بينه وبين الإصلاح السياسي، مادام الثاني وسيلة التسريع من وتيرة الأول –أي الانتقال-، أما الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي فإنه يرتبط بإصلاحات أساسية في المجتمع بكل مكوناته

[13] للمزيد، أنظر: أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2010).

وحركاتـه."[14] يـرتبط معنى التطـور وإعـادة التنظـيم بديمقراطيـة النمـوذج السياسـي وضـوابط الممارسـة وسـلوكيات الفـاعلين السياسـيين، كـذلك بمـدى التـزام المُتـدخلين في العمليـة السياسـية والشـأن العـام بقـيم المشـاركة ودمقرطـة العلاقـة بـين الفـاعلين وغيـرهم مـن فئـات المجتمـع، بحيـث يكـون "جـوهر الانتقـال الـديمقراطي مُتمحـورا حـول إثـارة القواعـد الديمقراطيـة وضـوابطها ومـن ثمـة، ترسـيخها علـى مسـتوى الممارسـة السياسـية الرسـمية وغيـر الرسـمية، أي تلـك المتعلقـة بصـناعة السياسـات العموميـة وتنفيـذها، وتلـك المتعلقـة بالفـاعلين غيـر الرسـميين في مجـال التـأطير والتوجيـه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها" [15].

الى ذلك، يقترن الانتقال السياسي بمعاني التعددية التي تعني " وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة السياسية والمنافسة السياسية التي تأتي على رأسها الأحزاب"[16] ، حيث تضمن هذه التعددية بالمعنى الذي صاغه "أمارتيا سن Amartya Sen" [17] توزيع موارد القوة السياسية بين أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المجتمع تحت أرضية المنافسة الحرة والديمقراطية. وتصبح ممارسة السياسة أمرا مُشاعا ومضبوطا بمقتضى التشريعات والقوانين، ومُؤطَرا باستراتيجيات الأحزاب السياسية والنخب المُنضبطة نظريّا وعمليّا لشروط العملية السياسية بمقتضى التحولات التي أفرزها الانتقال الديمقراطي.

---

[14] مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب. **التحول الديمقراطي في المغرب الرهانات، المعوقات والحدود**، (المغرب، منتدى المواطنة،2003)، ص 13.

[15] محمد الرضواني، **المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، (المغرب الاتحاد الإشتراكي،2010).

[16] على الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**. سلسلة عالم المعرفة 479(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2019)، ص 20.

[17] لمزيد الاطلاع: راجع: أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).

على هذا الأساس، تُعتبر مسألة تدبُّر الانتقال الديمقراطي من المباحث الأساسية في العلوم السياسية والسوسيولوجية وكذلك الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث أصبحت اختصاصا معرفيا ومبحثا ينفرد بمناهج خاصة في الدراسة والبحث. كما يوجد مختصون في علم الانتقال الديمقراطي، وهم: علماء "الانتقال الديمقراطي Les transitologues"، وقد تعددت المقاربات التي حاولت الإلمام بشروط وكيفيات إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي باعتبارها سيرورة سياسية وتنموية وحقوقية تدفع السياق السياسي للدول والمجتمعات نحو مربعات الممارسة الديمقراطية التعددية. تختلف أطروحات فهم وتدبُّر سياق الانتقال الديمقراطي، باختلاف ظروفه وأشكاله وشروطه السياسية والثقافية، حيث حاولت ملامسة ديناميات التغيير ومواطن القوة التي تُمكّن- في صورة توظيفها- من إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. يُمكن تبويب هذه الأطروحات في أربع مقاربات قد تختزل – من وجهة نظرنا – كيفيات وشروط تدبُّر الانتقال الديمقراطي.

أُولى هذه المقاربات مُضمّنة في مقال بعنوان: "التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي" نُشرت في مجلة "سياسات مقارنةComparative Politics " سنة 1970، حيث يقدم "دانكوارت رستوDankwart Rustow " تصورا لإدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال نظريته المُسماة "GENETIC" وهو تصوُّر يُعلي من شأن النخب السياسية ويُفردها بعملية تغيير العملية السياسية والمجتمع وتأصيل الممارسة الديمقراطية. المقاربة الثانية، تعود إلى "سيمور مارتن ليبستSeumour Martin Lipset " والتي تربط التحديث الاقتصادي بالمسألة الديمقراطية، حيث يستحيل – وفق هذه الرؤية – ترسيخ الديمقراطية دون تحقيق عائدات تنموية هامة تسمح باستقطاب فئات المجتمع إلى مربع الإيمان بالديمقراطية ممارسة وتفكيرا. بصورة أوضح، لا تكون الديمقراطية ثابتة دون ثبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ثالث المقاربات، تأتي من "جابرييل ألمند "Gabriel Almondو "سيدني فيربا "Sidney Verba والتي تعتبر أن الثقافة المدنية كفيلة بالانتقال إلى الديمقراطية، حيث تختزل هذه الثقافة قيم مثل المدنية والتطوع والمبادرة وغيرها من الممارسات والقيم. أما

"أرند ليبهارت "Arendt Lijphart و "رالف دارينذورف "Ralf Dahrendorf فيعتبران أن النزاع الذي يؤدي في النهاية إلى المصالحة، هو الكفيل بتأسيس الديمقراطية. بمعنى أن بناء الديمقراطية يتطلب صراعا بين "مجموعات سياسية" مختلفة تنتهي بتأسيس "تفاهمات" وفقا لخطط ومشاريع تُؤطر العملية السياسية وتؤسس للممارسة الديمقراطية[18].

نفهم من خلال هذه المقاربات، عُمق ارتباط مسائل النُخب السياسية بالتحديث الاقتصادي والثقافة المدنية والصراع بين المجموعات السياسية، وبطبيعة النظام السياسي والخيارات الاقتصادية والتنموية للدولة، كذلك بجُملة المؤسسات والتشريعات وآليات التفاعل مع الدولة والمجتمع، عبر المؤسسات الوسيطة مثل الحزب ومنظمات المجتمع المدني، وقد مثّلت هذه المسائل رهانا لم تتوفق الدولة الوطنية في تحقيقه وفقا لما وقع التخطيط له. يعود هذا الفشل في جزء منه إلى غياب المشاركة والثقافة السياسية التي تدفع وتُغذّي هذه المشاركة. مع لحظة الانتقال الديمقراطي في تونس، تصاعدت الأصوات المطالبة بالاستجابة إلى هذه الرهانات والدفع نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة وسلوك سياسي يدفع بديناميكيّة مشاركة جميع فئات الشعب في الشأن العام. في هذا الإطار، مكّن الانتقال الديمقراطي عبر جُملة من التشريعات والقوانين "الانتقالية" من تواجد هام للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقد حاولت هذه المؤسسات الوسيطة ان تساهم في

---

[18] لمزيد الاطلاع، أنظر:

*مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

*دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

*جابرييل ألمند وسيدني فيربا، **الثقافة المدنية: المو اقف السياسية والديمقراطية في خمس دول**.

*أرند ليبهارت، **أنماط الديمقراطية**.

*رالف داهيندورف، **الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي**.

إنجاح هذا الانتقال عبر تقديم جُملة من الرُؤى والتصورات المعنية بتأسيس مسارات تنموية جديدة تحت عناوين التحديث الاقتصادي، وخلق منوال تنموي جديد، وتأصيل قيم المواطنة والتطوع وغيرها من أنماط الثقافة المدنية. غير أن هذه المقاربات المختلفة اصطدمت بصراعات وتباينات عميقة بين المجموعات السياسية، حيث انصرفت النُخب السياسية نحو حشد آليات ووسائل كسب التنافس من أجل التموقع وجنى النقاط السياسية، بدلا عن حشد الطاقات وتوجيهها نحو تعزيز المشاركة وتغذيتها، بل وقع توظيف جزء من المشاركة في مسارات الصراع الحزبي والتداول في قضايا بعيدة عن الأدوار المُؤثّرة والمستعجلة للأحزاب السياسية في سياق انتقالي.

تحوّل الصراع من عناوين التحديث الاقتصادي والتنافس حول المشاركة الديمقراطية والتعددية إلى صراع حول إقصاء جزء من النخب السياسية على أرضية المقارنة والتقييم بين البرامج التي كانت "وعودا متكررة أطلقها المسؤولون للمواطنين لتتحول إلى حجج على عدم نجاعتهم." [19]

2-الديمقراطية غير المكتملة أو الأزمة الدائمة للديمقراطية

لا يمكن تصوُّر ديمقراطية دون نخب تلعب أدوار الوساطة بين المؤسسات والمجتمع من جهة، ومؤسسات أخرى تلعب وظيفة الرقابة والتعديل. في هذا الإطار، تؤكد الديمقراطية الليبرالية على الفصل بين سيادة الشعب وبين تمثيله، حيث "أن هذه العملية التمثيلية تضطلع بها مؤسسات وسياسيون محترفون."[20] تُعتبر مسألة التمثيلية احدى أزمات الديمقراطية، حيث تبرز في بعض الأحيان معاني اغتراب الناخبين عن ممثليهم من النخب. هذا بالإضافة الى انصراف النخب

[19] Patrick SAVIDAN, **Voulons-nous vraiment l’égalité ?** (Paris: Albin Michel,2015) , p227.

[20] Josheph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy** (London : New York, Routledge,1996), pp.294-295.

السياسية عن الاضطلاع بالمهام التي وقع انتخابهم من أجلها. لعل صراعات النخب واهمال المسألة التنموية بأبعادها المختلفة، تُمثّل تجلّيا واضحا للأزمة. في هذا الإطار، تشمل عناصر الأزمة الدائمة للديمقراطية "ثلاثة توتُّرات بنيوية ينسحب الأول على التوتر بين البعد الديمقراطي المتعلق بالمشاركة الشعبية القائمة على افتراض المساواة الأخلاقية بين البشر، وافتراض المساواة في القدرة على تمييز مصالحهم التي تقوم عليها المساواة السياسية. أما التوتر الثاني، فيكون داخل البعد الديمقراطي ذاته، بين فكرة حكم الشعب لذاته من جهة، وضرورة تمثيله عبر قوى سياسية منظمة ونخب سياسية تتولى المهمات المعقدة لإدارة الدولة عبر جهازها البيروقراطي. أما التوتر الثالث، فيتعلق بمبدأ التمثيل بالانتخابات الذي يقود الى اتخاذ قرارات بأغلبية ممثلي الشعب المنتخبين، ووجود قوى ومؤسسات غير منتخبة ذات تأثير في صنع القرار أو تعديله أو عرقلته."[21]

باستقراء الواقع السياسي التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي، نجد أن مسألة المشاركة الشعبية حظيت بجزء مهم من التشريعات التي طمحت الى ترتيب الممارسة السياسية. كما أنها مثّلت بالنسبة الى الأحزاب السياسية، كلمة السر في عملية الاستقطاب والتعبئة، في فترات الانتخابات وفي مناسبات أخرى، مثل الاحتجاج على الشريك السياسي في فترة ما. غير أن هذه المشاركة، لم تحافظ على ذلك الزخم الذي انطلقت به في المرحلة الاولى من سنوات الانتقال الديمقراطي، حيث تراجع مؤشر المشاركة كمّا وكيفا، بسبب حالة الركود السياسي في مستويات التفاعل وتشريك المواطنين في عملية المساهمة في الشأن العام، باستثناء الانتخابات. نلمس آثار ذلك من خلال حالة العزوف وانصراف جزء من المعنيين بالشأن العام ونقصد فئة الشباب، نحو تأسيس بدائل جديدة تُؤطر فعلهم السياسي، وتُعبّر في نفس الوقت على قطيعة مع الأُطر الرسمية. هذه الفئة التي لم

---

[21] عزمي بشارة، **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**. مجلة سياسات عربية، العدد 40، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2019). ص9-10.

تجد لها مكانا داخل المصفوفة السياسية Matrice politique للانتقال الديمقراطي، والذي انحصر دوره في موقع المتلقّي السلبي، بعيدا على ان يكون له دور أساسي في عملية صياغة التصورات والقرارات السياسية. يبدو أن الانتقال الديمقراطي لم يتوفق في توفير فرص للمشاركة السياسية لعموم المواطنين، حيث كان غياب المشاركة دليلا على انعدام المساواة، مما عزّز من مشروعية السؤال حول تمثيليّة الشعب، ومساهمته في القرار. إذا كانت "المشاركة السياسية باعتبارها نشاطا إداريا يُساهم في صناعته أعضاء المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر"، بالمعنى الذي يُقدّمه "ماك كلوسكيM. Closky"[22]، تُعبّر في جزء منها على نوع من الثقة في السياسة والنخب السياسية، فإن غيابها أو تقلُّصها دليل على "انتشار عدم الثقة بالأحزاب والبرلمانات وغيرها من الأجسام الوسيطة بين المواطن وبين عملية صنع القرار، التي يفقد التداول العقلاني الذي يدور فيها في شؤون سياسات الحكومات معناه."[23]

بغياب الثقة في العملية السياسية والفاعلين السياسيين، تُسجل الديمقراطية احدى أسباب تغذية الشعبوية مثلما يقول "كاس ميودCas Mudde "[24]. من جانب آخر، يتغذّى عدم الثقة من إخفاقات النخب السياسية في تجديد خطابها السياسي وأُطرها التنظيمية، والاستفادة من قُدرات أصبحت في عالم اليوم، لا غنى عنها في عملية التواصل السياسي والتفاعل بين السياسي والمواطن، ونقصد التكنولوجيات الحديثة، حيث لا زالت النخبة التونسية غير منفتحة بالقدر الكافي على وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها في عملية دفع المشاركة السياسية. هذا، ولا زالت قضايا مُستجدّة مثل البيئة وقضايا الجندر غير مُدرجة بالقدر الكافي على جدول

---

[22] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه الأساسية**، ط1(الرباط: دار السلام،1997)، ص78.

[23] عزمي بشارة، مرجع سابق. ص 16.

[24] للمزيد، انظر:

Cas, Mudde, **The Populist Radical Right Parties in Europe**. Cambridge, New York : Cambridge University Press, 2007.

أولويات الفاعلين السياسيين. إضافة الى أن طرح القضايا الحارقة التي أثّرت ولاتزال في بنية المجتمع التونسي، مثل الهجرة غير النظامية وهجرة الكفاءات والبطالة وغيرها من "الباثولوجيات الاجتماعية Les Pathologies sociales " مُجرد قضايا لكسب النقاط السياسية والتموقع، في حين أنها تُمثل في واقع الأمر، نقاط ادانة للنخب السياسية التي فشلت في إيجاد الحلول والرؤى المعنية بمعالجة هذه القضايا في فترة الانتقال الديمقراطي.

بقدر ما ساعد الانتقال الديمقراطي في جلب السياسة إلى الشعب، فقد حالت ديمقراطية النخب دون تعاطي جزء هاما من الشعب بالقدر الكافي مع الديمقراطية. لذلك، فشل الانتقال الديمقراطي في تونس في التعديل الذاتي، وخلق ظروف مثالية لمعالجة الأزمات المتراكمة منذ ما قبل 2011. حيث برز نوع من عدم التجانس بين الخطاب الحزبي وواقع الممارسة السياسية، كذلك، بين حدود الفعل السياسي ومُمكنات فترة الانتقال الديمقراطي. بشكل أوضح، توازت مطالب النخبة للمشاركة الواسعة، مع اختلال وعدم تكافئ في مستوى الفرص، زائد تواصل غياب المساواة الاجتماعية، وعدم تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة، ربما كانت تدفع الى حد ما بحل مشكلة الاغتراب عن السياسة.

ساهم كل ذلك في تمكين الأزمة التي أصابت الديمقراطية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، من تعميق الفجوة بين النخب السياسية والمواطنين من جهة، وبين المؤسسات الانتقالية والأحزاب المتنافسة من جهة أخرى، وتحوّلت الى عامل تدمير سهّل ظهور الشعبوية التي استثمرت في الأزمة، لتطرح حلولا سياسية زائفة تعتبر أن "القضايا المعقّدة التي تواجه المجتمع غير قابلة للحل بواسطة أدوات الدولة."[25]

[25] Clauss Offe, **New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics** ; Social Research, vol. 52, no. 4, Social Movements (Winter 1958), p.819, accessed on 20/2/2022. At : https://bit.ly/3WTKIO0.

إلى ذلك، سوف تُهاجم الشعبوية مؤسسات الانتقال الديمقراطي مثل البرلمان وتُكثّف معاني الازدراء من النُخب، إضافة الى الاستحواذ على التمثيل الشعبي بمسمّيات الشرعية والمشروعية. سوف يهتم الخطاب الشعبوي بتأميم الذات الجماعية من خلال تحويل الشرعية التي أُكتسبت بفضل الانتقال الديمقراطي، إلى معول لنسف الديمقراطية برُمّتها.

من خلال فحص مُخرجات أزمات الانتقال الديمقراطي، يُطرح السؤال التالي: هل أن الشعبوية نتاج لأزمة أو هي مُنتجة لها؟

ثانيا: الشعبوية: استثمار في الازمات وتعميم للفشل

1-في تاريخية المفهوم

يتمحور جزء من الاهتمام البحثي والسياسي الراهن، بظاهرة الشعبوية لاسيما تلك التي تتصل بالديمقراطيات الغربية، حيث تُناقش أزمات الديمقراطية الليبرالية، التي تترسّخ فيها الحقوق والحريات، والممارسة السياسية والمدنية التشاركية. غير أن استعمال مفهوم الشعبوية، كان منذ خمسينات القرن الماضي مُوجّها لوصف الدول النامية في سياق ما شهدته من تغيُّرات سياسية إبّان استقلالها. ثم توسّع الاستعمال من قبل الباحثين في الظاهرة، لتصنيف دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية مثل ظاهرة "خوان بيرون" في الأرجنتين و"غيتوليو فارغاس" في البرازيل، وغيرها من التجارب في العالم العربي. غير ان السياق التاريخي لاستعمال

المفهوم، يعود وفق بعض القراءات[26] إلى أن صفة الشعبوي وقع استعمالها أول مرة في العالم سنة 1896. مع التنصيص على ضرورة التمييز بين كلمات: (pops, populites, populist) رغم أنها تشترك في حُمولة سلبيّة في تاريخ الأفكار السياسية. في هذا السياق، تُشير بعض القراءات لظاهرة الشعبوية، إلى أن ظروف نشأتها تعود إلى فترة الثلاثينات وسبعينات القرن التاسع عشر، خاصة في روسيا القيصريّة والولايات المتحدة الأمريكية. حيث كانت تُطلق على حركات زراعية ذات مُيول اشتراكية تتبنّى ما أسمته تحرير الفلاحين (روسيا 1870)، واحتجاجات الريف الأمريكي ضد المصارف وشركات السكك الحديدية.

غير أن هذا المفهوم، اتّخذ صبغة وطنية حرّرته نوعا ما من التوجه الاشتراكي، مع منتصف القرن العشرين، ليُصبح مُوجّها ومُوظّفا في اتجاه حركات التحرر في أمريكا اللاتينية. من المهم أن نُشير إلى تنوُّع وتعدد المدلولات التي يُراد من خلالها تحديد المعنى الدقيق للشعبوية، خاصة مع ارتباط المفهوم بالخطابات السياسية التي تنقد النخب السياسية والمؤسسات القائمة، وتتوجه مباشرة بخطابها نحو ما يعتبرونه الطبقات المنسيّة وضحايا الأُطر الديمقراطية، التي استثنتهم من خانة المشاركة السياسية، وسلبت منهم الشرعية التاريخية للمشاركة ومشروعية اختيار النخب السياسية.

تحولت الشعبوية من خطاب ينقد النخبة السياسية والمؤسسات الديمقراطية، إلى ممارسة عملية تنسف مُخرجات العملية الديمقراطية في بعض دول العالم. حيث أن هذا الخطاب والممارسة، لم يعودا امتيازا حصريّا لليسار أو اليمين الليبرالي. بل تحوّل إلى تيّار "دوّار" و"دارج" حتى عند أولئك الغُرباء عن السياسة والشأن العام، بمعنى الشخصيات التي وصلت الى السلطة بناء على ما لا يمتلكونه من مُميّزات أو خصال سياسية، مثل الرئيس

[26] Team Huon, **The Nation, The Non- European Roots of the Concept Of Populism**, Susses European Institute, Working Paper n120.

الأمريكي السابق "دونالد ترامب" والتونسي "قيس سعيد"، حيث لا نجد في السجل السياسي للشخصيتين المذكورتين، ما يُفيد علاقتهما السابقة (قبل الوصول الى السلطة) بالعمل السياسي.

يُطلق مراقبون على سنة 2016، عام الشعبوية بإمتياز، حيث كانت هذه السنة محطة سياسية لافتة في علاقة بصعود وسقوط الشعبويات. دوّنت الأحداث السياسية عناوين بارزة للشعبوية في دول متعددة من العالم. تراوحت الأحداث بين صعود قيادات سياسية جديدة، وانسحاب آخرين، ومواصلة البعض إدارة الشأن السياسي في بلدانهم رغم الإخفاقات. نذكر من هذه الأحداث، صعود "دونالد ترامب" في الولايات المتحدة الأمريكية، استقالة رئيس الوزراء الإيطالي "ماتيو رنزي" جرّاء فشله في اقتلاع نتائج إيجابية في الاستفتاء الذي دعا الى تنظيمه حول الإصلاحات الدستورية، كذلك، "فان ديربلن" في النمسا و"فيكتور كوربان " في المجر و"خوان مانويل سانتوس" في كولمبيا. كما اعتبر البعض أن الحركات السياسية الجديدة مثل ائتلاف اليسار الراديكالي في اليونان "سيريزا" وحركة اليسار الاجتماعي في اسبانيا "بوديموس" التي ارتبطت بأطروحات المُنظّر اليساري "أرنستو لاكلوErnesto Laclau"، حركات شعبوية بامتياز، هذا من جانب ارتباط برنامج هذه الحركات -من وجهة نظر قياداتها- حول فك الارتباط مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، وصياغة نمط من الديمقراطية من خارج المنظومة الليبرالية.

بين قوى اليمين وتموقعات اليسار، وجدت الشعبوية حاضنتها الأيديولوجية –رغم عدم الاتفاق حول ما إذا كانت الشعبوية ايديولوجيا-، كما امتزج الخطاب الشعبوي بديماغوجيا تُظلّل الآخرين، هذا قبل أن يكون الشعبوي بتعبير الفيلسوف الفرنسي "أندريه تاغييفPierre André Taguieff" قد ظلّل نفسه في المقام الأول.

يبدو من خلال الأحداث التي تدور في جزء من الدول التي أسّست نظامها الديمقراطي منذ عقود، أن الشعبوية ظلٌّ لا يُفارق الديمقراطية، أو هي شبح يُطارد المشاركة الديمقراطية والمؤسسات والنخب السياسية. غير أن

الخطر يتلخّص في المعنى الذي قدّمه "تيودور أدورنوTheodor w. Adorno" من أن كل الخوف ليس في عودة الفاشيّة في قناع فاشي، بل كل الخوف في عودتها في قناع ديمقراطي.

2-الشعبوية: في المعنى والدلالات

يدور جزء كبير من النقاش الفلسفي والسياسي في شأن الشعبوية حول المعنى واللفظ، حيث تبحث الأطروحات المعنيّة بالمسألة، علاقة الشعبوية بلفظ الشعب، ومدى وجاهة الاطمئنان للرؤية التي تقول بوجود شعبويات عديدة وليس شعبوية. في هذا الإطار، يقترح "جيرار براGérard Bras" [27] مقاربة تتمحور حول تاريخ مفاهيمي لمفهومي الشعب والشعبويّة، بحيث "يتمحور جوهر المقاربة في الدعوة الى مراجعة كل أحكامنا التي تكون في أغلب الأوقات سلبيّة عند مُنتقدي مفهوم الشعب وتأثيلاته –الشعبوية- الذين يستخدمون المفهوم استخداما تضخيميّا، بحيث تُعبّر الشعبوية عندهم عن عدم عقلانية الشعب وعن جهالته وعن فظاظته، بالنظر إلى أن الشعبويّة بحسب تقليد فلسفي ترسّخ منذ "أفلاطون إلى "هيغل" وما بعده – هي التعبير السياسي عن الدهماء والغوغاء والعامّة"[28].

يُلامس هذا المعنى، في جزء ما، السؤال الذي طرحه "رالف دارينوروفRalf Dahrendorf" حول إذا ما كانت تُهمة الشعبوية في حد ذاتها شعبوية، أو أنها "إهانة سياسية مُختزلة"[29] بالمعنى الذي قصده "دافيد مولي David Molly". يتحدث "دارينوروف" عن الصراع الاجتماعي الذي يكون نتيجة لغياب التوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين. كما يكون أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة

---

[27] Gérard Bras, **Les voies du peuple. Éléments d'une histoire conceptuelle**, Paris, Amsterdam Editions, 2018, p.354. Préface d'Etienne Balibar.

[28] محمد الشيخ، **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة.** مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة: 2019، ص197.

[29] David Molloy, **What is the populism and what does the term actually mean ?** BBC News,6 March 2018, p.4.

والدخل والملكيّة أو كلاهما معا. في هذا السياق، كانت فترة الانتقال الديمقراطي في تونس حافلة بالصراعات بين الفاعلين السياسيين، والتي تمحورت حول السلطة والتموقع وكسب الموارد. حيث ضمن شكل النظام السياسي تقاسم الأدوار بين الفاعلين وتحديدها، مما ساهم في بروز الصراع عوضا عن الاستثمار في الدور الذي تعهّد به بفضل الانتقال الديمقراطي. لا يمكن تجاوز فكرة أن الصراع الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية بين المجموعات السياسية، حيث يوجد سببان – حسب داريندورف- لاستبطان هذا الصراع: يتمحور الأول حول الرموز الثقافية التي تخلق اختلافا على مفهوم السلطة المادية. أما الثاني، فيُعنى بقضية العدالة الاجتماعية التي تُعتبر مُتغيّرا بُنيويا في اثارة الصراعات الاجتماعية طالما هناك توزيع عادل للثروة. في هذا السياق، تميز التنافس السياسي في تونس مع الانتقال الديمقراطي مُجابهات متعددة "حول القيم أو الرغبة في امتلاك الجاه والقوة أو الموارد النادرة"[30].

أصبح للشعبوية دلالات تتصل ب "نمط من الخطاب السياسي، يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي، وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفويّة تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة."[31] بهذا المعنى، تكون الشعبوية خطابا سياسيا يجمع بين الممارسة والخطاب، من خلال الاستثمار في غضب جزء من الشعب على المؤسسات الحاكمة والنخب السياسية. من خلال توظيف أزمة الانتقال الديمقراطي، يتزعّم الخطاب الشعبوي الفضاء العام، ويقع تحويل الشعب الى جمهور وخلق ثُنائية "نحن" و "هم" حيث يصبح "الشعب أفضل من حُكّامه"[32]، وقبل ذلك تسُود الدعاية

[30] الهادي صالح داعوب، **الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر.** مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. العدد 53، 2013. الرابط: https://bit.ly/3Gy3aq7

[31] عزمي بشارة، مرجع سابق. ص8.

[32] John B. Allcock, **Populism : A brief Biography**, Sociology, vol. 5, no. 3(September 1971), pp. 372-373, accessed on20/2/2022, at :

الشعبوية التي تنزع من النخب السياسية "الصواب السياسيPolitical Correctness" لتملأ الفراغ بتقديس النقاء الشعبي في مقابل فساد النخب، و تتحول الى " ايديولوجيا تعتبر المجتمع منقسما في نهاية المطاف إلى مجموعتين مُتجانستين ومُتعاديتين (الشعب النّقى)، مقابل (النخبة الفاسدة)، وتذهب إلى أن السياسة ينبغي أن تكون تعبيرا عن الإرادة العامة للشعب."[33] وبمعنى أوسع، تتخذ المعنى الذي حدده "سيمور مارتن ليبستSeymour Martin Lipset" في كتابة "الانسان السياسي" بوصفها حركات جماهيرية مُعادية للديمقراطية. يتغذّى العداء للديمقراطية من خلال الرابط الاجتماعي النفسي للحرمان والاقصاء والاغتراب عن السياسة، بسبب إخفاقات النخب السياسية وتدوير الوهم الديمقراطي الذي يُميّز عدم الثقة في المؤسسات والنخب والقانون. حيث يسُود منطق الحرمان من الحقوق وامتيازات الديمقراطية. بهذا الشكل تكون "الشعبوية ايديولوجية تُحرّض شعبا فاضلا ومُتجانسا ضد مجموعة من النخب وآخرين خطيرين يُوصفون بأنهم يحرمون أو يحاولون حرمان الشعب ذي السيادة من حقوقه وقيمه وازدهاره وهويته وصوته."[34] تُثير الشعبوية مسألة المشاركة الشعبية والحق في الحكم في سياق نقدها للبرلمان والنخب ومؤسسات الانتقال الديمقراطي برمتها. ان هذا النقاش يُعبّر في جزء منه على استراتيجيات تستثمر في الرأسمال الديمقراطي المُنجز ليقع تدوير عائداته –المغضوب عنها- في إطار تأميمها للمصلحة الشعبوية التي تُمثّلها " مجموعات سياسية وأفراد يُوجّهون نداءات للشعب، ثم يُعارضون هذه المجموعة مع النخبة."[35] على هذه الشاكلة، تكون الشعبوية فائضا من البلاغة التي تُؤدلج الشعب وتصهرُه في ثُنائيات "مانوية" تنجح الى حد ما في ضمّ أوساط لم تكن مُهتمة بالسياسة، وأولئك الذين انعزلوا بعيدا عن الأحزاب السياسية والنخب وتفاصيل العملية السياسية، غير أن

[33] Cas Muddle, **The Populist Zeitgeist**, USA, Govermment and opposition, Vol.39, No.4 (September2004), p.543.

[34] Carlos de la Torre, **Populism and Nationalism in Latin America**, Uk, Javnost – the public, journal of European Institute for communication and culture, 2017, p.195.

[35] Duncan Mc Donnelly, Luis Cabrera, **The right- wing populism of India’s Bharatiya Janta party and why comparativists care.** UK, Democratization Journal, 2019 ; p.487.

خطاب الشعبوية لا يكون في مضمونه سياسيا بقدر ما هو خطاب أخلاقي ينهل من معاني ودلالات الفكر السياسي مثل الإرادة العامة والشرعيّة والمشروعية. بهذا، تتسم الشعبوية بكونها " عقيدة أو أسلوب أو استراتيجية سياسية أو حيلة تسويقية أو مزيج مما تقدم."[36] كما تعمد الشعبوية إلى دمج الخطاب الأخلاقي بتركيب سياسي يفصل من خلاله بين "نحن" و"هم" وفق مُفردات تصل إلى حد الاتهام والإدانة. حيث أنها تنضبط بشكل ما في مستوى الخطاب إلى التصنيف الذي قدّمه "جاك لاكانJacque Lacan" حول الخطاب (خطاب السيّد، خطاب الأكاديمي، خطاب المحلل، خطاب الهستيري)، حيث يبني "السيّد الشعبوي" خطابه استنادا على رؤية اتهامية وإدانة للديمقراطية ونُخبها، ليقع إعادة انتاج نفس الخطاب وفق سياقات الأكاديمي أو صاحب رأس المال الثقافي-السياسي، ومن ثمة تصريفه على لسان المحلل، وللإشارة، فإن ظاهرة المحلل للخطابات والأحداث، أصبحت حرفة إعلامية –سياسية مع مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس. أخيرا يصل الخطاب الى منتهاه عند الهستيري الذي يتبنّاه عاطفيا عكس الأكاديمي، ليتحول الى عنصر تعبئة للشعبوي-السيّد. على هذا الشكل، تكون "الشعبوية نوعا من الخرائط الذهنية التي يُحلّل الأفراد من خلالها الواقع السياسي ويُدركونه، فهي أخلاقية لا تصويريّة، وتُحرّض على تقسيم الجميع إلى أصدقاء وأعداء، إذ لا ترى الناس مجرد أشخاص يمتلكون أولويات وقيم مختلفة، بل أشرارا وأخيارا، والأخلاق الخيّرة بالنسبة الى الشعبوية هي في التأكيد على نقاء الفرد ضد فساد النخبة ولا أخلاقيتها. إذ ينبغي أن يبقى الشعب نقيّا منها، وبمنأى عنها، وتمنع الشعبوية التسوية بين مختلف المجموعات"[37]، بل انها استثمار سياسي-إيديولوجي في الازمات التي تُصيب الديمقراطية، من البرلمان والتمثيلية الديمقراطية إلى مسألة التمثيل الشعبي.

---

[36] Michael Kazin, **Trump and American populism** : Old whine, new bottles, USA, Foreign Affairs, Vol.95, N5(November/December2016).

[37] Cas Muddle, Cristobel Rovira Kaltwasser, **Studying Populism in comparative Research : Reflections on the contemporary and future Research agenda**, Oxford, Comparative Political Studies, 2018, p.6.

3-الشعبوية والاستثمار في الأزمات

3-1-كارل شميت Carl Schmittوأزمة البرلمانات

ينطلق "كارل شميتCarl Schmitt" من الفكرة الرئيسية التي تُعرّف جوهر السياسة بأنها "التمييز بين الصديق والعدو"[38]. من هذا التحديد، نفهم كيفية تصور الممارسة السياسية وماهية الدولة وفق التصور الذي يعتبر أن "مفهوم الدولة يفترض مُسبقا مفهوم السياسة"[39].

بناء على هذه التحديدات المفاهيميّة، يبدو فهم مسألة الدولة عند "كارل شميتCarl Schmitt"مُتماهيا مع فهم "هيغلHegel" و"توماس هوبزThomas Hobbes" لقضية الإرادة السياسية التي تنصهر الدولة داخلها. هذا مع الإشارة الى التناقض العميق بين تصوُّر "جان جاك روسوJean Jacque Rousseau" للإرادة العامة، وبين الطرح الذي يعتبر أن "مفهوم الإرادة العامة تشكّل عند روسو بطريقة تجعله مُتطابق مع مفهوم صاحب السيادة، مما يعني أن المواطنين قد أصبحوا هم أصحاب السيادة."[40]

من خلال ما يمكن تسميته بإعادة التوجيه غير المُنصف للإرادة العامة، يبني "كارل شميتCarl Schmitt" مقاربة حول معنى ومفهوم السيادة، بشكل يُرتّب بمُقتضاه "صاحب السيادة أو الديكتاتور، شخصا لا يمكن أن يخضع للقانون، بل أنه فوق القانون."[41]

عبر توظيف دلالات بعض المفاهيم التي نعثر عليها في متن التفصيل الذي يُقدّمه "شميت" للدولة، مثل (الصديق؛ العدو؛ السياسة؛ الدولة؛ المواطنين؛ السيادة؛ الإرادة العامة)، نفهم التوجه الذي قاده نحو اعتبار

---

[38] Carl Schmitt, **The Concept of Political**, Op. Cit, P26.

[39] Ibid.

[40] Carl Schmitt, **Political Theology**, Four Chapters, Op.cit., P48.

[41] Michael Mc Conkey, **Anarchy, Sovereignty, and The State of exception, Schmitt's Challenge**, (The Independent Review) Magazine, Vol17, no3,2013, p417.

"السياسة نقيضا لليبرالية بالمُطلق، لأنها تُحارب الفردانية التي تُذيب الروابط الإنسانية، بينما الهدف الأسمى للبرجوازية ليس إلا حماية الحقوق الفردية وخاصة حق التملُّك أمام الدولة. هذا ما يدفعها للسعي الى تقييد كل وظائف الدولة بالقوانين والبحث على فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة."[42]

تُفسّر هذه الفكرة جوهر التناقض الذي يعتبره "كارل شميت" عين الأزمة في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة. حيث يكون التعارض بين الايديولوجية البرجوازية التي تميل الى تمكين الفرد أو المواطن من الحقوق الفردية، في حين، تعمل الدولة على الحدّ من تلك الحريات بمقتضى القوانين والتشريعات. يكون هذا التناقض نتاجا - من وجهة نظره –لعجز شكل الممارسة الديمقراطية، على الدفاع على مصالحها وأطروحاتها. بحيث يستحيل وجود تطابق بين التمثيل السياسي للإيديولوجيا البرجوازية، وبين مؤسسات الدولة الديمقراطية. على هذا الأساس، يبني "كارل شميتCarl Schmitt" الموقف المُعادي للتمثيل البرلماني، حيث يذهب الى التصوُّر القائم على فكرة أنّ البرلمان ينتمي الى عالم الليبرالية الفكرية وليس للديمقراطية، التي تعني عنده، حكم الشعب لنفسه. بهذا، تكون الأزمة الرئيسية للبرلمانات، تنبع من عدم قدرة البرلمان على تمثيل الشعب.

من جهة أخرى، لا يُقرُّ " شميت" بضمان البرلمانات لمبدأي النقاش والشفافية، حيث لا يُوفّر – من وجهة نظره – وسائل النقاش والحوار على أساس المبدأين المذكورين. هذا، لأن البرلمان فضاء للصراع على القوة والمصالح ويقوم فيه صهر الإرادة الشعبية بإرادة البرلمان.

ينطلق "شميت" من هذا التعارض بين الإرادة الشعبية وإرادة النخب البرلمانية، ليُنظّر لآلية للتمثيل الشعبي، تحُلُّ محل البرلمان وتتمثّل في "شخص موثوق واحد يُقرّر باسم الشعب."[43] يتوسع هذا الطرح حول ماهية الشخص الموثوق، وأدواره ومن ثمّة، إعادة تعريف الشرعية والمشروعية، بما هي إعادة صهر لأنماط الشرعية

[42] بابلو سيمون، **الديمقراطية عند كارل شميت**، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص26.

[43] Carl Shmitt, **The Crisis Parliamentary Democracy**, op, Cit, p34.

الكاريزماتية والتقليدية والعقلية عند "ماكس فيبرMax Weber"،في عملية نقد للتصورات القانونية للشرعية في ظل النظام البرلماني، حيث تتعارض في الدولة ذات النظام البرلماني، المعايير الشكلية للقانون مع المشروعية التي يختزلها على مستوى المعنى، في الايمان بالشرعية في ظل دولة "ديكتاتورية صاحب السيادة."[44]

2-3-نادية أوربيناتي Nadia Urbinatiوأزمة التمثيل الشعبي

في مقدمة كتاب "أنا الشعب، كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية"[45] تطرح "نادية أوربيناتي Nadia Urbinati" مقاربة تتمحور حول التأكيد على أن الشعبوية ليست مجرد أسلوب في السياسة فقط، بل هي نمط جديد في الحكم التمثيلي. حيث تتحدث على ما أسمته "خليط شعبوي" والذي يقوم على شرطين: الشرط الأول، يتمثل في "هوية الذات الجمعية"، أما الثاني، فهو تلك الخصال المُحدّدة للزعيم المُمثّل والمُجسّد لتلك الذات ويجعلها مرئية.

بداية، يُمثّل هذان الشرطان دحضا واضحا للمفهوم الديمقراطي للتمثيل الشعبي. ثانيا، يقوم هذا "الخليط الشعبوي" بإضعاف كل قُدرات ووظائف المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين، الذين يُشكّلون السلطة ويُراقبونها في نفس الوقت. بالعودة الى مسألة الذات الجمعية، فإن مُصادرة الحق الجمعي في القرار والاختيار والمشاركة وأنماطها، يُعبّر على تذويب واستلاب قسري للإنسان-المواطن الفرد، الذي هو جزء من الشعب.

---

[44] للمزيد، أنظر:

Gabriella Slomp, **Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception.** Helsinki ,2007.

[45] نادية أوربيناتي، **أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019).

تُحيل هذه القراءة في جانب منها الى الفكرة التي يطرحها "غوستاف لوبونGustave Le Bon» حول "عصر الجُموع" –بصورة معكوسة- حيث يقع إضفاء صفة القداسة على ما يقوله الملك باسم الشعب ونيابة عنه. تبدو النخب الشعبوية مُعادية للمؤسسات والنخب التي تُدير العملية الديمقراطية، غير أنها في نهاية الأمر، لا تُعادي سوى الشعب، من خلال مصادرة حق التعبير والمشاركة التي تتلخّص عند الشعبويين في الاستفتاء كآلية وحيدة للمشاركة. تنفي "ناديا أوربيناتيNadia Urbinati" عن الشعبوية فكرة أنها تعني نوع من السياسة التحررية. في هذا السياق، تتّفق هذه القراءة مع نقد "سلافوى جيجيكSlavoj Zizek"" لمقاربة "أرنستو لاكلوErnesto Laclau" حيث يعتبر "جيجيك" بأن نظرية "لاكلو" في الشعبوية، تُعاني مشكلتين. الأولى، تتمحور حول قُصور الشروط التي حددها " أرنستو لاكلو" بوصف أيّة حركة بأنها شعبوية. أما المشكلة الثانية، فتتمثّل في فكرة أن الشعبوية لا تُمثّل المنطق السياسي، بل تتضمّن في الأساس وبشكل واضح، شيأ من نفى السياسة.

في نفس هذا السياق، تُؤكد "ناديا أوربيناتيNadia Urbinati" على أن الشعبوية مُضادّة للديمقراطية، حيث لا يعني فقدان الثقة في النخب السياسية والمؤسسات، أننا نتحدث على موجة شعبوية. بل تتميّز العلاقات بين المواطنين والنخب والمؤسسات الديمقراطية، بالاهتزاز وعدم الاستقرار والتماسك، كما أنها لا تُحافظ على ديمومتها. حاصل ذلك، أنّ مسائل فقدان الثقة في النخب والمؤسسات الديمقراطية يُعتبر من مكونات الديمقراطية ذاتها. على هذه الشاكلة، تتمفصل العلاقة بين ظاهرتين هما، المؤسسات الديمقراطية والنخب الشعبوية، من جهة والشعبوية من جهة أخرى. إذا كانت الشعبوية وفقا لمعجم "أكسفورد" تعني ضربا من السياسة التي تسعى الى تمثيل مصالح ورغبات الناس الذين يشعرون بأن النخب المُترسّخة تتجاهل شواغلهم، فإنها –وفقا لنادية أوربيناتي- تتميّز بظاهرتين مُتلازمتين. الظاهرة الأولى، تتشكّل في هيئات صنع الرأي الوسيطة مثل الأحزاب ووسائل الاعلام والمؤسسات. أما الظاهرة الثانية، فهى عبارة على تنامي أوليغارشيّة مُستفحلة وجشعة تجعل السيادة سرابا.

على هذا الأساس، تُعالج "ناديا أوربيناتيNadia Urbinati" ما أسمته "ركائز الديمقراطية الحديثة"، التي تقوم على ثُلاثيّة الشعب، مبدأ الأغلبية والتمثيل. حيث تتحوّل الأغلبية من مُعطى انتخابي في ظل الممارسة الديمقراطية، الى حدّيّة خطابية، تُكثّف الشعب في ثنائية "نحن" و"هم". بين "نحن" الديمقراطيين الحقيقيين، و"هم" النخب الفاسدة، يُجتثُّ التمثيل الشعبي من أُطره الديمقراطية القائمة على تنافس وصراع سياسي، ليُصبح احتكارا وامتيازا حصريا في يد الزعيم أو القيادة الشعبوية.

3-3-شانتال موفChantal Mouffe، أرنستو لاكلو Ernesto Laclauوالبحث عن شعبوية راديكالية

يتعامل "أرنستو لاكلوErnesto Laclau" في كتابه "ذهنية استخدام العواطف الشعبية"[46] مع مسألة الشعبوية انطلاقا من القُدرات العملية التي يُمكن من خلالها فهم سياقاتها وآثارها وتداعياتها. اذ يتحاشى الحكم على الشعبوية من خلال التركيز على القيمة الإيجابية أو السلبية لها. بل يُركّز على الكيفية التي يتم من خلالها توظيف الشعبوية فيما يعتبره حالة افلاس النظام القائم وعدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة.

على أرضية هذا التحديد، يعتبر "لاكلو" أن إضفاء قيمة سلبية على الشعبوية، يعني استنادا على المدلول اللغوي والاشتقاقي للمفهوم، أننا نُضفي قيمة سلبية على الشعب. حيث أن استعمال تلك الحدّيّة (سلبي/إيجابي)، واستخدام المعنى اللغوي لمفهوم الشعبوية، يُحوّلان الشعب الى مجرد جماهير عاجزة، مُتحكَّم فيها ومُسيّرة وفق الغريزة بالمعنى الذي نقرأه في "سيكولوجيا الجماهير" عند "غوستاف لوبون" أو حتى عند "أفلاطون" في محاوراته السياسية.

يُدافع "لاكلو" عن الدور الإيجابي للشعبوية، من خلال ما يعتبره فعلا مُؤسسا وجوهريا في حياة المجتمعات، حيث تتحوّل الى" عملية يتم من خلالها خلق فاعل سياسي عابر للطبقات، يستخدم مفهوم الشعب بوصفه مبدأ لمفصلة مُكوّناته المختلفة ضد السلطة، وهي عملية تنشأ في ظل فشل السلطة في تحقيق الهيمنة

[46] Ernesto Laclau, **On Populist Reason**, Verso. London,2007.

الأيديولوجية على الطبقات الخاضعة لها من خلال امتصاص مضامينها ضمن أيديولوجية الطبقة الحاكمة."[47]

يعتبر "لاكلو" أنّه عندما تطغى سياسات عدم التكافؤ واستفراد مجموعة صغيرة بالامتيازات أو بمزايا الدولة الديمقراطية، يُصبح التهديد جدّيّا بحالة من الفوضى على خلفية الاستياء العام الذي يُفرزه اللاتكافؤ الاجتماعي. في مثل هذه الوضعية، تكون الشعبوية، كما يقول "ذهنية استخدام العواطف الشعبوية"، هي "السياسة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة".

تنطلق تنظيرات "لاكلو" و"شانتال موف" من قراءة الواقع السياسي الذي يتميّز من وجهة نظرهما بالمؤثرات التالية:

أ-فشل الديمقراطية الليبيرالية في الإيفاء بتعهُّداتها، وتحقيق برنامجها الديمقراطي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

ب-فشل القوى التقدمية اليسارية في طرح البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أمام عجز القوى اليمينية الليبرالية، ويعود ذلك الى سببين: يتمثل الأول في فقدان النموذج الحزبي اليساري الكلاسيكي الذي يقوم على منطق النخب والبناء الحزب الطليعي صلاحيته. أما السبب الثاني، فيهم تلك الأحزاب اليسارية الكلاسيكية غير الراديكالية، التي انصهرت كُلّيا في إطار النموذج الليبرالي، وفقدت هويتها السياسية والفكرية.

على هذا الأساس، يعتبر " أرنستو لاكلو" و"شانتال موفي"، أن الشعبوية بوصفها منطقا سياسيا، تُمكّن القوى الديمقراطية من استعادة فعاليتها، في الوقت الذي اختفت معه إمكانيات الاختيار بين بدائل فعلية ضمن ثُنائية يمين/يسار. في هذا السياق، تنفي "شانتال موف" في نص الحوار الذي أجرته مع صحيفة "لوفيغارو Le

[47] Ernesto Laclau, **Politics and Ideology in Marscist Theory : Capitalism, Fascism, Populism**, London : 1977, NLB, PP.172-173.

Figaro" الفرنسية[48] التهمة أو الوصم الذي يُطلقه المُستفيدون من الأزمات عن الشعبوية، حيث أن تُؤكد على أن" تُهمة الشعبوية تُستخدم كسلاح بيد أولئك الذين يُريدون الإبقاء على الوضع القائم على ما هو عليه ، ضد أولئك الذين يتحدّون الوضع القائم".

كما تُصرّح "شانتال موف" في نفس الحوار بأن الشعبوية ليست أيديولوجية أو عقيدة، إنما وسيلة لإرساء حدود سياسية أو للفرز السياسي. حيث تقول "بالنسبة لي، فإن السياسة هي دائماً أداة لإقامة الحدود بين "نحن" و"هم"، ومن الممكن أن يتم بناء هذه الحدود بأشكالٍ مختلفة جداً".

تتعامل "شانتال موف" مع التنظيرات الجديدة للديمقراطية، خاصة منها تلك التي يطرحها "يورغن هابرماس" في إطار براديغم التواصل والديمقراطية التشاورية، باعتبارها حدودا تسجن الديمقراطية ذاتها في نطاق ضيّق جدا من الحرية والعقلانية. إذ أنّ مُجرد نزع صفة الاجماع عن الديمقراطية يُعتبر – من وجهة نظرها – سببا لإطلاق تقييمات أخلاقية تجعل من صاحب مثل هذا الموقف، عدوّا للديمقراطية. تتفق "شانتال موف" في هذا الموقف، مع "جاك رونسييرJacque Roncière" الذي يرفض براديغم "التفاهم" الذي يطرحه هابرماس، باعتباره غاية ونتيجة الفعل التواصلي، حيث يكون تحقيق التفاهم، طمسا لمكنات الاختلاف الديمقراطي. في هذا السياق، تقول "شانتال موف" في ذات الحوار:" بالنسبة لي، يجب على الديمقراطية أن تملك طابعاً جدليّاً صراعيّاً، أي أن تتوفر إمكانية الاختيار بين مشاريع مختلفة، فحيث لا يوجد فارق جوهري بين البرامج السياسية المقدّمة من أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط، فسيجري تصويت، لكن لن يكون هنالك أصوات، لأنه لا توجد إمكانية حقيقية للاختيار".

---

[48] حوار مع المفكرة السياسية **شانتال موف**. رابط الحوار: https://bit.ly/3WGW6ND

بين الطعن في القُدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيلية، والنزوع نحو صياغة ما يُشبه "مانيفستو" ممارسة جديدة يهم اليسار الراديكالي، مضافا الى ذلك، نزع صفة الأيديولوجية أو العقيدة على الشعبوية، يبرز الطرح الذي قدّمه الثُنائي "أرنستو لاكلو" و"شانتال موف" كمحاولة لتمطيط حدود الممارسة السياسية التي تنطلق من تموقع سياسي (اليسار)، يقترن من وجهة نظرهما، نجاح الديمقراطية في تجاوز أزماتها، بنجاح هذا اليسار في تطويع نفسه وتجديد قُدراته من خلال الشعبوية التي يُطلقان عليها صفة الراديكالية.

ثالثا: الشعبوية والديمقراطية المستحيلة

تُريد بعض الأطروحات الشعبوية أن تظهر "غالبا كأنّ لها تأثيرا إيجابيّا في الديمقراطية"[49] حيث يبدو الشعبوي ديمقراطيا على نحو راديكالي في بعض الأحيان. غير أن عنصر الحسم في هذا النقاش، يتمثّل في استحالة أن يكون للشعبوية علاقة بالديمقراطية. اذ أن الشك في بعض المبادئ التي تخص الديمقراطية التمثيلية، لا يعني بحال من الأحوال، أن تتحول الشعبوية بتعبير "جاك رونسيير JacquesRanciére"[50] "الى نظام حكم يعلو على أشكال التنظيم البرلماني" رغم أن "زُعماء" الطرح الشعبوي يُقيمون صلة تجسُّد مباشر بينهم وبين الشعب. يستدل "رونسيير" على ذلك بتجربة "خوان بيرون" في الأرجنتين و"فارغاس" في اليونان، مع التنصيص على تحوُّلات الممارسة والمفهوم الشعبوي في أوروبا التي أسبغت على المفهوم، دلالات مختلفة عما كان عليه في الخمسينات والستينات، في بلدان أمريكا اللاتينية.

[49] Koen Abts, Stefan Rummens, **Populism versus Democracy**, in Political Studies 5/5/2007, S.405-424.

[50] للمزيد، أنظر: جاك رونسيير، **كراهية الديمقراطية**، ترجمة أحمد حسان. ط1 (بيروت: دار التنوير، 2012).

يتّفق "جاك رونسيير" مع موقف "نادية أوربيناتي Nadia Urbinati" الذي يُؤكد على أن أبرز أسلحة الشعبوية، هو ذاك التميز المُصطنع بين مقولة الشعب النَّقيّ والنخب الفاسدة، أو قُدرتها على خلق التقسيمات والتمايُز بين "نحن" و"هم". يُذكّر "رونسيير" بالصورة التي تحدث عنها مفكرون من أمثال "هيبوليت تين" وغوستاف لوبون" ابان "كومونة باريس" التي وصفت الجماهير المُندفعة باعتبارها جاهزة لتقبُّل أقصى أشكال العنف والاقصاء تُجاه النخب القديمة. غير أن ما يُسمّيه "سلوك الدولة" حاليا، ويقصد الدولة الديمقراطية الحديثة، قادر على ضبط بعض الأيديولوجيات التمييزية ضد الأجانب أو سكان الضواحي على سبيل المثال، وحيث يُوجد في ظل الديمقراطية التمثيلية نقاش وصراع فكري بين اليمين واليسار حول بعض تلك القضايا التي أثارتها سياقات العولمة والتفاوت الاجتماعي. رغم أزمات الديمقراطية وما تُنتجه من فقدان للثقة في بعض الممارسات السياسية، غير أن وجود مؤسسات ومسار ديمقراطي، أفضل بكثير –اجرائيا- من تحريك المشاركة السياسية والصراع بين النُخب في اتجاه تجاوز تلك الأزمات.

أثبت واقع الممارسة السياسية في محطات متعددة، عجز الشعبوية على خلق شروط التنظُّم السياسي التي تُقدم الحلول لأزمات الديمقراطية. على سبيل المثال، لم يطرح الوجود المستمر في البرلمان الفرنسي منذ ستين عاما للجبهة الوطنية، وتغيير قياداتها، حلولا عملية لمسائل الاقتصاد والعلاقة داخل الاتحاد الاروبي وغيرها. حيث تعزّزت ايديولوجيات الرفض لاندماج الأجانب، وغيرها من القوى والقضايا. كما أبانت تجارب "فيكتور أوربان" و"ياروزلاف كاتشينسكي" و"روبرت فيكو"، في المجر وبولندا وسلوفاكيا على إخفاقات الشعبوية في تصريف أزمات الموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي في تسعينات القرن الماضي في أوروبا الشرقية. نفس المنطق ينسحب على الانتقال الديمقراطي في تونس، والذي تبنّى عناوين التحديث السياسي والانتقال الاقتصادي والاجتماعي، غير أن النخب السياسية التونسية التي تبنّت مُجمل تلك الأطروحات، أوجدت توترات في قلب العملية التأسيسية، بحيث أنها كما يقول "اتيان باليبار Etienne Balibar" لم تُبدع" الوسيلة المناسبة

لتعويض أشكال النقص في الديمقراطية لا سيما عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسية للجماهير في الحياة السياسية وممارسة السلطة."[51] يفهم الشعبويون مسألة التمثيل باعتباره واجبا أخلاقيا، وربما جبريّا بالمعنى الالزامي، حيث يُستثنى منه أولئك "الفاسدون" من النخب وغير الجديرين بممارسة السياسة. بهذا الشكل، تقف حدود الشعبوية عند الشكل دون المضمون، أو أنها تعمد الى تبسيط للمفاهيم والإجراءات التي تُعبّر على "سلوك سياسي غير عقلاني" بتعبير "أودو دي فابيوUdo Di Fabio" ومن ثمة، تغدو مشاكل مثل الفساد الإداري والمالي، تحتاج فقط الى تغيير ما تُطلق عليه الشعبوية مصطلح الفاسدين. للإشارة، يعتمد الخطاب الشعبوي في تونس بعد 25 جويلية 2021، على مثل هذا الخطاب التبسيطي، المُجرّد من العمق القانوني والنظري لأزمات لا نُنكر أنها تسببت في تعطيل ما للانتقال الديمقراطي، غير أنها، لا يمكن أن تُختزل في خلق وعي مُزيّف يدّعي محافظته على الديمقراطية والمشاركة التي تتحوّل الى استثناء في صيغة الاستفتاء والاستشارات.

يبدو الخطاب الشعبوي مُلتبسا بنوع من "البارانويا" التي تُكثّف كل الشعب في شخص واحد. غير أن هذا الشخص المسكون بهاجس تمثيل الشعب، لا تعني فكرة التمثيل بالنسبة إليه، سوى تمثيل "الأخيار" من الشعب، ومُجرّد الشعور بفقدان هذا التمثيل، يُواجَهه بإعادة انتاج ما كان يعتبره فوضى وأزمات وخيبات الديمقراطية. على سبيل المثال، عند اعلان خسارة الرئيس المكسيكي الشعبوي "أندريس مانويل لوبيز أوبرادور" الانتخابات الرئاسية في 2006، احتل أنصاره الشارع في حركة احتجاجية على نتيجة تصويت ديمقراطي. نفس المثال حصُل مع الانتخابات الرئاسية التي أقصت الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من الرهان الانتخابي. أما عن الحالة التونسية، فنلاحظ خروج أنصار رئيس الدولة في مناسبات عديدة الى الشارع، إما للاحتفال بإحدى

---

[51] محمد الشيخ، مرجع سابق. ص214.

قرارات الرئيس، أو في إطار ممارسة تعبئة يُسجلون من خلالها الحضور امام من هم ضد الرئيس. تُسفر هذه الممارسة على تناقضات عديدة لعل أبرزها، نقل مُناكفات البرلمان قبل 25 جويلية 2021 الى الشارع، حيث أن ما كان محل نقد من الشعبوية أصبح ممارسة طبيعية تُعيد انتاجها وفق سياقات التموقع الجديدة. تبدو الممارسة السياسية للشعوبيين ضربا من الخيال السياسي، إذا ما أردنا تتبُّع إمكانية وضع جُملة الوعود التي تُطلقها على محك التطبيق. غير أن سيرورة تكرار تلك الوعود وإطلاق التهم في وجه النخبة التي يعتبرها الشعبوي مسؤولة على أزمات الديمقراطية، تُنسي الشعبوي انه تحول بدوره الى نخبة سياسية بإعتباره مُمسكا بالسلطة.

لا تقيس الشعبوية منسوب المشاركة الشعبية الا بما يخدم السياسة التي تعتبرها ديمقراطية مُكتملة، في مقابل ديمقراطية مأزومة ومتأزمة. مثال ذلك، الاستشارة الشعبية التي أطلقها رئيس الدولة التونسية قيس سعيد[52] والتي احتوت ما يُشبه رؤية لمشروعه السياسي. في نفس السياق، لا تعمل الشعبوية على قياس اعتراضات المواطن على الديمقراطية، بمعنى، فهم محتوى اعتراضاته وأين تكمن بالضبط. بل تتوجه مباشرة نحو تأميم الموقف الشعبي من الديمقراطية، واسباغه بالموقف الشخصي للشعبوي. هنا، ينتقل من الديمقراطية نحو تبنّي وإطلاق ما يعتبره ديمقراطية مُكتملة تضمن التمثيل الشعبي والمشاركة الواسعة. غير أن هذه الديمقراطية تبني استراتيجياتها على المُتخيّل واللامُتأكد من شرعيته.

في هذا السياق، من المفيد أن نقف على تمثُّلات المواطن التونسي للانتقال الديمقراطي، من حيث الأسباب التي دفعته الى تبنّي التغيير السياسي والاجتماعي في سياق 2011. في هذا الاطار، تُقدّم وحدة استطلاع الرأي بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقريرا تحت عنوان: "اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة

[52] رابط النص المنظم للاستشارة: https://bit.ly/3VEoTBc

الديمقراطية"[53]حيث وقع طرح سؤال حول أهم سببين لما حدث في 2011 في مختلف الدول العربية من ثورات واحتجاجات شعبية. يضع المستجوبون المسألة الاقتصادية الصعبة في المرتبة الأولى، تليها مسألة الديكتاتورية. يُثبت هذا، أن المسألة الاقتصادية تُمثل الهاجس الأول للمواطن، حيث انها ترتبط من جانب الأسباب بجملة الخيارات الاقتصادية والتنموية للسلطة القائمة قبل 2011، والتي أهملت الى حد ما النمط الاقتصادي والتنموي الذي تواصل أيضا بعد 2011، دون ان يُقدم الانتقال الديمقراطي بدائل ملموسة. يُقدم الجدول الموالي، النتائج التي توصل اليها الاستطلاع المذكور.

أسباب الثورات والاحتجاجات العربية في 2011 حسب آراء المُستطلعين

السؤال: من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية، بحسب رأيك ما أهم سببين لذلك؟%

[53] **اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية**، مجلة سياسات عربية. العدد 52، المجلد 9، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2021)، ص109.

ترتيب الأسباب	أول سبب	ثاني سبب	المعدل
	2020/2019		
الأوضاع الاقتصادية الصعبة	36	21	28.7
ضد الديكتاتورية	19	9	14.2
ضد الفساد	12	7	9.6
من أجل انهاء الظلم	10	8	8.8
من أجل الحريات السياسية	5	7	6.1
من أجل الكرامة	4	4	4.2
من أجل تحقيق المساواة والعدل	3	6	4.5
من أجل الديمقراطية	2	6	3.9
أخرى	2	2	2

يُقدّم الجدول نتائج الاستطلاع التي اثبتت أن جُزء من التونسيين يعتبرون أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثّلت السبب الأول والرئيسي، للأحداث التي أطلقت العنان للأحداث التي سبقت الانتقال الديمقراطي. في حين، تأتي مسائل الفساد والديمقراطية والحريات السياسية، في مراتب أخرى. يدل هذا الأمر على أن المسالة

الاقتصادية تُمثّل الهاجس الأول للمواطن التونسي، لارتباطها الوثيق بالإمكانيات المادية وقدرة المواطن على الاستهلاك والانفاق وغيرها. كما ترتبط المسألة الاقتصادية بجُملة الخيارات التنموية للدولة، حيث أن السياسات العمومية المُوجّهة نحو خلق اقتصاد مُتماسك يُحقق عائدات مُباشرة على المواطن التونسي، لم تكن قبل 2011 في مستوى تطلعاته، ولم تستجب لحاجياته المادية التي تنسحب على واقعه اليومي وتطلُّعاته نحو المستقبل. لم تُسجّل الأوضاع الاقتصادية بعد 2011 أولوية بالنسبة للنخب السياسية، حيث أغفل صراع النخب وأزمات الانتقال الديمقراطي، التفكير في حلول جذرية وواقعية للعجز والنزيف الاقتصادي المتواصل. غير أن السياق السياسي لما بعد 25 جويلية 2021 واصل الاستثمار في نفس أسباب الأزمة، حيث توقّف عند حدود النقد للخيارات التنموية والمالية لنُخب 2011-2021 دون أن يطرح البديل المُلائم للأزمة المالية. حيث وظّف خطابا شعبويّا يتحدث عن الفساد الذي كثّفه في أشخاص وليس منظومة أو سياق تاريخي ومؤسساتي. للإشارة، فقد رتّب التونسيون المُستجوبون وفق ما يكشفه الجدول، قضية الفساد في المرتبة الثالثة كسبب قادح لأحداث 2011. يدل ذلك، على أهمية مُعطى الفساد في إطلاق موجات الغضب والاحتجاجات، غير أن منطق الأولويات عند المواطن التونسي، ينطلق من العام الى الخاص أو من النتيجة الى السبب. عكس ما يُفكّر فيه رئيس الدولة الذي ينطلق من الأسباب –من وجهة نظره- التي لا تُغادر لديه النخب السياسية، دون الحديث على ما يجب أن تكون عليه عملية الإصلاح أو طريقة إدارة الأزمات الاقتصادية. في نفس سياق قراءة مدلولات الأرقام، تأتي مسألة الحريات السياسية وقضية الديمقراطية، في المراتب الخامسة والثامنة على التوالي، في ترتيب أسباب الحراك الثوري في 2011، كسبب أول، في تقدير التونسيين المُشاركين في الاستطلاع. تدل هذه المعطيات مُجتمعة من خلال جمع الثُلاثي المذكور (المسألة الاقتصادية + الحريات السياسية + الديمقراطية)، على تلازم السياسة والاقتصاد كعناوين كبرى تُعبّر على رؤية المواطن التونسي لقضية الحكم والممارسة السياسية، حيث أن الحديث على الفساد والحرية والديمقراطية، يُؤكد في جانب ما على مسألتين:

تُؤشر المسألة الأولى على أن مطلب المشاركة السياسية وقضية الاهتمام بأزمات الدولة قبل 2011، مُضافا الى ذلك، قضايا الفساد بأصنافه، كانت من القضايا الحاضرة في ذهن المواطن التونسي الذي واكب فترة الانتقال الديمقراطي بأزماته. أما المسألة الثانية، فتتعلق مباشرة بترتيب الأولويات المذكورة بالنسبة لرؤية رئيس الدولة قيس سعيد لسيرورة الانتقال الديمقراطي وأزماته. حيث يُكثّف كل تمظهرات الأزمات (الفساد + الحريات + الديمقراطية + المسألة الاقتصادية)، في شكل القوانين وكيفية إدارة الانتقال الديمقراطي. يُرتّب قيس سعيد تلك الأزمات بصيغة اختزالية تستهدف النخب السياسية والقوانين الأساسية التي أدارت مرحلة الانتقال الديمقراطي. يتوافق هذا الطرح الشعبوي، مع المقاربة التي تتحدث على نمط من الشعبوية، برز في خضمّ ثورات 2011، حيث يتمحور حول سرقة الشعب شعبويّا عبر الوقوف في صفّه ضد النخب الحاكمة، مع الترويج لخطاب متعدد ومتناقض[54].

في سياق آخر، يُقدّم الاستطلاع إجابات عن المشاكل التي يعتبرها التونسيين المُستجوبين تُمثّل تهديدا جدّيا. يتضمن الجدول التالي، الإجابات التي تضمنها استطلاع الرأي.[55]

اتجاهات الرأي العام حول أهم مشكلة تُواجه تونس

السؤال: ماهي أهم مشكلة تواجه بلادك؟

[54] للمزيد، أنظر، **في هجاء الشعبوية**. في: https://bit.ly/3ImXqRq

[55] المرجع نفسه، ص115.

المشكل	2020/2019
سوء الأوضاع الاقتصادية	30
البطالة	19.7
ارتفاع الأسعاروتدني المعيشة	15.8
غياب الأمن	8.3
الفقروتدنّي مستوى المعيشة	6.5
الفساد المالي والإداري	3.3
مشكلات اجتماعية	2.9
عدم الاستقرارالسياسي	2.8
الحكم وسياساته	2.4
ضعف الخدمات العامة	2
مخاطرخارجية	0.2
الانقسامات الجهوية	0
مشاكل أخرى	0.2

لا أعرف/ رفض الإجابة	5.2

يُعبّر جزء من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع، أن تونس تُواجه جُملة من التحديات، والتي كان أهمها سوء الأوضاع الاقتصادية. وقع ترتيب هذه الإجابة –كما يُبيّنه جدول نتائج الاستطلاع - في المرتبة الأولى كمُشكل أو عائق تُواجهه الدولة في سياق الانتقال الديمقراطي. مثّلت المسألة الاقتصادية الهاجس الأول للتونسيين، الذي دفع المواطنين للتحرك ضد السلطة القائمة قبل 2011 – كما يُبيّنه الجدول رقم 1 – وأيضا نفس الهاجس الذي يشغلهم في مرحلة الانتقال الديمقراطي. يتكرر هذا الهاجس بين مرحلتين سياسيتين مختلفتين، مما يدل على استمرارية المطلب الثوري، وتعلُّق المواطن التونسي بمطالبه التي وقع اهمالها في خضم عشرية الانتقال الديمقراطي. من جانب آخر، يبدو مطلب الإصلاح السياسي والمسألة الديمقراطية من النقاط التي لازالت تُخامر ذهن التونسي، غير أنها تأتي –وفقا للجدول عدد 2 – في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية، تسبقها مباشرة، قضية عدم الاستقرار السياسي. تبدو هندسة الممارسة السياسية في تونس من المسائل المطروحة على محك التفكير بالنسبة الى المواطنين في تونس. إلا أن ترتيب الأولويات يختلف تماما على تدبير النخب للانتقال الديمقراطي في سيروة 2011. يُعدُّ ذلك من الأزمات التي توازت مع مرحلة التأسيس الديمقراطي، والتي تُلازم الديمقراطية بشكل عام، حيث يتقاطع المحلي مع الإقليمي والدولي، في سياقات اقتصادية تُوحّد أسباب ومظاهر الأزمات ولا تطرح بدائل مُتكافئة لتجاوزها.

في سياق التفكير في تجاوز الأزمات الاقتصادية والمالية للدولة التونسية، يطرح رئيس الدولة قيس سعيد، في إطار تصوُّراته لما بعد 25 جويلية 2021، ما نعتبره إعادة استثمار جزء من الفساد المالي الذي حصُل قبل 2011 ووقع ترتيبه ومُعالجته في إطار القوانين الانتقالية ما بعد 2011. هذا دون الخوض في التفاصيل، تبدو الفكرة

الرئيسية لرئيس الدولة مُتمحورة حول إنعاش اقتصادي داخلي لا يتم الا عبر تطبيق الترتيب السياسي لشكل الحكم والنظام السياسي. حيث يتوازى المساران – السياسي والاقتصادي – لتحصيل عائدات لن تنفع الاقتصاد أو السياسة في شكلها العام، فقط سيكون الحاصل، بناء شبه مؤسسات سياسية أسماها رئيس الدولة "تنسيقيات"، سيكون دورها الوحيد، استقبال مُقترحات مشاريع ينظر فيها الجسم السياسي المركزي، ويُوفّر لها التشريعات القانونية، ويكون الاستفتاء لسان حال الشرعية والتفويض الشعبي، تذكيرا بمقاربات "كارل شميتCarl Schmitt" في الحكم الفردي والشرعية.

تقترب هذه الأطروحات من النمط الشعبوي الذي يتحدث على شعبويّة "كُتليّة تلتف حول شخصية تتمتع بالكاريزما، أو هكذا يعتقد أتباع هذه الشخصية على الأقل."[56] ما ينضاف الى شعبوية الشعبويّة، توظيفها للتكنولوجيات الحديثة بمنطق متابعة ما نطلق علية "ديمقراطية الجمهور"، غير أن هذه الوسائط، تتحوّل إلى وسائل انتاج لذائقة سياسية مُتخيّلة، لا تُعالج أزمات السياسة بقدر ما تزيد في تعميق الشرخ بين "نحن" و"هم".

تنطلق دراسة الديمقراطية من استقراء لتجارب مختلفة، وقع خلالها الانتقال من السُلطويّة الى الديمقراطية. هذا مع التركيز على اختلاف السياقات وتنوع الظروف التي تُصنع في ظلّها الديمقراطية. حيث وجب التمييز بين "الشروط الضرورية والشروط القابلة للتعميم، إضافة الى شروط أخرى غير مُحدّدة تُستنتج من تجربة البلد المدروس."[57] إن التركيز على تنوع الظروف التي قد تُصنع الديمقراطية في ظلها، يعني في جزء منه مُحايثة للمطلب الديمقراطي بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان وجود مؤسسات مُتماسكة ودائمة. في هذا السياق،

---

[56] المرجع نفسه.

[57] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي واشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020)، ص216.

يتّفق تيري "لين كارلTerry Lynn Karl" و"فيليب شميترPhilippe Schmitter "[58]على الهوية الوطنية المتماسكة والمؤسسات التي يقع توظيفها في فترة الانتقال الديمقراطي بصفتها ثابتة ومُستقرة، بمعنى أن لا يهدف الانتقال الديمقراطي الى تقويض المؤسسات الموروثة وتعويضها بأخرى، قد لا يسمح صراع النخب السياسية بأن تشتغل هذه المؤسسات بصفة طبيعية بما يستجيب لمطالب الانتقال الديمقراطي.

على هذا الأساس، يعمل الانتقال الديمقراطي، كما يُبيّن برهان غليون، على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله وربما يُهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ. غير أن هذه المسيرة تتعرّض الى هزّات تنسف الديمقراطية إذا ما أخفقت في "تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية لصنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي."[59] إن هذا الإخفاق لا يكون بالضرورة مؤشرا على إخفاقات النخب السياسية، بقدر ما هو دليل على عدم "كفاية" المؤسسات الديمقراطية على تلبية حاجيات الديمقراطية، من إصلاحات اقتصادية واجتماعية يُمثّل غيابها وقود الشعبوية التي أصبحت "شبحا" يُطارد الديمقراطية. يُفهم من ذلك أن الشعبوية عابرة للأزمنة وخطر يرتبط بالديمقراطية التمثيلية المعاصرة، حيث "يستغل الشعبويون بعض وعود الديمقراطية المعاصرة من دون أن يتمكّنوا من الوفاء بهذه الوعود."[60] هكذا، تخلّى الاستعمال الدلالي للفظ الشعبوية عن الديمقراطية والمشاركة والحرية واحترام الأقليات ورد الاعتبار للشعب بإعتباره مصدر الشرعية والمشروعية، من الديمقراطية الى الشعبوية التي أمكنها بطريقة ما من أن "تُعبّر على مضامين مختلفة دون أن تكون تعبيرا على

[58] Terry Lynn Karl, Philippe C. Schmitter, **Modes of Transition in Latin America, Southern and Easten Europe,** International social Science, Vol.43.2(1991).

[59] Fareed Zakaria, **The Rise of Illiberal Democracy,** Foreign Affairs, November/ December 1997.

[60] يان فيرنر مولر، **مالشعبوية؟** ترجمة رشيد بوطيّب، ط1 (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية:2017).

مرحلة اجتماعية وسياسية"[61]، اذ أنها ادعاء للتمثيل السياسي – الأخلاقي تطعن في النخب التي تُمثل الشعب والمؤسسات وتُحارب التعدد. تعتقد الشعبوية أن العلاقة بين الديمقراطية والدولة قد فقدت توازنها، وأنه من الممكن صياغة بديل ديمقراطي يستثمر في نقائص أو سلبيات الديمقراطية عبر إرجاع الحق لأصحابه، وهو حق الشعب في تمثيل نفسه بنفسه دون وسيط حزبي أو مؤسسات تضطلع بمهام التأسيس القانوني والتشريعي أو مراقبة سير العملية الديمقراطية. تُكرّر الاطروحة الشعبوية مشاكل التمثيل الشعبي في ظل الديمقراطية، مع "ادعاء القدرة على معرفة إرادة الشعب وتحقيقها، حيث يقترب التصور الشعبوي من التصورات الابستيمية للديمقراطية، لكم دون أن يتماهى بها، لأن هدف الشعبويين في النهاية هو التمثيل الرمزي الصحيح للشعب الحقيقي."[62]

تكتسي هذه الفكرة أهمية كبرى باعتبارها تُمثّل تنويعا سياسيا حسب "برنارد مانينBernard Manin"[63] والذي لا يعتبر مسألة التمثيل ذات بعد ديمقراطي، وأن مسألة الانتخابات لا تعدو أن تكون تصورا أرستقراطيا لا يمكن له ضمان المشاركة الشعبية الواسعة. تقترب هذه الفكرة، من أطروحة "كارل شميتCarl Schmitt" التي تقول بأن "الذين يحكمون هم مختلفون عبر الشعب وليس عن الشعب."[64] من جانب آخر، تُنكر الشعبوية دائما وأبدا مسألة الديمقراطية داخل الأحزاب، وتسحب عن النخب إمكانية التمثيل الشعبي الواسع، وينفرد أصحاب الطرح الشعبوي بادعاء التمثيل الحصري للشعب، وفق نظرة "كُليّة Holismus" بتعبير "نانسي

[61] المرجع نفسه، ص45.

[62] المرجع نفسه، ص53.

[63] Bernard Manin, **The principles of Representative Government,** 1997.

[64] Carl Schmitt**, Doctrine constitutionnelle**, 1993, p.237.

روزنبلومNancy Rosenblum"[65] حيث تبدو تلك النقاشات التي تُثيرها الشعبوية تحت مُسمّيات التمثيل السياسي للشعب، بمثابة حفلة للصراخ الذي يجمع كامل الأحزاب والنخب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، في "كارتيلCartel" يبُثُّ – بحسب الشعبويين – سموما تُصيب الديمقراطية في مقتل. لهذا، يريد الخطاب الشعبوي أن يستأثر بتمثيل الشعب الذي لم يستطع أن يُعبّر على نفسه بإعتباره ضحية لديمقراطية زائفة ومُصطنعة. تتحدث الشعبوية على الأغلبية الصامتة التي لو لم تكن كذلك، لكان الشعبوي في السلطة. هذا الوهم "الميتاسياسي" الذي تحدث عنه "هانس كيلسنHans Kelsen" والذي يرفعه أعداء الديمقراطية دون أن يظهروا بمظهر مُعاد للديمقراطية. بل، يستثمر الشعبوي في سياسة لا يمكن الوفاء بوعودها، مُوجهة نحو شعب "لا يمكن العثور عليه" بتعبير "بيير روزنفالون Pierre Rosanvallon".

في حوار مع "روزانفالون" بمناسبة صدور كتابه: "تاريخنا الثقافي والسياسي من 1968م إلى 2018م"[66]، يُفصح على موقفه من صعود حركات شعبوية في العالم، ويخص حركة "السترات الصفراء" في فرنسا، حيث يعتبر أن" هذه الحركة توضّح أن طوائف مُنطوية على الألم والحقد تكوّنتْ في الظلّ. وهذه "السترات الصفراء" لم تكن تُحسُّ أن صوتها مسموع وأنها مُمثّلَة. إنها تطالب قبل كل شيء، بأن يُعتَرَفَ بها. يكشف هذا أيضا، أن جزءً من المجتمع قد هجر حقلَ الديمقراطية الانتخابية. إن هذه الحركة تستقطب المُعرضين عن الديمقراطية الذين يُحركهم الارتياب من المؤسسات. لذلك فإنها تُعبّر عن غضبٍ يصعُب معه أن تتبنْيَن هذه الحركة". في

---

[65] للمزيد، أنظر:

Nancy L. Rosenblum, **On the Side of the Angels : An Appreciation of Parties and Partisanship**, 2008.

[66] باسكال صو، **حوارمع بييرروزانفالون.** ، في: https://bit.ly/3InaKW1

نفس السياق، يعتبر أن هذه الحركة "تجمع بين انتقادٍ جذريّ للذين يحكمون، وتطلُّعٍ إلى حُكمٍ أكثر نشاطًا وفاعلية، غير أن هذا السّخط يُجمّعُ لكنه لا يُقدّم حلا سياسيا".

حول انتشار الشعبوية، يُضيف "روزانفالون" في نفس الحوار، أن " انتشار الشعبوية هو تعبير عن هذه السلبية. وهو أيضًا ما يُفسر تنوع تجلياتها (هي قائمة في اليمين كما في اليسار). فضلًا عن ذلك، غالبًا ما تتوفر على طابع هجين. مثلًا، "فكتور أوربان" رئيس وزراء المجر، هو في الوقت ذاته ليبرالي متطرّف ووطنيّ كارهٌ للأجانب". أما عن الجانب المُتعلّق بالأحزاب وعلاقتها بالشعبوية، فيُؤكد في نفس الحوار بأن "الأحزاب تسير نحو الانحدار، بينما هذه الحركة(الشعبوية) صاعدة بالقوة. إن ميزة حزبٍ ما، هي أن يؤسس مشروعًا على أساسٍ اجتماعي، ثقافي وأحيانًا إقليمي. إنه يعكس مطالبَ مَنْ هم تحت، لدى مَنْ هم فوق. أما هذه الحركة فهي على عكس ذلك، تحتلّ رأس الملصق، وتُنظّم صُفوفها حول شخص، وتكتفي بأبسط عناصر الديمقراطية الداخلية. وهذا ما نلاحظه سواء في التجمع الوطني (أقصى اليمين) أو في حزب فرنسا المتمردة، بل حتى في حزب الجمهورية المتحركة (حزب الرئيس ماكرون). إننا نمرّ بمرحلة تاريخية حيث الخوف والقلق تُشكّل طوائف مُتنافرة، مُتنابِذة. وأزمة الأحزاب تُترجم عجزها عن التكفل بتنظيم خطابٍ جماعي داخل مجتمع مُتشظٍّ لم يعدْ مُهيكلًا ضمن طبقات محددة. عندئذٍ تصبح مرجعية التعارض بين الأعلى والأدنى هي وحدها الصورة المشوّشة".

تُؤكد مواقف "روزانفالون" حول غياب العدالة الاجتماعية داخل الأنظمة الديمقراطية، حيث لم تُفلح هذه الأنظمة في صياغة البرامج التي تتحاشى الى حد ما زيادة حدّة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية. ربما مثّل هذا المحور أبرز إخفاقات الانتقال الديمقراطي في تونس، حيث تعارضت التشريعات والأطروحات المعنيّة بتغيير النمط أو المنوال التنموي، وتنويع الخيارات الاقتصادية، مع الممارسة التي لم تُترجم توافقات النخب حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية. في سياق الحديث عن التفاوت، يُضيف "روزانفالون" في ذات الحوار: "لقد تفاقمَ هذا التفاوت داخل كل أقطار العالم، وأسهم في محْو الدرجة المتوسطة بين الطبقات، وأَوْجَدَ ما

أسميه "مجتمع التباعُد"، والأمر لا يتعلق فقط بالفرق الفاصل بين الأغنياء والفقراء." لا يكفي النقاش حول أزمات الديمقراطية، دون التطرق الى طبيعة الازمات التي تجعل من الديمقراطية مُستحيلة بوقع أزماتها، كما هي مُستحيلة بغلاف الشعبوية المُخاتل. في هذا الصدد نقرأ في نص الحوار إجابة على طبيعة الازمة: "الأمر يتعلق بظاهرةٍ مُعقّدة يتوجّبُ أن نُدرك بواعثها، ولا نكتفي بمُحصّلتها. ذلك أنّ تحرير العمل والانفجار الرّقمي قد زعزعا أشياء كثيرة. ومن ثمّ فإن إعادة تأسيس الحماية الاجتماعية هي رهانٌ على جانب كبير من الأهمية. لكن هذا الرهان لم يُنجز بعد. ومن الواجب أن نضاعف الجهود لكي نواجه تأثيرات الانفتاح الاقتصادي الذي أيقظ الحركات القومية- الحمائية". مع عدم انكار أزمات الديمقراطية، لا يمكن الاطمئنان الى بديل لا يُؤمن بالمشروع الديمقراطي الذي لم يُنجز كل مهامه في الدولة الديمقراطية الحديثة. هذا، ما ينطبق على حالة الدول التي تشهد انتقالا ديمقراطيا لا زال هشّا ومُعرّضا للنسف النهائي إن لم تعمل النخب ومجموعة المؤسسات الوسيطة على إعادة ما أسماه "روزانفالون" بإعادة "القوة الى الأنظمة الديمقراطية"، حيث يطرح في نص الحوار: " يجب أولًا أن نُوجِد الكلمات المطابقة لما يحسّه الناس. وعلى الهيئات الوسيطة من نقاباتٍ وجمعيات، أن تدعم أيضًا مفهوم النّفع العام. وفي الاتجاه نفسه، يمكن أن نبعث الحياة في وظائف ديمقراطية منسية. وهذا معناه، على سبيل المثال، تحقيق المزيد من الشفافية في سيْرورات اتخاذ القرار، وأن نجعل الدولة تقدم عرضًا عن حساباتها لنتمكن من مراقبتها".

في سياق تفكيك الأطروحة الشعبوية بوصفها ممارسة سياسية تتغذّى من أزمات الديمقراطية، وتسعى للاستحواذ على ما هو في الحقيقة، سياسة ديمقراطية تنفرد بها المؤسسات والنخب في ظل التداول السلمي للفكرة والمشاركة، يُقدّم الشعبويون ثلاثة ممارسات تبسيطيّة[67] وهي: أولا: تبسيط سياسي سوسيولوجي يختزل

---

[67] للمزيد، أنظر:

Pierre Rosanvallon**, Penser le populisme**,2011.

ثُنائية شعب مقابل نخبة. ثانيا: تبسيط اجرائي مؤسساتي حيث يكون الاستفتاء الممارسة الوحيدة للديمقراطية. ثالثا: تبسيط للتضامن الاجتماعي الذي يتحقق عبر الهوية المنسجمة. على هذه الشاكلة، يُصبح الشعب والاستفتاء والهوية تركيبا ثُلاثيا يُدمَج لا في سياق تغذية الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب بواسطة مُمثّليه، وعبر آليات منها الاستفتاء، مع حفظ الهوية الجمعية التي تُبنى عبر سياقات المواطنة والمشاركة، بل أصبح هذا المزيج، أداة لنسف الديمقراطية والانصراف نحو شعبوية تدّعي ديمقراطية هى بدورها مأزومة وعاجزة على ضمان المشاركة والمواطنة والتمثيليّة.

إن كانت الديمقراطية تسمح لكل المطالب الشعبية بتمثيل نفسها، فإن الشعبوية تستوعب "أولئك الذين يتهدّدهم خطر السقوط الاجتماعي، وأيضا مواطنين مُتسلّقين أو اجتماعيين داروينيين."[68] رغم فكرة الاستيعاب والتمثيل الشعبي، ومحاولات انتاج الوهم، حاولت عديد القراءات أن تُفنّد فكرة إمكانية انتاج وتعميم الديمقراطية بمجرد اطلاق العنان للشعبوية. حيث أنها تُعيد انتاج نفس الازمات في فترة الديمقراطية، زائد أنها تُعمّقها أكثر فأكثر، مع نزع صفة الازمة عنها. يعني أن الشعبوية التي تنتقد النخب السياسية، تُنصّب على رأس المؤسسات التي أُنشأت في سياق الديمقراطية، نُخبا جديدة تستثمر في تلك المؤسسات التي لطالما كانت "بُؤرة" للأزمات –من وجهة نظرهم- مع فارق أن أزماتها تختفي بمجرد تصعيد النخب الجديدة. تبدو مقاربات " تشارلز تايلورCharles Taylor" و" مايكل ساندلMichael Sandel" و" يورغن هابرماس Jürgen Habermas" حول الشعبوية وأزماتها، تشريحا ونقدا، دليلا على استحالة تخطّي هذه الأزمات بمجرد الاطمئنان للشعبوية المأزومة بخطابها واستراتيجياتها.

[68] Karin Priester**, Populism Historical and Current Manifestations**,1998.

1-تشارلز تايلورCharles Taylor: دوائر الافول الخمس التي تسببت في المدّ الشعبوي[69]

يعتبر "تشارلز تايلورCharles Taylor" أن صعود الشعبوية يُمثّل خطرا يُهدد الديمقراطية الغربية. حيث يدفع بسببين يعتبرهما من أهم أسباب "نجاح الشعبوية"، وهي: أولا، الإحساس بأن الهوية أصبحت مهددة، والثاني، فقدان الوضع الاجتماعي أو الدخل بالقياس إلى الماضي القريب.

تزدهر الشعبوية –حسب تايلور- من خلال الجمع الذي يُجريه الشعبويين بين الإحساس بالظلم وفقدان المكانة الاجتماعية، بإخفاقات النخب السياسية والاقتصادية، حيث يقع الاستثمار في الشعور بالإقصاء الاجتماعي وعدم الثقة في حصول تغيير اجتماعي وسياسي. يُمثّل انحسار المشاركة وازدياد التفاوت الاجتماعي وصعود دينامية احتجاجية، دليلا يتلقّفه الشعبويون لإدانة النخب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، غير أن الاختزال الشديد والسطحية لا يعني إقناع الناس بالانفضاض عن المؤسسات الديمقراطية، حيث أن "دوائر الانهيار أزّمت الديمقراطية، غير ان الشعبوية دليل على هذا التأزيم، لكنها ليست الحل الناجع."[70] بهذا الشكل، يبدو الخطاب الشعبوي بإعتباره مشحونا بإيديولوجيا ترذيليّة للنخب والديمقراطية، وتعمل على الظهور بمظهر المُنقذ من الأزمة الديمقراطية، لا تتجاوز كونها تُؤبّد بشكل ما تلك الأزمات، وتُعمّق أسباب ظهورها ليست كشرخ يُصيب الديمقراطية، بقدر ما هي دليل لفشل الاستثمار الشعبوي في الأزمات.

[69] Charles Taylor, **Social Democracy Versus « Populism »,** in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15,2017.

[70] Ibid.

2-مايكل ساندلMichael Sandel: الشعبوية والليبيرالية والديمقراطية[71]

يعتبر "مايكل ساندلMichael Sandel" أن صعود الشعبوية اليمينيّة دليل على فشل السياسة التي تدّعي التقدمية. حيث لم تُراجع الديمقراطية نُسختها في عصر العولمة التي لم يستفد منها سوى من نعتبرهم نخبة. في حين أن المواطن العادي، تُرك في عزلة غذّت شعوره بالإقصاء وعدم اهتمام الديمقراطية بمصير هؤلاء المُبعَدين. لا يمكن –حسب "ساندل"- الاستفادة من الدعم العمومي دون أن تستخلص الأحزاب الدروس من الحركات الاحتجاجية التي أعلت من المطالب الاقتصادية، والتي هي أساسا أخلاقية، وثقافية. حيث أنها ترفع الغطاء عن الشرخ الواسع الذي أصاب كامل المنظومة الديمقراطية، بسبب وعودها المُؤقتة.

بهذه الشروخ، أصبحت الديمقراطية في مواجهة خطر صعود الشعبوية، حيث يتعامل مع مثال "دونالد ترامب" بإعتباره استثمر جيدا في تلك المخاوف وضروب الحرمان والشكاوى التي رفعها المحتجون، والتي لم تجد لها الأحزاب إجابات واضحة. غير أننا مُجبرون – من وجهة نظر ساندل – على الانتباه الى خطورة ربط الشعبوية بتلك المطالب الاقتصادية فقط، بل وجب تدارك الفشل الديمقراطي ذو الابعاد التاريخية وربطه سياسيا بالاجابة عن الشعبوية. يعود "مايكل ساندل" الى التاريخ السياسي للحزب الديمقراطي الأمريكي في ثمانينات القرن الماضي، تحديدا الفترة التي شهدت إطلاق العنان للسوق (رونالد ريغن/ مارغريت تاتشر) حيث تعزّز الايمان بالسوق بإعتباره يُوفر الآليات الضرورية لتحقيق المصلحة العامة. تسبب ذلك في هبّات شعبية ضد النخب المهيمنة على السياسة. غير أن صعود الشعبوية، لم يُثمر على تغييرات تهم المواطن –السوق، بل زادت حدّة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، هذا لأن السيرورة الديمقراطية التي تقوم على مؤسسات

[71] Michael J. Sandel, **Populism, Liberalism and Democracy, In Philosophy and social Criticism**, 2018.

وتشريعات، لا يمكن اسقاط مُخرجاتها –على هناتها- حتى في صورة انتصار الشعبوية، حيث أنها تصطدم بعائق التغيير المؤسساتي والتشريعي البطيء والمضنى وأحيانا المستحيل.

3-يورغن هابرماسJürgen Habermas: الشعبوية مجرد أمارة على داء عضال[72]

يتحدث "هابرماس" في الخطاب الذي القاه بمناسبة تسلُّم جائزة الصحافة الفرنسية- الألمانية الكبرى في 2018، عن الشعبوية اليمينية باعتبارها دليلا على تراجع السياسة وافتقار الفعل السياسي لحلول واضحة للحد من التفاوت الاجتماعي داخل الاتحاد الاروبي، حيث تعيش الطبقات الوسطى اهتزازا بسبب عدم قدرة النخبة السياسية على الحد من الانزلاق الديمقراطي الخطير. هذه الظرفية التاريخية غير المسبوقة – بتعبير هابرماس – تسببت في نوع من التشظّي السياسي، الذي جرّد السياسة من أسلحتها، حيث لم يعد وضع الصوت الانتخابي داخل الصناديق، حلا سحريا. يقترح "هابرماس" الخروج من المواجهة المشبوهة بين الشعبويين populistes ومأأسماهم المختصين في علم الشعب populologues. حيث يعتبر هؤلاء انه يمكن اختزال الشعب في المشاركة الانتخابية، اما الشعبويين فهم من يقدّمون أنفسهم بصفتهم يُمثّلون الشعب الحقيقي. على هذا الأساس، يستخلص "هابرماس" الاطروحة التي تُفيد بأن الشعبوية لا تعدو كونها "أمارة" أو "علامة" على مشكلة سياسية تُعبّر على مرض الديمقراطية التي هي بالضرورة تعبير عنها.

[72] Jürgen Habermas, **Discours à l’occasion de la remise du Grand prix Franco- Allemand des médias**, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch – Franzosischer Journalistenpreis, traduction de Hélene Bréant et ralph Pfleger (Dialogos).

تتعدّد أزمات الديمقراطية، وتختلف سياقاتها وتمظهراتها، من المسألة الاقتصادية وقُصور المؤسسات الوسيطة والنخب على استثمار فائض حيّز الحريات والمشاركة في تدبير الشأن العام. كما تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي إلى ما يُشبه "الوضع الحرج Conjoncture"، هذا التعبير الذي كان مُستخدما في ستينات

وسبعينات القرن الماضي لوصف الطفرة الاستهلاكية، بفعل الرخاء الاقتصادي الذي كان سائدا. إلا أن هذا الوصف، تحوّل إلى تعبير دقيق نفهم من خلاله، انزياح الديمقراطية نحو حالة من الركود، جعلت من أزمة الديمقراطية، حالة شبه دائمة، مكّنت أزماتها من صعود الشعبوية على رُكح السياسة، ليس فقط في إطار ضدّيّة مع الديمقراطية الليبرالية المُتجذّرة، بل وأيضا، داخل بُلدان لازالت تفحص واقعيّة وفعاليّة مؤسساتها ونظامها الديمقراطي الحديث.

يُمكن ادراج تونس ضمن الدول التي أبان انتقالها الديمقراطي على تناقضات جوهرية بين ما كان من الممكن إنجازه طيلة عشرية كاملة، وبين ما آلت إليه العملية السياسية. حيث تغذّى الخطاب الشعبوي من صراعات النخب، وتعطّل إرساء المؤسسات الديمقراطية، واكتفاء الموجود منها، برد الفعل السياسي دون ابداعه. على هذا الأساس، نجح الانتقال الديمقراطي في تونس، في تأمين جزء من المطلب الديمقراطي، وعجز على ضمان الجزء الآخر. حيث انتقلنا إلى الحكم الديمقراطي، دون أن نضمن فعليّا الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي. كما ساهمت الصراعات بين النخب في خلق نوع من التعارض بين الإرادة الشعبية في جزء منها وبين إرادة النخب السياسية. هذا الجُزء كان كفيلا بإطلاق موجة الشعبوية التي غدت وفق بعض القراءات، مُعولمة وخارقة للحصون الديمقراطية العريقة. حيث تراجعت الثقة في قدرة النخب السياسية والدولة إلى درجة أن الأوان قد حان – بتعبير "بيتر دركرPeter Drucker" – لأن يتخلّى الناس على آمال الخلاص القادم من الدولة. غير أن القُوّة الفاعلة للديمقراطيةLa Force Active de la Démocratie بتعبير "زيجمونت باومان Zygmunt Baumann" قد تفكُّ الارتباط بين الأزمة والديمقراطية، وتطرح نوعا من حوكمة تُعيد النظام لشكل تصريف النظام السياسي، وتتوقّف معاداة السياسة التي تمظهرت وفق "إتيان باليبار Etienne Balibar" في ظهور الشعبوية.

لن يكون ذلك ممكنا الا عبر تأسيس مشروع على أساس اجتماعي تقاطُعي، تتكفّل النخب السياسية بمُقتضاه، بتنظيم خطاب جماعي يُعيد المعنى الاجتماعي للسياسة، ويستثمر في تلك القُوّة الفاعلة التي سوف تعزل السياسة بوصفها فعلا، عن الشعبوية بوصفها خطابا يُناقض فعله أو ممارسته العملية.

ليست الشعبوية نهاية للديمقراطية، بقدر ما هى بداية ما أسماه "أنطونيو غرامشيAntonio Gramsci" بمرحلة "خُلُوّ العرش" بمعنى نقصد به وصول أزمة الديمقراطية التمثيلية لذُروتها، ومن ثمّة، يتُضح عجز تلك الاستراتيجيات الفردية التي تعتمدها الشعبوية على تجاوز الأزمات، بل سوف تزيد في تجذيرها، حتى يعود معنى المشاركة السياسية لمُربّعه الأساسي والواقعي الذي يجعل السياسة والمجتمع، يسيران ضمن خط واحد، وبسرعة مُتوازية، حيث تفتح السياسة "بوّابات" للمشاركة الواسعة للمجتمع، ونتجنّب التعبير الأمريكي على أزمات الانتقال الديمقراطي، الذي يُلخّص انفصال المجتمع عن الديمقراطية، حيث يُشيرون اليه باسم "الانفصال العظيمGreat Divide".

الفصل الثاني

الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية: تعثُّرات الانتقال السياسي وأزمة الديمقراطية التمثيلية

أبان الانتقال الديمقراطي في تونس على جُملة من التحوُّلات الاجتماعية والبنيويّة العميقة، التي أضفت على العملية السياسية، ديناميكية جديدة، اكتسب بموجبها النظام السياسي الانتقالي، إمكانيات وقدرات على توجيه السياسة نحو" احتواء نمط جديد من الأهداف والاحتياجات، وخلق أنماط جديدة من التنظيمات"[73]، وقد ساهمت هذه الديناميكية في بروز نُخبة سياسية حاولت تأمين الانتقال السياسي أو العبور من مرحلة التأسيس للديمقراطية، إلى مرحلة تكتمل فيها مُقوّمات وشروط البناء الديمقراطي.

حاولت النُخب السياسية والأكاديمية والفكرية وغيرها، في بداية التأسيس الانتقالي، التفكير في كيفية خلق الآليات والطرائق التي تُعبّر في مستوى الشكل على القطع مع الممارسة السياسية الموروثة عن فترة ما قبل 2011، وعلى مستوى المضمون، خلق تفاعل جديد ومختلف في مستوى تمثّلات الفعل والتأثير والمشاركة في الشأن السياسي العام. كانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مسؤولة على قطع مرحلة انتقالية "تتألف من ثلاث فترات: الفترة الاطارية أو التصوُّريّة، ثم الفترة العمليّة وهي فترة الانتخابات، فالفترة التأسيسية ابتداء من 23 أكتوبر 2011، وقد كُلّفت الهيئة بإنجاز المرحلة الاطارية التي تمثّلت أساسا في وضع الإطار القانوني العام والحزبي والجمعياتي والصحافي الذي يُمهّد للفترتين المواليتين، ويفتح لهما سبيل الإمكان والانجاز." [74] على هذا النحو، كان تدبير النخب التونسية للانتقال الديمقراطي

---

[73] رفيق المصري، **الدين والسياسة والديمقراطية**، الطبعة الأولى (مصر: مركز حقوق الانسان،2007)، ص38.

[74] عياض بن عاشور، من مقدمة **التقرير العام حول مداولات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**.

سياسيا وقانونيا واجرائيا، من خلال ترتيب الأدوار والعلاقات بين الفاعلين في دائرة المشاركة السياسية والمدنية، وتحت عنوان النموذج التونسي في الانتقال السياسي.

حتى نفهم شروط تدبير السياق العام للانتقال الديمقراطي، فإننا نستعين بجُملة من الأطروحات الفكرية والمقاربات العلمية، التي حاولت تأمين مسالك وآليات مُتعددة لبيان كيفية تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، من خلال طرح الشروط والقواعد الضامنة لنجاح عملية التأسيس الديمقراطي. في هذا الإطار، يمكن التوقف عند ثلاثة مسالك، تُكثّف قواعد وشروط نجاح الانتقال الديمقراطي. أُولى هذه المقاربات، ما يطرحه " دانكوارت رستوDankwart Rustow " والتي يمكن عنونتها ب "المدخل الانتقالي"، حيث تتلخص فيما معناه بأن الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي، يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا. إذ ينطلق "رستو" من تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، ليرسم مسارا عاما تنتهجه الدول خلال عملية الانتقال نحو الديمقراطية. يمر هذا المسار بأربعة مراحل، وهي، مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الصراع السياسي، مرحلة التسويات وأخيرا مرحلة التعود. [75]

أما المسلك الثاني، فيُعبّر عنه المدخل التحديثي الذي يطرحه " سيمور مارتن ليبست Seumour Martin Lipset"، والذي يُزاوج بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.[76] ثالث هذه المقاربات، يتمثُل في المدخل البنيوي، والذي يعتبر أن التغيير أو التحول نحو الديمقراطية، وفق "تيدا سكوكبولTheda Skocpol" [77] يتوقّف على طبيعة البنية المتغيّرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب فقط.

---

[75] للمزيد، أنظر: دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

[76] للمزيد، أنظر: مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

[77] Theda Skocpol, ***State and Social Revolutions, A Comparative Analysis Of France, Russia, And China***. Cambridge University Press, 1979.

تنفرد النخب السياسية -وفق المقاربات الثلاثة المذكور- بأدوار محورية في تدبير الانتقال الديمقراطي، ودعمه بما يستجيب لسيرورة البناء السياسي الجديد، والسياق الديمقراطي، الذي تلوّن بدلالات جديدة أهمها دلالة "الميدان" أو "سياسة الشارع" بتعبير "آصف بيّات Asef Bayat"[78]، حيث تنهمك النخب السياسية في تركيز أُسس الانتقال السياسي، آخذة بعين الاعتبار التمييز الجوهري بين "الدولة والنظام"، هذا بعد أن وقع "إسقاط النظام وبقاء الدولة"[79]، والتقاطع بين المطلبية الشعبية وخيارات تأسيس مرحلة سياسية جديدة. إلى ذلك، كانت مسارات التأسيس الديمقراطي في تونس، وكيفيات التفكير في الشروط القانونية والاجرائية والتأطير السياسي للإنتقال الديمقراطي، في مُجملها استجابات فوريّة لرهانات اللحظة السياسية، دون أن تكون حمّالة لرؤية استراتيجية تضمن ديمومة المسار السياسي بشروطه التأسيسية، أو تستثمر في ممكنات الديمقراطية، التي هي في جوهرها "ليست نظاما طبيعيا، حيث يُشبه التحرك نحو الديمقراطية موجات البحر، مع فارق أن هذه الأخيرة تنكسر بسرعة وسهولة، وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ به".[80] على هذا النحو، تضافرت عديد العوامل والمعطيات لتُساهم مُجتمعة في تعطُّل البناء الديمقراطي، وارتباك المسار، حيث أُهمل المسار الثوري في أحيان عديدة، ووقع الاهتمام بالمسار الانتقالي. هذا، دون أن تتجاوز النخب السياسية مطبّات التأسيس من صراعات ومعارك سياسية، أنتجت مسارا مُرتبكا، تميّز بأزمات التسيير والمشاركة السياسية، اللذان خلقا إنطباعا يحُوم حول وصم النخب السياسية بالعجز والإخفاق، ويُفكّر في الديمقراطية التمثيلية

[78] آصف بيّات، **الحياة سياسة، كيف يُغيّر بُسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014).

[79] جلبير الأشقر، **هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لازالت قائمة؟ تأمُّل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية.** مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عُسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق جمال باروت (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2018)، ص-ص42-43.

[80] جون لوكا، **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي. ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وFondiyone Eni Enrico Mattei،2000)، ص-ص42-43.

باعتبارها مُولّدة للأزمات، أو أنها لا يمكن أن تجد طريقها للتطبيق دون أن تحمل معها الأزمة تلو الأخرى. من هذا المنطلق، تبرز الإشكالية الرئيسية، والتي تتمحور حول مظاهر تعثّرات النخب السياسية في تونس فيما يتعلق بالتفكير الجدّي في تحقيق الوحدة الوطنية، وتجاوز الصراع السياسي، ثم قُدراتها على عقد التسويات، واصباغ صفة الديمومة على هذا المنوال الذي يهم إنجاح الانتقال الديمقراطي. كما يتمظهر الاخفاق الآخر في عدم القدرة على الربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، اللذان كانا من المطالب البارزة في فترة الانتقال الديمقراطي. من جانب آخر، لا يُمكن فصل السياقات الإقليمية والدولية عن الداخل الديمقراطي الانتقالي في فترة التأسيس.

تُفسّر هذه العناوين الإشكاليّة، إخفاقات النخب السياسية في تونس من خلال ما شهده المسار التأسيسي من تعثُّرات وارتباك، وما لحق بمسألة التسيير والمشاركة السياسية من أزمات مختلفة، ثم انحسار البناء الديمقراطي، الى حدود ارتباط الديمقراطية التونسية بالأزمة الدائمة أو المُستعصية.

أولا: التأسيس الديمقراطي: ارتباك المساروتعثُّرات الانتقال السياسي

تخوض عديد الدراسات والأطروحات في مسألة تأسيس الانتقال الديمقراطي[81]، أو خلق شروط تحقُّق عملية الانتقال نحو الديمقراطية. في هذا الإطار، مثّلت أطروحات "دانكوارت رستو Dankwart Rustow" معبرا نظريا نحو تفهّم قدرات النخب على إدارة تلك العملية، وطرح ممكنات التأسيس لمسار ديمقراطي لابد له من وجهة

[81] للمزيد: راجع: *- مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

*-دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

*- جابرييل ألمند وسيدني فيربا، **الثقافة المدنية: المو اقف السياسية والديمقراطية في خمس دول**.

*- أرند ليبهارت، **أنماط الديمقراطية**.

*-رالف داهيندورف، **الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي**.

نظر "رستوRustow" أن يخضع لمرحلة أسماها مرحلة القرار أو الاختيار باعتبارها تتوسط بين المرحلة التحضيرية ومرحلة التعوّد في ظل قبول التعددية وتفاعل القوى المختلفة، حيث تتّفق النخب على قواعد اللعبة الديمقراطية. فيما يخص السياق التونسي، فقد مثّلت لحظة 2011 محطة اختبار لقدرة النخب، على حُسن استثمار اللحظة السياسية، والانخراط في عملية تدبير الانتقال السياسي والاجتماعي، الذي انصهرت مطالبه في بعض جُزئياتها، مع المطالب الشعبية، في إشارة الى اتساع دائرة التعبير الحر على الرأي، و"البحث على أرضية مشتركة بين الفاعلين المختلفين، وكسب تأييد أكبر قطاع من المواطنين بهدف إزالة المخاوف المُتبادلة "[82]، ومع التوجهات السياسية لبعض من تلك النخب، في علاقة بتنظيم عملية الانتقال السياسي، أو التأسيس الجديد لمرحلة كان لابد لها من أن تقطع نهائيا مع ما قبل 2011 بسياقاته القانونية والتنظيمية. إنهمك الفاعلون السياسيون في التفكير في عملية إدارة الشأن العام ديمقراطيا وتحت مبدأ التعددية بإعتبار أن "جوهر التعددية السياسية هو وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة والمنافسة السياسية التي تأتي على رأسها الأحزاب."[83]

في هذا الاتجاه، مثّلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[84]، الحاضنة والاطار الذي التقت فيه تقريبا كامل مُكوّنات الخارطة السياسية والحقوقية والمدنية[85]. وجب الانتباه الى أن مهمّة الهيئة كانت تتمحور حول "دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح

---

[82] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص-ص 135-136.

[83] على الدين هلال، **المرجع نفسه**، ص20.

[84] أُحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في 4 مارس 2011 بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 6.

[85] تكوّنت الهيئة في صيغتها المكتملة من ممثلين على 12 حزبا و19 جمعية وممثلين عن الجهات بمعدل ممثل واحد على كل جهة، إضافة إلى شخصيات وطنية مثّلوا نصف أعضاء الهيئة، وهيئة خبراء تتكون من 15 من رجال القانون بين أكاديميين ومحامين.

الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي"[86]. يعني ذلك، في المستوى السياسي، أن يتولى الفاعلون السياسيون تنظيم طريقة انخراطهم في الشأن السياسي العام، وتصوُّر رؤية جديدة تُعبّر في نفس الآن على الانخراط في المسار الانتقالي، وتفتح آفاقا جديدة للممارسة السياسية والمدنية. بالعودة إلى لحظة 2011، فإن توزيع تعاطي الطيف السياسي في تونس مع الاحداث، لم يكن بنفس التوازي عند الجميع. حيث تصدر المشهد، جزء من الأحزاب أو قياداتها التي كانت غير بعيدة عن العمل السياسي منذ ما قبل 2011، وهذا الجزء كان بعضه مُهيكلا أو محافظا على بنيته التنظيمية، وإن كان يمتهن العمل السياسي السرّي، والبعض الآخر منه، انهمك خلال أحداث ما بعد 2011 مباشرة، في تنظيم أو إعادة تنظيم الإطار الحزبي وفق رؤيته الإيديولوجية والسياسية. أما الجزء الثاني من المشهد السياسي، فقد كان يبحث على تعبيرته السياسية بالموازاة مع الانخراط في عملية المساهمة في التأسيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

مثّل عدم التجانس الفكري والعددي، وتعدد الأطروحات والقراءات لكيفيات التأسيس لمرحلة سياسية جديدة، بالاظافة الى إشكاليات الوعى السياسي والتقاليد الديمقراطية والكفاءة السياسية في بعض الأحيان، عائقا أمام خلق ديناميكية فكرية تتجاوز التداول في شروط العملية السياسية الجديدة، إلى العمل الجدّي على ابداع شكل النظام الديمقراطي الذي يستجيب لشرط الواقع المحلي، ومراجعات الديمقراطية في أشكالها المتنوعة، وفي مستوى تنظيم السلط والعلاقة بينها، وكيفية المساهمة في الشأن العام وحدودها، وغيرها من آليات وعوامل وتمظهرات السياسة باعتبارها المُحدد لمسائل الاقتصاد والثقافة وغيره من شؤون إدارة الدولة، وهى "الوسيلة لتحقيق غاية عُظمى وضرورة قسرية للحياة البشرية".[87] يبدو أن مسألة الشكل السياسي للدولة

[86] الفصل الثاني من المرسوم عدد06 المؤرخ في 18 فيفري 2011 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

[87] حنا آرنت، **مالسياسة؟ أسبابها وتداعياتها**، ترجمة نادرة السنوسي، ط1(الجزائر: دار ابن النديم، 2019)، ص54.

وللعملية السياسية، كانت له اليد الطولى في النقاش، أكثر منه مسألة جوهر السياسة ومضامينها، التي لم تتجاوز في تقرير الهيئة العليا ذات الهدف الثلاثي: تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، حُدود ضمان النجاح لعملها التأسيسي، وترك تفاصيل الترتيبات الجوهرية للسياسة، في يد النخب السياسية التي سوف تضطلع بمهمة الإدارة السياسية للدولة. بالعودة إلى أطروحة "دانكوارت رستو Dankwart Rustow" في مقاله المعنون: "التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model"[88] نقف على بيان كيفية نُشوء الديمقراطية، مع التمييز بين العوامل التي تُؤدي إلى نشوئها من جهة، وتلك التي تُؤدي إلى تعزيزها واستمرارها من جهة أخرى. بتطبيق هذه الرؤية على المسار التأسيسي في تونس، نتبيّن أن نشوء الديمقراطية في لحظات 2011 كان نتاجا لعمل الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، في جانبه المتعلق بإدارة النقاش العام بين مختلف الفاعلين السياسيين، من أجل ترتيب تفاصيل التنافس السياسي وبيان شكله وشروطه وكيفياته، تماهيا مع إعلان حق تأسيس الأحزاب من خلال المرسوم عدد 87 لسنة 2011، والمرسوم عدد 88 لسنة 2011 الخاص بتكوين الجمعيات. طرحت الهيئة طريقة الانتخاب التي أجمع الفاعلون على ضرورتها الراهنة، وقدرتها على تمثيل جزء واسع من الطيف السياسي، ومن الفاعلين في الشأن العام.[89]هذا، مع التوجه نحو إعتماد النظام البرلماني الذي يتركّز على مبدأ التوازن بين السلط كما يُعرّفه "اسمانEsmein" و"دوقيتDuguit" و"هوريوHauriou". قد تكون هذه الخيارات من وجهة نظر الفاعلين حينها، حاجزا أمام عدم عودة النظام السياسي الذي هيمن على تفاصيل العملية السياسية قبل 2011، وأيضا، ضمان عدم سيطرة طرف سياسي وحيد على مُجمل ترتيبات وتصريف السياسة. أما عن النقطة المتعلقة بالعوامل التي تُؤدي إلى نشوء

---

[88] رابط الدراسة: https://bit.ly/3X8NLlT

[89] أقرّت الهيئة طريقة التمثيل النسبي التقريبي La représentation proportionnelle approchée مع إعتماد أكبر البقايا.

الديمقراطية، فقد مثّلت الحركية الاحتجاجية وسيطرة عناوين الثورة ومطالب التأسيس الجديد، إضافة إلى رغبة الفاعلين في أخذ المبادرة السياسية وقيادة تفاصيلها، مُحفّزا على الاهتمام بتأسيس ديمقراطية تُؤطر الممارسة السياسية، وتفسح المجال للمبادرة والمشاركة في الشأن السياسي العام، وهي نفس العوامل التي تُساهم وفق قراءة "رستوRustow" وبقراءة السياق السياسي التونسي، في نُشوء واستمرارية الديمقراطية.

غير أن سيرورة التأسيس السياسي الانتقالي في تونس لحظة 2011، وإن كان مهّد لتأسيس ديمقراطية ناشئة وقع اختبارها في محطة انتخابية في أواخر 2011، إلا أن اختلاف السلوك السياسي بين الفاعلين، والانصراف نحو السياق الانتقالي على حساب المسار الثوري من جهة، زائد غياب الدُربة الديمقراطية، وربما تفاجُئ بعض الفاعلين بالحدث الثوري في حد ذاته، جعل المرحلة التحضيرية في تونس وفق مقاربة "رستوRustow"، غنيّة بالصراعات الفكرية التي حامت حول الشكل السياسي وطريقة الانتخاب وغيرها من السرديات السياسية التي توزعت بين اختيار البناء التراكمي المستند على منجزات السياسة قبل 2011 مثل تعديل دستور 1959، وبين رؤية أخرى تقول بضرورة المرور نحو التأسيس دون أن يكون للتأسيس منطلقاته المتعلقة بالثقافة السياسية والتجانس الفكري بين النخب السياسية المختلفة. أفضى ذلك إلى زعزعة مرحلة التعوُّد التي يصوغها "رستوRustow"، وربما نتبيّن ذلك من خلال مؤشرات الصراع السياسي الذي ساد بعد انتخابات 2011، والعزوف عن المشاركة السياسية وغيرها من تداعيات اخفاقات مسار التأسيس، وانهماكه في التفاصيل القانونية الإجرائية، التي أعادت انتاج ولو مُشوّه لنمط من الممارسة السياسية، رغم التحول من الدولة القانونية إلى دولة القانون.

ثانيا: من الدولة القانونية إلى دولة القانون

على ضوء المهام التي تعهّدت بها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، فإنها مثّلت ما نسميه التفويض الضروري لصياغة عقد اجتماعي جديد يسير بمقتضاه "الجميع في ركب التُوجُّه الأسمى للإرادة العامة".[90] فمع الرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبية وضمان الحريات والحقوق الفردية باعتبارها "أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تُواجه أيّ عملية تحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري "[91]. لعل تراكمات الزمن السياسي ما قبل 2011، كانت القادح في انهماك النخب المسؤولة على تدبير الانتقال الديمقراطي، في دسترة منظومة الحقوق الفردية والحريات لضمان عملية المساهمة الحرة في الشأن العام، ورفع القيود على عملية المشاركة السياسية التي تدفع بالديمقراطية نحو حدودها القصوى، أو على الأقل، تُقيم حدودا فاصلة بين الممارسة الديمقراطية، وعودة الاستبداد السياسي. يُعد مبدأ دولة القانون أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدستورانية الحديثة. حيث أصبح خضوع الدولة الحديثة لمبدأ دولة القانون ركنا أساسيا في القانون الدستوري، هذا دون أن نُغفل أن "عملية صنع القانون رغم طابعها الاجرائي الذي يقوم على احترام أشكال وإجراءات مُعيّنة ومُحدّدة سلفا، فهي ليست مستقلة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية"[92]. يعود مفهوم دولة القانون إلى النظام القانوني في ألمانيا "الريشتاتRechtsstaat"، ويُعتبر الفقيه القانوني «روبرت فون مولRobert Von Mohl" أوّل من استعمل هذا المصطلح في مؤلفه المنشور سنة 1831، والذي عرّف فيه دولة القانون، بأنها "شكل من أشكال الدولة العقلانية التي يكون أساسها ضمان حريات

---

[90] جون جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص35.

[91] كمال جعلاب، **دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة**، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021)، ص20.

[92] كمال جعلاب، **المصدر السابق**، ص8.

المواطنين وحقوقهم في مواجهة محاولات تقييدها من مؤسسات الدولة."[93]يتأسس هذا المفهوم على نظرة موضوعية مجردة إلى القاعدة القانونية، حيث لا يقع الاقتصار على شكلها أو إجراءات وضعها فقط، بل يقع الاهتمام بالمحتوى الذي يكون مُلزما لمؤسسات الدولة بما فيها البرلمان، "مع ضرورة أن تكون القاعدة القانونية مُتسمة بخصائص موضوعية، كأن تكون صحيحة وعادلة وعقلانية، إضافة الى العمومية والمساواة."[94] تجد هذه الأطروحة وجاهة تفعيلها في السياق التونسي، انطلاقا من الإرث القمعي والتضييق على الحريات الفردية والعامة قبل 2011، كذلك، استبطانا لطرائق الممارسة السياسية والمشاركة في الشأن العام، التي لم تكن بشكل من الأشكال مُعبّرة عن "الإرادة العامة التي هي القانون."[95] هذه الإرادة العامة التي عبّرت عنها النخب السياسية في لحظات التأسيس الانتقالي الديمقراطي، عبر قوانين وتشريعات مزجت بين دولة القانون باعتبارها "دولة القانون الصالح" [96] وبين الديمقراطية التي وإن كانت تتحدد عبر مجموعة من الضمانات القانونية، إلا أنها قبل كل شيء "احترام التطلعات الفردية والجماعية التي تُوفّق بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع جماعة اجتماعية أو قومية أو دينية خاصة."[97]

على هذا الأساس، انهمكت النخبة السياسية في تونس، في عملية "تصفية" للإرث الاستبدادي فيما يتعلق بمسائل الحريات الفردية والعامة، وقضية السلطة وممارستها في إطار التخلص من الدولة القانونية. هذه الدولة التي ترتبط من وجهة نظر "ريمون كاري دي مالبرغ Raymond Carré De Malberg" بمفهوم سياسي

[93] Carlos-Miguel Herrera**, *Quelques remarques à propos de la notion d'Etat de droit***, L'Homme et la société, no.113(Juillet 1994), P.91.

[94] Carl Schmitt, ***Constitutional Theory*** (London : Duke University Press, 2008), P. 181.

[95] Jean- Jacque Rousseau**, *Du contrat Social***, LG-F. Les Classiques de la philosophie, Ed. 15, Paris, 1992. P. 104.

[96] Joseph Raz, ***The Rule of Law and its Virtue***, in : Joseph Raz (ed.), The Authority of law : Essays on Law and Morality (Oxford : Clarendom Press, 1979), P.211.

[97] آلان توران، **مالديمقراطية؟** ترجمة عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000)، ص 23.

يتعلق بالتنظيم الأساسي للسلطات العامة ويقتضي اخضاع كامل السلطات إلى هيئة تشريعية، وحيث أن "التشريع يُهيمن تماما على الإدارة التي لا يمكنها أن تمارس سوى صلاحية تنفيذ القوانين بموجب السلطة القانونية."[98]. نجحت النخب السياسية التونسية في مرحلة التأسيس الانتقالي وفي إطار فكرة دولة القانون بديلا على ضيق أفق مفهوم الدولة القانونية، في بلورة رؤية قانونية تضمن من خلالها منسوبا من الحريات الفردية والعامة سعت من خلاله إلى "الجمع بين عدد من المبادئ الفرعية، مثل مبدا الفصل بين السلطات، ومبدأ سموّ القانون، ومبدأ حماية ثقة الأفراد بالنشاط الحكومي والحقوق الأساسية، ومبدأ الحماية القضائية لهذه الحقوق."[99] من جهة، وبين "الديمقراطية التي هي شرط من شروطها."[100]

لا يمكن انكار نوعية التحولات التي رافقت مرحلة التأسيس، وانفتاح الرؤى القانونية على أنماط من التشريع والممارسة اللذان مثّلا حجر الأساس، في تدشين مسار من التداول الديمقراطي على الحكم، والانغماس في ديناميكية التسيير ومتابعة الشأن العام، غير أن أهمية النص القانوني، وتحوُّل السياسة من علاقة الاسقاط التي كانت عنوانا لمرحلة ما قبل 2011، إلى علاقات تبادُليّة بين الفاعلين السياسيين، على أساس تكافئ الفرصة السياسية والانتخابية، وتحت شعار صوت لكل مواطن كنوع من العدالة الاقتراعية، لم يستطع كل ذلك حجب قضية السياسة باعتبارها تسمو في بعض الأحيان على القاعدة القانونية –دون أن يتجاوزها- وربما كانت مرحلة النقاش أو إدارة الاختلاف، أو ما عبّر عنه "دانكوارت رستوDankwart Rustow" بمرحلة القرار (الاختيار)، مُرتبكة بفعل سيطرة الحماس بإدارة الشأن السياسي بشروط اللحظة الثورية التي تركت مكانها للحظة الانتقالية، دون أن يكون لهذه الممارسة بُعد استراتيجي أو رؤية تتجاوز سياق التأسيس وتتموضع كقاعدة دائمة

[98] Raymond Carré De Malberg, ***Contribution à la théorie générale de l’Etat***, Vol.1 (Paris : CNRS, 1985), P. 496.

[99] Albert Bleckmann***, L’Etat de droit dans la constitution de la république fédérale d’Allemagne***, Revue Pouvoir, no. 22 (Septembre 1982), P. 6.

[100] **قاموس أوكسفورد للعلوم الاجتماعية، كلم إحدى عشرة في الدستوروالدستورية**، ترجمة ثائر ديب، تبيّن، العدد 3(شتاء 2013)، ص 254.

تُؤطر حاضر ومستقبل السياسة. كانت هذه الرؤية أشبه ما تكون ب"الماغنا كارتا Magna Karta "[101] بصيغتها التونسية التي حاولت إزاحة تراكمات الزمن الاستبدادي، وفسحت المجال لشرعية الاختلاف وسيادة القانون.

ثالثا: في مواجهة ديمقراطية الاختلاف

نجحت النخبة السياسية التونسية في بدايات التأسيس الانتقالي، في إيجاد "أرضية معقولة ومشتركة لاتفاق سياسي حول الخلافات" [102] رغم أنها بلغت في أحيان كثيرة حدود التشكيك في أدوار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بالمراسيم التي تهم احداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والقوانين المتعلقة بإحداث وتكوين الأحزاب والجمعيات وغيرها من الترتيبات القانونية[103]. من خلال نظرة استعاديّة Rétrospectif Regard لخلاصة أعمال الهيئة، نقف على فحوى المُنجز الذي تآلفت عليه مختلف القوى السياسية والمدنية والتي كانت في مواجهة "ثلاثة خطوط متوازية: الخط الأول، يتمثل في تواصل الاحتجاجات والحراك الاجتماعي، الخط الثاني، يتمحور حول التسويات السياسية، أما الخط الثالث، فيتلخص في التشكُّل الحزبي الجديد الذي تميّز بحالة انفجارية بفعل ما أصبح مُتاحا للجميع من حق التنظُّم الحزبي."[104]. يمكن ترجمة ذلك عمليا بوقوع النخب السياسية تحت مجهر ثلاثي الأبعاد، كانت زاوية

---

[101] هي وثيقة ملكيّة بريطانية، التزم بها الملك جون (1199-1216)، ملك بريطانيا، وتُعدّ الخطوة الأولى صوب الديمقراطية البرلمانية، وتنص على مبدأ ألا أحد فوق القانون، ومن بينهم الملك، ويُنظر إليها بوصفها معلما مهما من معالم تطور الحكومة الدستورية في بريطانيا. للمزيد: راجع: **ماهى ماغنا كارتا؟ وماهى أهميتها؟** بي بي سي عربي، في: http://bbc.in/3tJb6gn

[102] جون راولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 85.

[103] للمزيد: راجع، المولدي قسومي، **صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس**، ط1 (تونس: دار محمد علي الحامي، 2021).

[104] المولدي قسومي، **المرجع نفسه**، ص 62.

رؤيته الأولى مُوجّهة صوب الحكومات الانتقالية، والثانية تتفاعل مع المطالب الاحتجاجية، أما الثالثة، فكانت مُركّزة حول عمل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. بقدر ما كانت ديناميكية المشهد جزء طبيعيا من السياق الانتقالي الذي تشترك فيه أغلب الدول التي انتقلت من حالة النظام التسلطي إلى واقع التعددية وإمكانية المشاركة في إدارة الشأن العام، إلا أن حدود المشاركة ونوعيتها وحجمها، وتمثُّلات الفاعلين الجدد لها، خلق نوعا من الصدمة التي حجبت مجال الرؤية أمام الفاعلين السياسيين في علاقة بما يمكن له أن يكون، أو ما يجب أن تكون عليه السياسة فعلا وتنظيرا.

إذا كانت النخب السياسية قد نجحت في جزء ما من تحقيق "الحد الأدنى للديمقراطية Minimalist Definition of Democracy" [105]، الذي يقوم على سلسلة من الإجراءات مثل الانتخابات وحق التصويت والتنافس الحزبي، فإن العائد السياسي لكل ذلك، لم يكن مصحوبا بمفاهيم مثل "التعزيز الإيجابي Positive Consolidation" للديمقراطية، والذي يعني "قُبول النخب لسيرورة النظام الديمقراطي، دون أن يتم استثمارها في نفس الوقت لحسم الخلافات على أرضية الاتفاق المؤسس للإنتقال الديمقراطي". [106]

على هذه الأرضية، يمكن القول بأن النخب السياسية، لم تستنفذ ممكنات الفعل السياسي المشترك في مرحلة "التحول الاحلالي" بتعبير "صمويل هنتنغتونSamuel Huntington" [107] تلك المرحلة التي تتوحّد أثناءها النخب

[105] Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), ***Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, ***Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck, Review Article: ***Democratic Transitions in Comparative Perspective, Comparative Politics***, Vol.26, No.3 (April1994), pp.355-375.

[106] Wolfgang Merkel***, Plauside Theory, Unexpected Results : The Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe***, IPG, No.2/2008, PP.12-15.

[107] صمويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1(الكويت: دار ابن خلدون، 1993).

الحاكمة وحتى المعارضة على مصلحة مشتركة، تحل محل النزاعات وتُدعّم نفوذ النخب السياسية لضمان الاستقرار. على أساس هذه المقاربة، جاز القول بأن إهدار فرصة التسويات التاريخية، والاتفاقات طويلة الأمد، قد ضاعت في ثنايا خلافات متعددة وجوهرية في بعض الأحيان، غير أنها لم تكن في صالح الانتقال الديمقراطي. ساهمت عوامل عديدة ومختلفة في تحقيق أطروحة الحلول الوسطى فيما يتعلق بالنظام السياسي والانتخابي، وتوزيع السلط وغيرها، إلا أن تحويل الحل صوب طاقاته القُصوى، كان ولازال سؤال الراهن السياسي. لفهم ذلك، تُفيد المقاربة الوظيفية، وتحديدا أطروحة "غابرييل ألموند Gabriel Almond" التي تتعلق بشروط استمرارية النظام السياسي، وبُناه الوظيفيّة التي تُؤدي مجموعة من الوظائف، وهي أولا: "وظائف "المُدخلات Imput" منها التنشئة السياسية، تجميع المصالح والاتصال السياسي. ثانيا، وظائف "المُخرجات Output" ومنها صُنع القاعدة السياسية. ثالثا: ووظائف تكيُّف النظام من خلال مستوى قُدراته، مثل القدرة التنظيمية والقدرة التوزيعية". [108]

بقراءة تفاعلات النخب السياسية التونسية في مرحلة "التحول الاحلالي"، أو تلك المرحلة التي احتاجت الى توافقات عميقة، ومشركة الفعل السياسي ومن ثمة، ضمان المشترك الديمقراطي، فإن المُدخلات Imput لم تُمارس وظائفها بالقدر الكافي، بل كشف الواقع على قصور التنشئة السياسية، وغياب الاتفاق حول المصالح المشتركة للفاعلين السياسيين- هذا عدى ممارسة السلطة-. أما عن المُخرجات Output ونعني صُنع القاعدة السياسية، فبقدر ما مثّلت القاعدة، خارطة للممارسة السياسية في عشرية الانتقال الديمقراطي، فإنها تحولت إلى مانع وعائق في بعض الأحيان، أمام تداولية الممارسة السياسية، وتوزيع العائد السياسي بالقدر الذي يتوافق مع شروط لحظات التأسيس، التي توافقت حولها النخب السياسية.

---

[108] ثامر الخزرجي، **النُظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص-ص 61-65.

مع قُصور اشتغال المُدخلات Imput، وارتباك المُخرجات Output، كانت وظيفة تكيُّف النظام في علاقة بقدراته التنظيمية والتوزيعية، غير مُطابقة لشروط تنظيم وتدبير الانتقال الديمقراطي سواء في لحظات التأسيس السياسي، أو عبر سيرورة العشرية الديمقراطية في تونس التي أنهكت تداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قُدرات الديمقراطية التمثيلية والمُشترك التي انطلقت منه اللحظة التأسيسية.

هذا، وقد أبان عجز الديمقراطية التمثيلية، بالصيغة التونسية، وعلى ضوء اتفاق الفاعلين في لحظات التأسيس الانتقالي، على نقاط من الضعف والقوة مع تهديدات بنسف المسار الانتقالي برمته على وقع التنافس بين الفاعلين، زائد الفُرص التي لم تُحسن النخب السياسية استثمارها في لحظات الأزمة، وفي زمن الاستقرار السياسي. تندرج هذه الرباعية تحت مقاربة SWOT[109] التي تُعنى بالتحليل الاستراتيجي، في إشارة الى جدولة إمكانيات وموانع التهديد الذي تُواجهه الديمقراطية. نُوظّف هذه القراءة، للكشف عمّا يُمكن أن تكون عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات، التي رافقت عشرية الانتقال الديمقراطي. بالنسبة إلى مُعطى عوامل القوة، فقد مثّلت اتفاقات الحد الأدنى السياسي بين الفاعلين، من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، فُرصة للاستثمار بأقصى طاقة سياسية ممكنة، لتحصيل العائد الديمقراطي كما تصوّرته النخب السياسية والمواطن. كما مثّل السياق الثوري –رغم تعارضه اجرائيا في بعض الأحيان مع السياق الانتقالي- فُرصة لتحويل القاعدة السياسية من باب التّفرد الى مربع المشاركة الواسعة والدوريّة. هذا مع تحويل ما أسماه "روبرت دال Robert Dahl"، ب "اللامساواة في القوة" [110] إلى قُدرة توزيعيّة

[109] مصفوفة السوات الرباعيSWOT، أو أداة التحليل الرباعي: من أدوات التحليل الاستراتيجي، وهي طريقة تحليليّة تساعد على تحديد النقاط الخاصة بالضعف والقوّة، وإدراك نوعية التهديدات وطبيعة الفرص المُتاحة والمُؤثّرة في المُنشآت، ويُعدّ تحليل SWOT من النُظُم المهمة لإعداد وتصميم الاستراتيجيّات الخاصة بقطاع الأعمال؛ عن طريق تقديم مجموعة من الخُطط سواء قصيرة أو طويلة المدى، وتعود نشأة وظهور تحليل SWOTمن خلال مجموعة من الأبحاث الصادرة عن معهد ستانفورد خلال الفترة الزمنيّة بين سنوات 1960 و1970.

[110] روبرت دال، **الديمقراطية ونُقّادها**، ترجمة نمير عباس مظفر. ط2(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005)، ص 452.

فيما يخص فرص المشاركة السياسية، وقوة سياق سياسي ضاغط بإتجاه ما أسماه بعض الفاعلين السياسيين ب"تحقيق أهداف الثورة". أما عامل الضعف، فقد كانت وظائف "المُدخلات Imput"، والمُخرجات "Output" وتكيّف النظام من خلال مستوى قُدراته –كما شرحنا ذلك سلفا- أهم عوارض الضعف في علاقة باستثمار الانتقال الديمقراطي في حدوده الديمقراطية القُصوى. بالنسبة إلى قضية الفرص، فقد شكّل الإطار التشريعي الهام الذي وقع سنُّه إبّان الانتقال الديمقراطي، مخزونا هاما استهلكته النخب السياسية والمدنية، والناشطين في مختلف الميادين، في إطار تحقيق أنماط من المشاركة في الشأن العام، مما أضفى على الفضاء العام نوعا من الديناميكية غير المعهودة، والتي فتحت ممكنات أخرى للسياسة وللعمل المدني الذي يُمثّل "البنية التحتية للديمقراطية"[111]. كما مثّلت ديناميكية الشارع وانفجار الحاجات مُعبّرا عنها بتنوُّع المطالب التي التقت في بعض الأحيان مع بعض الأحزاب السياسية، إما في نطاق التعبئة أو حشد الأنصار لصالح مشروع سياسي معين، فرصة حقيقية لكسب نقاط تموقع سياسي، تتوزّع عائداتها على الفاعل السياسي من جهة، وعلى حيوية المشهد السياسي من جهة أخرى. نأتي الآن إلى التهديدات التي توازت مع مرحلة التأسيس الديمقراطي، والتي يمكن تكثيفها في ثلاثة عناوين، العنوان الأول يتمثّل في عدم الحسم السياسي في شروط اللعبة السياسية كما وقع الاتفاق حولها مُسبقا، بحيث وقع توظيف معطيات المشترك الجماعي مثل قضايا الهوية وغيرها، في معارك التموقع السياسي. العنوان الثاني، يتمثّل في عجز النخب السياسية في فترات ما من ملئ المشهد باعتبارهم مسؤولين على إدارة الشأن السياسي، حيث وقع تسليم المقود السياسي إلى التكنوقراط، مع تقييدهم بشروط السياسة مُمثّلة في الحزب الداعم أو الكُتلة السياسية التي بيدها التزكية والعزل السياسي. أما ثالث العناوين،

[111] محمد بلخيرة، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية**، بحث لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004)، ص 31.

فيتمثل في غلبة الأيديولوجيا على براغماتية التسيير السياسي الذي كان ولازال مطلبا مُلحا لحل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأزمة الديمقراطية في تونس في حد ذاتها.

رغم نجاح عملية "الانتقال التدريجي من نظام الحكم الفردي إلى نظام حكم الديمقراطية"[112]، فإن ذلك لم يضمن للإنتقال السياسي ديمومة الديمقراطية باعتبارها جوهر التأسيس الديمقراطي، وآلية تجميع تحت شعار التوافق وتداول الفكرة السياسية و تشاركية الممارسة. بالمحصلة، اتضح أن "نقطة الضعف كانت موجودة من البداية ولم يكن بوسعها إلا أن تبعث على الصراع والشك والغموض، وعلى فعل علاجي متواصل."[113]

رابعا: إخفاقات الديمقراطية التمثيلية

وضعت نقطة البداية، الشروط والحدود التي تُنظّم الممارسة السياسية الديمقراطية. الى حد ما، حاولت النخب السياسية في سياق الانتقال الديمقراطي من أن تُقيم نوعا من التطابق بين إرادة المجتمع وإرادة الدولة، من خلال قوانين اللعبة الديمقراطية التي كانت "شكلا من أشكال التقنية السياسية والقانون الدستوري."[114]. على هذا الأساس، تمكّن الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال منظومة القوانين المؤسسة، من ترسيخ نظام حكم تداولي أصبحت بمقتضاه السلطة السياسية "تتخذ صورتين متمايزتين: سلطة تواصلية وسلطة إدارية، ولم تعد السيادة الشعبية مُركّزة فقط في جماعة مُحدّدة وملموسة من المواطنين"[115]، حيث تُمثّل

---

[112] صامويل هنتنغتون، **مرجع سابق**.

[113] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، **حالة الأزمة**، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص142.

[114] للمزيد: أنظر، **كارل شميت**، البرلمانية والديمقراطية.

[115] Jürgen Habermas, ***Between Facts and Norms : Contribtions to a Discours Theory of Law and Democracy***. The MIT Press (1996).

السلطة الإدارية معنى "النشاط الذي تُمارسه الدولة والمتعلق بحياة المواطنين"[116]. أما عن السلطة التواصلية، فيُشير حسب "يورغن هابرماسJürgen Habermas" الى ذاك التواصل الذي يحدث بين المواطنين والنخب داخل الفضاء العام. الى ذلك، مثّلت الديمقراطية التمثيلية تعبيرا عن "المواطن المشترك في السلطة" [117] وخلقت نوعا من الالزام الذي تحوّلت بمقتضاه السياسة من واجب الى الزام، أي التجسيد العملي لمعاني المواطنة والمشاركة في إدارة الشأن العام، وتأثيث النقاش العمومي، وهندسة الفضاء السياسي العام. ضمنت الديمقراطية التمثيلية في جزء منها أرضية تُمكّن "المواطنين والمجموعات السياسية من أن يُواجهوا بعضهم البعض في الحلبة السياسية على قدم المساواة"[118].

حاولت الديمقراطية التشاركية أن تكون عنوانا للإنصاف بمعانيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غير أنها بقيت عند حدود الممارسة الشكلية التي تعتمد على تداول المنافسة على التموقع السياسي، عبر آليات الانتخاب، دون أن يكون للفاعل السياسي أو الحزب رؤية ما قبلية تُؤطر نوعية وشكل وطبيعة الممارسة السياسية التي "لم تعد تلعب أيّ دور في إضفاء المشروعية على القانون، فدولة القانون بدأت تنفصل رويدا رويدا على المسلسل الديمقراطي"[119]. حيث أصبحت الديمقراطية التشاركية في وارد البحث على قواعد جديدة للعبة الديمقراطية تتجاوز تلك التي تُختزل في "الاقتراع العام وتنافسية الأحزاب وهيمنة الأغلبية"[120]. لم يكن من الممكن تعميم القيم الديمقراطية في ظل عدم ايفاء الديمقراطية التشاركية بوعودها واختزال الحرية في

---

[116] Ibid., P293.

[117] أرسطو، **كتاب السياسة**، ترجمة أوغسطين بربارة البوليسي (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية، 1957)، ص154.

[118] Joshua Cohen, ***Délibération et légitimité démocratique***, Ce Volume, P-P.209-215.

[119] عادل البلواني، **النظرية السياسية لهابرماس الحداثة والديمقراطية** (الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 2014)، ص184.

[120] المرجع نفسه، ص187.

حق التصويت والمشاركة التي ظهر بأنها تُعاني أعطابا متعددة، والمساواة التي تُقسم عائدات التصويت بنفس القيمة الإجرائية والتقريرية، دون أن تكون هذه القيمة مُحدّدة في عملية رسم التصورات السياسية والرؤى ذات العلاقة بتدبير الشأن العام. الى ذلك، تحوّلت السياسة الديمقراطية في تونس الى آلة إعادة توزيع تستفيد منها الأحزاب الأكثر تنظيما وقدرة لوجيستية ومادية، رغم خضوعها لنفس مبدأ الممارسة الديمقراطية على المستوى القانوني، والشروط العملية لإدارة الشأن العام.

انطلقت سيرورة التأسيس الديمقراطي في 2011 بإرادة نخبوية لإعادة تشكيل المشهد السياسي، من خلال الاتفاق على التوافق السياسي أولا، ثم ترك الأمر لصندوق التداول الديمقراطي ثانيا. أبانت سياسة التوافق على تناقضات كبرى أثّرت على التداول السياسي، حيث لم تكن هذه الديمقراطية التوافقية مُطابقة للمعنى الذي تحدث عنه "جيرهارد ليمراخ" و "أرند ليبهارتArend Lijphert " الذي طرح مفهوم "الديمقراطية التوافقيةConsociational Democracy" في كتابه الصادر سنة 1977 تحت عنوان "الديمقراطية في مجتمع متعدد"[121]. ينطلق المفهوم من المعنى الذي يُحدّد الحفاظ على الدولة والمجتمع من خلال التوافق الذي يُعقد بين النخب. على هذا الأساس، تقوم الديمقراطية التوافقية من وجهة نظره، على خمسة أسس هي: تبنّي نظام التمثيل النسبي في تنظيم الانتخابات البرلمانية، تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية الكبرى بين مختلف الجماعات، تشكيل حكومة ائتلافية تضمن مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكم، تقنين حق الاعتراض أو التوقيف المتبادل (المعارضة)، إقرار درجة كبيرة من الإدارة الذاتية لكل جماعة.

على ضوء هذه الشروط التي تُعبّر عن الديمقراطية التوافقية، نقف عند حدود التناقض الذي رافق سيرورة التأسيس الديمقراطي في تونس. حيث كان خيار التمثيل النسبي باعتماد أكبر البقايا، فرصة لتشتت الصوت

[121] Arend Lijphert, ***Consociational Democracy***, world politics, Vol.21, No.2(January 1969).

السياسي وليس الانتخابي، رغم اعتماده من قبل نخبة التأسيس لضمان مشاركة واسعة في سياق تأسيسي. أما عن تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية الكبرى، فإن إدارة الشأن العام لم تكن في كل المناسبات تعبيرا على نتيجة انتخابية بقدر ما كانت تتويجا لتوافقات "الساعة صفر" حسب المصلحة الحزبية واستراتيجيات التموقع. ثم كانت الحكومات الائتلافية، آلية للمساومة وتحسين شرط التفاوض المُفضي الى التموقع أو الحفاظ على المنصب والامتياز السياسي. يُفسر ذلك، بتصعيد التكنوقراط عوضا عن السياسيين في فترات مختلفة من الزمن السياسي، كنوع من تصدير أزمة الحزب الى الدولة، أو كهدنة بين الفاعلين تُؤجل الأزمات الى حين التنافس الانتخابي المقبل. من جانب آخر، أفضت القوانين الضامنة لحق "الفيتو" النيابي الى نوع من ليّ الذراع السياسي في إطار إعادة التموقع وكسب نقاط الفوز السياسي.

جادلت النخب السياسية في إطار دفاعها على حسابات التموقع السياسي، بأن قضية الانتقال نحو الديمقراطية تفرض في بدايتها حل تناقض التسيير اليومي للدولة، بإعتبار وأن الزمن الديمقراطي في تونس لايزال في بداياته. على ضوء ذلك، انطوت الممارسة الديمقراطية في تونس على تناقضات وتعرّضت الى هزّات وأخطاء هي "بالأساس أخطاء الديمقراطيين."[122] أغفلت النخب السياسية طرح السؤال حول الإشكالية السياسية للديمقراطية التونسية، أو ما يُسميه "كارل بوبر Karl Popper" بما يُفيد "وضع أفكارنا موضع اختبار لنكتشف منها الأفكار الصحيحة".[123] يعود أصل المشكل الديمقراطي إلى ما أسماه "آلان توران Alain Touraine" بأزمة التمثيل السياسي، حيث لا تعني الممارسة الديمقراطية بالضرورة استقرارا سياسيا واجتماعيا، بل يمكن للسياسة أن تتحول الى عنصر نزاع وتوتر يسمح بالطعن في جدوى الممارسة الديمقراطية أو على الأقل، إعادة النظر في كيفية وشروط ونوع هذه الممارسة، وأدوار النخب التي تُدير العملية السياسية.

[122] Karl Popper, ***La Société ouverte et ses ennemis***. Tome 1, op.cit., pp.155-157.

[123] كارل بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999)، ص251.

بالمحصلة، فقدت الديمقراطية التونسية القوة الرئيسية المتمثلة في "تمكين المواطنين من التصرف والمشاركة ضمن الحياة العامة."[124] كان لهذا الفقد تأثير عميق على حجم ونوع وطبيعة المشاركة السياسية للأفراد – المواطنين، بشكل يُعبّر على نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع، وبين السياسة والنخب، حيث تحولت الممارسة السياسية الى عناوين للأزمة في ظل ديمقراطية نُخبوية "أهدرت المفهوم التقليدي للديمقراطية الذي يضع قضية تطوير قُدرات الانسان وازدياد مشاركته السياسية في قلب الاهتمام."[125] بعبارة أخرى، كانت الديمقراطية التمثيلية التي تمظهرت في صورة التشاركية والتداول على السلطة، تعبيرا واضحا على مفهوم نُخبوي للديمقراطية ركّز على الجوانب التنظيمية والاجرائية للنظام الديمقراطي الذي انساق نحو أزمة مُتجددة ودائمة لم يقع حلُّها جذريا من خلال إعادة طرح السؤال حول ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية اجرائيا وعمليا، بل اعتمدت النخب السياسية استراتيجية "شراء الوقت" بتعبير "فولفغانغ ستريك Wolfgang Streeck". [126] على ضوء ذلك، مكّن خيار "التوافق" بين التشكيلات السياسية والفاعلين، من تأجيل الحل للأزمة السياسية و"شراء الوقت" السياسي، هذا وقت ساهمت ديناميكية التلاقي Dynamique de convergence من تأطير الإختلاف، غير أنها اجّلت الاستقرار السياسي الذي حلّت محلّه صراعات هندسة الفضاء السياسي الذي لعب فيه التكنوقراط والوافدين من خارج الأحزاب، أدوار المنقذ أو المُؤجل للأزمة في محطات مختلفة. طُرحت عديد التساؤلات حول الكفاءة الديمقراطية لدى عموم الطبقة السياسية في تونس،

---

[124] Alain Touraine, ***Qu'est- ce que la démocratie ?*** Ed. Fayard, Paris, 1194, p.107.

[125] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**؟ مصدر سابق، ص 181.

[126] للمزيد، راجع:

Wolfgang Streeck, ***Buying Time : The Delayed Crisis Of Democratic Capitalism***, translated by Patrick Camiller and David Fernbach (London : Verso,2014).

حيث تحوّلت الديمقراطية إلى ظاهرة "مُخلّقة، مصنوعة ومُهندسة"[127] لم تعُد تُعبّر على العقد الاجتماعي الذي وقّعته أطراف المعادلة السياسية لحظة النقاش العام صلب هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. بقدر ما كانت الديمقراطية ملكيّة عامة، الا أن عائداتها لم تكن مُتوازية مع وعودها في لحظات التأسيس من جانب التنمية والتشغيل والسياسات العمومية وغيرها من ميكانيزمات التسيير الديمقراطي للدولة التونسية في الزمن الانتقالي. من جانب آخر، واجهت الديمقراطية التونسية تحديات أربعة تتمثّل مقاربة "توماس كاروذرز Thomas Carthers" في نصه المُعنون ب:"نهاية نموذج الانتقال"، ب: " أولا، تحدّي الحفاظ على الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين. ثانيا، استخدام الديمقراطية لتحقيق أغراض غير ديمقراطية. ثالثا، غياب العدالة وتكافئ الفرص في ظل استمرار نفس المنوال الاقتصادي والتنموي. رابعا، تعاظم أدوار القادة الأفراد يعني اختزال العملية السياسية في شخص وليس حزب أو مجموعة."[128]

واجهت الديمقراطية التونسية طوال عشرية الانتقال الديمقراطي، خطر تشظّي الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين، بل انصرف جزء منهم لإدارة الصراع حول شرعية الجزء الآخر، واستدعاء خطابات الهوية والمشروعية والمدنية وغيرها. كما أخفقت النخب السياسية في تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. تسبب هذا اللاتكافئ في تطويع الديمقراطية لخدمة أغراض تبدو غير ديمقراطية من جانب آثارها وتداعياتها على صورة البناء الديمقراطي، وعلى فرصة ترسيخ الديمقراطية في تونس ولو منقوصة أو غير مكتملة البناء. بالمحصلة، تعاظمت أصوات النقد لسيرورة الممارسة الديمقراطية، وللأُطر التشريعية التي تُؤطر عملية الحكم والمشاركة السياسية والمدنية، لتُتوَّج بانتقال محور التركيز السياسي من الجماعات المهيكلة

[127] Osborne, T., and Rose, N. (1999***). Do The social sciences create phenomena ?: The case of public opinion research.*** British Journal of sociology, 50, 367-96.

[128] Thomas Carothers, ***The end of the transition paradigm***, Journal of Democracy, Vol.13, no.1, (2002), pp.5-21.

تنظيميا، إلى مركزة القرار السياسي والتسيير في يد أفراد ينطلقون من شرعية تاريخية أو قدرات تنظيمية وغيرها، لينسحب الأمر على كامل العملية السياسية التي أُجهضت بشكل شبه تام بصعود شعبوية 25 جويلية 2021.

تعثّر الانتقال الديمقراطي في تونس منذ خطواته الأولى، حيث انعكست أزماته على المسألة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المسألة السياسية. الى ذلك، شهدت المؤسسات الوسيطة ارتباكا من جانب قُدراتها على تدبير الشأن العام، وضمان ديمومة الممارسة الديمقراطية. كما عجزت النخب السياسية على استثمار فائض حيّز الحريات والمشاركة في عملية تدوير الديمقراطية كثقافة وممارسة مواطنية. على ضوء ذلك، تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي إلى ما يُشبه "الوضع الحرج Conjoncture" حيث انزاحت الديمقراطية نحو حالة من الركود، جعلت من أزمتها حالة شبه دائمة، يسّرت صعود الشعبوية على رُكح السياسة، ليس فقط في إطار

ضدّيّة مع الديمقراطية التمثيلية، بل وأيضا، في مواجهة مؤسسات لازالت تفحص فعاليّتها في ظل نظام ديمقراطي يخطو خطواته الاولى.

في نفس السياق، خلق الانتقال الديمقراطي في تونس تناقضات جوهرية بين ما كان من الممكن إنجازه طيلة عشرية كاملة، وبين ما آلت إليه العملية السياسية. حيث تغذّى الخطاب الشعبوي من صراعات النخب، وتعطّل إرساء المؤسسات الديمقراطية، واكتفاء الموجود منها، برد الفعل السياسي دون ابداعه، وعدم التجديد في مستوى القدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيلية. على هذا الأساس، اكتفى بنجاحه في تأمين جزء من المطلب الديمقراطي، وعجز على ضمان الجزء الآخر. حيث انتقلنا إلى الحكم الديمقراطي، دون أن نضمن فعليّا الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي. كما ساهمت الصراعات بين النخب في خلق نوع من التعارض بين الإرادة الشعبية في جزء منها وبين إرادة النخب السياسية. هذا الجُزء كان كفيلا بإطلاق موجة الارتداد عن الديمقراطية، وفقدان الثقة في فاعلية التمثيلية، وسرّع في صعود الشعبوية التي غدت وفق بعض القراءات، مُعولمة وخارقة للحصون الديمقراطية العريقة.

تراجعت الثقة في قدرة النخب السياسية والدولة إلى درجة أن الأوان قد حان – بتعبير "بيتر دركر Peter Drucker" – لأن يتخلّى الناس على آمال الخلاص القادم من الدولة. غير أن القُوّة الفاعلة للديمقراطية La Force Active de la Démocratie بتعبير "زيجمونت باومان Zygmunt Baumann" قد تفكُّ الارتباط بين الأزمة والديمقراطية، وتطرح نوعا من حوكمة تُعيد النظام لشكل تصريف الممارسة السياسية، وتتوقّف معاداة السياسة التي تمظهرت وفق "إتيان باليبار Etienne Balibar" في ظهور الشعبوية.

لا يمكن الجزم بنهاية الديمقراطية، بقدر ما هى بداية وصول أزمة الديمقراطية التمثيلية لذُروتها، ومن ثمّة، يتُضح عجز تلك الاستراتيجيات الفردية التي تعتمدها الشعبوية على تجاوز الأزمات، بل سوف تزيد في تجذيرها،

حتى يعود معنى المشاركة السياسية لمُربّعه الأساسي والواقعي الذي يجعل السياسة والمجتمع، يسيران ضمن خط واحد، وبسرعة مُتوازية، حيث تفتح السياسة "بوّابات" للمشاركة الواسعة للمجتمع، ونتجنّب التعبير الأمريكي على أزمات الانتقال الديمقراطي، الذي يُلخّص انفصال المجتمع عن الديمقراطية، حيث يُشيرون اليه باسم "الانفصال العظيمGreat Divide". على هذا الأساس، تبدو ممكنات التدارك الديمقراطي في تونس رهينة تغييرات جذرية، تقترن بوصول الأزمة الى ذروتها، وفقدان الأجسام المُعادية للديمقراطية التمثيلية فاعليتها المُؤقتة. هذا، مع ضرورة الانهماك في عملية جرد لنقائص التأسيس الديمقراطي، لتدارك هنات الإجماع وسدّ ثغرات الديمقراطية التمثيلية. على أساس هذه الشروط، يمكن أن تُحل الإشكالية السياسية للديمقراطية في تونس.

الفصل الثالث

حدود الحالة الشعبوية في تونس وإمكانيات التدارك الديمقراطي

ارتدّت الديمقراطية التونسية نحو وضعيّة انتكاسيّة، أعادت العملية السياسية إلى مُربّعها الأول. حيث طمست الحالة الشعبوية، كامل مُكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي، واستثمرت فيما تراكم من نقائص، وخاصة في أزمات الديمقراطية التونسية، التي لم تصمد أكثر من عقد من الزمن. وقع اخلاء الفضاء السياسي العام، واستبدال فاعليه المُتعدّدين، بالشخص الواحد والرؤية السياسية الواحدة. الى ذلك، فقد وقع" تحويل مركز الممارسة السياسية من المجتمع الى الدولة"[129] وأُفرغت السياسة من مُحتواها التشاركي والتعدُّدي والمضموني. كما تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي، إلى عمليّة فقدت فيها السياسة الاتصال بالمواطنين وانتهت بإفراز وضع ، يُمكن وصمه حسب تعبير "كولين كروتشColin Crouch" بأنه "مُعاداة للسياسة."[130] بالعودة إلى السياق العام لمرحلة 2011 وما بعدها، فقد واجه النظام السياسي الذي استلم ملف الانتقال الديمقراطي، مواضيع تخص بالأساس التصميم المُؤسسي للنظام الجديد، حيث كانت تحدّيات ترتيب الموضوعات القانونية والاجتماعية والسياسية، ومنها "الدستور، شكل نظام الحكم، النظام الانتخابي، اصلاح المؤسسات الحكومية وإعادة تأهيلها."[131] على سُلّم الأولويات. في نفس السياق، كان على النخب السياسية، تدبير مسائل "الأزمات الاقتصادية، الريبة وعدم اليقين، عدم الواقعية والوعود المُبالغ فيها، أخطار التّفكك الاجتماعي والفوضى"[132].

تبدو حصيلة هذه التحدّيات غير مُطابقة لوُعود السياق الثوري، وللإمكانيات القانونية والديمقراطية التي وفّرها الانتقال الديمقراطي، حيث وقع تأجيل النقاش في بعض من هذه المسائل. في حين، لم تقع مُناقشة بعضها، ووقع توظيف البعض الآخر في إطار المزايدات السياسية ومعارك التموقع السياسي. تُمثّل الأحداث

---

[129] بلقاسم كريسعان، **إعادة بناء مفهوم الديمقراطية عند هابرماس** (تونس: دار سحر للنشر، 2022)، ص74.

[130] Colin Crouch, ***Post democracy*** (Cambridge, UK : Polity, 2004).

[131] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين** (الكويت: عالم المعرفة، 2019).

[132] على الدين هلال، **المرجع نفسه.**

"قاعدة البيانات المُتاحة لنا" [133] والتي دلّت مُعطياتها على ديمومة الأزمة وتعمُّقها، ومن ثمّة، امتدادها نحو مفاصل الدولة ومؤسساتها، وانعكاس تفاصيلها على مستويات المشاركة الشعبية الواسعة في الشأن العام، والاهتمام بالسياسة وتوسُّع موجات النقد للنخب السياسية وللديمقراطية التمثيليّة، وطبيعة إدارة الانتقال الديمقراطي. حيث أصبح المشهد السياسي أمام رؤيتين يُعبَّر عنهما وفق مقاربة "هانس كلسن Hans Kelsen" بصنفين من الشعب: "الشعب المُمارس للسلطة peuple sujet du pouvoir والشعب موضوعا للسلطة peuple objet du pouvoir." [134] بمقتضى هذه المُعادلة، فقد الشعب شيأ فشيأ آليات الممارسة السياسية، بمقتضى انصراف النخب السياسية نحو تهميش قيمة التشاركية، وإدماج عموم المواطنين في العملية السياسية، كما أنه لم يعد موضوعا للسلطة بحكم أن ترتيبات السياسة والتسيير ظلّت بيد النخب السياسية، حسب شروط الحكم التي اتّفق حولها الفاعلون في سياق التأسيس الانتقالي.

في المُحصّلة، لم تكن الديمقراطية التونسية، عاملا حاسما في تحقيق الوعود الثورية، وفي تغذية مشاركة المواطنين في تدبير الشؤون السياسية. بل كان التوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مُختلاً إلى درجة أن جزء هاما من المواطنين، أصبحوا يشعرون بأن "سياسات النظام الجديد لم تُحسّن مستوى معيشتهم أو تُحقق توقعاتهم من عملية التغيير." [135] مُقابل ذلك، وكنتيجة للتراكم، وجدت الشعبوية أرضا خصبة للاستثمار في مصفوفة الأزمات، لتُسقط ما أسماه "جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori"، بالمستويات الثلاثة للاتفاق العام، وهي: "الاتفاق بشأن القيم العُليا للنظام السياسي والمُتمثّلة في الدستور. الاتفاق بشأن قواعد

---

[133] جون لويس غاديس، **المشهد التاريخي: كيف يرسم المؤرخون خارطة الماضي**، ترجمة شكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2016)، ص 24.

[134] Hans, Kelsen***. La démocratie, sa nature, sa valeur***, Trad. C. Einsenmann. Sirey, Paris, 1932, pp. 14-16.

[135] على الدين هلال، **مرجع سابق**، ص139.

الممارسة السياسية واجراءاتها والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم. الاتفاق بشأن السياسات العامة."[136] كما عمّمت الشعبوية في حالتها التونسية، حالة من الركود الديمقراطي وتضييق السياسة، ومن تمّة، إعادة توزيع موارد القوة القانونية والسياسية والتنفيذية، ليس بين "أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المجتمع"، بتعبير "أمارتيا سن Amartya Sen"[137] بل وقع حصرها بيد شخص واحد، تحوّل حسب توصيف "كارل شميت Carl Shmitt" إلى "شخص موثوق واحد يُقرّر باسم الشعب."[138]

انطلاقا من لحظة 25 جويلية 2021، سوف تُواجه الشعبوية في حالتها التونسية، مآزق السياسة التي تُعبّر على أزمة الديمقراطية التونسية. لن تكون هذه المواجهة بحال من الأحوال، مدفوعة في اتجاه التخلص من تلك الأزمات، بل سوف يقع الاستثمار في تداعياتها لمزيد تعميقها من جهة، ولطبيعة الشعبوية في ذاتها، من حيث أنها لا يمكن أن تكون حلا لأزمة الديمقراطية، بقدر ماهي وسيلة نسف وتدمير لها. من هذا المدخل، تتضح حدود الحالة الشعبوية، والتي تتطلب لمواجهتها- بالموازاة مع أزماتها المُتعدّدة-، نوعا من تجديد القُدرات الإجرائية للديمقراطية، وإجراءات عاجلة تسمح بالتدارك الديمقراطي.

أولا: الشعبوية والمأزق السياسي

تستثمر الشعبوية بكامل طاقتها في أزمات الديمقراطية التمثيليّة، حيث تتحوّل نقائص التسيير وبُطء اشتغال المؤسسات الانتقالية واخفاقات النُخب، إلى ذرائع تستثمرها الشعبوية "لتُعلن على تأزُّم عميق يشُقُّ

[136] Giovanni Sartori, ***The Theory of Democracy Revisited,*** Part 1 : The contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987), pp.190-191.

[137] لمزيد الاطلاع: راجع: أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

[138]Carl Shmitt, ***The Crisis Parliamentary Democracy***, p34.

الديمقراطية التمثيلية."[139]بهذا الشكل، تكون النخب السياسية والمؤسسات، أوّل أعداء الشعبوية، وتتحوّل "تلك القضايا المُعقّدة التي تُواجه الدولة، غير قابلة للحل بواسطة أدوات الدولة."[140]بل يُعاد تصميم الدولة كفضاء وقع تأميمه لصالح الفكرة الشعبوية، التي سوف تتحوّل إلى ممارسة "مُقنّنة" تدّعي "تمثيل إرادة الشعب في أيّة قضية تطرحها على الساحة وأنها ضد النخبة بسبب أنها تُمثّل نفوذا مُكتسبا بشكل غير شرعي."[141]

لا تنفصل الحالة الشعبوية في تونس، على هذه السمات التي تُعبّر على عُمق الأزمة الديمقراطية. فمنذ لحظة 25 جويلية 2021، تم إعادة هندسة الفضاء السياسي وفق مُتتالية قانونية Suite juridique موّلت نفسها من فائض التأويل المُبهم للنص الدستوري، وبواسطة "كينزيّة" [142]سياسية أقصت شُركاء الحل والتسيير الديمقراطي، وأهملت كل المُخرجات التشريعية لحقبة 2011-2021، ومركزت كل ممكنات التدخل والإصلاح في يد الدولة، التي أصبحت تُدار برأي وتوجهات الفاعل الوحيد. إلى ذلك، تبدو الشعبوية في حالتها التونسية، ووفق منظور رئيس الدولة، أشبه ما تكون ب "البيروسترويكا" [143]التي أراد من خلالها تدارك ما أسماه بنقائص وهفوات الديمقراطية التمثيليّة، غير أن واقع الحال، يكشف بوضوح، حجم التشوُّهات التي أفرزتها هذه الشعبوية، على المستوى السياسي والقانوني، من جانب أنها "تُمثّل التشوّه الأساسي للديمقراطية المعاصرة، وفي نفس الوقت، عجزها التام على أن تكون حلاً لأزمة الديمقراطية، بقدر ما هي منهج تُنصّب فيه نفسها

[139] بارثا تشارجي، **أنا الشعب. تأملات حول السيادة الشعبيّة في عالم اليوم**، ترجمة بدر الدين مصطفى (الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021)، ص52.

[140] Clauss Offe, ***New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics*** ; Social Research, vol.52, no.4, Social Movements (Winter 1958), p.819.

[141] Benjamin De Cleen, ***Populism and Nationalism***, Oxford Hand book of populism, p.242.

[142] كينزيّة سياسية: نسبة الى عالم الاقتصاد الإنجليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes حيث تمحورت نظرياته الاقتصادية حول تدخل الدولة في السياسات المالية والاقتصادية لتجنُّب الانهيار.

[143] البيروسترويكا: تعني حركة التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي اعتمدها رئيس الاتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف لمواجهة التدهور الاقتصادي والسياسي.

كغالبية خيّرة تتوسل الانتخابات لتأكيد الغلبة على ديمقراطية الأحزاب المُخفقة."[144] في نفس السياق، تلتفُّ الشعبوية حول دلالات ومعاني السياسة والسلطة، بحيث لم تعد "السلطة تنبع من العمل التواصلي المشترك بين الفاعلين"[145]بل تتحوّل إلى نشاط فردي، أُحادي لا يستجيب للشرط المُتمثّل في أن السياسة هي "استخدام مُنضبط للسلطة"[146].

يُفسّر "أميتاى إتزيوني Amitai Etzioni" طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع والدولة من جهة، وثُنائية القوة والسلطة من جهة أخرى، ليُؤكد من خلال ذلك، على أهمية السياسة في "تجسير علاقات السلطة والقوة بين المجتمع والدولة، والتمييز بينهما."[147]لم تقوى الشعبوية في تونس، على التمييز بين الدولة والمجتمع، أو استخدام السياسة لتنظيم علاقات القوّة وإدارة السلطة. هذا، لأن الحالة الشعبوية أعادت تعريف الدولة والمجتمع بما يتناسب مع الطرح السياسي الذي قامت عليه منذ 25 جويلية 2021، والذي جعل من الاستثناء، الحالة المُلازمة لعملية تسيير الدولة وإدارة المجتمع. الى ذلك، لا يمكن فصل التركيبة القانونية والمعنى السياسي لحالة الاستثناء التي عنونت من خلالها الشعبوية مرحلة 25 جويلية و ما بعدها، عن السياق العام الذي يتصرف بمقتضاه الفاعل الرئيسي –ونقصد رئيس الدولة- بإعتباره وفقا للحالة المذكورة "شخصا لا يُمكن أن يخضع للقانون، بل أنه فوق القانون".[148]

---

[144] نادية أوربيناتي، **أنا الشعب. كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019)، ص63.

[145] Jürgen Habermas and Thomas McCarthy, ***Hannah Arendt's Communications Concept of power***, Social Research, Vol.44, no.1 (1977), pp.3-24.

[146] Robert E. Goodin and Hans – Dieter Klingeman, ***Political Science : The Discipline***, in : Robert E. Gooding and Hans- Dieter Klingemann (eds.), A new Hand book of Poltical Science (Oxford University Press, 1998), p.7.

[147] Amitai Etzioni, ***What is Political ?*** CSA World wide Political Science Abstracts,2006, accessed on 30/6/2022, at : http://bit.ly/2NMZNAz

[148] Carl Schmitt, ***Political Theology***, Four Chapters., P48.

تتجاوز حالة الاستثناء مُجرّد كونها واقعة قانونية، لتُلامس حدود "التلازم الجوهري بين الاستثناء والسيادة" كما يطرح "كارل شميت Carl Shmitt" [149] في تنظيراته لمسألة السيادة ونقده للنظرية السياسية الليبرالية. في هذا المستوى، عملت الشعبوية في حالتها التونسية على "تأميم" القانون وتأويله وفق نظرة احتكارية أُحادية، لصالح تدبير الشأن السياسي، وتوظيف النص القانوني من أجل الابعاد النهائي للجسم الحزبي، والمُكوّنات الرئيسية للديمقراطية التمثيلية في تونس. حيث كانت المراسيم هي الأداة والوسيلة، التي شكّلت "نقطة اختلال التوازن بين القانون العام والشأن السياسي"[150] وحيث مثّلت حالة الاستثناء فُرصة لخلق حالة حصار سياسي، وتقييد كامل وظائف الدولة بالمراسيم، ومن ثمة، "البحث على فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة"[151] وهو ما سهّل لرئيس الدولة، خلق مساحة بين القانون في فلسفته وروحه العامة، وبين السياسة في علاقتها بتسيير الدولة والمؤسسات، على أنقاض ديمقراطية تمثيليّة حاولت تمكين أكبر قدر ممكن من المواطنين، من المساهمة في عملية التسيير العام والمشاركة السياسية. غير أن تلك الحالة الاستثنائية، خلقت "مساحة مهجورة تقع بين القانون العام والشأن السياسي".[152]

تحوّلت الشعبوية من حركة قدّمت نفسها على أنها محاولة إصلاحية لسيرورة الانتقال الديمقراطي، إلى أزمة تقع في قلب السياسة، وفي عمق أزمات الديمقراطية. حيث أثبتت المراسيم التي تصدّرت هرم " هانس كلسن Hans Kelsen" بشكله المقلوب تونسيا، لغة التداول الوحيدة في سيرورة ما بعد 25 جويلية 2021، وانتقل الحق

---

[149] للمزيد، راجع:

Carl Shmitt, ***Political Theology***, Four Chapters.

[150] جورجيو أغامبن، **حالة الاستثناء الانسان الحرام 1و2**، ترجمة ناصر إسماعيل، ط1 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، ص 42.

[151] بابلو سيمون، **الديمقراطية عند كارل شميت**، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص 26.

[152] جورجيو أغامبن، مرجع سابق، ص42.

السياسي من صيغته التداولية والتشاركية، إلى مُربّع الادماج القسري للسياسة، داخل مُربّع الهيمنة على الفضاء العام، وعلى مؤسسات الدولة. منذ 25 جويلية 2021، كانت المراسيم الآلية الرئيسية والوحيدة التي تُعبّر على الاستثناء بإعتباره تلك "العتبة التي يبدأ عندها انعدام التمايُز بين الديمقراطية والاستبداد"[153] وحيث كان النسق الكرونولوجي لإصدار المراسيم، مُتّفقا جوهريا مع نبض الرفض العام لما ارتدّت له السياسة في تونس، ومُتجاوبا مع تخطيط سياسي يُكرّر بصفة دائمة، مفردات الخطر و"حالة حصار وهميّة" [154]تتعرض لها الدولة، ورغبة في الإصلاح السياسي. فمن مرسوم تجميد مجلس نواب الشعب ثم حلّه نهائيا، ومرسوم حل المجلس الأعلى للقضاء وانهاء عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتعويضها بتركيبة جديدة، ثم المراسيم التي تُحدّد مواعيد الانتخابات والاستفتاء، وتكوين لجان لسن دستور جديد للجمهورية التونسية، اتخذت الشعبوية في حالتها التونسية"أنماطاً متعددة، إلا أنها في المحصلة لم تستطيع إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية التي طرحت نفسها حلاً لها، في مواجهة كل الأحزاب والأيديولوجيات"[155].

في هذا الإطار، تُفيد تصنيفات "بول تاغارت Paul Taggart"[156] للشعبوية، في فهم كيف تعرض الشعبوية في حالتها التونسية نفسها، على أنها إصلاحية وظيفيّا وأحيانا ثورية، رغم أنها لم تكن قادرة على تقديم ما وعدت به من إصلاحات جذرية. يُفهم من ذلك، أنها لا تمتلك السمات الأيديولوجية الكاملة، حتى تتمظهر كنسق معرفي وفكري يمكن حصر دلالاته ومستويات تأثيره في الرأي العام، وفي السياق السياسي. كما أنها، انبثقت من رحم أزمات سياسية ميّزت عشرية الانتقال الديمقراطي، لكنها أعادت السياسة الى مربعها الأول، مع الادعاء بتمثيل

[153] جورجيو أغامبن، المرجع السابق، ص45.

[154] يعود استخدام هذا المصطلح الى الفقه الفرنسي والذي كان يُخوّل، في إشارة الى مرسوم نابليون في 24 ديسمبر 1811، للإمبراطور مزيدا من السلطات دون ضرورة.

[155] ناديا أوربيناتي، المرجع السابق، ص 68.

[156] Paul Taggart, ***Populism*** (Philadelphia : Open University Press, 2000).

مصالح ورغبات الناس العاديين، من خلال استغلال دائرة اللايقين التي تكوّنت كنتيجة لإخفاقات النخب السياسية في فترة الانتقال الديمقراطي.

يُحصي الجدول الموالي، سمات الشعبوية التي تتعلق بالوظيفة والماهية، وفق قراءة "بول تاغارتPaul Taggart".

سمات الشعبوية عند بول تاغارت Paul Taggart

سمات تتعلّق بالوظيفة	سمات خاصة بالماهية
• ثوريّة	• غير عادية
• إصلاحية	• لا تمتلك سمات الأيديولوجيا الكاملة
• غير قادرة على تقديم إصلاحات جذريّة	• مرنة
	• تفتقد الثّبات
	• تفتقد السمات التي تجعلها ملموسة
	• من الصعب التحكم فيها أو تنظيمها

كنتيجة للديمقراطية التمثيلية غير المُكتملة، ومن خلال أزمات التسيير والتشاركية، مضافا الى ذلك، تعقُّد القضايا المُتّصلة بالديمقراطية والمشاركة والتنمية وغيرها، تحولت الشعبوية الى استثمار سياسي، غيّر شروط العملية السياسية، لكنها مثّلت بعمق "إهانة سياسية مُختزلة"[157] تُعبّر على أزمة السياسة وأزمة الديمقراطية.

---

[157] David Molloy, ***What is populism, and what does the term actually mean ?*** BBC News, 6 March 2018, p.4.

إلا أنها لا يمكن أن تتحوّل إلى طرح بديل أو ملجئ آمن من تعثّرات الديمقراطية التمثيلية، لما يعتريها من تناقضات عديدة، واحتواءها على فهرس ممارسة سياسية ضيّق الحدود زمانيا واجرائيا، وعلى مستوى الفاعلية.

ثانيا: تناقضات الحل الشعبوي وحدوده

تستجيب الشعبوية في حالتها التونسية، إلى المعنى الذي تكون من خلاله "نمطا من الخطاب السياسي، الذي يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي بشكل وثيق. وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفويّة تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة."[158] حيث ركّزت الشعبوية على مُعادات النخب والأحزاب السياسية، بطريقة راديكالية وبمزاج سياسي "غير ودود لليبرالية"[159] وللمنظومة السياسية عموما. لا تُخفي الشعبوية النمط الخطابي القائم على ثُنائية "نحن" و"هم" وحيث تجعل من "الشعب أفضل من حكّامه"[160] وتنزع من النخب، ما يُسمى بالصواب السياسي Political Correctness وتُضفي على الفضاء العام، خطابا يتحوّل الى "ايديولوجيا تعتبر المجتمع منقسما في نهاية المطاف الى مجموعتين متجانستين ومُتعاديتين.[161]" يحتدُّ هذا العداء لمواجهة النخب السياسية والبرلمان وكافة المُخرجات القانونية للإنتقال الديمقراطي ، وتلك المتعلقة بالحريات السياسية، وشكل الحكم. وينصرف اهتمام الشعبوية، نحو رفض السياسة وتقديم تصوّر يقوم على مفهوم "الأغلبية الصامتة"، تلك الأغلبية التي تُشكّل-من وجهة نظر الشعبوية- "نحن" في مواجهة "هم"، الذين يختصرون الإرادة العامة وفلسفة السياسة والحكم. إضافة الى

[158] عزمي بشارة، **مالشعبوية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 17.

[159] عزمي بشارة، المرجع نفسه، ص 84.

[160] John B. Allcock, ***Populism : A Brief Biography***, Sociology, Vol.5, no.3 (September1971), pp.372-373.

[161] Cas Muddle, ***The populist Zeitgeist***, USA, Govermment and opposition, vol.39, No.4 (September 2004), p.543.

ذلك، تقف الشعبوية في مواجهة النخب السياسية، حيث لم تعد السياسة "تتحقق بواسطة أحزاب تُمثّل تجمُّعا للآراء والأولويات الشعبية"[162] بل تتمركز بيد الشخص الواحد، مثلما هو الحال مع الشعبوية التونسية.

خلقت الحالة التونسية من الشعبوية، فراغا أراد من خلاله الفاعل الوحيد والرئيسي (رئيس الدولة)، مركزة السياسة في جزئها المتعلق بالتسيير اليومي، دون اقترانها بالرؤية الاستراتيجية أو الفكرة المُوجّهة، في "قلب معكوس لمُثُل الديمقراطية التمثيلية واجراءاتها" [163]بتعبير "بيير روزانفالون Pierre Rosanvallon" وحيث يُضيف: "يُقدّم الشعبويون ثلاثة ممارسات تبسيطية، وهي: أولا، تبسيط سياسي سوسيولوجي يختزل ثُنائية شعب مُقابل نُخبة. ثانيا، تبسيط اجرائي مؤسساتي حيث يكون هو الاستفتاء الممارسة الوحيدة للديمقراطية. ثالثا، تبسيط للتضامن الاجتماعي الذي يتحقق عبر الهوية المُنسجمة."[164]

تبدو هذه اللوحة الثُلاثية مُنسجمة مع الممارسة الشعبوية التي وجدت طريقها في الحالة التونسية. حيث وقع اختزال الديمقراطية في آلية المراسيم والاستفتاء، وتحوّلت الرابطة الوطنية الجامعة، إلى تقسيم على أساس "نحن" و"هم" بمفردات النخب العاجزة، والشعب الذي "يُريد"، مع اختزال التضامن الاجتماعي بين الأفراد في مجرد إجراءات اقتصادية شعبوية لا يمكن لها أن تكون حلا لمآزق التنمية أو العُقدة الاقتصادية - الاجتماعية. يُقدّم الجدول الموالي، تصنيفا للممارسات التبسيطية للشعبوية التونسية، وفق ما يطرحه "بيير روزانفالون Pierre Rosanvallon" في قراءته للحالة الشعبوية، والتي نعتبرها منسجمة مع واقع الحال في تونس.

---

[162] Gianfranco Pasquino, ***Populism and Democracy***, in: Daniele Albertazzi & Duncan McDonnell (eds.), Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 22.

[163] Cas Mudde & Crist. Bal Rovira Kaltwasser, ***Populism: A Very Short Introduction*** (New York: Oxford University Press, 2017), p. 79.

[164] Pierre Rosanvallon, ***Penser le populisme***, Paris, 2011.

الممارسات التبسيطية للشعبوية في الحالة التونسية

تبسيط سوسيولوجي	تبسيط اجرائي مؤسساتي	تبسيط للتضامن الاجتماعي
• ثُنائية نحن وهم • نخبة عاجزة وشعب يُريد	• مراسيم • استفتاء	• شركات أهلية • تسيير ذاتي ومقترحات قاعدية

بتوظيف تلك الممارسات التبسيطية المُتعلّقة بوصم النخب بالعجز، والالتفاف على إرادة الشعب، ثم الانصراف نحو إدارة العملية السياسية بواسطة آلية المراسيم والاستفتاء، ومن ثمة، اختزال قضايا التنمية والاقتصاد فيما يُسمى بالشركات الأهلية، أو المبادرة القاعدية؛ أصبح الأفراد في حالة الاستثناء نموذجا لما أسماه "جورجيو أغامبنGiorgio Agamben" بالإنسان المُستباح. حيث وقع "تجريد المواطنين والنُخب السياسية والفاعلين من الأهلية القانونية والسياسية والاجتماعية".[165]

وقع تجريد هذه الأهلية من خلال الاستثمار في الأزمات التي صاحبت الديمقراطية التمثيلية، ومنها أزمة البرلمان التي تتطابق من وجهة نظر رئيس الدولة، شكلا ومضمونا مع رؤية "كارل شميتCarl Schmitt" التي تنطلق مما

[165] Georgeo Agamben, ***Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life***, Daniel Heller–Roazen (trans.) (Stanford/ California: Stanford University Press, 1998), p. 71.

تعتبره تعارضا بين الإرادة الشعبية وإرادة النخب البرلمانية، حيث تُنتزع شرعية تمثيل الشعب من النخب البرلمانية، وتتحوّل إلى "ديكتاتورية صاحب السيادة"[166]. هذا وتُصبح أزمة التمثيل الشعبي ومبدأ الأغلبية، احتكارا وامتيازا بيد الزعيم أو القيادة الشعبوية.، إذ "تتحوّل الأغلبية من مُعطى انتخابي في ظلّ الممارسة الديمقراطية، إلى حدّيّة خطابية تُكثّف الشعب في ثُنائية "نحن" الديمقراطيين الحقيقيين، و"هم" النخب الفاسدة."[167]مُضافا الى ذلك، تُوظّف الشعبوية "مفهوم الشعب بوصفه مبدأ لمفصلة مُكوّناته المختلفة ضد السلطة."[168]

مثّلت هذه الأطروحات سمات الحالة الشعبوية في تونس، وجوهر التسيير السياسي للدولة الذي يدّعي إعادة السياسة إلى مُربّعها الطبيعي والديمقراطي. غير أن هذه الحالة تُمثّل في الأساس "اللامنطق السياسي وبشكل واضح، نفيا للسياسة."[169] هذا، ولا يُعتبر الشك في بعض القُدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيليّة، أو تعدُّد أزماتها، سببا في "تحويل الشعبوية الى نظام حكم يعلو على أشكال التنظيم البرلماني."[170]بل أثبت واقع الممارسة السياسية، أن الشعبوية سجّلت عجزا تاما في معالجة أزمات الديمقراطية التمثيلية، بل أنها بتعبير "إتيان باليبارEtienne Balibar"، " لم تُبدع الوسيلة المناسبة لتعويض أشكال النقص في الديمقراطية لاسيما عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسية للجماهير في الحياة السياسية وممارسة السلطة."[171]

---

[166] Gabriella Slomp, ***Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception***. Helsinki, 2007.

[167] نادية أوربيناتي، المرجع السابق.

[168] Ernesto Laclau, ***Politics and Ideology in Marscist Theory : Capitalism, Fascism, Populism***, London : 1977, NLB, pp.172-173.

[169] منى خويص، **رجال الشرفات. دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية** (بيروت: دار الفارابي، 2011).

[170] جاك رونسيير، **كراهية الديمقراطية**، ترجمة أحمد حسان، ط1 (بيروت: دار التنوير، 2012)، ص56.

[171] محمد الشيخ، **الفلاسفة المُعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة**. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة: 2019، ص 214.

إذا كانت الشعبوية مجالا للاستثمار في مآزق المكانة الاجتماعية للأفراد وغياب العدالة الاجتماعية، فإنها لن تكون باختزالها الشديد لأسباب المآزق المُشار اليها، سوى "دليلا على هذا التّأزُّم وليست بالحل الناجع."[172] بل تظهر "كداء عُضال" بتعبير "يورغن هابرماس Jürgen Habermas" لا يُعبّر على أزمة الديمقراطية التمثيليّة، بقدر ماهى تعبير على جولة مُواجهة بين الديمقراطية والديكتاتورية، أبان واقع الممارسة على حُدودها الإجرائية وضيق أُطروحاتها البديلة، التي لا يمكن لها أن تصمد في صورة مراجعة الديمقراطية لأشكالها، ووظائفها وقُدراتها.

ثالثا: ما بعد الشعبوية: القدرة التجديديّة للديمقراطية التونسية

واجهت الديمقراطية التونسية منذ 2011 سيرورة مُعقّدة من الأزمات، لم تكن في جوهرها مُفارقة لطبيعة الانتقال السياسي من جهة، ولتراكمات أزمات الدولة في مرحلة ما قبل 2011 من جهة ثانية. لمواجهة هذا الإرث، اعتمدت النخب السياسية على نموذج ديمقراطي "ينهض بجناحين: جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع."[173] غير أن السياق السياسي والاجتماعي، لم يكن مُستوعبا لجملة التغيّرات والتحوُّلات التي كانت سببا ونتيجة في نفس الوقت، لإخفاقات الممارسة التي لم تُحسن توظيف النموذج المُشار اليه، لتغدو

[172] Charles Taylor, ***Social Democracy Versus « Populism »***, in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15, 2017.

[173] على الدين هلال، المرجع السابق، ص204.

الديمقراطية في حالتها التونسية، "ديمقراطية مُعطّلة"[174] كما وصفها "توماس كاروذرزThomas Carothers"، أو أنها "نظام صعب التطبيق ويصعب التعايش معه."[175]

لعل أبرز الثغرات التي عجّلت ببروز الشعبوية في حالتها التونسية، غياب القوّة الفاعلة القادرة على معالجة الأزمة في لحظة من لحظات تمدُّدها نحو الفضاء السياسي العام. ومن ثمة، تعميق المسافة بين السياسة والمجتمع، وبين السلطة والمؤسسات الوسيطة التي تولّت في سياق 2011، إدارة الشأن العام.

بالعودة إلى التحاليل التي تُعالج مسألة الانتقال الديمقراطي، وتلك التي تهتم بأزمات المرحلة واخفاقاتها، فإننا نعثر على الأدوات التي تُمكّن من تجاوز الأزمات وضمان تجديد الديمقراطية، والتي يُمكن تبويبها تحت عنوان "القوة الفاعلة"[176] بتعبير "زيجمونت باومانZygmunt Baumann". من هذه الزاوية، يمكن المراهنة على القدرات التجديدية للديمقراطية التونسية، وذلك بالبحث على "الكفاءة الديمقراطية لدى المواطنين وفهمها، خصوصا ما يتصل منها بالمعرفة السياسية والتركيب السياسي."[177] بالعودة الى ما نُسمّيه "المعرّف الوحيد" للممارسة الديمقراطية التمثيلية، ونقصد المواطن الفرد، الفاعل والمشارك في الشأن العام، فإن عملية مواجهة الشعبوية في لحظاتها التصعيديّة التي تستثمر في أثناءها في أزمات الديمقراطية، من خلال حشر النخب السياسية في زاوية "الهم"، فإن قلب المُعادلة يتم عبر المرور "بالتفكير في الرأي العام في ضوء وظائفه مع التمييز بين الوظيفة الجليّة التي ترتبط بتخليق العقلانية للرأي العام وصناعة القرار في الكيانات السياسية

[174] Thomas Carothers, ***The end of the transition paradigm***, Journal of democracy, vol.13, no.1, (2002), pp.5-21.

[175] أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

[176] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، **حالة الأزمة**، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص31.

[177] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقدية**، ترجمة أسامة الغزولي (الكويت: عالم المعرفة، 2016)، ص22.

الديمقراطية. والأخرى الكامنة التي ترتبط بتعزيز التكامل الاجتماعي وضمان وجود مستوى كاف من التوافق."[178] يتوجب على النخب السياسية إعادة بناء نوع من التوافق حول ضرورات المرحلة السياسية، على أرضية مواجهة الشعبوية التي هي في نفس الوقت مواجهة مفتوحة ضد أزمات الديمقراطية التمثيلية من جهة، وبناء "صورة المواطن القادر على فهم المشهد الأيديولوجي للقضايا والولاءات السياسية"[179]، ودمج للمشاركة السياسية في سياق عام يتوجه نحو خرق جدار الشعبوية. إلى ذلك، يمكن للنخب السياسية أن تُجدّد مستويات تفاعلها مع الشأن العام لا بإعتباره مجالا للتنافس السياسي فقط، بل أيضا فضاء "للخيارات الكاملة التي هي أساس الديمقراطية" [180] والذي يقوم على نوع من التداولية بين النخب والمواطنين، في إطار توافق جديد نخبوي – مُواطني على أساس نموذج جديد للتنوع ، يُعيد انتاج القيم الديمقراطية، وطرائق الممارسة السياسية التي تتحوّل إلى موارد لاستقرار الديمقراطية التي تُواجه خطر الشعبوية في حالتها التونسية. تتنافى طبيعة الشعبوية مع سيرورة تطور المجتمعات، خاصة تلك التي حاولت تأسيس مسار ديمقراطي، ترك بصماته السياسية والمؤسساتية على البُنى الذهنية للأفراد. لذلك، يُمثّل استثمار الخبرات الديمقراطية التي تراكمت في فترة الانتقال الديمقراطي، وأساسا تلك المُتعلقة بكيفية بناء التحالفات السياسية، والتوافقات على أرضية المُشترك، حافزا لتحريك "فاعلية الأفراد وقدرتهم على تفعيل ذواتهم وتفعيل الآخرين وقدرتهم على تحديد مواقعهم ومواقع الأخرين، وعلى أداء دور نشط في ترسيم الحدود لتمركزهم الأيديولوجي"[181]، وخاصة ذاك المُتعلّق بالموقع من الشعبوية. في هذا السياق، يتوجب تحويل الديمقراطية الى جُهد مُشترك، يندمج في إعادة

[178] Noëlle – Neumann, E (1993). ***The Spiral of Silence : Public opinion- Our social skin***. Chicago, IL : Chicago University Press. P.220.

[179] كريستيان تيليغا، مرجع سابق، ص 30.

[180] Dalton, R.J. (2008). ***Citizen politics : Public opinion and political parties in Advanced industriel Democracies*** (5th edn). Washington, DC : CQ Press. P27.

[181] كريستيان تيليغا، مرجع سابق، ص77.

بناءها الأفراد والنخب السياسية التي تتحرّك كجبهات سياسية اجتماعية وثقافية، تفّك الارتباط الوهمي القائم على نُخبويّة السياسة، واقتصارها على الممارسة الانتخابية، والمشاركة المنقوصة. بشكل أوضح، لابد من التحوّل من التفكير حول الديمقراطية بما هي قوانين وتشريعات، إلى التفكير في الديمقراطية بما هي دُربة ثقافية وسياسية، يتعيّن بمُقتضاها أن يُعيد الفاعل السياسي "طرح المقولات السياسية وأن يربطها بشبكة أوسع من المفهومات والممارسات السياسية وبلغة وثقافة المجتمع."[182] نعني بتلك الشبكة الأوسع، تمطيط دائرة الفعل والمشاركة السياسية، والذهاب بالتداولية في مستوى النقاش السياسي، والشراكة بين الفاعلين، نحو حدّها الأقصى، بما يسمح بسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية، والابتعاد على دائرة الخطر الشعبوي. من جانب آخر، يقع تجديد الديمقراطية من خلال مركزتها حول هوية سياسية جماعية، يدور حولها الصراع السياسي وكذلك التوافق السياسي.

يُؤمن هذا الفهرس من الممارسة، التحام الفرد – المواطن بالنخب السياسية، تحت عناوين المصير السياسي المُشترك، والحفاظ على النظام الديمقراطي. تتجدّد الديمقراطية من خلال الاتفاق على الأهداف فيما يخص كيفية إدارة العملية السياسية، وتحصين المؤسسات بقوّة تفعيلها على مستوى الممارسة، أكثر منه تخصيصها بالنصوص التشريعية والقانونية المُجرّدة. بهذا الشكل، يمكن تعزيز "البنية التحتية للديمقراطية"[183] من خلال تعميم القدرة على التأثير في الشأن العام.

مثلما تعجز الشعبوية على تحقيق وعودها، كما هو الحال مع الوضعية التونسية، فإن الديمقراطية التمثيلية لا يمكنها مواجهة أزمتين في نفس الوقت: أزمتها من جانب أنها لم تكتمل شروط بناءها، وأزمة الشعبوية

---

[182] المرجع نفسه، ص103.

[183] محمد بلخيرة، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية**، بحث لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004)، ص31.

باعتبارها سلوكا غير عقلاني بتعبير "أودو دي فابيوUdo Di Fabio" يستثمر فيما تجاوزته الديمقراطية التمثيلية من ثغرات. على ضوء ما تقدّم، تستطيع الديمقراطية في نُسختها التونسية، أن "تُحقّق إصلاحات داخلية في إطار مؤسسي ديمقراطي"[184] يُدمج أكبر قدر ممكن من المواطنين –الفاعلين، وتطرح نسخة مُعدّلة تُواجه خطر الشعبوية وامتداداتها في سياق "إعادة القوة الى النظام الديمقراطي" بتعبير "بيير روزانفالونPierre Rosanvallon".

في المحصلة، يمكن للديمقراطية التونسية أن تنهمك في إعادة جرد لتعثُّراتها من أجل خلق أرضية تفاعل ديمقراطي، يكون حاصله التداولي، من تغذية للمشاركة والقرار، وتغيير تموقعات الفاعلين، وبناء شبكات وتقاطعات سياسية – حقوقية، وفي نفس الوقت، تجذير الخط المنتصر للديمقراطية في مواجهة شعبوية طارئة على سطح الواقع، ويُمكن تجاوزها بنوع من "السياسة المُختلقة.[185]"

[184] Fareed Zakaria, ***The Rise of Illiberal Democracy***, Foreign Affairs, November/ December 1997.

[185] Zygmunt Baumann, ***Memories if Class : The Pre-History and After-life of Class***, London (1982) : Routledge and Kegan Paul.

اقترن الانتقال الديمقراطي في تونس بتغيُّرات سياسية واجتماعية، ساهمت في إنعاش الحريات السياسية والمدنية، وخلق حالة من توازن ما بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع. غير ان حدود هذا المُنجز، لم تُلامس حُدودها التي كان من الممكن أن تتقاطع معها انتظارات المواطن –الفرد مع مُخرجات الحرية السياسية والمدنية. بتأثير أزمات الديمقراطية التمثيلية التي تحوّلت في فترة ما، إلى طبيعة مُلازمة للسياسة في تونس، برزت الشعبوية في نسختها التونسية، كردة فعل مزعومة على أزمات الديمقراطية. غير أن حالة الشعبوية في تونس، مُقترنة بالتناقض العام الذي يكتنفها، وباعتبارها أيضا تُمثّل أزمة في قلب الممارسة السياسية، لم يكن لها من القدرات ما يُؤهّلها للبناء على أنقاض الديمقراطية. حيث رابطت في مربع معاداة النخب والأحزاب السياسية، مع ما دون الهواية في علاقة بالتسيير اليومي للدولة. تمظهرت هذه الحالة الشعبوية في سياقات تبسيطيّة تتناقض شكلا ومضمونا مع طبيعة حكم الدول، بصرف النظر على شكل وطبيعة الحكم، وانصرفت نحو الانهماك في أزماتها رغم "انتصارها" المؤقت شكلا. على ضوء ذلك، لا يمكن الاطمئنان إلى طبيعة الشعبوية

وخاصة قُدراتها على ما اعتبرته عملية إصلاحية للسياسة في تونس. حيث أعادت انتاج وتدوير الأزمات، وعمّقت الهوّة بين المواطن – الفرد وبين الدولة التي تُحاول الشعبوية توجيهه بما يخدم استراتيجياتها السلطوية.

بفحص مدى نجاعة ما تطرحه الشعبوية في حالتها التونسية، نتبيّن قُصور ما تطرحه راهنا أو في جانب المضامين السياسية والقانونية التي تُؤطر من خلالها العملية السياسية والتشريعية. على ضوء ما كشفته طبيعتها المُتناقضة، تبدو الديمقراطية التونسية جاهزة لتدارك عثراتها وتجاوز أزماتها من خلال ما عرضنا له من شروط، وأهمها تحويل السياسة إلى ممارسة تتقاطع داخلها تطلعات الفرد –الفاعل مع النحب – المواطنين. ومن خلال ما تسمح به تاريخية المفهوم من قُدرات على تجديد نفسها مع كل أزمة أو انتكاسة. تستطيع النخب وكل الفاعلين السياسيين والمدنيين، أن يُؤسسوا لمشروع على أساس ديمقراطي تقاطعي، يتمحور حول خطاب وممارسة يُعيدان المعنى الاجتماعي للسياسة، والاستثمار في تلك القوّة الفاعلة التي تستطيع أن تعزل السياسة بوصفها فعلا، عن الشعبوية بوصفها خطابا يُناقض ممارساته العمليّة.

في المحصلة، تستطيع الديمقراطية التونسية أن تُفكّر فيما بعد الشعبوية، باعتبار هذه الأخيرة، حالة طارئة تُعبّر لا على أزمة الديمقراطية، بل على أزمة في التسيير الديمقراطي.

الفصل الرابع

المجتمع المدني في تونس والتحولات السياسية: رهانات المسألة الديمقراطية

أتاحت التحوُّلات الديمقراطية في تونس، إمكانيات مهمّة للنخب السياسيّة والفكريّة لاكتشاف وإعادة اكتشاف المجتمع المدني. كان ذلك من خلال الاطلاع على ملامحه الجديدة، والتعرف على فاعلين جُدد من مسالك ومسارات مختلفة، أدّوا وظائف وأدوارا غير تقليدية. كما أبانت هذه التحولات عن إنهاء حالة الاحتكار للحقل السياسي، الأمر الذي مكّن المجتمع المدني من لعب أدوار مهمة سياسيا واجتماعيا. كانت هذه الأدوار مصدر إثراء للمشاركة السياسية وتغذية للمساهمة في الشأن العام. تمكّن المجتمع المدني في تونس، من ابتكار أشكال مُستحدثة من الاحتجاج والضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي، والتموقع في مراكز متقدمة في علاقة بالدولة والمجتمع. كما كشفت إدارة مرحلة الانتقال الديموقراطي على نشأة علاقات جديدة بين الدولة

والمجتمع المدني، إذ أُعيد رسم الفضاءات والحيّز السياسي والمدني وقواعد اللعبة السياسية والمدنية. انطلاقا من ملاحظات ألكسيس دي توكفيل [186] ALEXIS DE TOCQUEVILLE حول "الدولة الديمقراطية التي تُعايش وتتوازن مع مجتمع مدني ويُكمّلها في نفس الوقت"[187]، وتنظيرات أنطونيو غرامشي[188] ANTONIO GRAMCHI حول أدوار المجتمع المدني، إضافة الى أطروحات إميل دوركهايم Emile Durkheim حول "الحاجة إلى شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدولة والفرد[189]"؛يُمكن فهم تلك العلاقات والأدوار والتموقعات والقدرة على الانتقال من مُتقبّل إلى مُرسل للحدث، وقُدرة المجتمع المدني على انتاج ذاته خارج الأحزاب وداخل الدولة، من خلال توظيف الوسائط الرقمية –إضافة الى وسائل المشاركة والاحتجاج التقليدية- حيث تصاعد دور تكنولوجيات التواصل الحديثة في الحشد والتعبئة والاحتجاج، ومواجهة أزمات الديمقراطية التمثيلية والاعتراف والشرعية[190] المتبادلة بين الدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين، فضلا عن التمظهرات الجديدة للروابط بين الفرد و المجتمع.

تأكّدت هذه الأدوار مع الانفتاح السياسي لحظة 2011، ومارافقها من أُطر دستورية وقانونية تُنظّم إدارة الشأن العام، حيث توسّعت منظومة المشاركة الاجتماعية والسياسية وتبلورت تعبيرات مدنية متنوعة غيّرت العلاقة بالسلطة وبكيفية إدارة الشأن العام في ظل وجود شبكات المصالح ودوائر المناصرة التي تشكّلت. يُضاف إلى ذلك تنامي الاحتجاجات المواطنيّة من خارج الأطر السياسية التقليدية للديمقراطية التي اتخذت من الشارع

---

[148] De Tocqueville Alexis, **De la démocratie en Amérique** (Paris : L’Harmattan, Paris, 2005).

[187] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص61.

[188] عبده حقّي، **في معنى الهيمنة الثقافية**، الرابط: https://bit.ly/3VDVF5q

[189] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص62.

[190] ADDI Lahouari (1995), *l’Algérie et la démocratie*, la découverte, Paris.

والساحات العامة ووسائل الإعلام التقليدي وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة فضاء لها. عبّر كل ذلك على الوظائف الجديدة التي يؤمّنها المجتمع المدني ونضاله من أجل توفير الشروط الضرورية لتأسيس الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها وتجديد ممارستها[191]، وذلك في مراحل الانتقال الديمقراطي بشكل خاص. يظهر المجتمع المدني في تونس كمكوّن هام تمكّن في بعض المراحل من افتكاك الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية أو التقليص منها لصالحه، حيث فرض نفسه كفاعل سياسي شرعي يُؤثّر في السياسات العمومية ويضغط عبر قدراته التعبويّة خاصة أثناء إدارة الانتقال السياسي و التوجُه نحو إرساء التعددية[192] و تأصيل المطلب الديمقراطي[193] وما يثيره كل ذلك من رهانات على مستوى الشرعية السياسية. استفاد المجتمع المدني من الديمقراطية التونسية والتعددية السياسية والمدنية؛ وتمكّن من إنشاء بيئة مناسبة للمشاركة في الشأن العام وتجديد قُدراته التعبوية والنضالية وأيضا، تجديد بنيته التنظيمية والمشاريع والأنشطة ذات العلاقة بالشأن المدني والسياسي، بنوع من المرونة التي ترافقت مع تدوير النخب داخله، وتحيين وسائل انخراطه فيما يهم الحياة السياسية. كما نجح المجتمع المدني في تونس- الى حد ما -في خلق ديناميات سياسية نسوية متنوعة ومكثّفة لعبت فيها المرأة أدوارا رئيسية مختلفة، من خلال الاستثمار في منسوب الحريات وكثافة التشريعات التي ضمنت وشجّعت على مثل تلك الاسهامات. في هذا السياق، شهدت الحياة المدنية طفرة في مستوى عدد الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي توزعت على جمعيات ومراكز بحث ومنظمات تهتم بمسائل التكوين والمساندة وغيرها مما يتعلق بالممارسة المدنية. لم تخل تلك الأنشطة من توازي العمل المدني مع الاهتمام بالمسألة الديمقراطية، في ظل واقع جديد وتحولات سياسية واجتماعية وثقافية، أمكن الاستفادة منها في إطار

[191] ROSANVALLON, P (2006), *La contre-démocratie. La politique à l'âge de la défiance*, Seuil, Paris.

[192] CAMAU M (SD) (1991) *Changements politiques au Maghreb*, Editions du CNRS, Paris.

[193] FERRIE J-N et SANTUCCI J-C (SD) (2006), *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*, CNRS éditions, Paris.

دعم النشاط المدني والحزبي، داخل مصفوفة تغذية المشاركة في الشأن العام، وتعزيز قدرات الأفراد-المواطنين في عملية فهم الانتقال الديمقراطي ومؤسساته، والمساهمة فيما يتعلق بالبناء الديمقراطي في تونس. مكّنت هذه القُدرات التنظيميّة والتعبويّة من الدفاع على مُكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي في محطات مُختلفة، وفي مناسبات مُتعدّدة؛ وقد شكّلت لحظة 25 جويلية 2021 فرصة مُتجدّدة رغم اختلاف السياق والظروف، لتُجدّد قوى المجتمع المدني في تونس انخراطها في مواجهة ورفض مشروع وأد الديمقراطية والارتداد على المُكتسبات التشريعية والسياسية والحقوقية والمدنية، إذ كان لمختلف القوى المدنية أدوار وحضور مُتنوع ومتعدد في إطار رفض الانقلاب على الشرعية الثورية –الانتقالية. مع مُروره بمختلف المحطات الاحتجاجية سواء في الشارع أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البيانات والتحركات الميدانية وغيرها، فرضت لحظة 25 جويلية 2021 إعادة التفكير في كيفية تنظيم قوى وطريقة الاحتجاج والمعارضة، والنظر في العلاقة بين المجتمع المدني والتحولات السياسية الراهنة، في علاقة بالمشاركة الرسمية والدور الاحتجاجي، وأيضا ما تطرحه هذه التحولات من رهانات تهم المسألة الديمقراطية في تونس.

1-المجتمع المدني في تونس: بين المشاركة الرسمية والدور الاحتجاجي

تعددت طرائق وأصناف وتعبيرات المشاركة الرسمية وغير الرسمية لقوى المجتمع المدني في تونس فيما يهم الشأن العام، حيث تزامن الانتقال الديمقراطي مع "هبّة" مدنيّة استفادت من منسوب الحريات والتشريعات التي ضمنت مشاركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني، والرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبيّة وضمان الحريات والحقوق الفردية باعتبارها "أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تُواجه أيّ عملية تحوُّل ديمقراطي في مساره

الدستوري.[194] "لم يكن ظهور المجتمع المدني في تونس نتيجة لثورة 2011، بل لعبت عديد المنظمات والجمعيات أدوارا في مناهضة الاستبداد السياسي قبل ذلك، وأسهمت بطريقتها في تغذية الرفض المدني والسياسي والاحتجاج على دولة ما قبل 2011[195]. غير أن لحظة الانتقال الديمقراطي أثّرت بشكل بنيوي وعميق على تمثُّلات الناشطين والنخب السياسية ومختلف الفاعلين، لأدوار القوى المدنية ومدى تأثيرها على مُجريات الأحداث سياسيا وثقافيا واجتماعيا، حيث أصبح المجتمع المدني شريكا في تدوير الفكرة السياسية ومُساهما في ورشة تدبير الانتقال الديمقراطي بشقّيه القانوني والسياسي. لعبت منظمات المجتمع المدني أدوارا محورية في تدعيم النظام الديمقراطي والخيارات السياسية منذ 2011، حيث خلقت ما أسماه مونتسكيو Montesquieu الرقابة والموازنة Checks and Balances إذ "اتخذ المجتمع المدني شكل حكم القانون والفصل بين المجتمع والدولة والتوازن بين السلطات أو التوازن بين القوى في الدولة"[196].

في هذا السياق، بلغ عدد الجمعيات المدنية في تونس 24507 جمعية سنة 2022،توزعت على 16 مجالا للنشاط[197]، تتوزّع تفصيلا حسب الشكل الموالي.

---

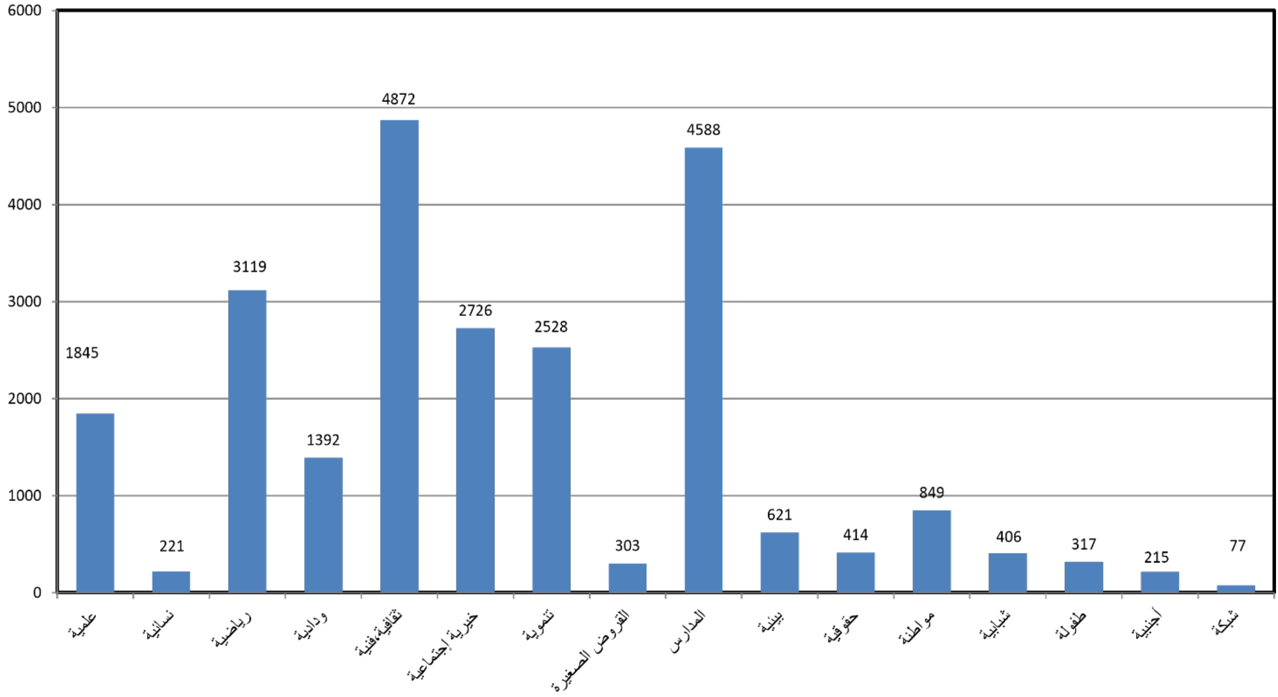
[194] كمال جعلاب، **دولة القانون الديمقراطية: إشكالية القانون ومتطلبات الدسترة**. مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص20.

[195] راجع: المجتمع المدني كما يراه الطاهر لبيب، الصادق بلعيد، عبد العزيز لبيب، محمد الكيلاني، جلول عزونة، رشاد بن مبروك، أحمد الكيلاني. ندوة من انجاز: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، فرع حمام الأنف-الزهراء. تونس 1991، (صفاقس: دار صامد، 1991).

[196] مونتسكيو، **روح الشرائع**، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص27.

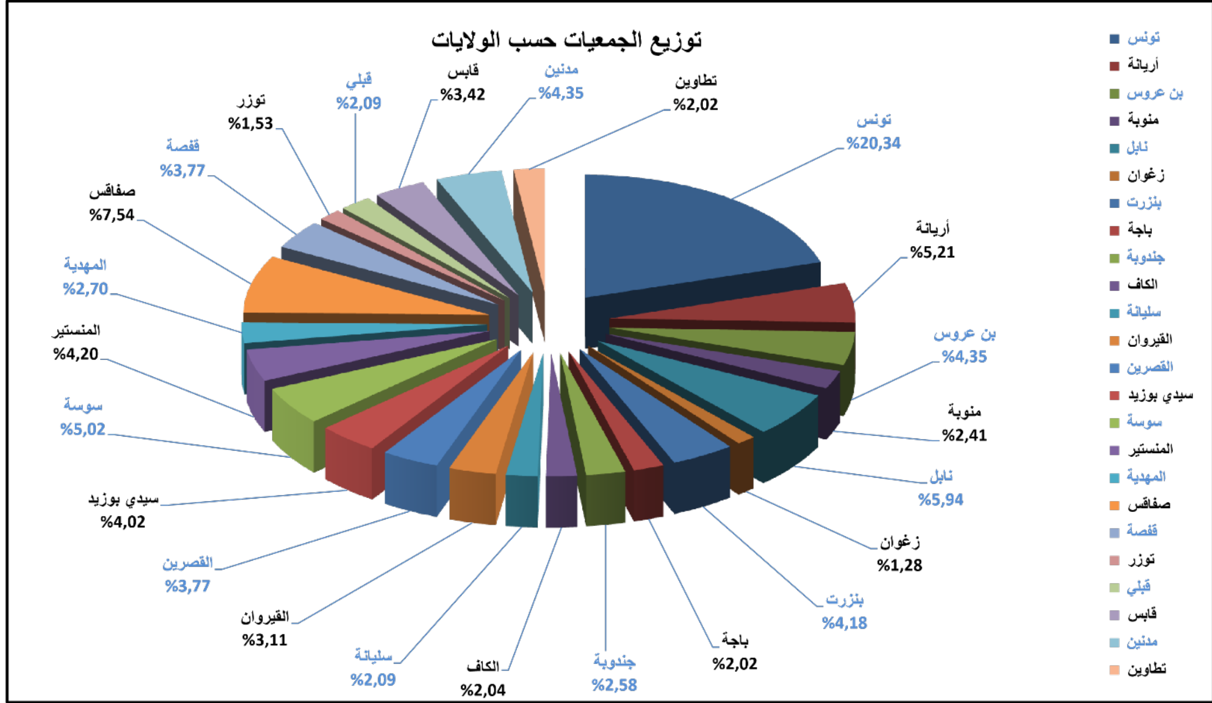
[197] مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات. الرابط: https://bit.ly/3VDVNBW

توزيع الجمعيات حسب مجال النشاط



يدُلُّ هذا التنوع في نشاط الجمعيات المدنية في تونس، على مواكبة المجتمع المدني للتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تزامنت مع لحظة 2011، مع بروز قضايا جديدة تهم فئات اجتماعية معيّنة مثل قضايا البيئة والجندر، وغيرها من القضايا التي أصبحت جزء من السياسات وقضايا المناصرة التي تتبنّاها منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. في نفس السياق، انفردت مؤسسات المجتمع بميزة لم تتوفر عند غيرها من المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب السياسية، ونعني بذلك لامركزيّة النشاط المدني، إذ توزّعت مؤسسات المجتمع المدني على كامل ولايات الجمهورية التونسية. يُقدّم الرسم الموالي توزيع الجمعيات حسب الولايات.

توزيع الجمعيات حسب الولايات



رغم تواجد أكبر عدد من الجمعيات في تونس العاصمة (20.34%)، إلا أن باقي الولايات تُسجّل تواجد منظمات المجتمع المدني، والتي توزعت اهتماماتها مثلما يدل الرسم عدد1 على أنشطة متنوعة، تُحاول تغطية احتياجات التنمية المحلية بأشكالها وأنماطها ومواضيعها المتعددة.

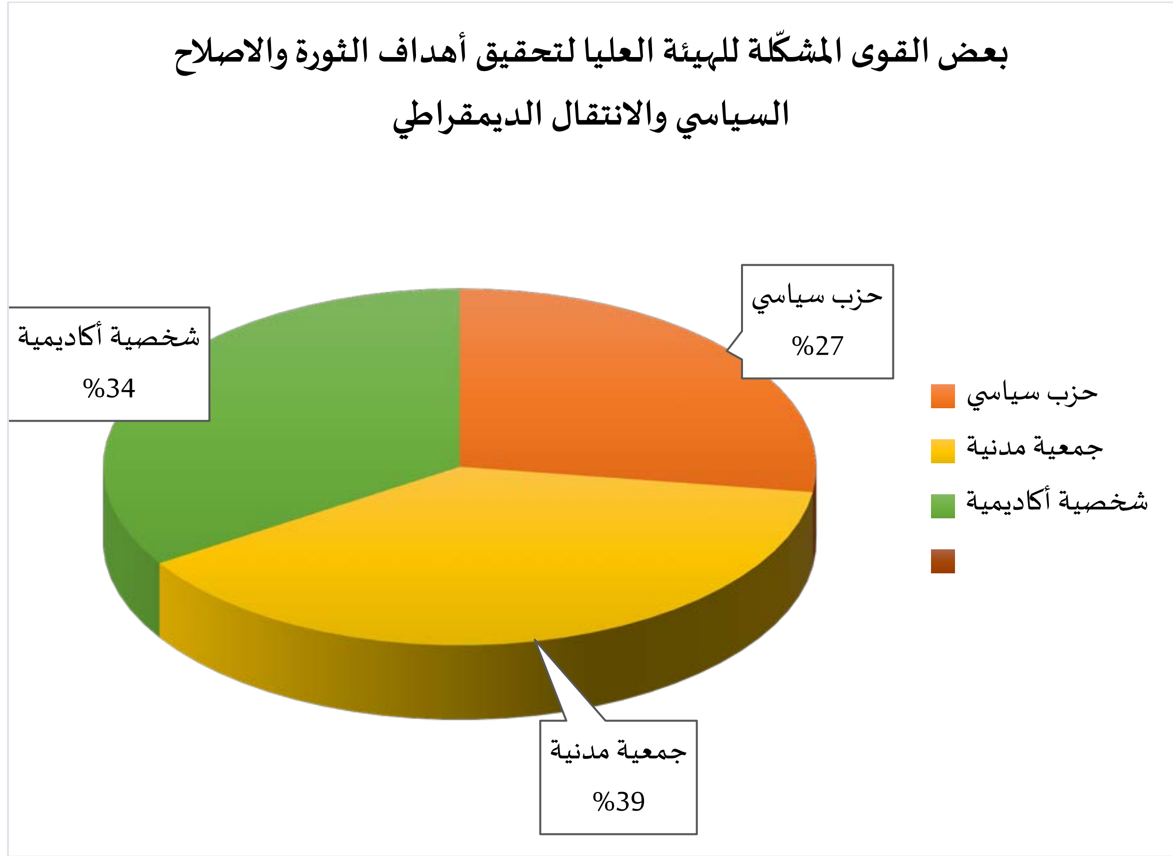
مكّن هذا التوزيع وتعدد النشاط من تحقيق نوع من التوازن ساهم –بدرجة ما- في تخطّي محطات مهمة في سياق إنجاح الانتقال الديمقراطي، وتحصيل عائدات دستورية وسياسية مهمة أثّرت على كامل السياق الانتقالي. إلا أن أزمات الديمقراطية التمثيلية، وعجز النخب السياسية في محطات مختلفة على إدارة الشأن العام، خلقت تصدُّعات وصراعات بين المجتمع المدني وباقي الفاعلين من أحزاب ومؤسسات في تونس. إذ أن صراعات النخب السياسية وتكلُّس السياسة في لحظات ما، وغياب الحلول أو تأجيلها، ساهمت مُجتمعة في تحويل المشاركة الرسمية إلى مشاركة احتجاجية تُطالب بما لم تستطع القوى السياسية والفاعلين، تحقيقه عبر آليات التشاركية والتوافق والتعددية.

أ-المشاركة الرسمية لقوى المجتمع المدني في الشأن العام

برزت منظمات المجتمع المدني كقوة فاعلة مباشرة بعد ثورة 2011، رغم أهمية التذكير بأدوار بعض المنظمات في تذكية الاحتجاجات التي مهدت للانتقال السياسي وتأطيرها قبل ذلك. مثّلت النقاشات السياسية والقانونية مباشرة بعد سقوط نظام ما قبل2011، تعبيرا على ديناميكية التلاقي بين مختلف الفاعلين من قوى سياسية ومنظمات وشخصيات وطنية وفاعلين. إذ كانت منظمات المجتمع المدني في تونس، حاضرة بقوة ومساهمة في بلورة التصورات العامة حول مستقبل العملية السياسية. حيث كانت أولى محطات الالتقاء بين مختلف هؤلاء الفاعلين داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[198]، إذ وقع تمثيل المجتمع المدني ب12 حزبا سياسيا و17 جمعية مدنية و15 شخصية أكاديمية وشخصيات وطنية.

بعض القوى المشكّلة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

[198] أُحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 6 بتاريخ 4 مارس 2011.



تُظهر الأرقام الواردة في الرسم أعلاه، الحضور البارز لمنظمات المجتمع المدني في تركيبة الهيئة التي تولّت ترتيب المرحلة السياسية لما بعد 2011. حيث تجاوزت نسبة المجتمع المدني مثيلاتها التي تهم الشخصيات الأكاديمية والأحزاب السياسية (39% للجمعيات المدنية مُقابل 27% للأحزاب السياسية و34% للشخصيات الأكاديمية). يُمثّل هذا الانخراط الواضح في عملية بناء الجسم التشريعي للانتقال الديمقراطي منذ بداياته، على رغبة المجتمع المدني في تونس في استثمار لحظات الحرية والتعددية من أجل "التركيز على المسائل التي يدور حولها نزاع عميق، والنّظر فيما إذا كان هناك قاعدة أساسية يُمكن اكتشافها لاتّفاق فلسفي سياسي وأخلاقي أو على الأقل، تضييق شُقّة الخلاف في الرأي على مستوى جذر الفروقات السياسية.[199]" كان لهذا الاستثمار عائدات

[199] جون راولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص86.

مهمة لصالح المجتمع المدني خصوصا، وللديمقراطية التمثيلية في تونس عموما. حيث اتّخذت هذه العائدات شكلا دستوريا تمثّل في إفراد المجتمع المدني بفصول في دستور 2014 تحديدا الفصول 35 من الباب الثاني و37 من الباب نفسه المتعلقان بالحقوق والحريات، والفصل 139 من الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية[200]. هذا وتعزّزت مساهمة المجتمع المدني في تونس من خلال تضمين أدواره صراحة ضمن مجلة الجماعات المحلية[201] التي ضمنت بعض فصولها مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، من خلال وجوب حضوره في اجتماعات السلط المحلية وصياغة مشاريع التنمية وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة، وقبلها، مشاركة المجتمع المدني في ورشات صياغة فصول المجلة. إضافة الى ذلك، حاولت السلط المختلفة بعد 2011 تشريك قوى المجتمع المدني في مراقبة أنشطتها، أو التفكير فيما تُنجزه تلك السلط من مشاريع وما تقترحه من سياسات وتصورات تُعنى بالشأن العام. من ذلك، نذكر ميثاق التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني[202] الذي أطّر عبر أبوابه الثلاثة، مبادئ التعاون بين الطرفين وكيفياته وآلياته ووسائله. في السياق نفسه، لعبت بعض منظمات المجتمع المدني دور الرقيب فيما يهم أعمال السلطة التشريعية، أو في مختلف المحطات الانتخابية، سواء بمراقبة الانتخابات أو التعبئة لعملية التسجيل أو توفير فرص التكوين والمناصرة لمختلف الهياكل والأفراد والأحزاب والفاعلين.

---

[200] دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014. الرابط: https://bit.ly/3ifSZNN

[201] مجلة الجماعات المحلية. الرابط: https://bit.ly/3X2bzYy

[202] ميثاق التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني: الرابط:https://bit.ly/3GD8Wa4

اكتسبت منظمات المجتمع المدني في تونس نوعا من الدُربة والخبرة فيما يهم المشاركة في الشأن العام، مما أكسبها رصيدا من الثقة والدراية بمختلف جوانب السياسة والاقتصاد والتنمية وغيرها من المسائل. ساهم كل ذلك، في خلق شبكات وتقاطعات تجاوزت المحلي لتُلامس الإقليمي والدولي، من خلال الانخراط النضالي والفكري في بعض القضايا العالمية، التي وجد فيها المجتمع المدني في تونس، فرصة لتقوية قُدراته التنظيمية والمادية واللوجيستية. من ذلك، مشاركة المجتمع المدني في مناسبتين (2013 و2015) في فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي[203] .تلك المناسبات التي مثّلت اختبارا لقوى المجتمع المدني في تونس، ونشاطا يُمكّنه من ربط الصلة بين ما هو محلي وما هو عالمي، ويتقاطعان في الرؤية والاهداف. من بين المحطات الأخرى التي تُسجّل حضور المجتمع المدني، أنشطة اليوم العالمي للديمقراطية[204] الذي كان فرصة للاهتمام بالأدوار المدنية-الى جانب الأدوار السياسية- التي تضطلع بها مختلف القوى الوطنية في علاقة بتعزيز الديمقراطية في تونس، والمحافظة على مكتسبات الانتقال الديمقراطي، وتدعيمه وخلق روافد مدنية للمناصرة والدعم. مع ذلك، تولّت مختلف منظمات المدني القيام بمهام تتصل بالتكوين والدعم المادي والمعنوي لمختلف القوى المدنية والحزبية في تونس، خصوصا مع تلك الطفرة العدديّة التي شهدها المشهد الحزبي والمدني، والتعددية السياسية والفكرية والأيديولوجية. يُسجّل أيضا التنوُّع والتعدد في مستوى الأطروحات التي تتبنّاها مختلف منظمات المجتمع المدني في تونس، وتوزُّعها بين القضايا السياسية والنسوية والبيئيّة وغيرها من القضايا التي أصبحت

[203] المنتدى الاجتماعي العالمي هو الاجتماع السنوي الذي يعقده أعضاء الحركة العالمية لمناهضة العولمة بهدف تنسيق حملاتهم العالمية، وتبادل وتطوير المعلومات حول الاستراتيجيات التي يعملون وفقا لها، إضافة إلى التعارف فيما بين الحركات الناشطة في مختلف انحاء العالم وماهية القضايا التي يتبنّونها.

[204] اليوم العالمي للديمقراطية: يُحتفل باليوم العالمي للديمقراطية سنويا كل يوم 15 سبتمبر. أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم العالمي سنة 2007 ليكون فرصة لتبادل الخبرات والأفكار بين ممثلي الدول والهيئات ومنظمات المجتمع المدني.

ذات صدى واهتمام عالمي، تعزّز خصوصا في فترة الانتقال الديمقراطي وما بعده، وما تبعه من بروز "فاعلين جُدد nouveaux acteurs وصراعات جديدة وصُور مُكوّنة للأنا والجماعات[205]"،

بين المشاركة في الشأن العام المحلي، والمساهمة في أنشطة تتجاوز المحلي وتتشابك مع بعض قضاياه، كان للمجتمع المدني أدوار محوريّة في تأسيس المسار الديمقراطي والعمل على إنعاش ظروف ديمومته، والتفاعل مع أزماته وانتكاساته، من خلال التحوُّل في بعض المناسبات، من المشاركة الرسمية، إلى أُخرى غير رسمية أو احتجاجية.

ب- المشاركة الاحتجاجية لقوى المجتمع المدني في الشأن العام

لم يقتصر اسهام المجتمع المدني في تونس، على المشاركة الرسمية في مختلف الأحداث والمحطات السياسية والانتخابية. بل شهدت بعض الفترات نُزوعا نحو المشاركة غير الرسمية أو الاحتجاجية، بفعل سياقات سياسية واجتماعية لم تكن وفق بعض مُمثّلي المجتمع المدني، مُتناسبة مع روح الانتقال الديمقراطي وأهداف ثورة 2011. مثّلت تلك المحطات من وجهة نظر التحليل السياسي، تعبيرا صريحا على فشل النخب وهشاشة القوى السياسية. يكمن الفشل في عدم قُدرة الفاعلين السياسيين على بلورة البدائل السياسية والاقتصادية والتنموية المُلحّة، والانهماك في تسويات سياسية على حساب أهداف وطموحات السياق الانتقالي. بقدر ما فتحت الديمقراطية التمثيلية أبوابا أمام مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتواجد في مختلف مؤسسات وهيئات الدولة، إلا أن هذه الإمكانيات التشريعية والحقوقية والسياسية، حلقت ناتجا سلبيّا في بعض الأحيان، تجسّد في تعادل سلبي بين ضدّين متناقضين هما المجتمع المدني وجزء من الفاعلين

---

[205] آلان توران، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص14.

السياسيين ومؤسسات الدولة. تحوّلت العلاقة بين هذين القطبين إلى حالة "جزر" وشبه قطيعة في مناسبات متعددة، مع بروز بعض قوى المجتمع المدني كحائط صدّ أمام بعض مشاريع القوانين أو القرارات أو السياسات العمومية. وجدت منظمات المجتمع المدني نفسها أمام أحداث أُعتبرت ردّة وتخليا عن المسار الثوري، مثل قانون المصالحة الإدارية والمالية، وقوانين المالية وتفاقم المشاكل الاجتماعية وفشل السياسات العمومية في علاقة بقضايا الهجرة والبطالة والحقوق والحريات، وبعض الإجراءات الاجتماعية لسلطة الانتقال الديمقراطي. أمام جُمود الفاعلين السياسيين وبعض الهيئات وانتكاسات المسار الانتقالي، انهمكت بعض قوى المجتمع المدني في تونس في بلورة بدائل والبحث عن مكان يُعيد من خلاله المجتمع المدني، ترتيب احداثيات تحركاته، وطريقة تعاطيه مع الشأن العام، وأيضا قيادة وتأطير بعض التحركات الاحتجاجية. عبّرت مختلف الاحتجاجات على تبلور وعى جديد لدى مختلف قوى المجتمع المدني، أمكن من خلاله "تجاوز الثُنائيات الجامدة بين السياسي والمدني"[206]. إضافة الى ذلك، مثّل فشل الانتقال الديمقراطي من الإيفاء بوعوده في مناسبات عديدة، قادحا لتبلور حركات احتجاجية أكّدت على القطيعة في بعض الأحيان مع مختلف القوى السياسية والفاعلين. إذ تقف منظمات المجتمع المدني "بجانب العقل ضدّ تعسُّف السلطة، والأهم من ذلك أنها تُناصر حقوق الفرد العامة، بحيث يمكننا أن نسمع في كل نزاع وفي كل حركة اجتماعية، دعوة الى الحرية والمساواة والعدالة"[207]. لا تعني هذه المطالب، تراجع مكتسبات الانتقال الديمقراطي برُمّتها، غير أن سيرورة تطوُّر مطالب منظمات المجتمع المدني، واصطدامها بتململ السياسات العمومية، وتردد النخب السياسية وعدم تحيين القوانين، فرض نوعا من القطيعة بين المجتمع المدني والمشاركة الرسمية؛ ومن ثمّة، التوجه نحو "المُدامجة

---

[206] آصف بيّات، **الحياة سياسة. كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص67.

[207] آلان توران، مرجع سابق، ص208.

بين تجارب شديدة التنوع في وحدة وعى ذاتي يُقاوم الضغوط والاغراءات الوافدة إليه من الخارج.[208]" تُمثّل التجارب المُتنوعة خلاصة النشاط الميداني لمنظمات المجتمع المدني، والتي كان يُراد الاستفادة منها في سياق تغذية الانتقال الديمقراطي بأسباب ديمومته والمحافظة على مُكتسباته. غير أن هذه التجارب تعرضت في مناسبات سياسية وفي لحظات من الصراع بين مختلف الفاعلين، إلى محاولة تحويل عائداتها لصالح حسابات الفاعل السياسي، أو عدم الانتباه إلى ما يمكن أن تؤول إليه تفاصيل العملية التنموية بشقّها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخطورة التغاضي على مشاكل قد تعصف بشرعية الانتقال الديمقراطي برمّته، مثل البطالة والهجرة غير النظامية واغتراب الفاعل السياسي على المشاكل الحقيقية للدولة، إضافة الى عدم قُدرة بعض القوانين على مُجاراة السياق الثقافي والاجتماعي. تحولت كل تلك المعطيات مُجتمعة إلى أسباب عجّلت بتحوُّل المجتمع المدني إلى مُقاوم لما يُسمّى بإغراءات الخارج، المُتمثّلة أساسا في سوء إدارة الانتقال الديمقراطي. بذلك، انصرفت قوى المجتمع المدني إلى التنظم والمشاركة من خارج السياقات الرسمية، بصورة احتجاج ورفض اتّخذ صيغا عديدة. استمرت حالة الرفض والقطيعة مع التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ 25 جويلية 2021، غير أنها اتخذت أشكالا أكثر راديكالية لمواجهة التحولات السياسية، ومواكبة مُتغيرات الشأن العام.

2-المجتمع والمدني والتحوُّلات السياسيّة

عصف الانقلاب السياسي في 25 جويلية 2021 بكامل مُكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي. حيث وقع تأميم السياسة لصالح الشخص الواحد، مع ما شهدته العملية السياسية من "تحويل عناصر النظام السياسي مثل

[208] آلان توران، مرجع سابق، ص264.

البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية.[209]" لم يستثني هذا التحويل المؤسسات الوسيطة مثل منظمات المجتمع المدني من عملية إعادة توزيع موارد القوة وتحجيم أدوار الفاعلين، التي باشرها رئيس الدولة ولايزال عبر قوانين ونصوص تشريعية، تُعبّر على "عدم الثقة في بالأحزاب والبرلمانات وغيرها من الأجسام الوسيطة بين المواطن وبين عملية صنع القرار التي يفقد التداول العقلاني الذي يدور فيها في شؤون سياسات الحكومة معناه.[210]" في هذا السياق، تظهر محاولات تحجيم وتقليص أدوار المجتمع المدني على ضوء ما تضمّنه دستور 2022 الذي غابت عنه إشارات للنظام الديمقراطي التشاركي، وحذف الباب السابع بما تضمّنه من ضمانات للتشاركية[211]. كما تكشف محاولات مراجعة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات،[212] والحديث على مسألة تمويل منظمات المجتمع المدني، على رغبة الفاعل السياسي (رئيس الدولة) في التماهي مع "ديكتاتورية صاحب السيادة[213]" والتصرف وفق تمثُّلاته لمسائل الشرعية والمشروعية. استفادت الشعبوية في حالتها التونسية من حالة الارتخاء السياسي، وعجز النخب السياسية في فترات مختلفة، وانصراف جزء من الناشطين ومنهم منظمات المجتمع المدني نحو القطيعة مع المشاركة الرسمية؛ غير أن التحولات السياسية منذ 25 جويلية 2021، لم تكن لتهدف نحو رتق الجسم الديمقراطي، أو تعديل مسارات المشاركة في الشأن العام وتغذيتها، بل كانت استثمارا كاملا في تلك الأزمات، و"ديماغوجيا تظليليّة" بتعبير أندريه تاغييف André Taguieff يُراد من خلالها تدوير الفشل وتعميمه، وخلق

---

[209] حسين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**. مركز الجزيرة للدراسات. الرابط:https://bit.ly/3GEEpZF

[210] عزمي بشارة، **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**. مجلة سياسات عربية، العدد 40 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص16.

[211] دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022. الرابط: https://bit.ly/3ifSZNN

[212] المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات. الرابط:https://bit.ly/3vFpsjH

[213] Gabriella Slomp, *Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception.* Helsinki, 2007.

قطيعة تامّة وجذريّة بين المواطن والفاعلين السياسيين والمدنيين. تعاملت أغلب منظمات المجتمع المدني بمختلف مجالات أنشطتها مع التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ صائفة 2021، بوصفها انقلابا على مسار 2011، وتدجينا للسياسة، وتعميقا للأزمات بمختلف تمظهراتها. حيث سجّلت القوى المدنية حضورها في مختلف المحطات الاحتجاجية والتحركات الميدانية والبيانات، وغيرها من ضروب الرفض والاحتجاج المدني والسلمي. تظهر رغبة رئيس الدولة في "التخلُّص" من الأحزاب السياسية، وتحويل مجرى الأحداث السياسية لصالح مشروعه السياسي، ورؤيته للمسائل الترتيبيّة التي تُؤطّر تفاصيل العملية السياسية. غير أن العداء والرغبة في "تصفية" الساحة السياسية والمدنية في تونس من قبل رئيس الدولة، تظهر من وجهة نظرنا مُوجّهة نحو منظمات المجتمع المدني أكثر منه نحو الأحزاب السياسية. حيث تمتاز هذه المنظمات المدنية بجُملة من الحوافز والمؤهلات التي تجعل منها نقطة الارتكاز في أيّة عملية لإعادة ترتيب الشأن السياسي العام، ومواجهة التحولات السياسية الراهنة. تتكثّف هذه المؤهلات والحوافز في النقاط التالية:

1- العدد المرتفع لمنظمات المجتمع المدني.

2- الامتداد والتواجد المحلي والجهوي والوطني.

3- مرونة وسلاسة التحرك والتواصل.

4- الإمكانيات المادية واللوجيستيّة والتعبويّة.

5- الدّربة على التحركات الميدانية المباشرة.

6- تنوُّع وتعدد القضايا التي تُناصرها منظمات المجتمع المدني.

تُمثّل هذه النقاط، مُحرّكات تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتموقع كخصم جدّي لتوجهات رئيس الدولة، ولمُجمل الخطوات السياسية والتشريعية التي تُعيد رسم الخارطة السياسية للداخل التونسي. هذا، وتلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا محوريّة في عملية تغذية الأحزاب السياسية بعناصر الاحتجاج البشرية والمعنوية واللوجيستيّة، خاصة مع الأزمات التي تعيشها مختلف الأحزاب السياسية في تونس، والعُزلة النسبيّة وأحيانا العميقة مع عموم المواطنين ومختلف المهتمين بالشأن العام. إذا ما وقع توظيف مُجمل تلك النقاط وحشدها في عمليات التعبئة الاحتجاجية –نظريا- أمام مشروع رئيس الدولة، فإن عناصر الاحتجاج والمعارضة الراديكالية والعميقة، سوف تكتمل في اتجاه كشف تناقضات السياسة ومواجهة التحولات السياسية التي تُعمّق الأزمات في تونس يوما بعد آخر. في نفس هذا السياق، تلعب بعض منظمات المجتمع المدني في تونس أدوار التغطية على بعض أنشطة الأحزاب السياسية من خلال التشبيك والتقاطع الفكري، والتوجهات الثقافية والسياسية والاجتماعية. لذلك، قد تكون هذه المنظمات المدنية، المنافس المباشر وحائط الصدّ أمام الشعبوية التي "استغلّت قلق بعض المجتمعات المدنية بخصوص فساد هياكل النظام أو انهياره[214]". يظهر هذا القلق مع أزمات الديمقراطية التمثيليّة التي لم يُحسن النخب والفاعلين ادارتها، أو التفكير في تجاوزها اعتمادا على مواطن قوّة الديمقراطية واستغلال البُنى التنظيمية والهيكليّة للأحزاب، والاستثمار في نوعية الخطاب السياسي والتواصلي، وكذلك، ربط الممارسة السياسية بالتواصل المباشر مع مختلف المشاركين في الشأن العام. تبدو جُملة هذه الإشارات في عمقها، من بين الأسباب الرئيسية لفشل الأحزاب السياسية في تونس سواء في إدارة المسار الانتقالي أو في عملية مواجهة الشعبوية والانتكاسة الديمقراطية.

---

[214] Camille Nessel, « POPULISM THROUGH THE EYES OF HANNAH ARENDT: NOW & THEN » *The student magazine. 21/10/2016. Lien :* https://bit.ly/3WIxynj

تختلف المؤشرات المتعلقة بالبنية التنظيمية والخطاب والتواصل والمشاركة في الشأن العام عند الأحزاب السياسية، عن مثيلاتها التي تخُصُّ المجتمع المدني. يجمع الجدول الموالي أهم مميزات المؤشرات المذكورة والتي تخص الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

مؤشرات البنية التنظيميّة، الخطاب، التواصل والمشاركة في الشأن العام بالنسبة إلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

المُؤشرات	الأحزاب السياسية	المجتمع المدني
البنية الهيكليّة/ التنظيميّة	شبه جامدة (ستاتيكيّة)	مرنة
الخطاب	ايديولوجي - شبه صدامي	و اقعي – مباشر
التواصل مع عموم المواطنين والمهتميّن بالشأن العام	مُتقطّع	مُتو اتر- مباشر
المشاركة في الشأن العام	مُرتبطة بالسياق السياسي – خاضعة للتوازنات السياسية	مُختلفة – مُتعدّدة

يُظهر الجدول الاختلافات العميقة والجوهرية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. حيث تسمح البنية التنظيمية أو الهيكليّة المرنة بما تعنيه من تدوير النخب وتداول القرار، من تجديد على مستوى الفاعلين

والصورة السياسية والمدنية والفكرية. كما يُمثّل الخطاب مصدر قوّة تواصليّة وقُدرة على التأثير في عملية حشد عموم المواطنين لصالح مُناصرة الفكرة والممارسة الديمقراطية. من جانب آخر، لا يُمكن للتواصل المُتقطّع وغير المستمر مع المواطن والناخب والنخب الثقافية وغيرها، من أن يُمكّن الفاعل الحزبي من أن يظهر كحامل للحل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، على عكس التواصل المُتواتر والتواجد أينما حاولت الشعبويّة "ربط الكثير من المجموعات المختلفة المُحتقنة والسّاخطة في تشكيل واحد يُسمّى الشعب.[215]" كما لا يمكن للمشاركة في الشأن العام أن تكون خاضعة للسياق السياسي على أرضية التوازنات أو التقاء المصالح أو تنافرها؛ حيث يفقد الفاعل السياسي مربعات التموقع ونقاط التأثير، متى كانت تدخلاته رهينة التوازن السياسي وتحت املاءات تسجيل الحضور فقط، على النقيض من منظمات المجتمع المدني التي تتواجد بصورة تكاد تكون مستمرة ودائمة، وتحت عناوين المناصرة والتكوين وتقديم الدعم، والاحتجاج المدني والسياسي.

استنادا إلى مُجمل الخصائص والمؤشرات التي تخص منظمات المجتمع المدني، ومع الإمكانيات التي يمكن استثمارها في عملية مواجهة الشعبوية في حالتها التونسية، تضطلع هذه المنظمات بأدوار هامة في علاقة بفهم وتفكيك التحولات السياسية الراهنة، والدفاع على الديمقراطية في وجه التناقض القائم بين الدولة ونُخبها.

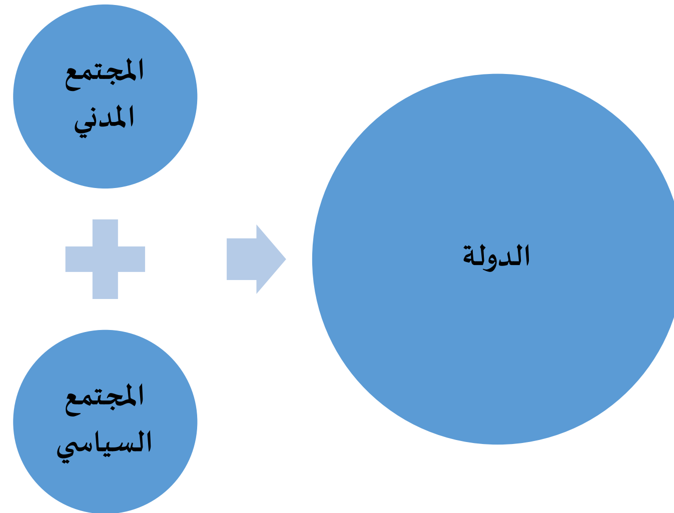
3-رهانات المسألة الديمقراطية في تونس والمجتمع المدني

فرضت التحولات السياسية الجارية إعادة التفكير في الديمقراطية التونسية وأزماتها التمثيلية. يكتسي هذا الأمر، التساؤل حول الأدوار الممكنة لمختلف القوى السياسية والفاعلين المهتمين بالشأن العام. أظهرت أزمات الانتقال الديمقراطي فجوة بين الممارسة النُخبويّة من جهة، وبين القُدرات الاجرائيّة للديمقراطية التونسية في

[215] بارثا تشارجي، **أنا الشعب. تأملات حول السيادة الشعبية في عالم اليوم**، ترجمة بدر الدين مصطفى (الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021)، ص21.

حد ذاتها، إذ تبدو أنها ديمقراطية قيد التشكيل. لذلك، ينتبه المهتمون بالشأن العام في لحظات الأزمة، إلى حجم ونوعية وكيفية مساهمة المؤسسات الوسيطة والفاعلين في عملية تحقيق الرهان الديمقراطي. في هذا السياق، تظهر مؤسسات المجتمع المدني كشعار تعبوي لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية إلى اجراء تحويلات عميقة في الشأن السياسي والممارسة الديمقراطية. يرتبط مفهوم المجتمع المدني بتلك المنظمات والمؤسسات الغير خاضعة للهيمنة التي تُمارسها الدولة –اقترابا من المعنى الغرامشي- إذ تُكوّن منظمات المجتمع المدني مع المجتمع السياسي، الدولة كمؤسسة ومجال ومؤسسات.

تصوُّر أنطوني غرامشي لمُكوّنات للدولة



يُنشئ المجتمع المدني كيانه الذّاتي وقوانينه وكيفيات تأثيره في الشأن العام من خلال المشاركة السياسية، والدفاع على مبدأ الديمقراطية باعتبارها المجال الحيوي الذي يضمن له مرونة التحرك والتأثير. بهذه الصورة، يُصبح الدفاع عن الديمقراطية، دفاعا عن الوجود المادي والمعنوي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني. لذلك، يكون تمركز منظمات المجتمع المدني في واجهة خط الدفاع عن الديمقراطية التونسية ومواجهة الانتكاسات السياسية الراهنة، شرطا وركنا محوريّا من أركان استعادة الممارسة الديمقراطية، أو التفكير في الحلول

الجذريّة لتدبير أزمات الانتقال الديمقراطي. يحظى المجتمع المدني بأولوية لافتة في الأدبيات السياسية والفلسفية التي تهتم بالمسألة الديمقراطية، حيث تُحاول عديد المقاربات تفسير الأهمية المُتزايدة والمُلحّة لأدوار منظمات المجتمع المدني في معالجة الأزمات سواء تلك التي تخص الدول، أو تلك التي تتّسم بالعالمية. من ذلك، "نظرية الاعتماد المتبادل" التي يطرحها جوزيف ناي[216] Joseph Nye والتي يشرح من خلالها طبيعة مُجمل العلاقات الوظيفيّة باعتبارها علاقات قوّة وتعاون. في هذ الإطار، واستنادا على مُخرجات هذه المقاربة –على الأقل على المستوى النظري- أن تتمكّن منظمات المجتمع المدني من توظيف القدرات على التشبيك وخلق التقاطعات داخليا وخارجيا، لتفكيك التناقض القائم بين الديمقراطية من جهة، وبين الفاعل الرسمي من جهة أخرى خاصة في المرحلة الراهنة. إن التفكير في الأزمة الديمقراطية المُتزامنة مع بروز الشعبويّة، يعني في جانب منه، التفكير في المجتمع المدني وفي أدواره المدنيّة التي تستوعب السياسة والاقتصاد وما هو اجتماعي وثقافي وغيره. في سياق تخصيص منظمات المجتمع المدني بمسؤولية التغيير الاجتماعي، والدفاع على الديمقراطية ومُكافحة الارتداد على الحريات الفردية والجماعية، يشرح صامويل هنتنغتون Samuel Huntington [217]خصائص المجتمع المدني الفعّال، والتي تسمح له بمواجهة تحدّيات التغيُّرات السياسية والاجتماعية القائمة. تتمثّل هذه الخصائص في:

1-<u>**القدرة على التكيُّف:**</u> بمعنى القدرة على مُجاراة التطورات التي تحصل في البيئة التي يتحرك فيها المجتمع المدني. يشمل هذا التكيّف:

- التكيُّف الزمني: بمعنى القدرة على المحافظة على الديمومة والاستمرارية.

---

[216] جوزيف ناي، **القوة الناعمة. وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2007).

[217] Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, 1968, pp. 394-401.

- التكيُّف الجيلي: يعني به مرونة منظمات المجتمع المدني في مواجهة التطور الاجتماعي والاقتصادي.
- التكيُّف الوظيفي: يعني به قدرة منظمات المجتمع المدني على ادخال تعديلات على جدول اهتماماتها لمواجهة المُستجدّات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

2-**الاستقلالية:** يشمل ذلك استقلالية منظمات المجتمع عن الهيمنة التي تفرضها مؤسسات الدولة وباقي الفاعلين بمختلف مجالات تدخلاتهم. تتوقّف هذه الاستقلالية على معايير مختلفة، منها:

- طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالسلطة السياسية.
- الاستقلالية المالية.
- الاستقلال الإداري والتنظيمي.

3-**التعقُّد:** ينسحب معنى التّعقُّد على تعدد المستويات الأفقية والعمودية داخل منظمات المجتمع المدني، أي تعدُّد هيئاتها التنظيمية وفروعها وامتدادها الجغرافي، وتنوُّع أهدافها.

4-**التجانس:** يكون من خلال عدم وجود صراعات داخل منظمات المجتمع المدني، وغياب الخلافات ذات التوجه الإقصائي.

يُفيد التحليل الذي يُقدّمه صامويل هنتنغتونSamuel Huntington في اكتشاف قُدرات منظمات المجتمع المدني من خلال عوامل التكيُّف والاستقلالية والتعقُّد والتجانس. إذ تلعب هذه المؤشرات أدوارا هامة في علاقة بتأمين وسائل ديمومة النضال والتصدّي لحالة الانتكاسة الديمقراطية، كما أنها تضمن الاندماج بين المطلب السياسي والمطلب الحقوقي. كما يمكن لها أن تضمن نوعا من الاقتراب أو ربط الصلة بين المواطن-الناخب من جهة، وبين النخب السياسية من جهة أخرى، في إطار كشف تناقضات الشعبوية في حالتها التونسية، وأزمات

الفاعل السياسي الجديد. في نفس الإطار، تستطيع منظمات المجتمع المدني بفضل ما تُتيحه نظرية "الاعتماد المتبادل" كما يشرحها جوزيف ناى Joseph Nye من أن "تخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي ونظام الطبقات الذي يشمله ويُمثّله، بغض النّظر عن أسلوب انتخابه، وعن طريق الرأي العام كما نُسمّيه اليوم.[218]"

إن الانتقال من "المجتمع المدني إلى الدولة هو أيضا انتقال من الفرد الى المواطن[219]"؛ لذلك، فإن قيم المواطنة والحرية الفردية التي ترفعها منظمات المجتمع المدني، والتي لا يُمكن لها أن تتحقّق في ظل نظام غير ديمقراطي، يُمكن لها أن تكون رافعة أو دعامة تُذكّر دائما بأولوية الديمقراطية رغم أزماتها وانتكاساتها.

[218] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقديّة**، مرجع سابق، ص174.

[219] المرجع نفسه، ص176.

تميّز الانتقال الديمقراطي بالقدرة على إخلاء دائرة الديكتاتورية وتعويضها بالتعددية السياسية والمدنية. كما شهدت المفاهيم السياسية والممارسة تحوُّلات بنيويّة، خلقت مشهدا حزبيا ومدنيا متنوعا، كان له عميق التأثير في سيرورة البناء الديمقراطي طيلة عقد من الزمن. غير أن التقاء عوامل عديدة ومختلفة، منها ما يتّصل بطبيعة الممارسة السياسية لبعض النخب والأحزاب، ومنها أيضا، ما يهم طريقة تدبير الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ عجّلت بطيّ صفحة الانتقال الديمقراطي بفعل إجراءات 25 جويلية 2021. أرادت أطروحة الشعبوية في حالتها التونسية أن تُسدل الستار على مبادئ الديمقراطية التمثيليّة، وما يهم القُدرات العمليّة للأحزاب السياسية والنخب. بالنظر إلى الجمود وحالة الارتداد التي ميّزت الخارطة الحزبيّة في تونس، والتي تعود إلى أسباب وعوامل متعددة، نجحت الشعبوية في خلق شرخ بين هذه المُكوّنات والعملية السياسية برُمّتها، وانحسار الأحزاب السياسية والنخب في دور المعارضة. غير أن المجتمع المدني في تونس، نجح إلى حد ما في المحافظة على أدواره الاحتجاجية أمام "مانيفستو" السياسات الشعبوية والتحولات الراهنة. مكّنت ديناميكية منظمات المجتمع المدني وقُدراته التنظيمية والتعبوية، من أن تكون –ولو نظريّا- جدار صدّ أمام "سلوك الدولة" بتعبير غوستاف لوبونGustave Le Bon وأن تقف على خط التمايز بين الخطاب الشعبوي وبين التعددية الديمقراطية. لذلك، يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مهمّة تشبيك وتجميع مختلف القوى المُؤمنة بجدّية الطرح الديمقراطي، وضرورة الانتباه الى ما اعتراه من إخفاقات وأزمات. يسمح استثمار الإمكانيات التعبوية لمنظمات المجتمع المدني، وتدوير خطاب التنديد بالشعبوية، ودمج النضال السياسي بالنضال المدني، من أن تكون هذه المنظمات قنوات ربط بين المعارضة السياسية للتحولات الراهنة في تونس، وفي نفس الاتجاه، التفكير في مآلات العملية السياسية وتجنُّب أزمات الانتقال الديمقراطي. يمر كل ذلك عبر

الانتباه الى أهمية أدوار المجتمع المدني، وترك تفاصيل المعارضة السياسية لقوى الاحتجاج المدني، دون أن يكون الفاعل السياسي أو الحزب، مُنزويا عن دائرة الفعل والتأثير.

مثلما سمح الانتقال الديمقراطي بتغذية الساحة السياسية والمدنيّة بتنظيمات جديدة ومتنوعة، أثرت المشهد التعددي في سياق تغذية الديمقراطية، وتعزيز التشاركية والمشاركة في الشأن العام، رغم أن جزء من هذه القوى مثّلت في لحظات الأزمة محاور الاحتجاج والرفض لصراعات النخب وفشل السياسات العمومية، فإن التحوُّلات السياسية الراهنة في تونس، يمكن لها أن تلعب نفس الدور في الاتجاه المُعاكس، حيث تخلق هذه التحوُّلات نوعا من تجميع القوى المدنية والسياسية، على أرضية مواجهة الشعبوية والاستبداد، في اتجاه تأمين عودة المسار الديمقراطي في تونس.

الفصل الخامس

الخطاب السياسي في تونس وصناعة الرأي العام

استفادت النخب السياسية التونسية من مناخات الحرية في فترة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 2011. حيث تمكّن الفاعلون السياسيون من التواصل المباشر والحر مع عموم المواطنين، مُحقّقين بذلك الغاية المُتمثّلة في "البروز والظهور.[220]" في هذا الإطار، تبنّت النخب السياسية "طرائق وانساقا اتصالية[221]"وقع من خلالها توظيف الخطاب السياسي لتتسلّح بما أسماه آصف بيّات Asef Bayat "فنّ الحضور[222]". يُمثّل الخطاب السياسي بتعبير بيير بورديو Pierre Bourdieu سلطة رمزيّة، تُحاول أن تجد شرعيتها عند عموم المواطنين من خلال ثلاثة طرائق للاتصال، حيث تشمل الطريقة الأولى "الجانب التنظيمي والمادي[223]"، في حين تهم الثانية مسألة "الأفعال الاتصالية المُعتمدة في التعبئة[224]." أما ثالث هذه الطرائق، فتتّصل "بالجسم الانتخابي.[225]" بالنظر في سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس وتناقضات المسار السياسي، يُطرح التساؤل حول مدى التزام النخب السياسية بتلك الطرائق الثلاثة للاتصال، وأيضا، حول توظيف الخطاب السياسي في تحقيق البروز

---

[220] Olivier Voirol, 2005, « Les luttes pour la visibilité. Esquisse d'une problématique. » *Réseau*, Vol.129-130, n°.1, p89-121.

[221] Christian Delporte, 2006, « De la propagande à la communication politique. Le cas Français. » *Le Débat*, Vol.138, n°.1, p30-45.

[222] أصف بيّات، **الحياة سياسية. كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص44.

[223] Maurice Godelier, 1984, L'idéel et le matériel : pensée, économies, sociétés. Fayard, Paris, (réedition : Flammarion, « *Champs* », 2010).

[224] Dominique Carré et Roger Delbarre, 2003, *Sondage d'opinion : la fin d'une époque*, L'Harmattan, coll. Communication et civilisation, Paris.

[225] Pierre Musso, 1988, « Aux origines du concept moderne : Corps et réseau dans la philosophie de Saint Simon », *Quaderni*, 87/88, p.11-29.

والظهور، ثم كيفيّة توظيف السلطة الرمزية في عملية تدبير الانتقال الديمقراطي عموما، وفي عملية التواصل مع المواطنين بشكل خاص. يظهر أن الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية، لم يكن مُعبّرا على "الكفاءة الديمقراطية لدى السياسيين[226]" بحيث تظهر النخب مُنعزلة عن الواقع وعن التطلُّعات الحقيقية للمواطن/الناخب، وعن الاحتياجات الضرورية للسيرورة الديمقراطية. تحوّلت النخب السياسية تحت وقع اغتراب الخطاب السياسي الى مُمثّلين لما يُسمّى "غُرف الصّدى السياسية*" حيث انزاح الخطاب نحو التعبير على ايديولوجيات وقناعات لا تتجانس ضرورة مع ماهيته كموضوع ليكون بتعبير ميشال فوكو Michel Foucault بمثابة موضوع "صراع بُغية الحصول على السلطة، وليس مُجرّد انعكاس لصراعات تجري على المسرح السياسي.[227]" مثّلت الصراعات بين مختلف الفاعلين السياسيين في تونس، عوامل توتُّر أثّرت بعمق على سيرورة الانتقال الديمقراطي الذي أضحى "نظاما صعب التطبيق ويصعبُ التعايش معه[228]" في ظل ديمقراطية مُعطّلة وخطاب سياسي وقع توظيفه بإعتباره وسيلة "لتمكين كل جماعة من التعبير عن نفسها والمحافظة على مصالحها[229]"، دون أن يكون وسيلة لتجاوز تلك الإشكاليات البُنيويّة العميقة للديمقراطية التونسية. في هذا السياق، تأثّر المسار السياسي بانعدام الديناميكية الداخلية للخطاب السياسي، وعدم قُدرته على تجميع أكبر قدر ممكن من الرؤى والتصورات، التي من المُفترض أن يضطلع بها "مؤسسات وسياسيون

---

[226] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤية نقديّة**، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة 436(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص200.

*غُرف الصدى السياسية: يُشير الى المواقف التي يتم فيها تضخيم القناعات والمعتقدات بالتواصل والتكرار داخل نظام مُغلق.

[227] ميشال فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا (بيروت: دار التنوير، 2007).

[228] أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث. تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

[229] Will Kymlica, Eva Phostl (eds), *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World* (Oxford : Oxford University Press, 2014).

محترفون.[230]" أصبح الخطاب السياسي مُضلّلا وأقرب ما يكون إلى اللغة الخشبيّة Langue de bois[231] التي تتميّز وفق فرانسواز توم Françoise Thom[232] بأربعة صفات رئيسيّة وهي: التجريد والغموض، تجنُّب الوقائع، التكرار والحشو، التعابير والمجازات الرديئة. ساهم كل ذلك في تحويل الخطاب السياسي عند النخب التونسية من عامل بناء للهوية السياسية، وتعبيرا على ثقافة سياسية ترنو نحو تنظيم وتعبئة واستقطاب الرأي العام وعموم المواطنين، إلى طارد للاهتمام بالشأن العام، ودافعا لانتشار نوع من القطيعة بين النخب السياسية والمواطنين من جهة، وبين المواطن والشأن السياسي من جهة أخرى. سوف تلعب هذه القطيعة أدوار مفصليّة في ديناميكية انتشار الخطاب الشعبوي الذي يُحسن الاستثمار في الأزمات، ويُعمّم الفشل وينسف ما يُسمّيه زيجمونت باومان Zygmunt Baumann "القوّة الفاعلة للديمقراطية La Force active de la Démocratie " وسيكون الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية، على رأس العوامل المساهمة في كل ذلك. في هذا السياق، لعب الخطاب السياسي في تونس –في محطات سياسية واجتماعية مختلفة- أدوارا هامة في صناعة الرأي العام وفق ما يمكن ادراجُه تحت نظرية "تحديد الأولويات Agenda *Setting Theory " التي تعني وجود علاقة بين القضايا التي تُثيرها وسائل الاعلام الناقلة للخطاب السياسي أو تلك التي الصادرة مباشرة على لسان الفاعل السياسي، وبين اهتمام الجماهير بتلك القضايا. حيث كان لبعض الخطابات السياسية وقع سلبي على مواقف المتابعين / الرأي العام، وقادح لبروز توتُّرات سياسية واجتماعية، وأيضا مُحرّكات لصراعات أثّرت عميقا في سيرورة الانتقال الديمقراطي؛ إضافة الى عدم تطابق استراتيجيات النخب السياسية وأجُنداتها

[230] Josheph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London : New York, Routledge, 1996), p.294-295.

[231] شاع استخدام تعبير اللغة الخشبية Langue de bois في سبعينات وثمانينيات القرن العشرين وارتبط بقوّة بالسياسيين.

[232] Françoise Thom, *La langue de bois*. Lien : https://bit.ly/3zZoqla

*نظرية تحديد الأولويات: تُنسب النظرية الى ماكسويل ماكومبوس Maxwell Mc Combs ودونالد شو Donald Show وهي نظرية تصف قُدرة وسائل الاعلام في التأثير على الأجندات العامة، من خلال نقل الخطابات السياسية التي تُؤثّر على الرأي العام.

التواصلية، مع انتظارات المواطنين والمتابعين للشأن السياسي العام. على ضوء ذلك، أردنا اختبار علاقة الخطاب السياسي في تونس، بمسألة القطيعة السياسية والانصراف عن الشأن العام من قبل جزء من المواطنين، حيث نهدف الى الكشف على كيفيّة بناء الخطاب السياسي من قبل النخب السياسية في تونس. كما نسعى الى الكشف على دلالات هذا الخطاب وظروف انتاجه وسياقات استعماله ودوره في صناعة الرأي العام في سياق الانتقال الديمقراطي، وأيضا في مرحلة ما بعد 25 جويلية 2021 وما رافقها من تغيُّرات سياسية واتصالية عميقة.

حاولنا تحقيق ذلك من خلال اجراء بحث ميداني مع مجموعة من المواطنين (10 مواطنين) بإستعمال تقنية مجموعات التركيزFocus Groupe وتقنية المُقابلة نصف المُوجّهة مع مجموعة من الفاعلين السياسيين (5 قيادات سياسية).

السياق العام للدراسة

لعب خطاب النُخب السياسية في تونس مهام استقطاب وتعبئة لفائدة الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين. غير أن دلالات ذلك الخطاب وكيفيّة تصريفه وظروف وسياقات انتاجه والدور السياسي لحامليه، لم يكُن في أغلب الأحيان وفيّا لما أُريد منه من أدوار. حيث انزاح الخطاب السياسي نحو تغذية الصراعات السياسية واقصاء المنافس السياسي، عوضا على أن يكون وسيلة لصنع رأى عام مُؤمن بالعملية الديمقراطية وبصراع الفكرة ونقيضها. تحوّل الخطاب السياسي في تونس إلى تعبيرة على "مصالح سياسية فقط" بتعبير بيير بورديو Pierre Bourdieu، و"آلة تضليل لا تعكس الحقيقة كما هي." بحسب والتر ليبمانWalter Lippmann [233]. يستحثُّ هذا الوضع التفكير في علاقة الخطاب السياسي بتشكُّل الرأي العام، وخاصة مسألة تطابق

[233] Walter Lippmann (1921), *Public Opinion*. Lien : https://bit.ly/2Jv5w8J

مُحتوى الخطاب مع انتظارات المواطن من النخب السياسية في سياق الانتقال الديمقراطي، والقُدرات الاجرائيّة لهذا الخطاب على التعبير على استراتيجيات النخب وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الحريات الفردية والجماعية والمشاركة السياسية ذات العلاقة بتدبير الانتقال الديمقراطي، والتحوّل من دولة "فائض القمع والبيروقراطية[234]"إلى تلك المساحات الواسعة من المشاركة والتداوليّة والنقاش السياسي، الذي يقوم على الخطاب والخطاب المُضاد. تأسيسا على ذلك، تحاول هذه الدراسة أن تكشف على حكم المواطن التونسي على الخطاب السياسي للنخب، وأن تتعرّف على كيفية انتاج هذا الخطاب واستعمالاته على لسان بعض النخب السياسية، وآثار ذلك كُلّه على صناعة الرأي العام في تونس من جهة، وتغذية المشاركة السياسية لعموم المواطنين من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة استنادا الى البحث الميداني، نحو تحقيق جُملة من الأهداف. من أهمّها:

- تشخيص ميداني لموقف المواطنين من الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية.
- تسليط الضوء على منهجية بناء الخطاب السياسي للنخب، وعلاقته بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالمسار الديمقراطي عموما.
- تقييم مدى تطابُق محتوى الخطاب السياسي للنخب مع رهانات المسألة السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.

[234] نزيه الأيّوبي، **تضخيم الدولة العربية. السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

- تحليل أدوار الخطاب السياسي في تونس في عملية صنع الرأي العام.
- الكشف عن التوترات القائمة بين النخب السياسية التونسية والمواطنين، ودور الخطاب السياسي للنخب في تعميقها وديمومتها.

المنهج البحثي والعيّنة المُستهدفة

يفرض موضوع الدراسة أن نلتجئ الى توظيف المنهج الكمّي من خلال المقابلة نصف الموجّهة ومجموعات التركيز Focus Groupe وذلك للتعرُّف عن قُرب على موقف المواطنين (من خلال العيّنة المُستهدفة) من الخطاب السياسي للنخب التونسية، ورصد استراتيجيات النخب السياسية في علاقة بإنتاج وتوظيف الخطاب السياسي وصناعة الرأي العام. تستهدف الدراسة 10 مواطنين من أصول اجتماعية مختلفة، وفُروقات تتّصل بالمستوى التعليمي والمشاركة الحزبية أو المدنيّة والسن والمشاركة في الانتخابات. تختلف الملامح المذكورة بين أفراد العيّنة، حيث نُسجّل المعطيات التالية:

- متوسط السن: 38 سنة.
- الجنس: 4 اناث و6 ذكور.
- 6 مُسجّلين في القائمات الانتخابية (2 اناث و4 ذكور)، و4 غير مُسجّلين (4 اناث).
- 5 من أصل 10 من أفراد العيّنة غير مُنخرطين في حزب سياسي أو جمعيّة مدنية (3 اناث و1 من الذكور).
- المُنخرطين في جمعية مدنية: 3 أفراد (اناث).

- المنخرطين في حزب سياسي: 2 من أفراد العيّنة (1 من ذكور و1 من الاناث).
- المستوى التعليمي: 4 من أفراد العيّنة ذوي مستوى تعليم ابتدائي (ذكور).

  2 من أفراد العيّنة ذوي مستوى تعليم ثانوي (ذكر وأنثى).

  4 من أفراد العيّنة ذوي مستوى تعليم جامعي (3 ذكور وأنثى).
- الوضعية المهنيّة: 1 من العاطلين عن العمل / 2 من الأساتذة / 2 موظفين / 1تاجر / 1مهنة حرة / 1عامل يومي / 1طالب جامعي / 1تقني سامي

يوضح الجدول الموالي ملامح العيّنة المُستهدفة:

ملامح عيّنة المواطنين المستجوبة

المُستجوب	السن	المستوى التعليمي	المهنة	مُسجل / غير مُسجّل في القائمات الانتخابيّة	الانتماء الحزبي / جمعية مدنيّة	مدة الانخراط

1	35 سنة	ابتدائي	عاطل عن العمل	غير مُسجّل	غير منخرط	————
2	48 سنة	جامعي	أستاذ	مسجّل	منخرط في جمعية مدنية	منذ 2008
3	33 سنة	ثانوي	موظف	مسجّل	منخرط في حزب سياسي	منذ 2011
4	28 سنة	جامعي	أستاذ	غير مُسجّل	غير منخرط	————
5	60 سنة	ابتدائي	تاجر	غير مسجّل	غير منخرط	————
6	55 سنة	ابتدائي	مهنة حرة	مسجّل	غير منخرط	————
7	40 سنة	ابتدائي	عامل يومي	مسجّل	منخرط في جمعية مدنية	منذ 2011

8	45 سنة	ثانوي	موظف	مسجّل	منخرط في حزب سياسي	منذ 2014
9	24 سنة	جامعي	طالب جامعي	مسجل	منخرط في جمعية مدنية	منذ 2019
10	21 سنة	جامعي	تقني سامي	غير مسجّل	غير منخرط	————

أما عن الملامح التي تخُص العيّنة المستجوبة من الفاعلين السياسيين، فتتوزّع كما يلي:

- 5 مُستجوبين (3 ذكور و2 اناث).
- متوسط السن: 50 سنة.
- الصفة داخل الحزب: قيادات.
- متوسط فترة النشاط السياسي والمدني: 17 سنة.

يُوضّح الجدول التالي ملامح العيّنة المُستجوبة (القيادات السياسية).

ملامح عيّنة النخب السياسية المُستجوبة

المُستجوب	السن	المهنة	الصفة داخل الحزب	التجربة الحزبية/ النقابية أو غيرها	مدة النشاط النقابي أو السياسي أو المدني
1	45 سنة	إطار سامي	أمين عام	ناشط سياسي	ناشط سياسي منذ 2011
2	60 سنة	رجل أعمال	عضو مكتب سياسي	نقابي سابق وناشط سياسي	ناشط نقابي وسياسي منذ 25 سنة
3	58 سنة	طبيب	رئيس حزب	نقابي وناشط سياسي وحقوقي	نقابي/ ناشط سياسي منذ 30 سنة/ نائب في المجلس التأسيسي سنة 2011/ وزير سابق/ ناشط صلب منظمة حقوقية
4	50 سنة	مهندس	أمين عام	ناشط سياسي	عضو المجلس التأسيس 2011-2014/ كاتب دولة سابق/ عضو مجلس نواب الشعب 2014-2019
5	42 سنة	أستاذ جامعي	أمين عام	ناشط سياسي	عضو مجلس نواب الشعب 2014-2019

أولا: نماذج واستراتيجيات الخطاب السياسي

تُبنى العملية الاتصاليّة بين النخب السياسية والمواطن –في جزء هام منها – من خلال انتاج خطاب سياسي يُكثّف تصورات الفاعل السياسي ورؤاه حول الشأن العام وكيفيّة ادارته. حيث يسعى هذا الخطاب الى " صناعة

الفعل السياسي وتحقيق حيثيات انتاجه.[235]" كما يسمح الخطاب المُنتَج بإمكانية رسم أبعاد وحدود علاقات النخب السياسية بالمواطن من جهة، وبجُملة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى. كذلك، اختبار مدى تطابق الخطاب السياسي مع الانتظارات الحقيقية للمواطن، ولعموم المتابعين والمنخرطين في الشأن العام. في هذا السياق، تلعب اللغة دورا بارزا في عملية انتاج الخطاب السياسي "سواء وقع توظيفها في التواصل بين السلطة والشعب، أو في تأسيس جماعات. وهي خطوة أوّليّة في اتجاه الفعل السياسي أو في تكوين الكيانات التي تحتاج الى من يسُوسُها.[236]" يعتبر باتريك شارودو Patrick Charaudeau أنه "لا تُوجد دلالة للخطاب السياسي خارج الفعل، والذي يرمي إلى ممارسة السلطة من طرف الفاعل السياسي، وبذلك فنظريّة الخطاب مُطالبة بتوضيح كيف يقع تصوُّر الروابط الممكنة بين الخطاب والفعل والسلطة.[237]" تتضّح هذه الروابط من خلال بيان رهانات Enjeux الخطاب السياسي، حيث يرمي هذا الخطاب الى "تعبئة أفراد الجماعة بضبط مضمون حول القيم المرجعيّة ليكون بذلك نظاما فكريّا مُؤسسا على الانتماءات الأيديولوجية Appartenances idéologiques، كرهان أوّل. أما الرهان الثاني، فيُركّز على الفاعلين في المشهد السياسي ومدى تأثيرهم في الرأي العام. يتحوّل الخطاب في هذه الحالة إلى خطاب بلاغة Rhétorique وتأثير influence لا يرتبط بالايديولوجيا، بل بخلق الصور والتمثُّلات. في حين يتعلّق الرهان الثالث بالخطاب خارج الممارسة السياسية.[238]" تلتقي رهانات التعبئة والتأثير في الرأي العام والممارسة السياسية، لتُعبّر على أدوار الخطاب

[235] عبد السلام المسدي، **فضاء التأويل** (دبي: دار الصدى، 2012)، ص164.

[236] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي**، ترجمة أسامة الغزولي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ سلسلة عالم المعرفة، 2016)، ص164.

[237] باتريك شارودو، **ما لفائدة من تحليل الخطاب السياسي؟** ترجمة القاسمي بدر الدين. الرابط: https://bit.ly/3UdmU6p

[238] Charaudeau, Patrick (1997). *Discours d'information médiatique. La construction du miroir social*. Paris : Nathan-Ina. P82.

السياسي ودلالاته في علاقة باستعمالاته من قبل النخب السياسية، خاصة في خضمّ التحولات السياسية الكبرى التي تعيشها المجتمعات وفي ضوء التنافس الذي يُحوّل الخطاب السياسي الى "موضوع صراع بُغية الحصول على السلطة."[239] بهذا الشكل، يلعب الخطاب السياسي دورا مُزدوجا يتراوح بين كونه موضوع صراع للحصول على السلطة، وفي نفس الوقت، هو "ثروة موضوع صراع سياسي"[240] يُحاول الفاعل السياسي استثمارها في عملية انتاج التعبئة والتأثير في الرأي العام للحصول على عائدات تتمثّل أساسا في الوصول الى السلطة أو المحافظة عليها.

1-نماذج الخطاب السياسي

تُشكّل السياسة والخطاب والسلطة حُزمة من المصطلحات وثيقة الارتباط، حيث يُشير يورغن هابرماسJürgen Habermas إلى ضرورة أن تقوم مؤسسات الحكم "بإنتاج خطاب مُقنع للمواطنين، وهي مُهمّة مُوكلة إلى صُنّاع البلاغة."[241] يعني ذلك، اندراج الخطاب السياسي تحت عنوان السياسة كموضوع للشأن العام Polity التي تشمل مجموع الفاعلين المُمارسين لسلطة إدارة وتدبير وتسيير الشأن العام داخل المجتمع. يُوضّح تالكوت بارسونزTalcott Parsons الوظائف الرئيسيّة للمجتمع، منها ما أسماه بإختيار الأهداف السياسية. في هذا السياق، يكون الخطاب السياسي مُكثّفا ومُعبّرا على الهدف السياسي، والذي يشترط لتحقيقه توفُّر ثلاثة عوامل، هي "الفاعل والموقف ومُوجّهات الفاعل نحو الموقف.[242]"

---

[239] ميشال فوكو، **نظام الخطاب**، مرجع سابق.

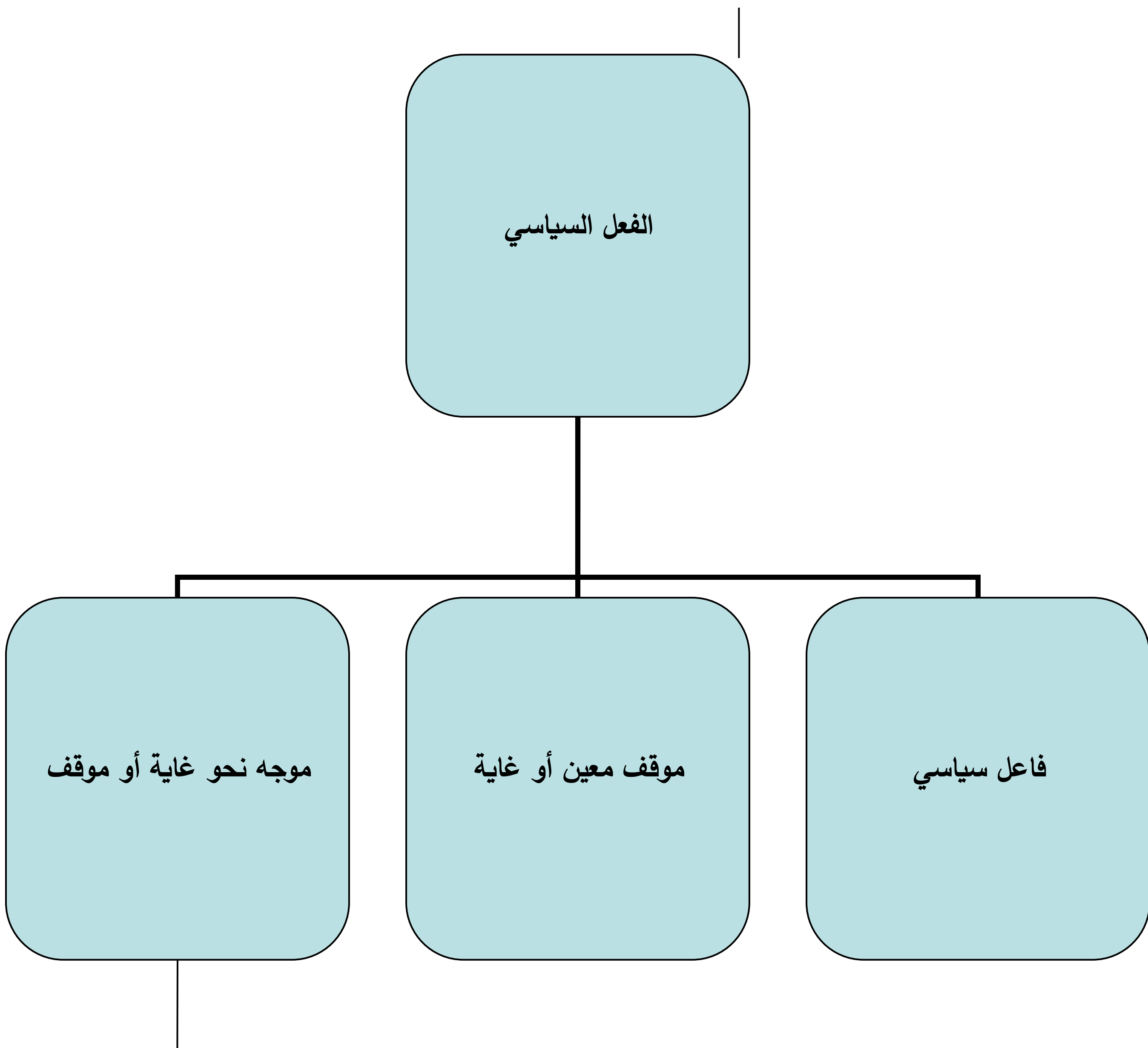
[240] Foucault, Michel, *L'archéologie du savoir*. Paris, Ed. Gallimard, 1969. P156.

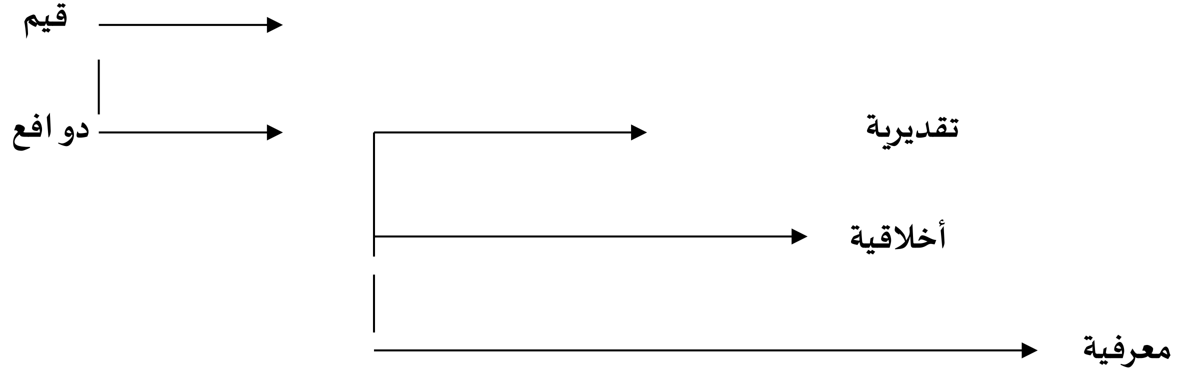
[241] نور الدين علّوش، **الفلسفة الامريكية المعاصرة. نماذج مختارة** (بيروت: دار الرافدين، 2016)، ص51.

[242] محمد مرسي، **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي. دراسة تحليليّة نقديّة** (السعودية: مكتبة العليقي، 1981)، ص7.

يتوجّه الفاعل السياسي نحو انتاج خطاب يرنو من خلاله الى تحقيق مجموعة من الأهداف، مثل التعبئة والاستقطاب وتوجيه الرأي العام، وفق استراتيجيات مُحدّدة تستند الى قيم ودوافع.

مُوجّهات الفعل السياسي





تُوجّه القيم التقديريّة والأخلاقية والمعرفيّة الفعل السياسي الذي تُنجزه النخب السياسية، من بين تلك القيم المعرفيّة، مسألة التواصل مع المواطن / الناخب وأيضا، إدراك الحاجيات الحقيقيّة والواقعيّة للتعاطي مع المسألة السياسية. يُعتبر الاتصال السياسي بين المواطن والنخب السياسية، ظاهرة مُعقّدة تتداخل في نشأتها عديد العوامل والمؤثرات لتفسير كيفية حدوثها، وبيان أهدافها وغاياتها. في هذا الإطار، نقف عند مختلف النماذج التي حاولت تفسير ماهية الاتصال السياسي وكيفية حدوثه، إذ يرتبط الخطاب ارتباطًا وثيقًا بالسياسة، وتبرز وظيفته التأثيريّة من خلال العناصر الأسلوبية التي يُوظّفها المرسل في خطابه للتأثير في المُتلقّي. "الانحياز لمقترح ما وليس التعبير على رأيه الخاص."[243]

1-النموذج الاستراتيجي: يعتبر لويس كيري[244]Louis Quéré أن ترسيخ الشعور بالمواطنة لدى أفراد المجتمع لن يتحقّق في ظل احتكار الفضاء العام ووسائل الاعلام من قبل الدولة، أو من قبل قوى اقتصادية خاصة، الذي يعتمد على تسليح الفاعل السياسي بآليات التواصل والأساليب التي تُمكّنه من ممارسة سلطته وضمان استمرارها. يسير هذا النموذج في اتجاه واحد، ويُساهم في صنع رأى عام سلبي لا يملك الحق في ابداء رأيه، والتعبير على موقفه المعارض أو الرافض للقضايا التي تخص الشأن العام.

---

[243] Lippmann, W. (1922). *Public Opinion*. London : Allen and Unwin. 2009.

[244] Louis Quéré (1982), *Aux origines de la communication moderne.* Des mémoires équivoques. Paris. Aubier.

2-النموذج النسقي: يعتبر هذا النموذج بأن النظام السياسي نسق من التفاعلات، التي تقوم على الاعتماد المتبادل بين مكوّناته. كما يتميّز هذا النسق بالديناميكيّة حيث أن التحوّلات والتعديلات تحدث بشكل يُحقّق التوازن بين النسق ومحيطه. إضافة الى أن آليات الاتصال السياسي، تُمثّل مجالا لفهم طريقة اشتغاله وكيفية استمراره، لأن فشل النظام في عملية التفاعل وعدم التوصُّل إلى قرارات تدعم توازن "المدخلات INPUT والمُخرجات OUTPUT" تنعكس على النظام نفسه وعلى علاقته بمواطنيه ودعم هؤلاء للسلطة وللشرعية.

3-النموذج النقدي[245]: يعتمد هذا النموذج على انتاج الخطاب السياسي وتمريره من خلال وسيلة معيّنة، ليقوم منتج الخطاب بتوجيه الرأي العام وفقا لمصالحه وغاياته (نموذج حقن المواطنين بتعبير Hugues Cazenave). يخضع المواطن إلى مُؤثرات هذا الخطاب، ويتجاوب معه بطريقة بافلوفية تقوم على ثُنائية اثارة /استجابة، أي أنها استجابة غير عقلانية. تلعب وسائل الاعلام والتواصل دور المحرك للوعي الاجتماعي، ويمتلك منتج هذا النموذج من خلال الخطاب، القدرة والشرعية –من وجهة نظره- لتحديد القضايا الاجتماعية والسياسية وطريقة التفاعل معها.

4-النموذج السلوكي: يُعرف هذا النموذج، الخطاب السياسي بأنه ذو وظيفة تأثيرية، حيث يرنو الفاعل السياسي إلى أن يجعل من فئات المجتمع، أطرافا سلبية بُغية التمكُّن من السيطرة على السلطة وضمان استمرار الأوضاع الراهنة. يرتكز هذا النموذج على منظور سلطوي يقوم على الاتصال بين الحاكم والمحكومين بوسائل رسمية، وحيث تُحاول النخبة السياسية التأثير في الرأي العم لممارسة السلطة أو الحفاظ عليها.

5-النموذج التقني: يعتمد هذا النموذج على المعلومات التي تسير في اتجاه واحد، وحيث لا يُحقق هذا النموذج ما يُعرف بالتغذية الاسترجاعية، التي تعني حرية النقاش والتفكير. يدل هذا الخطاب على سيطرة الفاعل

[245] Hugues Cazenave (1992), *Les modèles de la communications*, Cahier Français, n 258, La communication Oct.-Déc. P.59.

السياسي على مواطن وآليات انتاج الخطاب وتوظيفها لصنع رأى عام على المقاس. يُواجه هذا النموذج نقدا عميقا اعتبارا لخصوصياته القائمة على "الإعلان والتواصل الجماعي بنموذج تجاري لصنع الرأي العام.[246]"

6-النموذج التحاوري: يقوم هذا النموذج على تساوي فرص المتحاورين في التواصل بحريّة وعقلانيّة. حيث يمضي التواصل في اتجاهين يتوازى فيهما التأثير والتأثُّر بين السلطة والمواطنين. يُحقّق هذا النموذج -يعتبر جيل أشاش Gilles Achache – "المصلحة العامة من خلال تبادل الحُجج التي تُمكّن من معرفة ما هو صالح للمجتمع ككل.[247]"

2-استراتيجيات الخطاب السياسي

تُستعمل كلمة استراتيجيا وفق ميشال فوكوMichel Foucault للتدليل على ثلاثة معان. يتعلّق المعنى الأول "للتدليل على الطريقة التي يتصرّفُ بها أحد الشركاء في لعبة مُعيّنة تبعا لما يعتقد أنّه سيكون تحت تصرُّف الآخرين. في حين تتعلّق الثانية باختصار الطريقة التي يُحاول من خلالها أن يُؤثّر على الآخرين. أما الثالثة، فتهم مُجمل الأساليب المُستخدمة في مُجابهة ما، لحرمان الخصم من وسائله الصراعيّة وارغامه على الاستسلام؛ وعلية تتحدّدُ الاستراتيجيّة بإختيار الحلول الرابحة.[248]"وفق هذا التحديد، تتداخل ثلاثة محطّات أو عناوين في عملية بناء الاستراتيجية وهى طريقة التصرف واختصار طريقة التصرف (التحيين والتعديل والتجاوب مع المُتغيّرات)، والأساليب المُستخدمة في التصرف. من هذه الزاوية، يظهر الخطاب السياسي كأحد المحاور التي

---

[246] G. Bateson, R. Birdwhistell, E. Goffman, E. T. Hall, D. Jackson, SChefle. S. Sigman, P. Watzlawick (1981). *La Nouvelle Communication*. Trad. D. Bansard A. Cardoen, M. C. Cchirierie J. P. Simon et Y. Winkin. Ed du Seuil. P 157.

[247] أرمان وميشال ماتلار، **تاريخ نظريات الاتصال**، ترجمة نصر الدين العيّاضي والصادق رابح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 94.

[248] باتريك شارودو ودومينيك منغنو، **معجم تحليل الخطاب**، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمّود (تونس: دار سيناترا، 2008)، ص442-443.

تُبنى وفق استراتيجية ترنو نحو التأثير في المُتلقّي وتحييد الخصم، إضافة الى التعبئة والاستقطاب وبناء الهوية السياسية للفاعل السياسي أو مُنتج الخطاب. يُعتبر الخطاب شكلا مركبا من النشاط الاجتماعي، وهو "الموقع الذي تتلاقى فيه التمثيلات السياسية والمعرفة السياسية والمخزونات التأويليّة وغيرها من الموارد الاجتماعية والخطابيّة، لبناء رؤى سياسية وحياتيّة عن التعاون أو الخصومة، وعن التوزيع العادل أو غير المُتكافئ للسلطة والموارد والأمن وماشابه ذلك.[249]"

ينظر موراى ايدلمانMurray Edelman الى السياسة باعتبارها صورة مُقنّعة وغير مُكتملة[250]، غير أنه من الممكن "التفكير في السياسة باعتبارها مُتتالية suite من الإنجازات الخطابية.[251]" بهذا الشكل، يكون الخطاب السياسي حسب ميكاييل بيليغ Michael Billig قادرا على تأمين "الجهاز النظري والأدوات المنهجيّة التي تُحقّق الغايات البلاغية والسياسية"[252]، لذلك يقع التركيز على الخطاب كشكل من أشكال الفعل الاجتماعي لتوصيف التأثير المُتبادل بين الفاعل (النخب السياسية) والمُتلقّي (المواطن). تظهر العلاقة بين السياسة والخطاب مُركّبة الى حدّ تحوّل علم النفس السياسي الى "الاهتمام بالسيكولوجيا الفردية للسياسة"[253]، حيث يعمدُ التحليل النقدي للخطاب Critical Discourse Analysis (CDA) الى "دراسة الطريقة التي يتم بواسطتها استعمال السلطة وإساءة استعمالها[254]" لإظهار كيفيّة بروز الخطاب كشكل من أشكال الممارسة والفعل الاجتماعيين

---

[249] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقديّة**، ترجمة أسامة الغزولي (الكويت: عالم المعرفة، 2016)، ص165.

[250] Murray Edelman (1967), *The Symbolic uses of politics*. Urbana, IL : University of Illinois Press.

[251] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقديّة**، مرجع سابق، ص166.

[252] Michael Billig (1996), *Arguing and thinking : A rhetorical approach to social psychology* (2nd edn). Cambridge University Press.

[253] Taber, C (2003), Information processing and public opinion. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp.433-476). New York : Oxford University Press.

[254]كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقديّة**، مرجع سابق، ص169.

و"النظر في الأغراض السياسية المُعيّنة التي يُدفع باللغة اليها، وتتبُّع الوسائل اللغوية الخاصة التي تُستخدم من جانب من يتكلّمون على نحو سياسي.[255]" يُبيّن كريستيان تيليغا Christian Telega أن المقولات والهويات الاجتماعية التي يستدعيها المُتحدّثون، يمكن استخدامها كأدوات سياسية استراتيجيّة لإدارة الجدل السياسي. كما تلعب اللغة في هذا المستوى وظيفتها في سياق سجالي بحيث أنها لا تدور في الفراغ ولا تُعيد انتاج نفسها في الفراغ، بل وفق استراتيجية واضحة ومُحدّدة، فهى "تصوغ ما نرى وما لا نرى في العالم السياسي.[256]"

يرمي الخطاب السياسي الى الدعاية لصالح الفاعل السياسي أو الحزب وفق استراتيجية مُحدّدة، اعتمادا على ما يُسمّى بالإعداد السوسيولوجي للدعاية[257] حيث تتنوّع أساليب الدعاية وأشكالها، مثل استعمال الشعارات واثارة غرائز الجماهير وأساليب القَولبة والتنميط وتكريس الصورة الذهنيّة، وفرض المعلومات على أنها مُسلّمات بدلا من المناقشة والبرهنة، والاعتماد على الأرقام والاحصائيات مثل نتائج الاستفتاءات واستطلاع الآراء.

في هذا السياق، يُصنّف جاك إيلولJacques Ellul [258] الدعاية لأربعة أشكال:

1- دعاية التأطير العقائدي والتعبئة والاستقطاب Propaganda of indoctrination, recrutment and expansion اذ ترمي هذه الدعاية الى توسيع القاعدة الشعبيّة للفاعل السياسي من خلال استقطاب

[255] Paul Chilton (2004), Analysing Political discourse : Theory and practice. London : Routledge.

[256] Murray Edelman (1977), Political Language : Words that succeed and policies that Fail. New York : Academic Press.

[257] Cunningham, B. S. The Idea of Propaganda: A Reconstruction, (Praeger Publishers, Westport, USA, 2002), p. 67-71.

[258] Jacques Ellul, Propaganda. The formation of men’s attitudes, (Vintage books, NY, 1973).

المُؤيّدين أو المُتعاطفين، حيث يقع توظيف وسائل مُتعدّدة مثل المنشورات والبيانات والعلاقات الشخصيّة وغيرها من الوسائل.

2- دعاية الادماج propaganda of integration والتي يكون هدفها صنع الرأي العام وتوجيه السلوك والمواقف.

3- دعاية التحريض propaganda of agitation حيث تقوم هذه الدعاية على خلق رأى عام مُهيّئ لاعتناق ما تطرحه النخب السياسية من شعارات ومواقف.

4- الدعاية الهدّامة Subversive propaganda التي تتمثّل في التركيز على الحط من القيمة المعنويّة لشخص أو مؤسسة ما، أو لقضية سياسية أو اجتماعية. تقترب هذه الدعاية من نمط الخطاب الشعبوي الذي يستنزف كل مُكتسبات وخصوصيات المؤسسات والأفراد، ويُحوّلها الى موضوع أزمة.

تستفيد استراتيجيا اعداد الخطاب السياسي من منهج "التنميط السيكوغرافي*" لجمع أكثر ما يمكن من المعلومات حول الجمهور المُستهدف بالدعاية. يقع استهداف الجمهور (المواطن/ الناخب) برسالة سياسية (خطاب سياسي) بعمل النخب السياسية على صياغتها بشكل يتناسب مع الفئة الاجتماعية للجمهور المُستهدف، وسلوكياتهم ورؤاهم وتمثُّلاتهم حول الشأن العام. تعتمد هذه الاستراتيجية مُتغيّرات ثلاثة وهى الشخصية والسلوك ونمط الحياة حتى تُؤدّي الرسالة المُراد بثُّها غايتها المرجّوّة.

*منهج التنميط السيكوغرافي: هي تقنية مُعتمدة في مجال التسويق التجاري، اذ يقع تقسيم السوق الى شرائح Market Segmentation من المستهلكين بناء على خصائص المستهلك تبعا لشخصيته وسلوكه وأسلوب حياته، ثم يقع تصنيفه في فئة ما وهو ما يُتيح استهدافه برسائل اعلانيّة أو دعائيّة بشكل مُركّز.

يظهر أن الدعاية "لا تقتصر على قدرة الفاعل على التشفير أو الترميز، أو على قدرة المُتلقّي على فك رموز الخطاب،"[259] تعتمد طريقة التنميط السيكوغرافي على التقسيم الجغرافي والديمغرافي للجمهور المُستهدف، كما تُركّز على التقسيم النفسي فيما يتّصل بأنشطة الفرد واهتماماته وآراءه ونمط حياته وسماته الشخصيّة ومُجمل القيم والمواقف التي يتبنّاها ومكانته الاجتماعية. بالإضافة الى القاء الضوء على التقسيم السلوكي الذي يشمل اختيار المُناسبة المُوجّهة وما يُسمّى بالتوجه نحو الاستخدام والولاء والفوائد المنشودة.

يقع الاهتمام بهذه المؤثرات الخاصة بالمُتلقّي لضمان تحقيق الغاية المرجُوّة من عملية التواصل وبلوغ الخطاب المُنتج غايته القصوى.

يُوضّح الجدول الموالي مراكز الاستهداف السيكولوجي والسلوكي في تقسيم الجمهور.

مراكز الاستهداف السيكولوجي والسلوكي في تقسيم الجمهور

التقسيم الجغرافي	**يُقسَّم الجمهور إلى وحدات جغرافية. مثل البلد، والمدن، والمناطق، والمناخ.**
التقسيم الديمغرافي	**يتم تصنيف الجمهور مع الأخذ بعين الاعتبار متغيّرات مثل: العمر، الجنس، التعليم، مستوى الدخل، الدين، المهنة، والحالة الاجتماعية (متزوج، أعزب).**
	تقوم التجزئة السيكوغرافية على تجزئة الجمهور إلى فئات بناء على عوامل نفسية: **1.الأنشطة والاهتمامات والآراء: تساعد هذه العوامل الثلاثة على تحديد الناخبين الذين لديهم نفس الإعجاب تجاه الأنشطة واهتمامات في نفس المجال، ولهم آراء متشابهة حول بعض القضايا.**

[259] G. Bateson, R. Birdwhistell, E. Goffman, E. T. Hall, D. Jackson, SCherfle. S. Sigman, P. Watzlawick (1981). *La Nouvelle Communication*. Traduction D. Bansard A. Cardoen, M. C. Cchirierie J. P. Simon et Y. Winkin. Edition du Seuil. P13.

التقسيم النفسي	2.نمط الحياة: يساعد فهم أسلوب حياة الشخص في التعرف على الأشخاص الذين لديهم اختيارات مماثلة (إعجاب/كره) تُجاه قضية ما. 3.السمات الشخصية: يُستخدم هذا العامل لتجميع الأشخاص الذين يُظهرون خصائص شخصية مماثلة، مثل: (الانفتاح، الضمير، الاتّساق). 4.القيم والمو اقف: يهتم هذا العامل بتحديد الأشخاص على أساس المُثل العليا والإنجازات والتعبيرعن الذات. 5.المكانة الاجتماعية: تُعَدُّ المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الشخص في المجتمع مقياسًا ذا صلة يُستخدم في هذا النوع من التقسيم.
التقسيم السلوكي	يتم تقسيم الجمهوروفقًا للخصائص السلوكية للفرد من قبيل: 1.المناسبة الموجهة: عندما يتم استخدام منتج (خطاب) لمناسبة خاصة فقط، يمكن أن تكون المناسبة متكررة، أويمكن أن تكون مرة واحدة في العمر. ما يُعرف ب "تجزئة المناسبة". 2.التوجُّه نحو الاستخدام: يمكن أن يكون التقسيم بناء على مدى استخدام الشخص للمنتج. يوجد المستخدم الثقيل أو المستخدم الخفيف. من هنا، يُعتبرتكرارالاستخدام جزءًا من التجزئة السلوكية. 3.الولاء: يتم تقسيم الأفراد على أساس مدى الولاء للمنتج. يحتاج الأشخاص ضعاف الولاء إلى الكثيرمن التركيز والرسائل المُكثّفة المُحمّلة بمضامين تهدف إلى تثبيت مو اقفهم وقناعاتهم، في حين لا يحتاج الأشخاص ذوو الولاء الثابت والقوي إلا لرسائل تؤكد صحة توجهاتهم. 4.الفوائد المنشودة: تجزئة المستهلك تتم أيضًا على أساس الفوائد المختلفة التي يتصورها المستهلكون (الناخبون).

يسمح هذا التنميط بتصميم الخطاب السياسي وتسويقه بطريقة مُركّزة ومُوجّهة، مما يُساعد على "اتخاذ قرار ملموس بشأن محتوى الخطاب المُوجّه للشريحة المُستهدفة.[260]"غير أن البحث الميداني الذي يستهدف مُنتج ومُرسل الخطاب (النخب السياسية)، ومُتلقّي الرسالة الاتصالية (المواطن)، يُمكّن بوضوح من استنطاق الخطاب والكشف عن دلالاته وفهم قُدراته التأثيريّة.

ثانيا: الخطاب السياسي في تونس: استراتيجيات النخب السياسية ومواقف الرأي العام

قراءة في نتائج دراسة ميدانية

تختلف ملامح المواطنين المُستجوبين، حيث تنقسم العيّنة الى 10 أفراد من بينهم 4 اناث و6 ذكور، ستّة منهم فقط مُسجّلون في القائمات الانتخابية، ونصفهم فقط منخرطون في صلب حزب سياسي أو جمعية مدنيّة. كما يختلف المستوى التعليمي بين تعليم ابتدائي وجامعي، مع وجود العاطلين عن العمل والأساتذة والطلبة. يُفيد هذا الاختلاف في مستوى الملامح في الحصول على إجابات مُختلفة ومُتنوّعة وتُمثّل قدر الإمكان الفئات الاجتماعية المُختلفة، اخترنا من بينها ما يتناسب مع موضوع البحث وطبيعته.

1-قراءة في إجابات العيّنة المُستجوبة من المواطنين

يعتبر جزء من المواطنين أن الخطاب السياسي في مُجمله "**غير مُطابق للواقع ولا يُعبّر حقيقة على الإشكاليات الرئيسيّة للمجتمع**[261]". يُعبّر هذا الموقف على خلل ما وإشكالية تُلازم خطاب النخب السياسيّة، خاصة وأنه يصدر على شاب مُنخرط في حزب سياسي منذ 2011، بمعنى أنه راكم الى حد ما تجربة سياسية، وواكب سيرورة

---

[260] Gray Armstrong, Philip Kotler., Marketing An Introduction, (Upper Saddle River, N. J. Prentice Hall, 7 Edition, 2005).

[261] المستجوب عدد 3.

الانتقال الديمقراطي طوال العشرية المُنصرمة. في نفس السياق، "لا يستجيب الخطاب السياسي لرهانات المسألة الاجتماعية مثل البطالة والتشغيل وغيرها.[262]" لاريب أن النخب السياسية مُطالبة بصياغة حلول للأزمات الاجتماعية الحارقة والتي تتّصل بالمسائل التنموية وغيرها، إلا أن الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية، لم ينجح –من وجهة نظر بعض المستجوبين- في اثارة الأسباب الحقيقية لتلك الإشكاليات، ولا يحمل في طيّاته بوادر لحلول عاجلة أو استراتيجيّة. يلعب الخطاب السياسي أدوارا في تحفيز المواطن على الانخراط في الشأن السياسي، غير أنّه كان في أحيان كثيرة "**مُنفّرا وغير مُشجّع على الانخراط أو المشاركة. فهو خطاب جاف ولا صلة له بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقط هو خطاب يبحث عن المصلحة الشخصية**.[263]" تدلُ هذه الإجابة على خطورة الخطاب السياسي ودوره في خلق حالة من القطيعة مع الشأن العام، وتزداد الخطورة حين يتعلّق الأمر بشاب ذو مستوى جامعي ومُتحصّل على شهادة جامعية وغير منخرط في حزب سياسي أو جمعية مدنيّة: (المستجوب عدد 9). في مستوى آخر، لا يمكن أن يختزل الخطاب السياسي كل رهانات الواقع، غير أنُه تحوّل الى "**خطاب مُكرّر ومُتداول عند جميع السياسيين إلى درجة أننا أصبحنا نحفظه عن ظهر قلب ونعرف السياسي من خلال خطابه. حيث أن لكل فاعل كلماته وعباراته التي يُردّدها في كل المناسبات**.[264]" تُفيد هذه الإجابة بأن خطاب النخب السياسية يُعاني من الجمود وعدم التُجدُّد ومواكبة مُتغيّرات الساحة السياسية والواقع الاجتماعي. كما يستثني خطاب النخب ما عدى في فترة الحملات الانتخابية "**قضايا المرأة والقوانين والتشريعات التي طُرحت منذ 2011 ولا زالت الى اليوم غير مطروحة للنقاش**

---

[262] المستجوب عدد 9.

[263] المستجوب عدد 10.

[264] المستجوب عدد 7.

بجدّية.[265]" لا زالت قضايا الحقوق الفردية وخاصة تلك التي تخُص المرأة في تونس، تتأرجح بين رغبة في مزيد تدعيمها من جهة، وبين بُطئ الفاعل السياسي في تحويل الرغبة الى واقع ملموس. يُفسّر هذا الموقف الصادر على لسان شابّة من المستجوبين، ذات مستوى تعليمي جامعي واستاذة، أسباب القطيعة بين النخب السياسية والأحزاب من جهة، وبين فئة الأكاديميين من جهة أخرى؛ حيث يظهر أن الخطاب السياسي للنخب السياسية لم يتوصّل الى اقناع جزء من الأكاديميين (كما يتبيّن الإجابة المذكورة للمستجوب عدد 4)، بجدوى المشاركة السياسية من خلال الانخراط في حزب سياسي أو جمعية مدنيّة. يكون الخطاب السياسي مُنفّرا وطاردا للمشاركة السياسية إذا لم يُحسن التفاعل الإيجابي مع طموحات جزء من الرأي العام كما تُبيّن الإجابة السابقة، وعندما يكون "**مليئا بكل عبارات العداء والصراع الأيديولوجي**[266]". لا يخفى على المتابع للشأن العام دلالات الخطاب السياسي والاستراتيجيات التي يبنيها الفاعل السياسي، حيث أفادت الإجابة المذكورة أن استراتيجيات الخطاب السياسي تبدو مكشوفة للرأي العام خاصة مع تداول أنماط من العنف السياسي الذي يُوظّف الخطاب (مداولات مجلس نواب الشعب في 2019، حضور بعض السياسيين في برامج تلفزيّة، تصريحات لمواقع إعلامية، تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي...). لا يتدخّل المستوى الثقافي أو المهنة أو الفئة الاجتماعية في كشف دلالات الخطاب السياسي وغاياته (حالة المستجوب عدد 6)، بل يسهّل تفكيك تلك الدلالات نظرا لطبيعة الخطاب السياسي المُباشرة والصريحة. يهتم جزء من الرأي العام بعلاقة الخطاب السياسي بتمثُّلات النخب السياسية لأدوار المواطن في العملية الديمقراطية، إذ "**كان خطاب السياسي لبعض النخب دافعا نحو تغذية المشاركة والاستقطاب على أساس التعبئة لفائدة قضايا وطنية مُلحّة**.[267]" تدل

---

[265] المستجوب عدد 4.

[266] المستجوب عدد 6.

[267] المستجوب عدد 8.

الإجابة المذكورة على دور الالتزام الحزبي في الدفاع على التصورات والرؤى التي يبنيها الفاعل السياسي، ويُحاول ترجمتها الى ممارسة خطابيّة، وربما يكون ذلك قناعة شخصيّة من المواطن المنخرط في حزب سياسي مثلما هو الحال في إجابة المستجوب عدد 8، إذ لا زالت المؤسسات الوسيطة مثل الحزب السياسي تلعب أدوارا هامة – من وجهة نظر بعض المستجوبين- في عملية الدفاع على القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القضايا ذات البعد الوطني. في سياق مُغاير، لا يبدو خطاب بعض النخب السياسية "**مُحمّلا بإجابات واضحة ومُقنعة وجامعة وغير اقصائيّة. بل هو خطاب مُنبت ومُشوّش على سيرورة الانتقال الديمقراطي**.[268]"تبدو هذه ذات بُعد تشخيصي لأزمات الانتقال الديمقراطي، خاصة منها تلك التي كان الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية عاملا في تغذيتها؛ حيث كانت صراعات الفاعلين وترجمة الخطاب السياسي في لحظات مُعيّنة الى ممارسة عنيفة أحيانا، عاملا في بروز الشعبويّة التي كانت "**إجابة سياسية على و اقع سياسي**[269]". قد تكون الشعبوية إجابة سياسية على أزمات سياسية، غير أنها لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال نتيجة لفشل النخب السياسية أو لسيطرة خطاب عنيف أو غير مُتجانس، بل هي على اطلاقيتها أزمة في قلب النظام الديمقراطي تتطلّب خطابا ديمقراطيا نقديّا لتفكيك شيفراتها ودلالاتها. تكمن خطورة الاطمئنان الى مثل الإجابة التي وردت على لسان المستجوب عدد 2، كونها تعبيرا على تفكير شاب جامعي منخرط في جمعية مدنية وأستاذ تعليم ثانوي؛ بمعنى أنه مُساهم على طريقته (منخرط في جمعية مدنية) في تدبير الشأن العام. لا يقتصر الموقف من الشعبوية التي برزت منذ 25 جويلية 2021 على الفئة التي تحضى بمستوى تعليمي عال وموقع اجتماعي محترم، بل وجدت بعض الفئات الأخرى من العيّنة المستجوبة، إجابات على سؤال

[268] المستجوب عدد 5.

[269] المستجوب عدد 2.

الشعبوية من خلال الموقف الذي يختزل "**بروز الشعبوية كنتيجة للعبث السياسي وللخطاب السياسي غير الو اقعي والاقصائي والمُعبّر على مصالح شخصية فقط**.[270]"

يُصرّح بعض المُستجوبين من العيّنة، أن "**الرأي العام في تونس كان ضحيّة للخطاب السياسي المُوجّه والمدروس، والذي تعمّدت النخب السياسية انتاجه وتقديمه للسيطرة على المواطن والمحافظة على الموقع السياسي والامتيازات مُتعددة الأبعاد**.[271]" تفترض عملية صناعة الرأي العام انتاج خطاب سياسي مُوجّه نحو حشد أكبر قدر ممكن من المواطنين حول فكرة سياسية أو رؤية ما سواء لغاية توجيهيّة ترنو نحو السيطرة، أو لغاية الالتفاف حول قضية جامعة دون توقُّع تموقع سياسي أو عائدات لفائدة الفاعل السياسي أو المجموعة أو الحزب، لكن تحوُّل الخطاب السياسي في تونس إلى أداة لصنع رأى عام في خدمة النخب السياسية، جعل من هذه النخب –من وجهة نظر بعض المُستجوبين- غير "**مُهتمّين بصنع رأى عام ناقد ومشارك وتعددي**.[272]"

أظهرت أجوبة أفراد العيّنة المُستجوبة من المواطنين نوعا من الرفض لطبيعة الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية، ولدلالات هذا الخطاب وأدواره في تشكيل رأى عام يُساهم بإيجابية في تدبير الانتقال الديمقراطي. كما يظهر هذا الخطاب عند بعض المُستجوبين، سببا رئيسيّا في أزمات السياسة والاقتصاد وخاصة الشعبوية التي برزت منذ 25 جويلية 2021.

2-قراءة في إجابات العيّنة المُستجوبة من النخب السياسية

---

[270] المستجوبان عدد 1 و4.

[271] المستجوبان عدد 5 و8.

[272] المستجوبان عدد 6 و9.

أردنا فهم استراتيجيات الخطاب السياسي لجزء من النخب السياسية في تونس، والكشف على رؤية الفاعل السياسي ومُنطلقاته في عمليّة بناء الخطاب، انطلاقا من إجابات 5 فاعلين سياسيين يتوزّعون على أحزاب مختلفة ويتحمّلون مسؤوليات سياسية من درجات مُتباينة.

تبدو استراتيجيات بناء الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية مُطابقة "**لرؤية شخصية حول الواقع واكراهاته والكيفيّة التي يمكن التأثير فيه من خلالها**.[273]" يتعامل بعض الفاعلين السياسيين مع الواقع بأبعاده المُختلفة انطلاقا من رؤية شخصيّة (كما ورد في الإجابة المذكورة)، استنادا على ما يمكن اعتباره تجربة شخصيّة للنخب (المُستجوب عدد 2 ناشط نقابي وسياسي منذ 25 سنة)، حيث يعتبر البعض من الفاعلين السياسيين أن الخبرة السياسية والنقابية يُمكن أن تكون فهرس ممارسة لإدارة الشأن العام. لا يمكن أن يكون ذلك حُجّة أو دليلا على حُسن التفاعل مع قضايا السياسة والاقتصاد وغيرها، خاصة في فترة انتقال سياسي تغيّرت أثناءها شروط وكيفيات الممارسة السياسية. في سياق الاستفسار حول التشاركية في عملية بناء الخطاب السياسي، يُفيد المُستجوب عدد 1 بأن "**عملية بناء الخطاب تمر عبر مؤسسات الحزب وهياكله وتستشير قدر الإمكان بعض المنخرطين من المواطنين**.[274]"ربما تكون طبيعة هيكلة الحزب الذي ينتمي اليه المُستجوب، تفرض استشارة داخلية أو تدوير الفكرة داخل الحزب وبمشاركة بعض المنخرطين، ليقع تكثيفها في خطاب سياسي. غير أن ذلك ليس بالأمر المُتداول أو المُعمّم على كل الأحزاب السياسية في تونس، إذ تدل الأرقام الخاصة بأعداد المنخرطين ونسب الإقبال على المحطات الانتخابية، على قطيعة واضحة بين الأحزاب السياسية

[273] المستجوب عدد 2.

[274] المستجوب عدد 1.

والمواطنين، كذلك عدد الأعضاء الفاعلين داخل الأحزاب السياسية من القيادات المركزية أو الجهوية أو المحلية.

تظل قضية الصراع السياسي والتموقعات داخل السلطة هاجسا لجزء من النخب السياسية، التي تُوظّف الخطاب السياسي لضمان تواجدها داخل منظومة السلطة حيث "**يجب استعمال خطاب سياسي نُدافع من خلاله على مواقعنا في السلطة، ونُجيب على نقد الخصوم وفي نفس الوقت نُحقّق انتصارات سياسية.**"[275] تُمثّل هذه الإجابة نوعا من التبرير من قبل فاعل سياسي من درجة مُتقدّمة من جانب الموقع السياسي (أمين عام لحزب سياسي)، وذو مستوى تعليمي عال (أستاذ جامعي)، كما أنه من بين الذين خاضوا تجربة نيابيّة (عضو مجلس نواب الشعب 2014-2019). يستعمل المُستجوب عبارات الدفاع والنقد والانتصار، مما يدل على أن الخطاب المُستعمل وقع بناؤه وفق استراتيجية واضحة ترنو نحو تحقيق هدف مُعيّن. كما أن طبيعة هذا الخطاب ستكون صداميّة بالضرورة، وذلك للدفاع على الموقع السياسي وتحييد الخصم السياسي. في سياق آخر، ينفي أحد المُستجوبين مسؤولية بعض النخب السياسية –دون سواها- على "**انتاج خطاب سياسي مشحون بالإيديولوجيا وعوامل تغذية الصراع السياسي.**"[276] من الطبيعي ان ينفي الفاعل السياسي مسؤوليته على انتاج خطاب سياسي عنيف أو نشره واستعماله في عملية إدارة الانتقال الديمقراطي، غير أن هذا النفي يتعلّق –وفق إجابة المُستجوب- ببعض النخب السياسية وليس كل النخب. تظهر هذه الإجابة في حد ذاتها، نوعا من الخطاب السياسي المُتوجّه بالإدانة لبعض النخب السياسية (قام

[275] المستجوب عدد 5.

[276] المستجوب عدد 4.

بذكرها عند الإجابة)، وهو بذلك نمط من الخطاب المُوجّه للرأي العام والتأثير فيه، عبر إقناعه بمسؤولية بعض النخب على صعود الصراع السياسي الى ذروته.

بسؤالنا على حضور مسألة المواطنة في الخطاب السياسي للنخب التونسية، يُفيدنا أحد المستجوبين بأن "**المواطنة ثقافة وممارسة تتطلّب تأصيلا قانونيّا ودُربة وجُهد مُشترك**.[277]" تبدو الإجابة واقعيّة وشاملة، غير أن المواطنة كسلوك تتأثّر بمستويات وأنماط الخطاب السياسي الذي يلعب دورا في بناءها وتحويلها الى ممارسة جماعيّة، أو أنه يُسهم في تراجعها تحت تأثير شُحنة العنف والاقصاء اللذان يمكن أن يحملهما خطاب النخب السياسية والفاعلين الرئيسيين داخل المجتمع.

في جزء آخر من المقابلة، يتحدّث بعض المُستجوبين على التوازن بين رغبات النخب السياسية وانتظارات الرأي العام، حيث "**يُحاول الخطاب السياسي أن يُحقّق توعا من التوازن بين ما ينتظره المواطن وبين رغبات النخب السياسية، التي تتفاعل مع الو اقع بمنطق العقلانية والو اقعيّة واحترام الاكراهات التي يمكن في بعض الأحيان أن تحول دون تحقيق المطلوب**.[278]" ربما ساهم الخطاب السياسي لبعض الفاعلين السياسيين في بعض المحطات السياسية، في تحقيق نوع من التوازن بين رغبات النخب وانتظارات جزء من الرأي العام، مثل بعض التحركات الاحتجاجية أو الأزمات السياسية مثل أزمة الحكم في 2013 وغيرها، لكنه في العموم لم يكن قادرا على المحافظة على ذلك التوازن لفترة طويلة.

تشهد الممارسة السياسية وأجُندات الأحزاب السياسية في أغلب دول العالم، ظهور قضايا مُستجدّة وجدت لها مكانا ضمن خطابات الفاعلين السياسيين. من بين تلك القضايا، نذكر قضايا الجندر والبيئة والحقوق الفردية

---

[277] المستجوب عدد 3.

[278] المستجوب عدد 2 و5.

مثل حقوق المثليين والأقليات وغيرها. لا يظهر أن هذه القضايا معروضة على طاولة النقاش بالنسبة لأغلب الفاعلين السياسيين، حيث "**لازالت هذه المسائل غائبة لعدة أسباب؛ منها غياب الثقافة التي تسمح بتقبُّل مثل هذه المسائل، وانهماك الطبقة السياسية في عملية مُجابهة أزمات الحكم وأزماته منذ 2011.**"[279] يمكن تفهُّم أسباب غياب مثل هذه المسائل من أجندة الأحزاب السياسية، إلا أن مسألة غياب الثقافة التي تسمح بتداول وعرض تلك القضايا التي غدت نقاطا مفروضة بقوّة في أدبيات عديد الأحزاب على مستوى العالم، ليست بالحُجّة المُقنعة الى حد بعيد؛ حيث أن من بين أدوار الفاعل السياسي هو أن يقوم بتحويرات وتغييرات وتنقيحات تمس المسألة الثقافية، من خلال المبادرة بسن القوانين أو النقاش مع الرأي العام والتشبيك السياسي والحقوقي مع من يُشاركونه الموقف. تُفهم طبيعة الإجابة التي قدّمها المُستجوبون، إذا ما استحضرنا طبيعة الثقافة الاجتماعية لجزء كبير من التونسيين، وحداثة العهد السياسي بمثل تلك المسائل. حيث يكون رفض التعامل مع الفاعل السياسي المُدافع على مثل تلك القضايا هو أوّل ردّات الفعل.

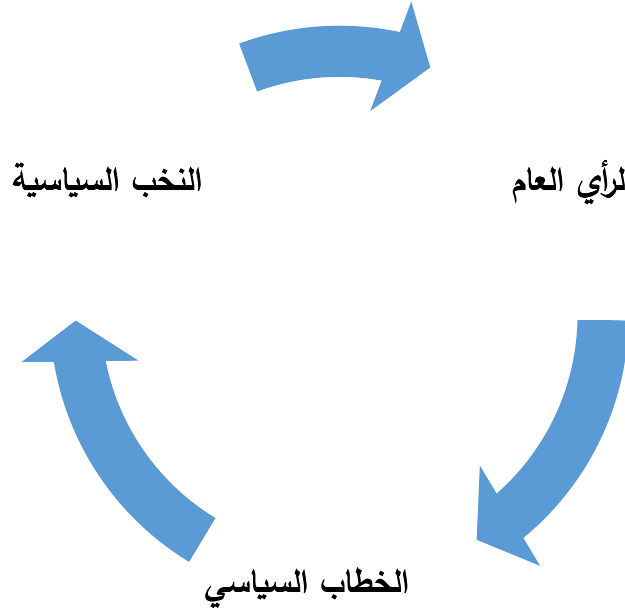
أما عن مسؤولية الأحزاب السياسية والنخب في بروز الشعبوية في تونس، فكانت إجابة جميع المُستجوبين من النخب السياسية هي الرفض والتملُّص من كل مسؤولية أو دور في ذلك.

- ❖ **ملاحظات:** بدت بعض إجابات النخب السياسية مُتناقضة مع تلك التي قدّمها المُستجوبين من المواطنين. كما كانت طبيعة إجابات الفاعلين السياسيين حذرة الى درجة بدت كأنها استجابة لما يرغب الرأي العام في سماعه. دون أن ننفي أن بعض الإجابات كانت واقعيّة دون مُواربة أو محاولة تجميل الواقع. في نفس السياق، ظهر الخطاب السياسي عند أفراد العيّنة المُستجوبة من المواطنين، ذو دلالة عنيفة وغريبة عن الواقع وغير مُقنعة ولا تحمل رؤية أو تصوُّر لإشكاليات الديمقراطية التونسية.

[279] المستجوب عدد 1 و3 و5.

انطلاقا من أجوبة المواطنين والقيادات السياسية، يمكن أن نصوغ المعادلة التالية والتي تُفسّر شروط وكيفيّة بناء العلاقة بين النخب السياسية والرأي العام، سواء في شكلها السلبي أو الايجابي.

معادلة نخب سياسية / رأى عام



معادلة النخب السياسية / الرأي العام

1-إذا كان الخطاب السياسي مُتوافقا مع انتظارات الرأي العام وتطلُّعاته وتمثُّلاته للمسألة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، أو أن النخب السياسية ترتبط تنظيميّا أو فكريّا أو سياسيّا، بالأفراد المُشكّلين للرأي العام المُستهدف بالخطاب، فإن النتيجة ستكون إيجابية؛ بمعنى تواصل بين النخب السياسية والرأي العام.

2- إذا كان الخطاب السياسي غير مُتوافق مع انتظارات الرأي العام وتطلُّعاته وتمثُّلاته للمسألة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، أو أن النخب السياسية لا ترتبط تنظيميّا أو فكريّا أو سياسيّا بالأفراد المُشكّلين للرأي العام المُستهدف بالخطاب، فإن النتيجة ستكون سلبيّة؛ بمعنى قطيعة بين النخب السياسية والرأي العام.

استنتاجات:

تُظهر نتائج البحث الميداني جُملة من الاستنتاجات على ضوء إجابات وتفاعلات العيّنة المبحوثة سواء المواطنين أو النخب السياسية، حيث يمكن قراءة دلالات الأجوبة قراءة مُباشرة، وفي نفس الوقت يُمكن تطبيق نماذج الخطاب السياسي لفهم وتفسير ما تعنيه بعض الأجوبة.

تُكثّف النقاط التالية ما أمكن فهمه وتفسيره من دلالات ومعاني الأجوبة التي استقيناها من العيّنة المبحوثة، والتي تتناول دلالات الخطاب السياسي من جانب علاقته بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيضا علاقة مُنتجي الخطاب السياسي بالمواطنين، ودور الخطاب السياسي في صنع الرأي العام:

1-يظهر الخطاب السياسي للنخب التونسية غير مُقنع بالنسبة الى جزء من المواطنين.

2-هناك تناقض بين الواقع واكراهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين بنية الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية خاصة في علاقة بمحاولة مُعالجة تلك الإشكاليات.

3-ينجح الخطاب السياسي في بعض الأحيان في اقناع جزء من الرأي العام. غير أن الاقتناع يعود الى علاقة النخب السياسية المُنتجة للخطاب السياسي، والمواطن المُتقبّل للخطاب (منخرط في نفس الحزب، مُتعاطف مع فاعل سياسي ما، يجد في الخطاب إجابة على خصم سياسي...).

4-تبدو بعض النخب السياسية (من العيّنة المُستجوبة) مُقتنعة باستراتيجياتها فيما يتعلّق بالخطاب الذي تُنتجُه وتبُثُّه للرأي العام. في حين يعترف جزء آخر من النخب السياسية (من العيّنة المُستجوبة) بأنه غير مُقتنعين بفاعليّة ذلك الخطاب، مع تبرير ذلك بإكراهات الواقع وصعوبة التواصل مع المواطنين.

5-لازالت بعض الرسائل التي يبُثُّها الخطاب السياسي الذي يُنتجُه بعض النخب السياسية، مشحونا بالايديولوجيا وبمُغذّيات الصراع حول الموقع السياسي وممارسة السلطة باسم الشرعية التاريخية والنضالية وغيرها من الحُجج.

6-تحوّل الخطاب السياسي في محطّات عديدة الى مصدر تذمُّر خاصة الخطاب العنيف الذي أنتجته بعض النخب السياسية، وأيضا الى مصدر تهكُّم في أحيان أخرى خاصة عند الحديث على قضايا ثقافية واجتماعية ذات صلة بالشأن السياسي العام.

7-ساهمت بعض النخب السياسية التي تستعمل خطابا سياسيا عنيفا، في نقل عدوى العنف اللفظي والممارسات اللاديمقراطية –حسب بعض المُستجوبين- الى أفضية أخرى وخاصة منها، وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت نسخة طبق الأصل من الواقع السياسي العنيف حيث تحوّلت الى فضاءات لإعادة انتاج الخطاب السياسي العنيف.

8-لم يكن الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية التونسية، مُطابقا لمنهجيّة واضحة تُفكّكُ رهانات المسألة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

9-لم ينجح الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية التونسية في مناسبات متعددة، في بناء معنى ومفهوم المواطنة عند جزء مهم من أفراد المجتمع وخاصة لدى الشباب، وفق النموذج الاستراتيجي، بل ساهم بقدر ما في صنع رأى عام سلبي.

10-بقدر ما ساهم الخطاب السياسي في إضفاء ديناميكية على المشاركة السياسية في مناسبات سياسية وانتخابية مُختلفة، لكنه لم يُحقّق التوازن بين المُدخلات INPUT والمُخرجات OUTPUT فيما يتُصل بإثراء المشاركة السياسية وتغذيتها في المطلق.

11-فشل الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية في تجاوز ثُنائيّة إثارة/استجابة خاصة عند بعض الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين، الذين تُحرّكهم الأيديولوجيا والعقيدة الحزبية والتنظيميّة المُغلقة، مما ساهم في توجيه عكسي للرأي العام على طريقة النموذج النقدي للخطاب.

12-ساهم الخطاب السياسي في عمليّة تنميط لبعض فئات المجتمع من خلال عملية التأثير وفق النموذج السلوكي، بحيث تحوّل هؤلاء الى أطراف سلبيّة لا تتفاعل مع قضايا الواقع بالقدر الذي يجب بصفتهم مواطنين، بل استفاد مُنتج مثل هذا الخطاب من عائدات هذا الخطاب، والتي مكّنته من ممارسة السلطة أو المحافظة عليها.

13-تميّزت بعض الخطابات السياسية لجزء من النخب السياسية في تونس، باعتمادها على منطق السير في اتجاه واحد-حسب النموذج التقني- بحيث تمكّن هؤلاء الفاعلين من السيطرة على المواطن مُتلقّي الخطاب، وفي نفس الوقت صنع رأى عام على المقاس.

14-لم يلعب الخطاب السياسي لجزء من الفاعلين السياسيين في تونس، أدوارا وازنة في تحقيق التوازن بين النخب السياسية والمواطنين وفق النموذج التحاوري للخطاب السياسي.

15-أهمل الخطاب السياسي في بعض الأحيان الاهتمام بقضايا الجندر والبيئة والأقليات والحقوق الثقافية باعتبارها رهانات سياسية مُستجدّة، مع إغفاله قضايا أخرى ذات رهانات تنموية وسياسية واجتماعية مثل

البطالة والهجرة غير النظامية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من القضايا ذات الصلة الوثيقة بالممارسة السياسية ونجاح الانتقال الديمقراطي.

16-يبدو الخطاب الشعبوي وخاصة بعد 25 جويلية 2021 مُنفّرا لجزء كبير من المواطنين وغير مُحفّز على المشاركة السياسية أو الاطمئنان لمستقبل الممارسة السياسية.

17-يعتبر جزء من المُستجوبين أن الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية، كان عاملا من العوامل التي ساهمت في بروز التغيُّرات السياسية في تونس بعد 25 جويلية 2021.

18-يُثير الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية التونسية تعاطفا واسعا من الرأي العام غير أنه يظل عاجزا على تقديم الحلول الناجعة لقضايا السياسة والاقتصاد وغيرها.

19-يفتقد الخطاب السياسي لجزء من النخب السياسية التونسية الى عنصر الكاريزما الشخصية لمُنتج هذا الخطاب، حيث يظهر أن جزء من الرأي العام لازال يتمثّل العمل السياسي وفق الصورة الكلاسيكية والتاريخية للنخب السياسية.

20-تظهر الخطابات السياسية للنخب السياسية التونسية -وفق بعض المُستجوبين-مُتشابهة من حيث المحتوى وطريقة تقديمها وانتاجها وعرضها على الرأي العام.

ثالثا: الخطاب السياسي وصناعة الرأي العام في تونس

يتعيّنُ النظر الى الاتصال السياسي بوصفه "خطابا يجري انتاجه بعناية وفق سياق تفاعل اجتماعي، وذلك لخلق الدلالة السياسية[280]"، التي يُحاول الفاعل السياسي تمريرها من خلال خطابه المُنتج. فوفق هادلي كانتريل

[280] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقديّة**، مرجع سابق، ص19.

Hadley Cantril فإن المواطن "الذي تُقدّم له حقائق كافية، وعندما يُخلقُ لديه الدافع للانتباه لتلك الحقائق، فسوف يصل الى قرار مُؤسس على مصلحته الذاتيّة كعضو في مجتمع ديمقراطي[281]. يُحيل ذلك على نوع من التواصل السياسي بين النخب من جهة، وبين المواطن الذي من المفترض أن يكون مُهتمّا بالمسألة الديمقراطية ومُتابعا لما اسماه ديلي كاربيني Delli Carpini "عُملة المواطنة[282]" ويعني بذلك المعلومات السياسية. بتتبُّع السيرورة السياسية للانتقال الديمقراطي في تونس منذ 2011، يمكن أن نلاحظ التفاعل اليومي والحيني مع المعلومة السياسية سواء من خلال نقل الأحداث أو تحليلها أو إعادة تركيبها من قبل وسائل الاعلام وجزء من النخب السياسية. وقع تداول المُعطيات السياسية في فترة التصميم المُؤسساتي للنظام الجديد، من خلال أشغال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وفي فترات توازت مع نقاش عمومي حول مواضيع السياسة والاقتصاد والتنمية والنخب السياسية الجديدة منها، أو تلك التي نجحت في تحريك الرأي العام من خلال "بناء وتوجيه وتوزيع وبثّ الاتصالات السياسية.[283]" تمكّنت النخب السياسية التونسية من تقديم حقائق يمكن اعتبارها كافية للمواطنين في فترة التأسيس الديمقراطي، مما خلق دافعا للمشاركة السياسية الكثيفة حينها، كالانخراط في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاقبال على المشاركة في المحطات الانتخابية. في هذا السياق، يبدو أن العملية التواصلية قد نجحت في تحريك الرأي العام وتغذية ما يُسمّى بالقدرة المدنيّة التي تعني جميع المُيول والمهارات والقُدرات التي تُحفّز المواطن للإقبال على العمل مع النحب السياسية لتدبير إشكاليات الدولة والمجتمع.

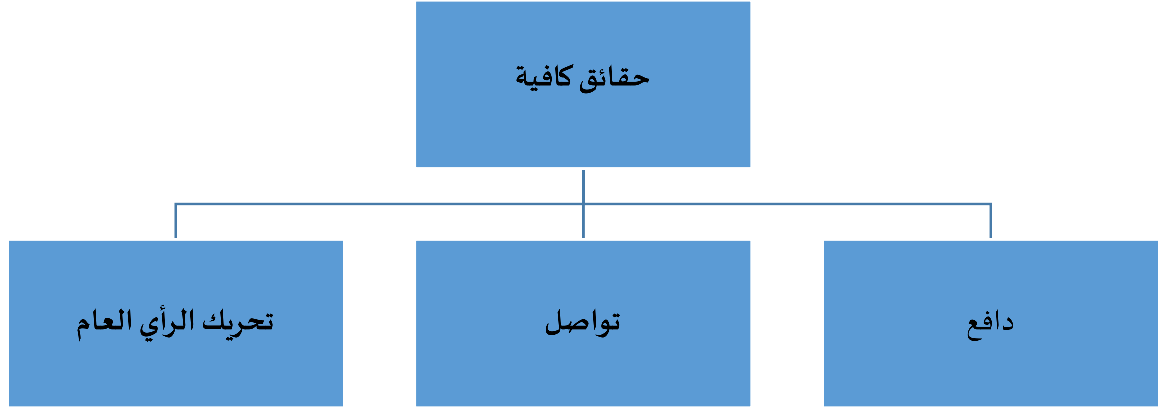
[281] Cantril, H (1942). Public opinion in flux. *Annals of the American Academy of political and Social Science*, 22, p151.

[282] Delli Carpini, M.X., and Keeter, S. (1996). *What American know about politics and why it matters*. New Haven, CT : Yale University Press.

[283] Mc Nair, B. (2011). *An introduction to political communication* (5th edn). London : Routledge.

بناء على ذلك، تلعب الحقائق السياسية الكافية التي يقع تقديمها الى المواطن، نقطة الارتكاز في عملية ظهور الدافع للمشاركة في الشأن العام والتواصل وتحريك الرأي العام.

مصفوفة الخطاب السياسي وأدواره



إذا كان الخطاب السياسي في تونس –في لحظات التأسيس الديمقراطي –قد نجح بصرف النظر على نماذج هذا الخطاب واستراتيجياته، في صنع رأى عام مُقبل الى حد ما على تفاصيل العملية السياسية، إلا أن ذلك لم يُحقّق الاستمرارية في الزمن أو تحوُّله الى عقيدة ديمقراطية ثابتة. حيث فشل الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية في بناء "الكيفيّة التي يَفهم من خلالها المواطن تفاصيل الممارسة السياسية، وكيفيّة تقرير

تلك الممارسة وعمليّة تقييم البدائل السياسية.[284]"تتأكّد هذه الأطروحة من خلال الإجابات التي تحصّلنا عليها مباشرة من المواطنين، وأيضا من خلال تتبُّع المسارات التي تخُصُّ على وجه الدقّة عملية تقييم البدائل السياسية خاصة في لحظات الأزمة في تونس (2013: تغيير الحكومة اثر الحوار الوطني/ 2019: الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها) وفي محطّات أخرى (احتجاجات – أزمات اقتصادية واجتماعية...). أرادت النُخب السياسية التونسية صنع رأى عام ينحاز الى فكرة سياسية أو رؤية لممارسة ما، دون أن يكون هذا الانحياز لصالح القضيّة الديمقراطية برُمتها، أو لصالح التشاركية والتعددية الحزبية والمدنية وصراع الرؤى والتصرفات. على ضوء ذلك، وقع التفكير في الرأي العام انطلاقا من وظيفته الكامنة التي تعني" اعتباره أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي تتلخّص وظيفتها في ضمان مستوى كاف من التوافق حول النخب السياسية فقط[285]" دون مساءلة عن شرعية أو عقلانية اختيارات هذه النخب. وظّفت هذه النخب مجموعة من المُؤثّرات لتكوين رأى عام "مُخلَّق ومصنوع ومُهندَس" كما يصفه أوزبورن Osborne في دراسته حول الرأي العام. تتمثّل هذه المُؤثرات في العامل الديني، الشائعات، الاعلام، الاحداث السياسية، النسق السياسي، الثقافة، العوامل النفسية والعامل الاجتماعي.

[284]Kinder, D.R. (2003). Communication and politics in the age of information. In D.O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds) *Oxford handbook of political psychology* (p358). New York : Oxford University Press.

[285] Noelle- Neumann, E. (1993). *The spiral of silence : public opinion-Our social skin*. Chicago, IL : Chicago University Press. P220.

العوامل المُؤثّرة في تكوين الرأي العام





تمكّنت النحب السياسية من استثمار المُؤثرات المذكورة لخلق ديناميكيّة ذات اتجاه واحد يستفيد منها الفاعلون السياسيون، من خلال ضمان تغلغل خطابهم السياسي داخل منظومة التفكير والادراك السياسي والفعل لدى المواطن. ذلك أنّ ألعاب اللغة بتعبير موراى ايدلمان Murray Edelman خلقت من خلال الخطاب السياسي، ما يمكن عنونته بالشخصية السياسية التونسية وسلوك سياسي غير ثابت بمنطق التفاعل مع الأحداث سلبا أو إيجابا. أثّر كل ذلك على تمثُّلات المتابعين للشأن العام للخطاب السياسي للنخب التونسية وللرأي العام، حيث بدى في بعض الفترات، مضمون الخطاب ودلالاته وتفاعلات الرأي العام، أشبه ما يكونان "تعبيرا عن حالة عقليّة" بتعبير فيتغنشتاين Wittgenstein[286].

بقدر ما كان الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية مسؤولا على صناعة الرأي العام، الا أنه لا يُقدّم تفسيرا مُقنعا للكيفيّة التي ينحاز بها المواطنون لشخص ما أو لحدث سياسي أو لكليهما معا، حيث يظهر في محطّات سياسية واجتماعية مُختلفة على امتداد عشرية الانتقال الديمقراطي في تونس، أن "ما يفعله المواطنون ليس التعبير عن الرأي بل الانحياز لمقترح أو فكرة أو شخص أو أن يكون على النقيض من كل

[286] Wittgenstein, L. (1953). Philosophical investigations. Oxford : Black Well.

ذلك.[287]" في نفس الاتجاه، يظهر أن الرأي العام في تونس –استنادا على مُجريات الأحداث في عشرية الانتقال الديمقراطي وتصريحات المُستجوبين- يتّخذ شكله من الاطار السياسي الذي يتحرّك فيه ومن العمليات السياسية الفاعلة داخل ذلك الاطار. لا يبدو الرأي العام "بريئا" سياسيا الى درجة جهله بالعمليات السياسية، غير أن عملية الشحن الأيديولوجي عن طريق الخطاب واستثمار المؤثرات التي تصنع هذا الرأي العام، قد تُزيحه من دائرة البراءة تلك وتُحوّله الى أداة تنفيذ فقط. تتمثّل آلية التنفيذ في إعادة انتاج الخطاب السياسي وتدويره داخل الفضاء العام وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومختلف الوسائط والوسائل التي تُساعد على ذلك.

يقع استدراج الرأي العام من خلال بعض الخطابات السياسية، الى ما أسماه ماكسويل أتكينسون Maxwell Atkinson ب"مصائد التصفيق" حيث يحصُل الفاعل السياسي على تفويض تام من الرأي العام لتنفيذ أجندة سياسية أو رؤية ما، لم يقُم بصياغتها أو طرحها منذ البداية على أنظار الرأي العام بصفة تشاركية أو ديمقراطية في مُجملها. حيث يلعب التجهيز البلاغي للخطاب* rhetorical packaging دورا هاما في عمليّة الاقناع والتعبئة والاستقطاب لفائدة النخب السياسية سواء على أرضية الفكرة السياسية أو الدفاع على مصلحة حزبية أو شخصية. لا تقتصر عملية صنع الرأي العام على الفضاء العام أو الأساليب الكلاسيكية فقط، بل لعبت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة، دورا محوريّا في اختراق الحدود بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. اذ تم توظيف تلك الوسائط لبناء الهوية السياسية للفاعلين السياسيين وعرضها وتداولها بشكل مُكثّف وسريع وحيني، حيث وجد الخطاب السياسي في تونس رواجا على مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف الوسائط الرقمية، وخلق ما يمكن تسميته بالرأي العام الافتراضي (نسبة الى المواقع الافتراضية).

---

[287] Lippmann, W. (1922). *Public opinion*. London : Allen and Unwin. ((1927) 2009). *The Phantom public*. New Jersey : Transaction Publishers.

*التجهيز البلاغي للخطاب: يعني تزويد الخطاب بمختلف الأدوات البلاغية الازمة مثل التوقيت والتنغيم والالقاء.

ساهمت التكنولوجيات الحديثة في عملية إعادة انتاج وتدوير الخطاب السياسي، ووُظّفت "اللوحة الاعلانية الكلاسيكية أو الإعلانات على الأنترنيت كوسيلة لبث معلومات سياسية سابقة الإعداد حول البرنامج السياسي[288]" لحزب أو لفاعل سياسي أو مجموعة ما. بقدر ما كان لوسائل التواصل الاجتماعي وللتكنولوجيات الحديثة من أدوار هامة في عملية نقل وبث الخطابات السياسية وعملية تشكيل الرأي العام، إلا أنها لعبت أدوارا خطيرة بشهادة بعض المُستجوبين ومن خلال المُعاينة المباشرة، في ولادة العنف الخطابي الذي تحوّل في أحيان عديدة الى ممارسة فعليّة؛ وحيث وجدت بعض الممارسات اللاديمقراطية وعلى رأسها الشعبوية، فضاء لتنساب من خلاله وبواسطته الى الفضاء العام الواقعي، وتحشد الأنصار والمُتابعين.

تظل عملية صناعة الرأي العام من خلال الخطاب السياسي، سيرورة خاصة ومُعقّدة تتداخل فيها الكفاءة السياسية للنخب، والدُّربة الديمقراطية للمواطن والمناخ السياسي والاجتماعي؛ ومما نلاحظه في تونس، أن الخطاب السياسي بمختلف نماذجه واستراتيجياته لم ينجح الى الحد المطلوب في تحقيق المعادلة بين "المجتمع السياسي الذي يُؤدّي وظائفه، وبين الديمقراطية التي تسمح باتخاذ موقف شخصي إزاء المواضيع السياسية.[289]"

---

[288] كريستيان تيليغا، **علم النفس السياسي رؤى نقديّة**، مرجع سابق، ص233.

[289] Doise, W., and Sterklé, C. (2002). From social to political psychology ; the societal approach. In K. Monroe (ed.) *political psychology* (p153). Hillsdale, NJ : Lawrence Erlbaum.

أثبتت نتائج الدراسة الميدانيّة، أن الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية التونسية نجح في صنع رأى عام. غير أن هذا كيفيات وظروف وسياقات صنع هذا الرأي العام لم تكن في صالح العملية السياسية في فترة الانتقال الديمقراطي. حيث تراوح موقف المواطنين من النخب السياسية ومن الخطاب السياسي، بين النقد السلبي أحيانا والرفض في أحيان أخرى. وقع بناء الخطاب السياسي وفق استراتيجيات خاصة ونماذج مُعيّنة، مُستغلا في نفس الوقت بعض المُؤثّرات التي ساهمت في بناءه وتصريفه واستغلاله في فترات متعددة، لصالح مجموعات سياسية وأفراد وجماعات. لم يقتصر تدوير الخطاب السياسي للنخب السياسية التونسية على الفضاء العام، بل خلق سُبُلا للوجود عبر خلال وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط التكنولوجية الحديثة، ولم يكن ذو حاصل إيجابي أو قادر على صنع رأى عام مُشارك في الشأن السياسي بحماس ووفق سيرورة دائمة

ومتواصلة. تُبنى العملية التواصلية بين النخب السياسية والمواطنين من خلال آليات مُختلفة، من أهمها الخطاب السياسي الذي يُعبّر بشكل من الأشكال عن الهوية السياسية للفاعل السياسي، ويُكثّف رؤيته وتصوراته وبرنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. تبدو هذه الصورة غير مُكتملة إذا ما نظرنا الى طبيعة الخطاب السياسي لجزء من النخب السياسية في تونس، واستنادا على البحث الميداني الذي أبانت نتائجه على إجابات مُتناقضة بين المواطنين المُستجوبين والنخب السياسية الذين قدّموا إجابات حول طبيعة وظروف وسياقات نشأة واستعمال وتوظيف خطابهم السياسي. بناء على الإجابات المُستقاة، ينضاف الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية في تونس إلى عوامل الأزمة التي تغذّت من مواطن الخلل العديدة في فترة الانتقال الديمقراطي، وساهمت في استثمار الصراع السياسي لغاية التموقع وحصد العائدات الشخصية فقط. تبدو الشعبوية في حالتها التونسية سببا ونتيجة في نفس الوقت للأزمات المذكورة دون أن تكون حلاً؛ غير أن المفارقة تكمن في أن الشعبوية تستعمل نفس صفات ودلالات ونماذج الخطاب السياسي مع تصعيده لحدود قُصوى من العنف الرمزي المباشر والصريح.

يمكن الاستفادة من الثغرات التي خلقها الخطاب السياسي لبعض النخب السياسية التونسية، واستغلال تعمُّق الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ 25 جويلية 2021، ليقع إعادة تشكيل الهوية السياسية للنخب السياسية، وللمشهد السياسي الذي يتطلّب حشد القوى السياسية والمدنيّة وبناء خطاب سياسي يُفكّك مواطن الخلل والوهن التي تلُفُّ الخطاب الشعبوي، وتستفيد من الانتكاسات التي عصفت بالانتقال الديمقراطي، وحتى يمكن من جديد صنع رأى عام مُشارك وفاعل ونقدي، يُؤثّث سياقات المقاومة لمُتغيّرات السياسة في تونس.

الفصل السادس

تونس الدولة والسياسة: إعادة تشكيل الهوية السياسية

مكّن الانتقال الديمقراطي في تونس- بشقّيه القانوني والسياسي- من انفراج المسألة السياسية وتحوُّلها الى ممارسة عامّة وحُرّة وديمقراطية، حيث شهدت الساحة السياسية طفرة إيجابية من حيث عدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين الأفراد من مختلف التوجُّهات والمدارس الفكرية والسياسية. حاولت هذه القوى "البحث على أرضية مشتركة ، وكسب تأييد أكبر قطاع من المواطنين بهدف إزالة المخاوف

المُتبادلة[290]" و ترسيخ ما أسماه غويليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell ب"الانتقال الثاني Second Transition" الذي يُشير الى "الانتقال الى نظام ديمقراطي راسخ.[291]"

تطلّب ترسيخ الديمقراطية في تونس مرور الفاعلين الأفراد والنخب السياسية والطيف الحزبي والمدني، بمجموعة من المحطات السياسية والترتيبات القانونية والتشريعية، من أجل تهيئة المناخ السياسي لممارسة تقطع مع "دولة فائض القمع والبيروقراطية[292]" والانتقال من الدولة القانونية الى دولة القانون[293]. في هذا السياق، كان على مختلف الفاعلين، العمل على التخلّي عن السياسة التي أنهكها التداخل بين الدولة والحزب والتي استثمرت في مُشاركة سياسية مُصطنعة أقصت المجتمع والنُخب من عملية انتاج القرار السياسي. لذلك، كان الرهان قائما على خلق سياسة جديدة تعمل على ضمان "حالة توازن بين سلطة الدولة والمجتمع، ليُصبح الحيّز السياسي مُرتبطا بالحيز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[294]". واجهت النخب السياسية ومختلف المشاركين في تدبير الشأن العام، تحدّيات مختلفة ومتعددة تتصل بما هو سياسي واقتصادي وثقافي وغيره من تراكمات ما قبل 2011، أهمها "تفكيك النظام الغير ديمقراطي القديم، وبناء نظام ديمقراطي

---

[290] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص-ص 135-136.

[291] Guillermo O'Donnell, « Delegative Democracy », *Journal of Democracy*, Vol.5, n°1(January 1994), p.56.

[292] نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010)، ص58.

[293] كمال جعلاب، **دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة**، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021).

[294] شريف مراد، **دولة ضاربة ومجتمع هشّ. كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الايوبي معضلة تخلّف العرب؟** الرابط: https://bit.ly/3OLrDuP

جديد.[295]" لا شك أن سيرورة الانتقال الديمقراطي –باختلاف التجارب- تتطلّب "وسائل لتمكين كل جماعة من التعبير عن نفسها والمحافظة على مصالحها[296]"، وفي نفس الوقت تمثيل المصالح الاجتماعية والسياسيّة للرأي العام، من خلال "جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتّصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع.[297]" إن هذه المحافظة على المصالح والتعبير عن الجماعة السياسية، يعني بالأساس الدفاع على هوية سياسية تتّخذ من الاطروحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ما يتوافق مع رؤاها العامة واستراتيجياتها وأيضا مع ما يضمن جودة الحكم ونوعيته وديمومته، ويدفع بالسياسات العامة واختيارات الأحزاب السياسية وبرامجها، ومُشاركة الفاعلين والنخب نحو سقفها الأعلى من حيث تمكين المجتمع، بشكل يجعل من الهوية السياسية تسير "في ركب التوجُّه الأسمى للإرادة العامة.[298]"

تكشف سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس على تناقضات جوهرية بين تلك الإرادة التوافُقيّة العامة من جهة، وبين ممارسات النخب السياسية التي استثمرت في اللحظة الثورية وفي الزمن الانتقالي برصيد يكاد يكون خاليا تماما من العائدات السياسية والتنموية، مما غذّى الشكوك في قُدرة هذه النخب على "تحدّي الحفاظ على الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في ظل استمرار نفس المنوال

---

[295] حسنين توفيق ابراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: https://bit.ly/3FqOMzo

[296] Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*, (Oxford : Oxford University press, 2014).

[297] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص204.

[298] جون جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص35.

الاقتصادي والتنموي.[299] "عبّرت هذه الإخفاقات على خلل يتمفصل جوهريا وبُنيويا مع الهوية السياسية للأحزاب وللنخب وللدولة، بشكل أثّر على طبيعة تسيير الانتقال الديمقراطي والتعاطي مع أزماته المختلفة، حيث لعبت الهوية السياسية بما هي "مجموعة القيم والالتزامات التي تُوحّد المجتمع أو الجماعات السياسية تحت فهم ذاتي مُشترك، وتنمو من خلال المناقشة الديمقراطية وبأوسع تمثيل للمجتمع[300]" دافعا للانفصال بين الرأي العام والجماعات السياسية من جهة، وبين هذه الجماعات والدولة من جهة أخرى. غذّى الطابع الجامد للهوية السياسية وتمركز فكرة الحزب السياسي حول الشخص الواحد، وانبتات الخطاب السياسي عن الواقع وعدم ديناميكية جهاز الدولة في التعاطي مع رهانات الانتقال الديمقراطي، عمليّة القطيعة مع الشأن العام وانهماك الفاعلين السياسيين في التعاطي مع اللحظة السياسية دون تجاوزها. مثّل كل ذلك تفصيلا منهجيا لإخفاقات المسار الديمقراطي وتحوُّلات السياسة في تونس من خلال بروز الشعبوية كظاهرة تستثمر سياسيا فيما حصُل من إخفاقات، وبما هي "حركة مُعادية للديمقراطية" بتعبير سيمور مارتن ليبستSeumour Martin Lipset فرضت إعادة تشكيل الهوية السياسية للدولة التونسية، وطرحت ضرورة التفكير في الهوية السياسية للأحزاب السياسية والرأي العام والنخب والتدقيق في رهانات المسألة الديمقراطية في تونس.

تستعين هذه الدراسة ببعض المؤشرات التي تُعنى بتقييم التونسيين للوضع السياسي والاقتصادي. كما تُوظّف مُؤشرات الثقة في السلطة التشريعية والأحزاب السياسية، ومستوى الديمقراطية

[299] Thomas Carothers, « The end of the transition paradigm », *Journal of Democracy*, Vol. 13, n°.1(2002), pp.5-21.

[300] هويدا عدلي، "الكراهية في المجتمعات. أزمة الهوية"، مصر: مجلة السياسة الدولية، المجلد عدد 50، العدد 199، ص 13-18.

والاهتمام بالشأن السياسي، وذلك لفهم تحوُّلات الهوية السياسية في تونس وإعادة النظر في دلالاتها بفعل تتالي أزمات الانتقال الديمقراطي.

1-تعبيرات الهوية السياسية في تونس و اتجاهات الرأي العام

تميّز سياق الانتقال الديمقراطي في تونس بتوفُّر عناصر "التأصيل الفعلي لمُقوّمات الثورة في مسار إعادة تشكيل الواقع السياسي،[301]"حيث أُعيد تشكيل الهوية السياسية للدولة والنخب السياسية وتوجيه كامل المُنجز التشريعي والسياسي نحو تأسيس التجربة الديمقراطية. في نفس السياق، أُعيد "صياغة بنية المفاهيم السياسية التي لم تخرُج عن هذه الحالة النسقيّة المُندمجة في بنية التراث السياسي القديم والمُتواصلة على خلفيّة إعادة ترتيب المواقع والأدوار وتعهُّدهما بالصيانة والتدوير.[302]" تراوح التأسيس الهوياتي للسياسة الانتقالية في تونس، بين الاعتماد على المُنجز التنظيمي (أحزاب سياسية- مجتمع مدني- نخب سياسية وأكاديمية) من جهة، وبين استيعاب قوى وتيّارات جديدة وجدت في السياق الثوري فرصة لبناء هوية سياسية جديدة تحمل دلالات الديمقراطية والجمهورية والانتخابات والشرعية والمشاركة وقوة الرأي العام، وغيرها من معاني ومفاهيم "العقل السياسي الذي أنتجها.[303]"

تركّز اهتمام العقل السياسي في مرحلة ما بعد 2011 على ثلاثة خطوط مُتوازية شكّلت جوهر العملية الانتقالية: يتمثّل الخط الأول في مُعالجة المسألة السياسية والاقتصادية بتراكُماتها

[301] المولدي قسومي، **في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس** (تونس: دار محمد علي الحامي، 2021)، ص59.

[302] المرجع نفسه، ص59.

[303] حنا أرندت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيوت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص102.

وأزماتهـا. أمـا الخـط الثـاني، فيُعنـى بـالتفكير فـي "إصـلاحات أساسـية فـي المجتمـع بكـل مُكوّناتـه وحركاتـه.[304]" في حـين مثّلـت مسـألة الاسـتقرار السياسـي وأدوار المـواطن-الفـرد في سـيرورة العمليـة الديمقراطية، ثالث هذه الخطوط.

أثارت قضيّة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، العديد من الرؤى حول تلازم المسألتين والدور المحوري الذي تلعبه هذه القضية في سيرورة الانتقال الديمقراطي. يكتب آدم برزيوسكيAdam Przeworski في دراسة بعنوان: ***الديمقراطية والتنمية الاقتصادية Democracy and Economic Development***[305] حول العلاقة بين طبيعة النُظم السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، حيث يُبيّن أن التنمية الاقتصادية تُمثّل البيئة المُلائمة للديمقراطية. كما يظهر التلازم بين الاستقرار السياسي وتبنّي الفرد-المواطن للقيم الديمقراطية، من خلال دراسة كارليس بواكسCarles Boix المعنونة ب: ***الديمقراطية والتنمية والنظام الدولي Democracy, Development and the International System*** [306] التي تعرضُ للعلاقة بين الرفاهية الاقتصادية للفرد-المواطن من جهة، والتحول الديمقراطي من جهة أخرى؛ إضافة الى الأثر السببي للديمقراطية على عملية التنمية الاقتصادية التي تُفضي الى نوع من الاستقرار السياسي. في نفس السياق، تكشف لينا الخطيبLina Khatib في مقالها: ***المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي Political Participation and Democratic Transition in the Arab World***[307] على أهمية الاستقرار السياسي الذي يُفضي الى استكمال عملية التحول الديمقراطي بشكل كامل.

---

[304] مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب، **التحول الديمقراطي في المغرب: الرهانات، المعوقات والحدود** (المغرب: منتدى المواطنة، 2003)، ص13.

[305] Adam Przeworski, *Democracy and Economic Development*. Lien : https://bit.ly/3uv0OSp

[306] Carles Boix, *Democracy, Development and the International System*. Lien : https://bit.ly/3VCVUOt

[307] Lina Khatib, *Political Participation and Democratic Transition in the Arab World*. Lien : https://bit.ly/3UkjYof

تُبيّن هذه الدراسات تلازُم العامل السياسي والعامل الاقتصادي في سيرورة تدبير الانتقال الديمقراطي، وتوفير السقف الاجتماعي الذي يستوعب تناقضات المرحلة ويُجنّب الفاعلين السياسيين ومختلف المشاركين في العملية السياسية، مطبّات الإخفاق وعوامل فشل تأسيس الديمقراطية وتأصيلها كممارسة تُعبّر على "قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، وتأثيرا بالغا في المستويات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية."[308] يتطلّب الاهتمام بالمسألة السياسية والاقتصادية وعملية تأسيس الديمقراطية في السياق الانتقالي، اطارا تشريعيا واتفاقا على قواعد جديدة للممارسة، مما يعني "تعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتّفق مع قواعد الديمقراطية المُقرّرة."[309] تظهر مُدخلات Inputالسياسة والاقتصاد والديمقراطية والأحزاب السياسية والنخب، ذات دلالات تتصل مباشرة بالهوية السياسية للدولة من خلال نظامها وشكلها السياسي، وللنخب من خلال ما تصوغه من برامج وتصورات ذات علاقة بتحصيل مُخرجات Output تتوافق مع حالة "الأنظمة الديمقراطية المُنفتحة Open Democratic Regimes التي تستوعب مطالب الشعب وتُعبّر عنها."[310] لذلك يُمثّل تقييم الواقع السياسي والاقتصادي وأداء السلطة التشريعية ومستوى الديمقراطية والثقة بالأحزاب السياسية والاهتمام بالشأن السياسي، مُؤشرات على مدى تطابق مُخرجات الانتقال الديمقراطي مع مُدخلاته، وعاملا مهما لفهم كيفية وشروط وسيرورة تشكُّل الهوية السياسية للفاعلين السياسيين والأحزاب والرأي العام.

[308] أفاق التحول الى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن، 2011. الرابط: https://bit.ly/3Vyn6OH

[309] Lewis Paul, « Democratization in Eastern Europe ». In Potter (Ed.), *Democratization* (Cambridge : Polity, 2005), p405.

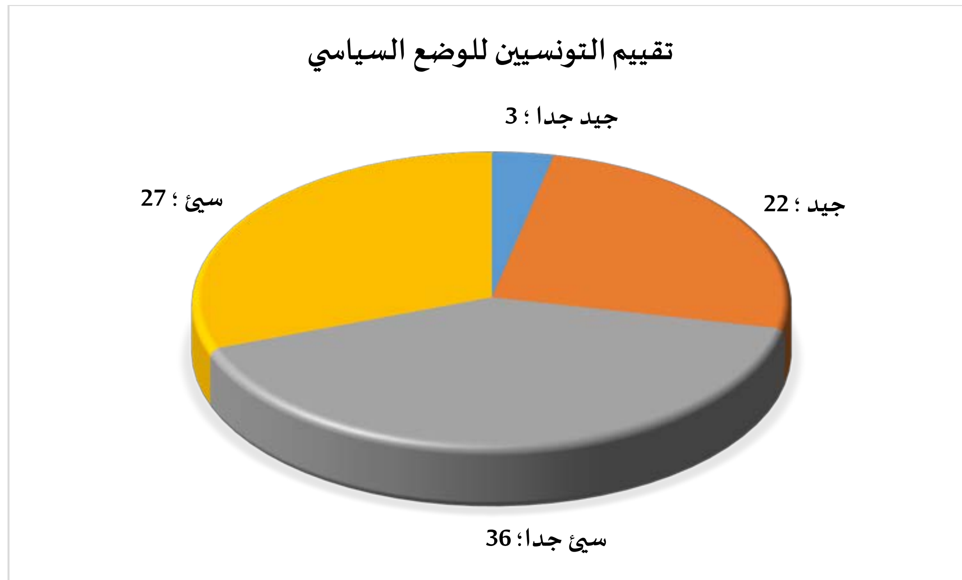
[310] Johnston, H. (2012). « State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes ». *International Journal of Conflict and Violence, 6. (1).*

يُقـدّم المؤشـر العربـي 2019-2020[311] تقيـيم التونسـيين لمختلـف المُخرجـات المـذكورة، ممـا يسـمح بقراءة دلالات وتحولات الهوية السياسية في تونس.

1-1-تقييم التونسيين للوضع السياسي

واجه الوضع السياسي في تونس تحديات متعددة في سياق الانتقال الديمقراطي. أثّرت تلك التحديات على طبيعة المسار السياسي برُمّته، وعلى تمثُّلات التونسيين لواقع السياسة وكيفية ممارستها. يُقدّم الشكل التالي صورة عن الوضع السياسي من وجهة نظر التونسيين.

تقييم التونسيين للوضع السياسي



يعتبر 63% مـن المُسـتجوبين أن الوضـع السياسـي في الفترة 2019-2020 سـيئ و/أو سـيئ جـدا. في حـين أن 25% يعتبرونـه جيّـدا و/ أو جيّـد جـدا. تُعبّر هـذه الأرقـام على مـدى تـأثير الأزمـة السياسـية في تـونس

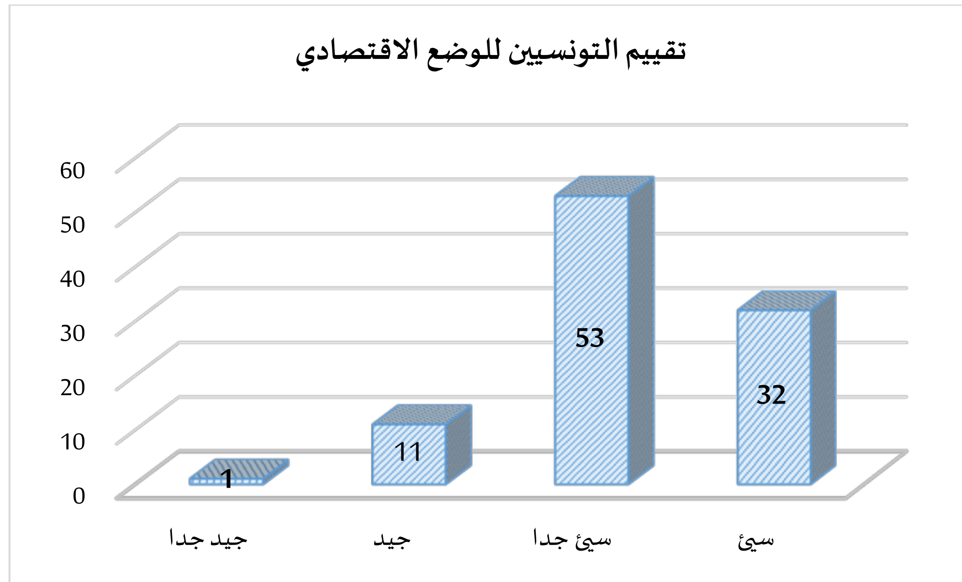
[311] المؤشر العربي 2019-2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الرابط: https://bit.ly/3iBvFtN

على تمـثُّلاتهم للسياسـة ككـل، خاصـة مـع تتـالي الأزمـات السياسـية وانهمـاك الفـاعلين السياسـيين في صـراعات حـول التموقـع السياسـي ممـا أنهـك الجسـم السياسـي ككـل (الأحـزاب-المجتمـع المـدني-الفـاعلين الافـراد)، وأهمـل المطلـب التنمـوي الـذي يتطلّـب قـرارات واسـتراتيجيات وتوافقـات سياسـية. الملفـت للانتبـاه أن سـنة 2019 التي شـملها المؤشـر، كانـت سـنة الانتخابـات التشـريعية والرئاسـية المبكـرة، واللـذان شـهدا اقبـالا مـن عمـوم المـواطنين وخاصـة فئـة الشـباب (الانتخابـات الرئاسـية)، التي تكثّفـت أثناءهـا عبـارات وشـعارات مثـل نزاهـة المترشـح والاسـتقلالية وغيرهـا مـن المعـاني التي رسـمت ملامحprofil غير تقليدي للفاعل السياسي في سياق الانتقال الديمقراطي.

1-2-تقييم التونسيين للوضع الاقتصادي

أثّـرت الازمـات السياسـية في تـونس على المسـألة الاقتصـادية التي اقتصـرت –مـن جهـة الفاعـل السياسـي- على تـدبير اليـومي والحيني، دون التفكير في منـوال اقتصـادي أو تنمـوي يقطـع مـع السـائد منـذ مـا قبـل 2011. كـان لهـذه العُطالـة الاقتصـادية تأثيرهـا العميـق على القـدرة التشـغيلية ووضـعية الماليـة العموميـة وتـدهور مؤشـرات الاسـتهلاك وغيرهـا مـن عوامـل الاخـتلال والتقهقـر في علاقـة بـالمواطن التونسـي والوضـع الاقتصـادي، الـذي لـم يتخلّـى على نفـس المنـوال التنمـوي ولـم يسـعى الفـاعلون الى تنويـع الشـركاء الاقتصـاديين، أو الانفتـاح على مراكـز ماليـة عالميـة جديـدة والاسـتثمار في قطاعـات واعـدة ومُجـدّدة. أثّـر كـل ذلـك على تمـثُّلات الـرأي العـام التونسـي للمسـألة الاقتصـادية، مـن جانـب الثقـة في قـدرة الاقتصـاد على خلـق تنميـة حقيقيـة وأهليتـه للوفـاء بـالوعود الثوريـة للفـاعلين والنخـب لحظـة 2011. في هـذا السـياق، عبّـر جـزء كبيـر مـن التونسـيين على عـدم رضـاهم على الوضع الاقتصادي مثلما يُبيّنه الشكل التالي.

تقييم التونسيين للوضع الاقتصادي



تبدو وضعية الاقتصاد التونسي سيّئة و/أو سيّئة جدا من وجهة نظر 85% من التونسيين. في حين يُعبّر 12% فقط على رضاهم حول الوضع الاقتصادي. بالنظر في مختلف الازمات التي شهدتها تونس منذ 2011 ذات العلاقة بالميزانية العمومية والدين الخارجي وغياب البرامج والمشاريع الخالقة للثروة، وما رافقها من أزمات اجتماعية تتعلق بالبطالة وتراجع المقدرة الشرائية وغيرها، يظهر أن نسبة عدم الرضا على الوضع الاقتصادي مُتطابقة مع المعطيات الاقتصادية الملموسة

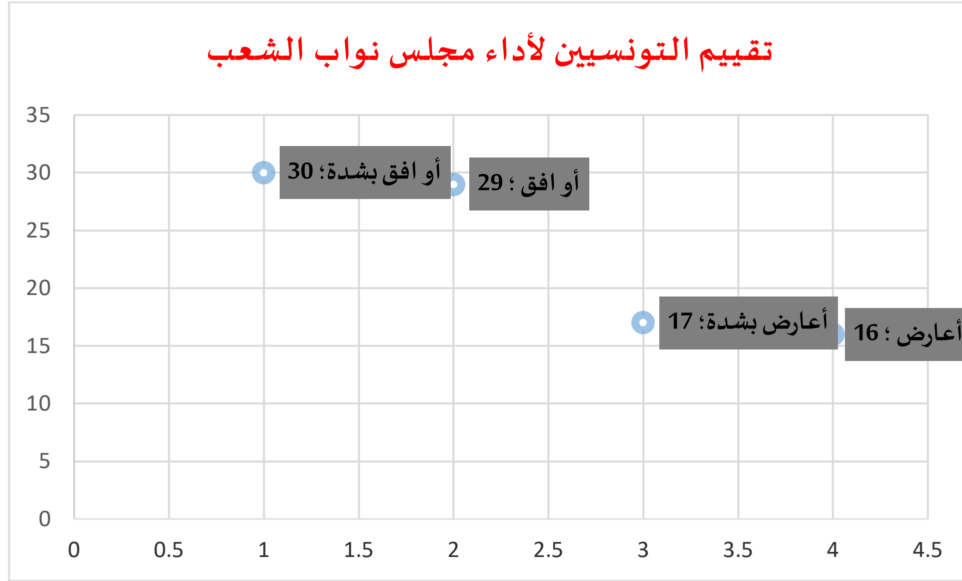
التي تظهر بصورة جليّة وواضحة، وكانت في بعض الفترات سببا من أسباب الأزمة السياسية والاجتماعية. يُؤثّر هذا الوضع الاقتصادي على صورة الفاعل السياسي عند الرأي العام وعلى الجدوى من السياسية برُمّتها، مما يُثير التساؤل حول تغيُّرات الهوية السياسية للرأي العام في علاقة بما يحمله من تصورات حول الفاعلين والسياسة.

1-3-تقييم التونسيين لأداء مجلس نواب الشعب

تُمثّل السلطة التشريعية لسان حال عموم المواطنين من خلال تولّي النواب ترجمة وعودهم الانتخابية وبرامجهم السياسية الى تشريعات ونصوص قانونية، تُعيد تأطير وتنظيم العلاقة بين المرفق العمومي من جهة، والمواطن من جهة أخرى. يُنظر الى مجلس نواب الشعب على أنه التعبيرة التنظيمية للشكل السياسي للدولة، والترجمة العملية لتوافقات النخب السياسية والفاعلين في مرحلة الانتقال الديمقراطي. في هذا السياق، يُعبّر البرلمان على قدرة الأحزاب السياسية على التعبئة والاستقطاب وحشد الأصوات الانتخابية التي يقع توظيفها في إطار التموقع السياسي والقيادة السياسية للدولة. لذلك، يُترجم العمل النيابي جزء من الهوية السياسية للفاعلين والنخب، وتقاس هذه الهوية من جانب امتدادها وديمومتها من خلال مدى رضى التونسيين على الأداء البرلماني.

يُقدم الشكل الموالي حاصل تفاعلات التونسيين مع مجلس نواب الشعب.

تقييم التونسيين لأداء مجلس نواب الشعب



عبّر 59% من التونسيين على موافقتهم على عدم جدّية آداء مجلس نواب الشعب. في حين صرّح 33% على معارضتهم للموقف القائل بعدم جدوى أعمال المجلس. بالنظر في توقيت اجراء الاستبيانات الخاصة بالمؤشر العربي (2019-2020)، والأحداث التي ميّزت مختلف جلسات مجلس نواب الشعب حينها (عنف داخل البرلمان-اسقاط حكومات- توافقات مصلحيّة)، نفهم ارتفاع نسبة عدم الرضى على أعمال المجلس، وعلى الأداء الذي كان سائدا في الفترة المذكورة. تطرح هذه النسبة تساؤلات حول أهمية العمل التشريعي ووجود سلطة مستقلة ومُنتصبة بفضل التدخل المباشر من المواطنين عبر العملية الانتخابية (الانتخابات التشريعية). لا شك أن الاقبال على التصويت أثناء الانتخابات التشريعية-بصرف النظر على نسب المصوتين- تطرح تناقضا في علاقة بانتظارات الرأي العام من السلطة التشريعية وواقع الممارسة السائدة من قبل هذه السلطة. كما أن إخفاقات السلطة التشريعية في معالجة بعض المسائل ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، غذّت النفور العام من البرلمان، وأحيانا يكون التناقض في صورة مُطالبة البرلمان من قبل الرأي العام بما ليس من اختصاصاته، أو انهماك بعض النواب في تداول مسائل لا علاقة لها بالعمل

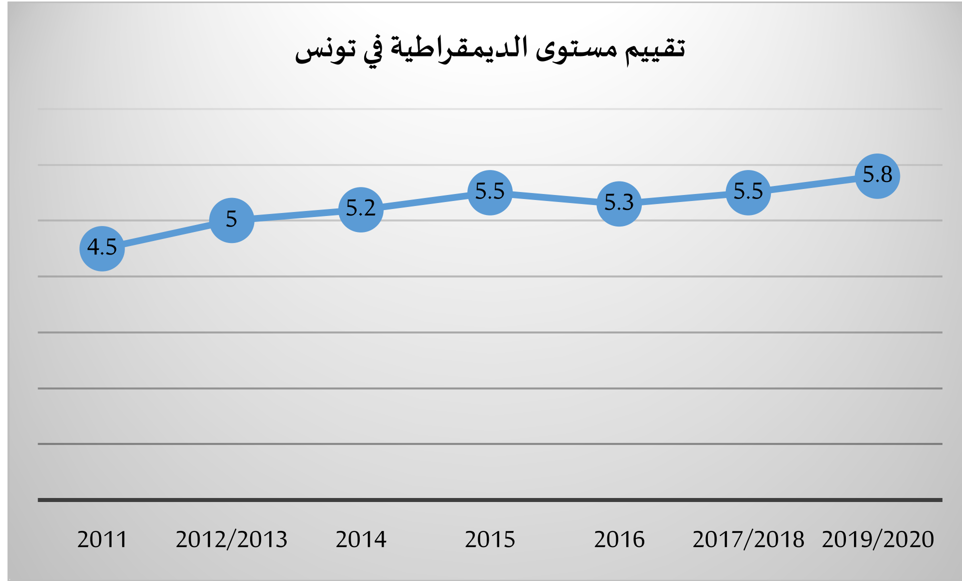
البرلماني أو أنها ليست من صميم اهتمامات مجلس نواب الشعب، مع ما رافق سنتي 2019-2020 من ترذيل للعمل التشريعي وتحميل النواب لكامل المسؤولية في حصيلة الإخفاق وتردّي الممارسة السياسية.

4-1-تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية

اكتسبت الديمقراطية منذ 2011، مضمونها التشريعي والسياسي الذي عبّرت عنه مختلف المحطات السياسية والنقاشات بين النخب والفاعلين. وقد مثّل الشكل السياسي للدولة وتفاعلات النخب السياسية والأحزاب والرأي العام، ترجمة عمليّة لفكرة الديمقراطية الانتقالية والتي حاول مختلف المتدخلين في العملية السياسية، تحويلها الى واقع ذو دلالات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتأصيلها كهوية سياسية للدولة ولمختلف الفاعلين.

تراوح مؤشر الديمقراطية من جهة تقييم التونسيين، بين الصعود والنزول عبر مختلف عشرية الانتقال الديمقراطي. يُقدّم الشكل التالي تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية بين سنوات 2011 و2020.

تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية



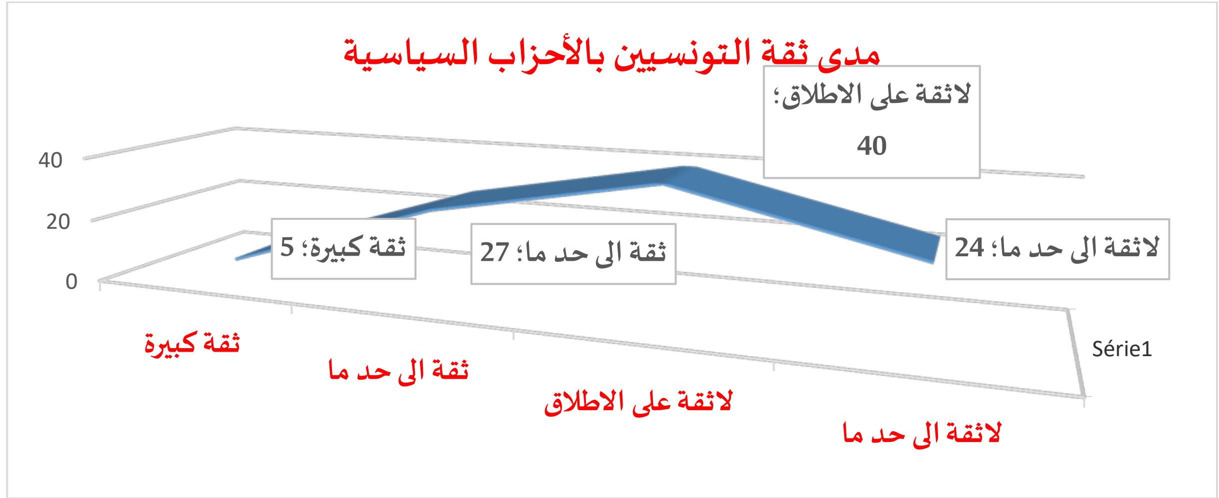
يُبيّن الشكل تطور مؤشر الديمقراطية حسب تقييم التونسيين عبر سنوات 2011 و2020، حيث تطوّر المؤشر من 4.5 في 2011 الى 5.2 سنة 2014. كانت سنة 2011 بداية التأسيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي بما يعنيه ذلك من تجربة واختبار لقدرة الأحزاب والفاعلين والرأي العام على إنجاح التجربة الديمقراطية. في حين مثّلت سنة 2014 مرحلة جديدة من الاختبار الديمقراطي من خلال تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، أعقبت فترة من الازمة السياسية التي أفضت الى تعيين حكومة تصريف أعمال ووصول النقاش السياسي الى نقطة الصدام بين مختلف الفاعلين. سجّل مؤشر الديمقراطية صعودا طفيفا سنة 2019 حيث وصل الى حدود 5.8 مما يدل على أهمية المطلب الديمقراطي بالنسبة للرأي العام التونسي رغم أزمات السياسة والاقتصاد وتناقضات الخطاب السياسي. يبلغ متوسط مؤشر الديمقراطية عند التونسيين حدود الرقم 4 وذلك بين سنوات 2011 و2022. يُفسّر تصاعد المؤشر بين السنوات المذكورة على تأصُّل المطلب الديمقراطي عند عموم الرأي العام رغم صراعات النخب السياسية وأزمات الجمهورية الانتقالية.

1-5-تقييم مدى ثقة التونسيين بالأحزاب السياسية

شهدت سنة 2011 طفرة في مستوى عدد الأحزاب السياسية التي خاضت تجربة النقاش حول النظام السياسي للدولة التونسية، وتأسيس شروط العملية السياسية وكيفية إدارة الشأن العام. عملت هذه الأحزاب على استقطاب الرأي العام حول رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية لقيادة الجهاز التشريعي والتنفيذي للدولة. كما حاولت تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين لفائدة الحزب والبرنامج والهدف السياسي مثل الانتخابات أو الاحتجاج في محطات معيّنة. خاضت الأحزاب السياسية التونسية صراعات مختلفة فيما بينها، مما أثّر على نوعية الخطاب وطرائق التعبئة وظروف الاستقطاب ووضعية المنخرطين داخلها خاصة فئة الشباب، إضافة الى كيفية اتخاذ القرار والمشاركة فيه وحضور العنصر النسوي، وطريقة تفاعل الأحزاب بهياكلها وقياداتها مع قضايا السياسة والاقتصاد وغيرها، ليكون حاصل ذلك، تراجع ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية على امتداد عشرية الانتقال الديمقراطي.

في هذا السياق، يُقدّم لشكل الموالي تقييما لثقة التونسيين في الأحزاب السياسية.

تقييم مدى ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية



عبّر 64% من التونسيين على عدم ثقتهم المطلقة و/ أو عدم الثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية. في حين كانت نصف النسبة المذكورة (32%) تخُص من لديهم ثقة كبيرة و/ أو ثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية.

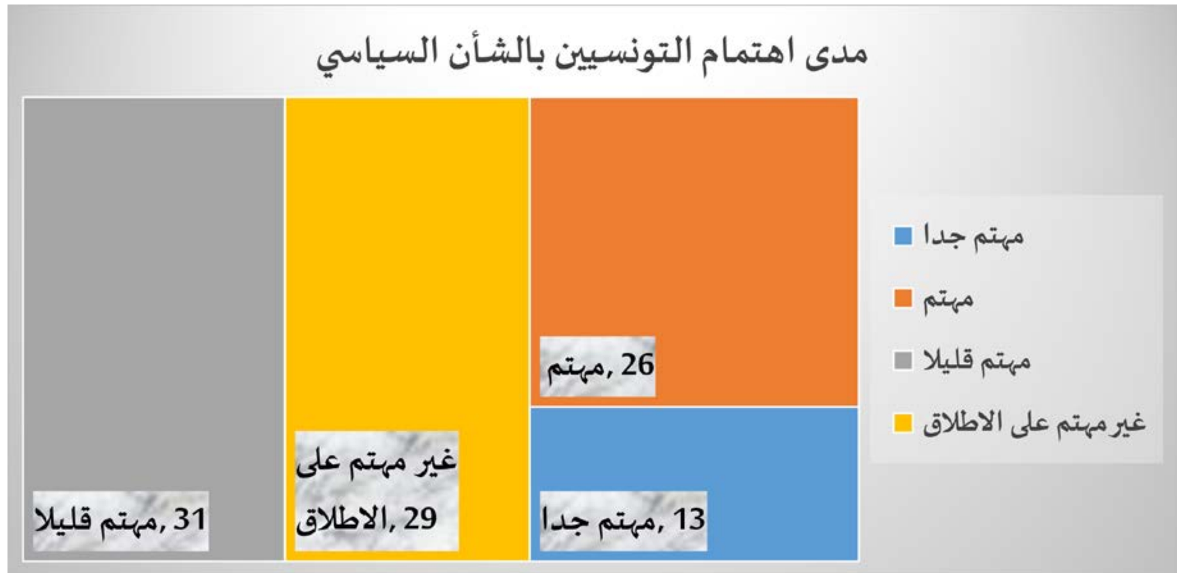
انعكست أزمات الأحزاب السياسية وفشلها في إدارة أزمات الدولة بشقّها الاقتصادي والاجتماعي، في تراجع منسوب ثقة الرأي العام في قُدرات هذه الأحزاب. كما مثّلت صراعات التموقع وسياسات تصعيد الازمة وتبادل أسباب الفشل بين مختلف الأحزاب، جزء مهما من نتيجة غياب ثقة الرأي العام، اذ فقدت الأحزاب هويتها السياسية التي تُعبّر على موقعها من قضايا الراهن السياسي والاقتصادي، واستراتيجياتها سواء للحكم او المعارضة إضافة الى تموقُعها تُجاه قضايا الديمقراطية والحريات الفردية والعامة ومسائل التنمية والاستقرار السياسي وغيرها. يُمثّل ارتفاع مؤشر غياب ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية نقطة ارتباك في سيرورة العملية الديمقراطية، وفي ديمومة التنظُّم الحزبي في تونس، خاصة مع تصاعد موجة العداء نحو الأحزاب وارتداد التجربة الديمقراطية التونسية نحو حالة من الشعبوية التي تُعادي الأحزاب وأشكال التنظُّم

المختلفة، مما يطرح السؤال حول قُدرة الأحزاب على تدارك حالة النكوص الديمقراطي واستعادة الممارسة والفكرة الديمقراطية.

1-6-تقييم مدى اهتمام التونسيين بالشأن السياسي

تُقاس الديمقراطية ومدى تأصُّلها في مستوى التفكير والممارسة، بمدى اهتمام الرأي العام بالشأن السياسي، وقد يكون هذا الاهتمام مُوزّعا بين المشاركة الرسمية وأُخرى غير رسمية أو احتجاجية. في هذا السياق، شهد الاهتمام بالشأن السياسي التونسي تذبذُبا من حيث درجة اهتمام الرأي العام بين محطات مختلفة من التاريخ السياسي لعشرية الانتقال الديمقراطي، واختلفت التقييمات في ذلك مثلما يُبيّنه الشكل الموالي.

تقييم مدى اهتمام التونسيين بالشأن السياسي



عبّر 39% من المُستجوبين على اهتمامهم و/أو اهتمامهم الشديد بالشأن السياسي. في حين يُجيب 60% بأنهم مهتمون قليلا و/ أو غير مُهتمين على الاطلاق. يُفهم هذا الفارق بين النسبتين من خلال

استعراض مختلف الأزمات السياسية التي توازت مع عشرية الانتقال الديمقراطي، وأهملت تدبير الحلول التي كان يُمكن لها أن تُحافظ على الحد الأدنى من اهتمام الرأي العام بالسياسة.

يمُرُّ اهتمام الرأي العام بالسياسة عبر آليات ومحطات مُختلفة، منها التنشئة السياسية للأفراد التي يكون للحزب السياسي والمؤسسات الوسيطة والسياسات العمومية للدولة، دور هام في بناءها. حيث تكون استراتيجيات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الوسيطة، ذات قُدرة على بناء الشخصية والهوية السياسية للأفراد وللجماعات. غير أن واقع الحال في تونس، يكشف على تآكل القدرات التعبوية والاقناعية للأحزاب وفقدانها التدريجي لهوياتها السياسية وعدم مُحافظتها على تموقعها السياسي، وانهماكها في متابعة الحدث السياسي دون القدرة على خلق هذا الحدث او تحويل وجهته نحو الصالح العام وتشريك المواطن في ذلك. كما أن فقدان امكانياتها على التحرك والاحتجاج والمشاركة، ساهم في بناء عامل انعدام ثقة مرتفع (60%) في الشأن السياسي.

تُشكّل مختلف المحاور السابقة (الوضع السياسي؛ الوضع الاقتصادي؛ السلطة التشريعية؛ الديمقراطية؛ الأحزاب السياسية؛ الشأن السياسي)، تعبيرات الهوية التي تُميّز النظام والشكل السياسي للدولة واستراتيجياتها. إذا كانت الهوية السياسية تُعبّر على كيفيّة تعريف الأفراد والمجموعات لأنفسهم، فإنها قد تتحوّل الى جُذاذة تعريفية لاختلال البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام ما، وأيضا مُؤشرا على استبدال "نوع من القمع بقمع آخر[312]" بتعبير أنتوني أبيا Anthony Appiah.

[312] Alain Policar, Dépasser le piège identitaire. Lien : https://bit.ly/3FlFdAC

تتشكّل الهوية السياسية انطلاقا من الوضع السياسي والوضع الاقتصادي والسلطة التشريعية والديمقراطية والأحزاب السياسية والاهتمام بالشأن العام، بشكل يجعل من كل ضلع من هذه المصفوفة Matrice مُرتبطا بُنيويا بالآخر. تتأثّر الهوية السياسية في صورة اختلال ضلع من الأضلاع المذكورة والتي يُبيّنها الشكل السابق (شكل عدد7)، لذلك تتطلّب الهوية السياسية في مرحلة الانتقال الديمقراطي توفُّر ما أسماه أمارتيا سان Amartya Sen[313] بأليات "الإنذار المُبكّر" التي تعمل لصالح عقلنة الأزمات وتفكيكها أو استباق ظروف ديمومتها. إذا كان الانتقال الديمقراطي في تونس، قد مكّن جميع قطاعات الشعب من "اكتساب هويّة أنّها حكم الجميع بلا استثناء،[314]"فإن هذه الهوية قد عرفت أزمات مُختلفة ومُتعدّدة في سياق أزمات الديمقراطية التونسية.

2- الهوية السياسية والتعزيز الديمقراطي

يُشير روبنز كيفن Robbins Kevin الى "ديناميكية الهوية السياسية، وتغيُّرها ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة الى أنها تتعلّق بمبادئ الوحدة مُقابل التعدد والاستمرار مُقابل التغيُّر."[315] بالنظر في تفاعلات الرأي العام في تونس مع السياق الاقتصادي (شكل عدد 6)، والسياق الاجتماعي (شكل عدد 4 وعدد6)، نلاحظ التغيّر الواضح في الهوية السياسية للدولة من خلال آداء فاعليها وسياساتها العمومية طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي، حيث لم تُفلح النخب السياسية في عملية التعزيز الديمقراطي Consolidation

[313] أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

[314] عبد الوهاب الأفندي، "تحدّيات التنظير للانتقال نحو المجهول، تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي،" مؤلف جماعي، **أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص183.

[315] روبنز كيفن، **الهوية. في مفاتيح اصطلاحية جديدة. معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص710.

Democratic[316] التي تتطلّب "التعامل المُؤسسي مع الصراعات الاجتماعية بهدف التسوية والتهدئة."[317] نتج عن عدم تحقيق عملية التعزيز، تعرُّض النظام الديمقراطي الى حالة من الاستنزاف التي هدّدت بتحلُّل مؤسساته وقواعده، والى "حالة من عدم الاستقرار السياسي وزيادة عدم ثقة المواطنين في نظامه الديمقراطي."[318] يظهر من خلال ذلك أن عملية الانتقال الديمقراطي في تونس كانت مُركّبة بمعنى أنها جمعت بين الانتقال من الأعلى الذي تقوده النخب، وما يُسمّى الانتقال من الأسفل والذي تُساهم فيه مختلف القوى المُنظّمة وغير المُنظّمة من أفراد وفاعلين من خارج المنظومة.

أحال غياب التعزيز الديمقراطي على تناقُضات عميقة وبُنيوية في تصوُّرات الرأي العام للنظام الديمقراطي في تونس. حيث تكشف الدراسات الميدانية على تذبذب التقييم تُجاه النظام الديمقراطي والمسألة الديمقراطية عموما. في هذا السياق، يكشف المؤشر العربي 2019-2020، على جزء من تمثُّلات التونسيين للنظام الديمقراطي بين سنوات 2011 و2020، مما يسمح بتتبُّع مدى ترسُّخ المسألة الديمقراطية في تونس، وعلاقة النظام السياسي وشكله وهُويته في تغذية الديمقراطية وتقبُّل المواطن التونسي لطبيعة النظام السياسي طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي.

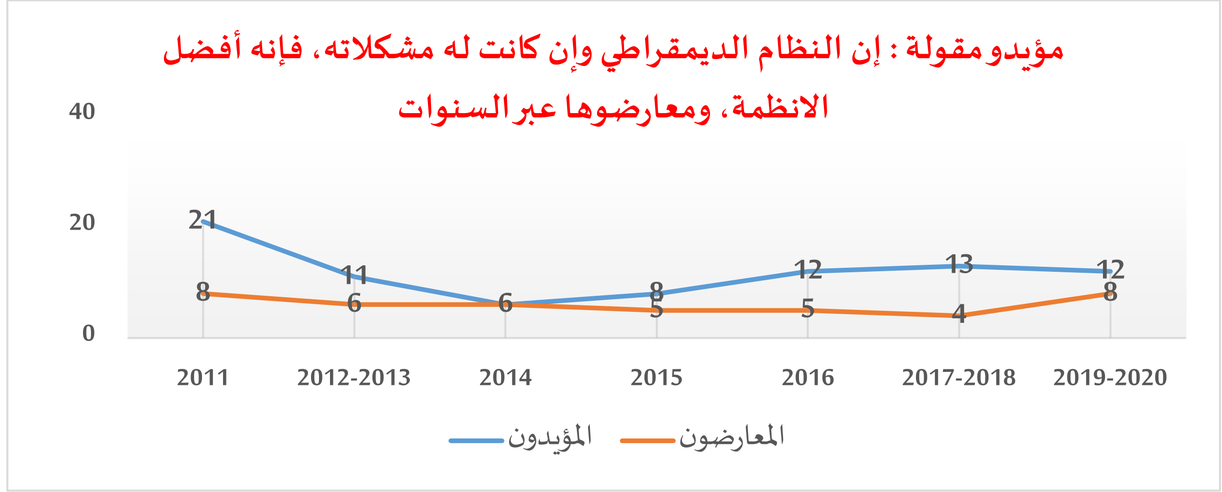
يُقدّم الشكل الموالي تقييم التونسيين للنظام الديمقراطي.

[316] J. Samuel Valenzuela, « Democratic Consolidation in post-Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions », Kellogg Institute (Working paper), n°.150, December 1990, pp.6-7. Available at : https://bit.ly/3BrvSpP

[317] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص158.

[318] المرجع نفسه.

تقييم التونسيين للنظام الديمقراطي



يُقدّم الشكل تقييم التونسيين للنظام الديمقراطي-رغم اشكالياته أو ما يُسمّى بأزماته- طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي، ويتوزّع التقييم بين المؤيدين والمعارضين. انخفض تقييم المؤيدين لفكرة أن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته فإنه أفضل الأنظمة، ب 9 نقاط بين سنتي 2011 و2020. حيث تدحرج العدد من 21 سنة 2011 الى 12 سنة 2020، رغم تسجيل تراجع واضح سنة 2014(6 نقاط) وعودة المؤشر نحو الارتفاع سنة 2015(8 نقاط).

مثّلت سنة 2011 لحظة سياسية دشّنت لنظام ديمقراطي غير مألوف في سيرورة الممارسة السياسية في تونس، وكان له وقعه الخاص على تمثُّلات التونسيين لأهمية الديمقراطية والقيم الجديدة للممارسة والتفكير. كما لعبت ديناميكية التلاقي Dynamique de convergenceأدوارا هامة في "تجاوز الاستقطاب السياسي الحادّ وتحقيق الطمأنة المُتبادلة بين أطراف العمليّة السياسية لتأمين انتقال آمن الى الديمقراطية.[319]"غير أن تتابُع

[319] المولدي قسومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص125.

الأزمات وتحوُّلها الى عامل عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، حوّل ما يُسمّيه صامويل هنتنغتون Samuel Huntington "السمات السياسية لمصادر الهوية[320]" والتي تشمل الجماعة؛ القائد؛ الحزب؛ الحركة ؛الأيديولوجية والدولة، إلى مصادر توتُّر وعوامل تراجع ونُكُوص في مستوى ثقة الرأي العام في الهوية المُتشكّلة منذ 2011. لم يكن التعزيز الديمقراطيConsolidation Democratic مطروحا على طاولة الحل السياسي بالنسبة الى النخب السياسية والفاعلين من مُختلف التوجهات السياسية والأطروحات الأيديولوجية. بل وقع تجاوز العوامل المُدعّمة لتعزيز الديمقراطية، مثل: تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي؛ حدود استخدام السلطة؛ ترشيد إدارة الصراعات؛ التحُّول المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائيّة.

تُؤدّي هذه العوامل أدوارا مهمة في ترسيخ الهوية السياسية من جانب "توطيد أركان النظام واستقراره والإدارة الفعّالة لمؤسساته.[321]"

1-2-تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام Consensus على قواعد النظام الديمقراطي

يرتبط التعزيز الديمقراطي ارتباطا مباشرا ووثيقا باستقرار الاتفاق العام بين الفاعلين السياسيين على قواعد النظام الجديد. يعني ذلك في جزء منه، قبوا جميع الأطراف بشروط العملية السياسية، واقتناع الرأي العام بجدوى الديمقراطية و"فاعليتها في زيادة دائرة الادماج لمختلف القوى والفاعلين في الحياة العامة.[322]" يُميّز جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori بين ثلاثة مستويات للاتفاق العام، وهي: "أولا، الاتفاق بشأن القيم العليا

[320] صامويل هنتنغتون، **من نحن؟ التحديات التي تُواجه الهوية الأمريكية**، ترجمة حسام الدين خضُّور (دمشق: دار الحصاد، 2005)، ص43.

[321] Juan Lenz and Alfred Stepan, Problem of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America and Post- Communist Europe (Baltimore : John Hopkins Press, 1996), Larry Diamond, Developing Democracy : Towards Consolidation (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1999).

[322] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** مرجع سابق، ص152.

Ultimate Value للنظام السياسي والمُتمثّلة في الدستور. ثانيا، الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية واجراءاتها Rules and Procedures والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم. ثالثا، الاتفاق بشأن السياسات العامة.[323]" يُشدّد سارتوري Sartori على ضرورة الاتفاق على المستوى الأول والثاني، وأهمية الاتفاق على المستوى الثالث، بل وُجوبيّة ذلك (الاتفاق بشأن السياسات العامة)، لأنه أساس الديمقراطية ومُبرّر تعدد الأحزاب. يُؤشّر الاتفاق على السياسات العامة، على هوية الدولة والفاعلين من داخلها وعلى ضيق المسافة الأيديولوجية بين الفاعلين، والأدوار المحورية للتوافقات بين النخب وقدرة التعبير على تطلعات الرأي العام. لذلك، يكون استقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي، بمثابة استقرار لهوية الدولة نفسها، وللهوية السياسية للفاعلين من داخلها.

2-2-حدود استخدام السلطة

يُعتبر نطاق استخدام السلطة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ترجمة للاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي من جهة، وتعبيرا على حُسن إدارة الصراعات والاختلافات، من جهة أخرى. يفرض تحديد استخدام السلطة، امكانية تدبير التبايُنات بين الأغلبية والأقليّة وعدم الخروج على قواعد الديمقراطية. كما يُجنّب ذلك "طغيان الأغلبية وإلغاء الفصل بين السلطات والاعتداء على حقوق الانسان.[324]"

[323] Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987), pp.190-191.

[324] فريد زكريا، **مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج**، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2009)، ص105.

تأسس النظام السياسي في تونس في 2011 على مبدأ التفرقة بين السلط والاستقلالية التامة لكل واحدة منها. كما تولّت الهوية السياسية للدولة ترتيب العلاقات بين السلط، وترسيم حُدود التقاطعات فيما بينها، وبين الفاعلين السياسيين ومجالات تدخُّل الرأي العام. مكّن هذا التمييز ورسم الحدود من توطين الممارسة الديمقراطية في شكلها الاجرائي من خلال محطّات مختلفة (انتخابات، التصويت على الثقة للحكومات، مساءلة الحكومات والوزراء، التدقيق في الميزانيات...)، غير أنها لم تخترق مجالات أخرى ذات صلة بترميم الهوية السياسية للمؤسسات الوسيطة المُتدخّلة في تفاصيل العملية السياسية، من خلال النقاشات العامة أو مشاريع القوانين وغيرها من أنماط وأشكال النقاش السياسي العمومي.

3-2-ترشيد إدارة الصراعات

إذا كان تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي، عامل استقرار لهوية الدولة والفاعلين السياسيين. وإذا رسم حدود لاستخدام السلطة، يسمح بتنظيم وتأطير العلاقات بين مختلف الفاعلين والسلط، ويُروّج للديمقراطية التشاركية في علاقة بإنتاج القرار وصوغ السياسات العمومية؛ فإن مبدأ ترشيد إدارة الصراعات يُمثّل "أحد العناصر الجوهرية في الديمقراطية[325]" من جانب كونه يُكثّف معنى ودلالات التوافق والعمل المُشترك بين الأطراف المُختلفة، ويحُدُّ من "الاستقطابات الأيديولوجية الحادة والمواجهات المستمرة بما تُمثّله من معادلة صفريّة تهديدا لعملية التعزيز الديمقراطي.[326]" في هذا السياق، يرتبط اعتدال الصراعات

[325] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** مرجع سابق، ص157.

[326] المرجع نفسه.

السياسية "بوجود نخب سياسية وقيادات توافقية أو معتدلة، تسعى الى التواصل وبناء التفاهمات والاتفاقات مع الأطراف الأخرى.[327]"كما تتدعّم عملية التعزيز الديمقراطي بوجود الاطار القانوني والتنظيمي لإدارة الصراعات الاجتماعية. غير أن "تراكم الإشكاليات والأزمات يُؤديان الى إعاقة التعزيز الديمقراطي،[328]" وعدم تحقيق التوازن بين المشاركة الشعبية من ناحية، ودور النخب السياسية من ناحية أخرى. يتطلّب نجاح الانتقال الديمقراطي في بداياته، إدراك الفاعلين السياسيين لقواعد الصراع حتى يقع "نزع صفة التسيّس عن الصراعات الاجتماعية De-Politicization فعادة ما تُسيّسُ الصراعات في المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي، أما عملية التعزيز فإنها تتطلّب التعامل المؤسسي مع تلك الصراعات بهدف التهدئة والتسوية.[329]"

يظهر سياق الصراعات السياسية في تونس في فترة الانتقال الديمقراطي، مليئا بأصناف متعددة من الصراعات التي تجاوزت العقد السياسي الانتقالي، حيث لم يتجاوز التوافق حدود الشكل والشروط الاجرائية فقط، ولم يكن مُطابقا من جانب الممارسة بمضمونه الاجتماعي والأخلاقي والثقافي والمواطني. لذلك كانت إدارة الصراعات سواء تلك المتعلقة بالحكم أو باستكمال تأسيس بعض من أركانه (المحكمة الدستورية، القانون الانتخابي...)، ترجمة عملية مباشرة لسوء استثمار الاختلاف وتعبيرا على طُغيان الهوية السياسية للمجموعة المُغلقة (الحزب)، وأحيانا الفاعل الفرد. لعب هذا العامل دورا مُغذّيا لبروز الشعبوية في شكلها السلطوي، والنكوص الديمقراطي في 2021، واستغلال مُجمل تلك الصراعات في تحويل الأنظار عن الديمقراطية التوافقية

---

[327] المرجع نفسه.

[328] المرجع نفسه، ص158.

[329] أنظر الموضوعات المتعلقة بتطوير كفاءة الهيئات التشريعية في: على الصاوي، الإصلاح البرلماني (القاهرة: البرنامج البرلماني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).

(الصراعية أحيانا)، لصالح الرؤية الأُحادية والتفكير اللاتشاركي في العملية السياسية، ما يُعرف بالاستنزاف الديمقراطي Democratic Attrition وصولا الى الارتداد السلطوي Authoritarian Reversal[330].

2-4-التحوُّل المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائيّة

توافقت النخب السياسية في تونس منذ 2011 على إضفاء الشرعية على النظام السياسي، من خلال تعميم الديمقراطية كممارسة تُعبّر "على قُدرة النظام السياسي على تحقيق المصالح والخدمات.[331]" مكّن هذا التوافق القانوني والسياسي من إدارة جزء من الانتقال الديمقراطي يتّصل أساسا "بالقوى والفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة السياسية والمنافسة السياسية.[332]" تعاملت مختلف النخب والرأي العام مع الديمقراطية الإجرائية كآلية لتدبير اليومي والراهن، دون التفكير في تحويل تلك الممارسة الى استراتيجية واضحة أو غاية تُبرّر تحوُّل السياسات العامة أو الرؤى والتصورات الحزبية. في هذا السياق، يرتبط التحول من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائيّة بكفاءة المؤسسات الرسمية وقدرتها على بلورة السياسات العامة التي تُترجم انتظارات الرأي العام. بالمحصلة، يتحقّق التحول التدريجي المُشار اليه شرط تحصيل الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي وتحديد استخدام السلطة وترشيد إدارة الصراعات.

---

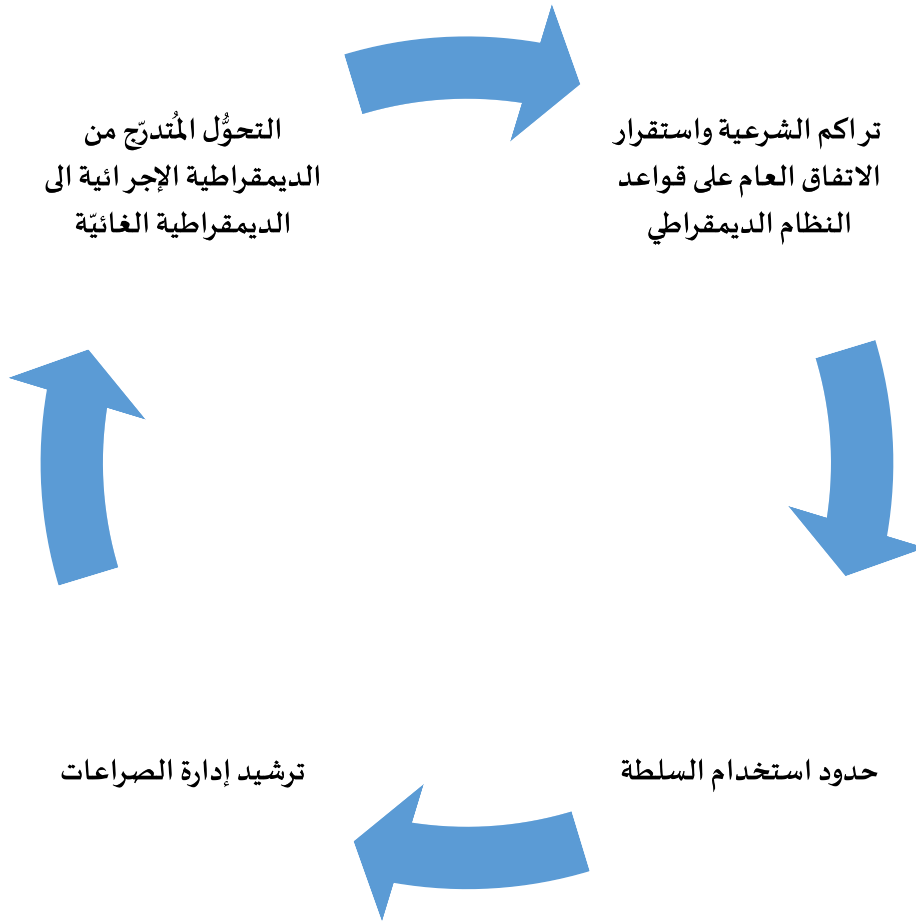
[330] Wolfgang Merkel, Plausible Theory, Unexpected Results : the Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe, IPG, N 2/2008, p.15.

[331] على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** مرجع سابق، ص163.

[332] المرجع نفسه، ص20.

تعمل الرباعية المذكورة (تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي؛ حدود استخدام السلطة، ترشيد إدارة الصراعات؛ التحول المتدرج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائيّة)، كمصفوفة أو رباعيّة مُتوازية الأضلاع، تُشكّل تصور الهوية السياسية ودلالاتها من خلال أطروحة التعزيز الديمقراطي.

العوامل المُدعّمة لتعزيز الديمقراطية



3-إعادة تشكيل الهوية السياسية في تونس

ارتبطت الظاهرة السياسية التي طبعت ثورة 2011 في تونس ببنية النظام السياسي الذي أعاد تشكيل الهوية السياسية للدولة والجماعات والأفراد والنخب السياسية، بصورة جعلت من الديمقراطية تُؤدّي وظيفة "شبكة أمان بين الدولة والفرد.[333]"ساهم التنظيم التشريعي للدولة، والتأطير "التوافقي" لشروط العملية السياسية، في بلورة تصوُّرات وأُطروحات دفعت بالرهان السياسي نحو حدوده القُصوى في بعض الأحيان. غير أن ذلك، لم يتساوق عمليّا مع صياغة نموذج تنموي جديد، ورؤية هوياتيّة ثابتة للدولة والأحزاب وللفاعلين. بل أن الظاهرة السياسية في تونس اصطدمت بغياب التلازم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (أطروحة آدم برزيوسكيAdam Przeworski)، وانعدام رؤية تجمع بين التحول الديمقراطي والهوية السياسية (مقاربة لينا الخطيب Lina Khatib)، وعدم انسجام الديمقراطية والتنمية مع النظام الدولي سياسيا واقتصاديا (قراءة كارليس بواكسCarles Boix).

أبانت المُؤشرات المُتعلّقة بتقييم التونسيين للوضع السياسي والاقتصادي، ولأداء السلطة التشريعية وهامش الثقة في الأحزاب السياسية واهتمامهم بالشأن السياسي وبمستويات الديمقراطية في تونس، على خلل واضح يمسُّ تمثُّلات الرأي العام للهوية السياسية سواء تلك التي تتعلّق بالدولة أو ببقية الفاعلين من أحزاب وأفراد. إذا كان الانتقال الديمقراطي في تونس قد تجاوز أزمات التغيير السياسي انطلاقا من مقاربات تعميم المشاركة وحرية الاختيار والتنظُّم، فإنه لم يتجاوز أزمة الهوية السياسية التي تُؤدّي وفق مقاربة فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama "أدوارا هامة في الحفاظ على نظام سياسي حديث وناجح، وتُعزّزُ الأمن المادي والتنمية الاقتصادية، والثقة بين المواطنين، كما تُوفّر الدعم لشبكة الأمان الاجتماعي.[334]" بالنظر في الراهن التونسي، نلاحظ فقدان النظام السياسي لمُجمل تلك البُنى التشريعية وتعبيرات الهوية –رغم اختلالها- منذ جويلية

[333] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقديّة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص62.

[334] Francis Fukuyama, « Why National Identity Matters ». *Journal of Democracy*, 2018, 29.4 :5-15.

2021،حيث تحوّلت موازين القوى من صبغتها التشاركية الى شكل جديد يُمكن تسميته بالأنوقراطي[335]Anocratic. إضافة الى عدم اشتغال مصفوفة Matrice التعزيز الديمقراطي من جانب المحافظة على تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق على قواعد النظام الديمقراطي، وتخطيط حدود استخدام السلطة، وترشيد إدارة الصراعات، مع عدم تأمين التحوُّل المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائيّة.

يعود هذا التناقض الى أزمات مسالك الانتقال الديمقراطي، حيث لم يكن توزيع الملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مُتوازيا مع الرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبية ومناخات التعددية والتوافق، باعتبارها "أحد التحدّيات التي تُواجه أيّ عملية تحوُّل ديمقراطي في مساره الدستوري. [336]" لذلك، تأثّرت الهوية السياسية للدولة وللأحزاب والأفراد بصراعات دورة الانتقال الديمقراطي التي يُكثّفها دانكوارت رستو Dankwart Rustow في أربعة مراحل، هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الصراع السياسي، مرحلة التسويات وأخيرا، مرحلة التعوُّد[337]. تُعبّر هذه الأزمات على عدم الانسجام البُنيوي الذي يعني مُتغيّر شكل الهوية. يكشف نموذج البنية في تفسير

---

[335] يُعرّف مونتي مارشال وبنجمان كول Monty G. Marshall et Benjamin R. Cole الأنوقراطية بأنها "أنظمة ليست ديمقراطية كُليا ولا هي تسلطيّة جُملة، لكنها خليط غير منسجم Incoherent Mix.

أنظر:

Marshall Monty, Benjamin Cole, « Global Report 2011, conflict, Governance and State Fragility », *Center for Systematic Peace*, USA, 2011. Lien : https://bit.ly/3FwyBj2

[336] كمال جعلاب، "دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص20.

[337] أنظر: دانكوارت رستو، بين السياسة والأخلاق.

نزاعات الانتقال الديمقراطي، وإعادة تشكُّل الهوية السياسية، حيث يُجيب هذا النموذج على علاقة أزمات الانتقال الديمقراطي بالهوية السياسية للدولة والفاعلين من خلال البحث في البنية السياسية والبنية الاقتصادية.

يقوم النموذج البُنيوي على خصر المُتغيّرات المُفسّرة لتحولات الهوية، من خلال مصادر النزاع في البنية السياسية والبنية الثقافية للديمقراطية والبنية السياسية. يقوم نموذج النزاع في البنية السياسية على افتراض يتمثّل في وجود نزاع بين جهاز صناعة القرار وباقي المكونات السياسية. حيث يظهر التناقض في وجود قوى سياسية تصطدم بانغلاق النظام الذي يتميّز بشكله الأنوقراطي Anocratic. أما نموذج النزاع في البنية الاقتصادية، فيعني غياب التحوُّل في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، واستقراره على نموذج الاقتصاد الريعي-مثلما هو الحال في تونس- وبذلك تضعُف القدرة التحويلية للاقتصاد، ويتمترس النظام التوزيعي في شكله العمودي في تناقض واضح بين مُخرجات الانتقال الديمقراطي سياسيا وتشريعيا، وبين الاقتصاد في شكله وبنيته وظروف انتاج وتداول وتوزيع الثروة. كما يُعالج النموذج البنيوي مصادر النزاع في البنية الثقافية. حيث تعمل الدولة والفاعل السياسي والمؤسسات الوسيطة، على خلق ثقافة المشاركة والمواطنة، وتلعب أدوار في بناء الهوية السياسية وتطعيمها بما يسمح لها بالديمومة وعدم التذبذب مع كل أزمة سياسية.

يُقدّم الجدول الموالي، اختبار مُتغيّرات الانسجام البنيوي في الحالة التونسية.

اختبار مُتغيّرات الانسجام البنيوي

الحالة	المُتغيّر الأنوقراطي	مُتغيّر الريع	مُتغيّر مشكلة الهوية

تونس	أكّد دستور 2014 على عديد الإصلاحات فيما يخص العُهدة الرئاسية، وتكوين الأحزاب.	غياب مخطط اقتصادي مُتكامل للخروج من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي، وإصلاح القطاع العام والخاص على حد السواء.	غياب حوار وطني يضع أُسس إجماع وطني حول الثوابت السياسية للدولة وتحديد الهوية بصفة تشاركية.

تتأثّر مشكلة الهوية السياسية للدولة "بمُتغيّر غياب اجماع Consensus بين الفواعل السياسية الرئيسية حول الثوابت السياسية.[338]" حيث إن غياب اجماع حول هوية الدولة ومؤسساتها يسمح بظهور فواعل سياسية جديدة لا يمكن لها أن تلعب دورا في توفير البيئة المُلائمة لإعادة تشكيل الهوية السياسية. لذلك، ترتبط إعادة تشكيل الهوية السياسية بالتعزيز الديمقراطي التي تسمح في حدّها الأدنى بتدوير أسباب التوافق بين الفاعلين السياسيين، خاصة مع غياب الرؤية الواضحة للسياسة الرسمية للدولة في تونس، وارتباك عملية اتخاذ القرار ومواجهة تحوُّلات الهوية السياسية في سياق مُغاير لظروف وسياق 2011.

[338] حمايدي عز الدين، **نموذج البنية في تفسيرنزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)**. الرابط: https://bit.ly/3BBf6Va

مثّل سياق 2011 فرصة لتشكيل هوية سياسية للدولة ولمختلف الفاعلين الأفراد والمؤسسات الوسيطة. غير أن أزمات السياسة والاقتصاد وسيرورة الأزمات المُتعدّدة، أفقدت ثقة جزء كبير من التونسيين في جدوى العملية السياسية الانتقالية من جانب ما رافقها من صراعات بين مختلف الفاعلين. حيث تراجع منسوب الثقة في السلطة التشريعية والأحزاب السياسية، مع تنامي النقد للوضع السياسي والاقتصادي. تعمل مختلف هذه التمثُّلات التي يحملها المواطن للعملية السياسية ولمُخرجات الانتقال الديمقراطي على نسف الصورة الهشّة للهوية التي تبحث على ديمومتها وترسيخها بفعل تراكم المُنجز السياسي والتشريعي والحقوقي وغير ذلك من عوامل تغذيتها. فرغم تماسك البناء القانوني للانتقال الديمقراطي، والدُربة التي حصّلتها الممارسة الديمقراطية بفعل المحطات الانتخابية المتعددة والمشاركة السياسية الواسعة، الا أن ذلك لم يكن كافيا لتعزيز الديمقراطية التونسية والمحافظة على دلالاتها المُتشكّلة منذ 2011. يظهر أن

تناقضات البناء التشريعي وأزمات الانتقال الديمقراطي في تونس، مهّدا الطريق للارتداد على مسار 2011-2019 مما فرض على الفاعلين والمتابعين للشأن السياسي، إعادة التفكير في الهوية السياسية وتحصينها من خلال توسيع دائرة الاتفاق على الحد الأدنى الديمقراطي، وسد ثغرات المشاركة التي تتجاوز التنافس الديمقراطي، لتتحوّل الى أزمة في حد ذاتها متى تداعت نحو صراعات وهمية لا تخدم الديمقراطية والعملية السياسية. يُطرح بشدّة التفكير في إعادة تشكيل الهوية السياسية في تونس، على ضوء مُتغيّرات السياسة والاقتصاد والقانون والديمقراطية؛ وأصبح في حكم الواجب، التفكير في صياغة عقد اجتماعي هوياتي جديد يتفاعل مع ما يحدث عمليا على أرض الممارسة السياسية. يمر إعادة تشكيل الهوية السياسية بنقد ذاتي للهوية الخاصة بالأفراد والأحزاب، وإعادة بناءها وفق مقتضيات الزمن السياسي الراهن، وتطلعات المواطن التونسي ورهانات المسألة الديمقراطية في تونس.

في هذا السياق، يمكن الاستفادة من نظرية التعزيز الديمقراطي التي قد تُعيد التأثير في الهوية السياسية للأحزاب والفاعلين الأفراد؛ وقد تسمح بمعالجة أزمات الهوية التي تتعلق بالدولة بعد موجات الارتداد عن الديمقراطية، وما رافقها من تشويه للهوية السياسية العامة.

الفصل السابع

الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكُليّة ودورة الأزمات

يشهد الاقتصاد التونسي حالة من عدم الاستقرار وتراجع قُدراته وآداءه بفعل "ضبابية السياسات الاقتصادية الكُليّة وغموض الخطاب الرسمي في جوانبه الاقتصادية."[339] حيث لم يكن الآداء الاقتصادي التونسي منذ الاستقلال وعبر أطواره المختلفة من التجربة التعاضدية (1961-1969)، ثم التجربة الليبرالية (1970-1982) ومسار الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008) وصولا الى فترة ما بعد 2011- وما تخلّل هذه الفترات من أزمات اجتماعية ومالية خانقة- مُطابقا للرهانات التي يرسمها الفاعلون السياسيون في علاقة بمسألة التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق، مثّل تفاقم عجز الاقتصاد

[339] علي الشابي، **تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)**. الرابط: https://bit.ly/3wCtREz

التونسي العنوان الأبرز لفتراته وأطواره المختلفة، بعد فترة من الانتعاش إثر دخول تونس مرحلة الانفتاح العالمي سنة 1995 بفضل جُملة من الاتفاقات مع بعض الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل اتفاقية التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995، مسار برشلونة سنة 1995، مسار السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2004.

اصطدمت سياسات الاقتصاد الكُلّي في تونس، بما هي "مجموعة الأدوات المُتاحة للسلطات العامة التي يُؤدّي تنفيذها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة،[340]" بِجُملة من الموانع التي حالت دون توفُّر "المهارات والالتزامات من الجهات الفاعلة الرئيسية لتحديد المشاريع الاقتصادية وتوجيهها.[341]" تُكَثّفُ بعض الدراسات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA [342] هذه الموانع في: غياب اليقين القانوني، تعدد وتداخل اختصاصات جهات التنظيم والتطبيق، عدم اتساق الأدوات التنظيمية مع بعضها ومع السياسات القائمة، عشوائيّة القرارات، عدم استجابة الأدوات التنظيمية لاحتياجات الاقتصاد، ضعف جودة الأدوات التنظيمية، سلطة تقديرية واسعة، تدنّي فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية. عملت هذه الموانع على اضعاف قُدرات الاقتصاد التونسي الذي لم يعد يتمتّع بحصانة من التقلّبات السياسية والاجتماعية، بل كان في أغلب الأحيان سببا في ظهورها، كما لم يستطع الاندماج في فضاء "التدفقات الحرة " للاقتصاد بتعبير مانويل كاستلز Manuel Castells رغم توفُّر الاتفاقيات والترتيبات التشريعية التي أُريد لها أن تعمل على دمج الاقتصاد في هذا الفضاء. يظهر أن ليبرالية الاقتصاد التونسي منذ تبنّي التوجه الليبرالي، أفرغ الدولة من مسؤولياتها

---

[340] سياسة الاقتصاد الكلّي. الرابط: https://bit.ly/3DnyNRe

[341] Therry Lynn Karl, Dielemmas of Democratization in Latin American, *Comparative Politics*, Vol .23, n° .1 (October .1990), P .17.

[342] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **لمحة تاريخيّة عن السياسات الاقتصادية في تونس**. الرابط: https://bit.ly/3jdWuVo

الاجتماعية تدريجيّا، ولم تعد "الوظيفة الأساسية للدولة هي إعادة انتاج المجتمع رأسماليا،[343]" بل وقع إعادة انتاج الأزمات الاجتماعية ذات المنشأ الاقتصادي.

يُعاد التفكير في برامج الإنعاش الاقتصادي المُتتالية والإصلاحات المُختلفة للاقتصاد التونسي، لاختبار أسباب العجز على خلق التسوية المطلوبة بين الشكل الليبرالي للاقتصاد والعمل داخل إطار الاندماج مع الرأسمالية العالمية، وبين تدخل الدولة من خلال "توفير البيئة القانونية المُلائمة للاقتصاد والمحافظة على مستوى صحّي من المنافسة من خلال تدابير تلتزم بمبادئ السوق.[344]"في هذا الاطار، يتحدّث روبرت غيلبين Robert Gilpin على تناقضين؛ يتعلّق التناقض الأول بالدولة، في حين يتعلّق التناقض الثاني بالسوق. تنسحب هذه المعادلة على وضعية الاقتصاد التونسي من خلال تدخلات الدولة غير الفاعلة في مؤشرات التنمية ونمو الاقتصاد وظروف اشتغال السوق وفق الشرط الليبرالي، حيث "أن غياب الدولة سيترك المجال لآلية الأسعار وقوى السوق لتحديد نتائج الأنشطة الاقتصادية. في حين أنه في غياب السوق، ستقوم الدولة بتخصيص الموارد الاقتصادية.[345]" على وقع هذا التناقض، بين السوق والدولة، وعبر مختلف الأطوار والمراحل التي مرّ بها الاقتصاد التونسي، فشلت الدولة التونسية في خلق المردودية المطلوبة للسوق وانهمكت في سلسلة من "منطقيات الحساب النفعي Logiques de calcul utilitaristes"[346] وذلك على حساب الحفاظ على توازن

---

[343] Jürgen Habermas, Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, (Trad. Jean Lacoste) Paris : Payot, 2012.

[344] Josef Hien and Christian Joerges (eds.), *Ordoliberalism, Law and The Rule of Economics* (Oxford : Hart Publishing, 2017).

[345] Ronen Palan, Global Political Economy : Contemporary Theories (London/ New York : Routledge, 2000), P3.

[346] يُقصد بالحساب النفعي في العلوم الاقتصادية، أن المستهلك يطلب السلع والخدمات بهدف اشباع حاجة أو رغبة معيّنة، هذا الاشباع يُطلق عليه اسم المنفعة. نجد نوعين من المنفعة: المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية. للمزيد، راجع: منال الحربي، **نظرية سلوك المستهلك**. الرابط: https://bit.ly/3DsFJN8

الاقتصاد كمنظومة تستمد توازنها من نفسها بتعبير تالكوت بارسونز Talcott Parsonsبمعنى أن تستطيع العودة الى شكلها الثابت بفضل أدوات التوزان مثل السعر والطلب والاستهلاك.

تكشف التحولات البنيوية للاقتصاد التونسي منذ الاستقلال على غياب أدوات التوازن، وتذبذب مؤشرات التنمية رغم تسجيل بعض الاستثناءات في فترة ما، غير أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومُخرجات عمليات الإنعاش المتواصلة للاقتصاد، بقيت عند حدود الكم La quantitéدون تحقيق الكيف La qualité، لذلك يبرُز الاقتصاد على رأس الأولويات بالنسبة الى الفاعل السياسي ولعموم المواطنين الذين يرون في مسألة التنمية المعطى الأبرز والأهم وأحيانا على حساب مسائل الحكم والسياسة[347]، خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي شهدت مواصلة العمل بالمخطط التنموي الثاني عشر(2011-2015)، ثم المخطط التنموي الثالث عشر (2016-2020) مع إعادة انتاج نفس النسق فيما يتّصل بالعجز المالي واخفاق السياسات الاقتصادية للدولة التونسية. لفهم هذه التناقضات وأسبابها، نتوقّف عند خصائص البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي ومسألة التنمية من سنة 1961 الى سنة 2011، ثم تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية، وأخيرا، جرد للأداء والحصيلة وانعكاس ذلك على العملية التنموية بمعانيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أولا: البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي ومسألة التنمية من 1961 الى 2011

مثّل الاقتصاد التونسي رهانا تقاسمه فاعلون مُتعدّدون عبر تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال. حيث كانت مسائل التنمية وتحقيق العائدات الاقتصادية والمالية عنوانا للاستثمار السياسي. يُبيّن روبرت دال Robert

[347] راجع: **بيانات المؤشر العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنوات: من 2012 الى 2022. الرابط: https://bit.ly/2IaT5jn

Alan Dahl تمفصل العلاقة بين السياسة والاقتصاد، حيث "لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد [...] فهما مُتلازمان يسيران خطوة بخطوة.[348]" لذلك، يعمل الفاعل السياسي على ابتكار الأدوات اللاّزمة لتحصيل العائد التنموي الضامن لتحقيق الاستقرار أو ما يُسمّى بالسلم الاجتماعي، حيث أن فقدان السلطة لقُدراتها "يُضعف السياسات الاقتصادية مما ينعكس على الخدمات الاجتماعية. يُفسّر هذا الأمر عجز الدولة على اتخاذ قرارات ملموسة على المستوى الاقتصادي ومن ثمّة، عدم القدرة على توفير خدمات اجتماعية كافية.[349]" بهذا التمفصل بين السياسات الاقتصادية واختيارات الفاعل السياسي، تتوسط مسألة الكفاءة الاقتصادية وقُدرات الآليات الموضوعة على ذمّة الاقتصاد في خلق ما أسماه يورغن هابرماس Jürgen Habermas "لقاء المستهلك بالسلعة"؛ هذا اللقاء الذي يكون حصيلة عملية إنتاجية وتوزيعية تتداخل في تفاصيلها عناصر السعر والسوق والنمو ومؤشرات أخرى تُعبّر على جدوى السياسة الاقتصادية، أو عجزها وعدم تطابقها مع شروط الواقع والامكانيات الحقيقية للدولة.

مثّلت الكفاءة الاقتصادية والبنية الهيكلية للاقتصاد التونسي وفاعليّة السياسات الاقتصادية الكلية، محاور النقد والتوجيه والدراسات حول الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال الى اليوم، وعبر أطواره المختلفة من التجربة التعاضدية (1961-1969) والانفتاح الليبرالي (1970-1982)، ثم مسار الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008)؛ حيث توازت هذه المسارات الثلاثة مع أزمات دائمة أثّرت على الواقع الاجتماعي والسياسي، بسبب غياب مؤشرات النمو والتنمية اللذان أفرزا تفاوتا اجتماعيا واضحا ورسّخا ثغرات لم تستطع السياسات الاقتصادية الكلية للدولة التونسية أن تحُل تناقضاتها وتجد الحلول الازمة والواقعية لتداعياتها.

---

[348] روبرت دال، **مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة مصطفى غنيم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992).

[349] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، **حالة الأزمة**، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص26.

مع تراكمات الأزمة وانفجار الأزمة الاجتماعية، أُعيد طرح المسألة الاقتصادية على طاولة النقاش في سيرورة الانتقال الديمقراطي، مع وعود متكررة ودائمة بحل إشكالية التنمية وسد ثغرات المالية العمومية وتراكمات الأزمة الاقتصادية.

1-التجربة التعاضدية: 1961-1969

مثّلت التجربة التعاضدية مسارا يُكثّف بوضوح سيطرة الدولة على الاقتصاد، من خلال الاعتماد على شكل اقتصادي استثمر في التركة الإدارية الاستعمارية وقراءة مختلف الفاعلين في عملية تأسيس وإدارة الاقتصاد الوطني (الاتحاد العام التونسي للشغل، وزارة التخطيط والمالية، النخب السياسية). وقع تغذية الخيار الاقتصادي التعاضدي بجملة من الإجراءات المُحفّزة مثل تأسيس وحدات صناعية ومؤسسات وطنية، عملت من خلالها الدولة على تحقيق رهانات تضمّنتها وثيقة الآفاق العشريّة(1962-1971) والقانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للتعاضد[350]، وهي: تونسة الاقتصاد وتحسين مستوى العيش، تقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية، تأميم الأراضي الزراعية التي لازالت تحت تصرُّف الأجانب، تحويل القطاعات المنتجة تحت سيطرة الدولة باستثناء قطاع السياحة، اعتماد التعاضديات وانشاء صندوق تعويض من خلال توفير الدعم لبعض المُنتجات الاستهلاكية الأساسية، اعتماد تشريعات تضبط النظام الجبائي التونسي والموارد المالية الجبائية، تحديد نسبة نمو مرتفعة وتصفية البطالة وإعادة توزيع الناتج الوطني الخام، تنظيم الاقتصاد الكُلّي[351]. كانت هذه الأهداف محاولة "لتجاوز عجز رأس المال الخاص عن تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة، حيث تكفّلت الدولة بعملية

---

[350] القانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للتعاضد. الرابط:https://bit.ly/3WYHzMs

[351] المخطط التنموي العاشر (1962-1971)، الأرشيف الوطني التونسي. الرابط: https://bit.ly/3Hocqwk

التراكم الرأسمالي.[352]"غير أن حصيلة هذه العملية وعائداتها على مسألة التنمية، لم تكن في حجم الرهانات التي رسمتها المُخطّطات والاستراتيجيات المختلفة وتدخلات المؤسسات الدولية والمحلية. كان الرهان السياسي مُنصبّا على أن "تتولّى الدولة بنفسها الاضطلاع بأكبر المهام الاقتصادية، وتُوجّه بواسطة التخطيط كل ما يُنجزُ في البلاد.[353]" اعتمدت الدولة على سياسة فرض أسعار مُتدنّية للمواد الفلاحية الأساسية عند مستوى الإنتاج وتحويل الفائض من القطاع الفلاحي الى القطاع الصناعي. كما اعتمد تمويل السياسة التعاضدية على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي "ارتفعت بين سنتي 1962 و1970 الى مستوى 225 % "[354] إضافة الى الضغط على الطلب الداخلي. رغم انضمام تونس الى مجموعة برايتون وودز Bretton Woods منذ 1958 والحوافز المالية التي قدّمها البنك الدولي لتمويل جزء من مشاريع التعاضد،[355] والتي بلغت 40% من مجموع الاستثمارات خلال عشرية التعاضد، الا أن حصيلة معادلة الاقتصاد-تنمية أغرقت البلاد في دوّامة من العجز المالي والفشل الذي تراكم بفعل التعسف الإداري والمركزية التسييريّة، وعدم توافق البرمجة الاقتصادية مع رأس المال المُتوفّر والسوق الاستهلاكية، وتمثُّلات الرأي العام وصغار الفلاحين لعملية التعاضد وقضية الاستثمار التنموي. اصطدمت السياسة التعاضدية بمناهضة" المنتجين وتدهور أوضاع صغار التجار وتفاقم البطالة وموجات النزوح من الريف الى العاصمة والمدن الكبرى"[356]. تغيّرت البنية الديمغرافية وارتفع الاختلال الجهوي بين الولايات التونسية (35 ألف نازح سنة 1962 و110 آلاف نازح سنة 1966)، كما ارتفعت المديونية

---

[352] الهادي التيمومي، **تونس البورقيبية 1956-1987** (تونس: دار محمد علي الحامي، 2020)، ص91.

[353] كتابة الدولة للإعلام، خطابات الحبيب بورقيبة، الجزء 18، ص226-239.

[354] الهادي التيمومي، **تونس البورقيبية 1956-1987.** مرجع سابق، ص112.

[355] شهادة الوزير أحمد بن صالح حول التعاضد في تونس. الرابط: https://bit.ly/3jlhfyG

[356] الهادي التيمومي، **تونس البورقيبية 1956-1987.** مرجع سابق، ص117-118.

الخارجية من 22.1% من الناتج الداخلي الخام سنة 1961 الى 43.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970، مع توقّف الدعم المالي الدولي.

لم تنجح السياسة التعاضدية في تحقيق نسب النمو التي حدّدتها وثيقة الآفاق العشرية (1962-1971)، حيث لم تتجاوز 5.3% بين 1960-1970 أي بمعدل 0.53% في السنة الواحدة. في نفس الإطار، تداخل البعد الاقتصادي بالمعطى السياسي في مرحلة التعاضد، وذلك من خلال وجود تيّار معارض للتجربة التعاضدية ومسألة التنمية والتحديث الاقتصادي[357]، في المُحصّلة، تظافرت عديد المعطيات لتضع حدّا للتجربة التعاضدية، والانتقال الى الليبرالية الاقتصادية من خلال تبنّي الرأسمالية المُقيّدة بداية من سنة 1970.

2-التجربة الليبرالية: 1970-1982

إثر فشل تجربة التعاضد، اختارت الدولة التونسية العودة الى اقتصاد السوق بداية من سنة 1970، حيث "وقعت العودة الى تحرير المبادرة الخاصة وتعميق اندماج الاقتصاد التونسي في الرأسمالية العالمية."[358]في هذا السياق، اتخذت الدولة التونسية خطوات للتخلص من التجربة التعاضدية بتعبيراتها الاشتراكية، لتُفسح المجال للسوق الحرة وتحرير الاقتصاد. اختارت الدولة أن تعمل على: "تحجيم تدخلها في القطاع الصناعي، تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع

[357] راجع:

* شهادات الوزير أحمد بن صالح. الرابط: https://bit.ly/3jlhfyG.

*الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة. سيرة زعيم. شهادة على عصر** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999)، ص 121-122.

*Nerfin Mark, **Entretiens avec Ahmed ben Salah, sur la dynamique socialiste dans les années 60** .Paris, Maspero, 1974, pp 175, 186, 187.

[358] الهادي التيمومي، **تونس البورقيبية 1956-1987**. مرجع سابق، ص145.

الخاص، التركيز على الصناعات التحويلية، التشجيع على التصدير وإيلاء التجارة مكانة خاصة، توسيع قاعدة التصنيع والاندماج في الأسواق الخارجية، تحسين الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات، تعزيز الاستثمار في القطاع السياحي، إنشاء مناطق صناعية، تحرير التجارة الدولية، الاعتماد على الموارد المالية المُتأتّية من المواد الخام المحلية والاستفادة من الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، إستثمارات كبيرة في البنية التحتيّة، زيادات كبيرة في الأجور، زيادة الضغط الجمركي وتحديد بعض الإعفاءات والحد الأدنى للرسوم الجمركية على الواردات.[359]" وقع تضمين هذه النقاط في المخطط الثالث للتنمية (1969-1972) والمخطط الرابع (1973-1976) والمخطط الخامس(1977-1981)، حيث اكتسحت علاقات الإنتاج الرأسمالية الاقتصاد التونسي وتقلّص تدخل الدولة في دائرة الإنتاج بشكل ملحوظ. استفادت الدولة من عائدات اقتصاد السوق في فترة السبعينات من خلال تحقيق قفزة تنموية تجلّت في تراجع نسبة الفقر من 50% سنة 1961 الى حدود 12.9% سنة 1980، كما تضخّم القطاع الثالث (الإدارة والخدمات) وشهدت الطبقة الوسطى تمدُّدا رغم تباين مداخيلها. تمكّنت الدولة من الترفيع في الأجر الأدنى الصناعي المضمون (SMIG) أكثر من 6% بين سنتي 1970 و1977 وازدياد القيمة الحقيقية للأجر الأدنى الفلاحي المضمون (SMAG) أكثر من 5% في نفس الفترة.

أثمرت التجربة الليبرالية على تغيُّرات بنيوية عميقة شملت المجتمع التونسي والدولة. حيث انعكس ارتفاع أثمان الصادرات التونسية من المنتجات الفلاحية والفسفاط في السوق العالمية، واقتراض تونس من السوق العالمية بنسب فائدة منخفضة، واقبال المستثمرين الأجانب على السوق التونسية بفضل القانون عدد 24 لسنة1972

[359] فؤاد الصبّاغ، **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، ص7. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

[360] الذي مكّن المستثمرين الأجانب من امتيازات جبائيّة وتحويل أرباحهم الى الخارج والسماح بتركيز فروع لبنوك أجنبية في تونس مع انخفاض كلفة الإنتاج، على النسق الحضري في تونس من خلال بلوغ نسبة التحضُّر 48% سنة 1975، واعتماد الدولة على برنامج "التنمية الريفية" منذ سنة 1973 لسد الفجوات التنموية بين الريف والمدينة. تزايد الاقبال على الاستثمار في التجارة والسياحة والنقل من خلال الاستفادة من تمويلات الدولة للدراسات الفنيّة والامتيازات الجبائيّة واحداث مؤسسات تُعنى بتشجيع الاستثمار (احداث وكالة النهوض بالصناعة سنة 1972) و (الوكالة العقارية الصناعية سنة 1973) و(صندوق النهوض باللامركزية الصناعية سنة 1973)، وتبنّي سياسة الدعم التي تعني تكفُّل الدولة بنفقات إعادة انتاج قوة العمل عن طريق التسعير المنخفض والتكفل بفارق السعر (احداث صندوق التعويض في 19 ماى 1970). في نفس السياق، التجأت الدولة الى الإبقاء على مستوى ثابت من الأجور والتشجيع على الاستهلاك المحلي من خلال احداث الصندوق القومي للادخار السكني سنة 1973 والوكالة العقارية للسكنى سنة 1974. كان لمُختلف هذه الإجراءات تداعيات هامة على المجتمع التونسي ومسألة التنمية التي شهدت مُؤشراتها طفرات محترمة، كما تحوّلت إدارة ملف الاقتصاد التونسي الى ما سُمّى بتكنوقراط الاقتصاد تحت اشراف الوزير الأول الهادي نويرة، الذي مثّل نقطة تحوّل سياسية وإدارية فيما يتعلق بالسياسة وإدارة الدولة في تونس، من خلال التوجه الليبرالي والعلاقات مع الحزب الحاكم والمنظمة النقابية. مثّلت مختلف الإجراءات القانونية والاقتصادية المذكورة، ترجمة عملية لتأسيس الحاضنة الإدارية والمؤسساتية للاقتصاد الليبرالي، غير أن هشاشة البناء الاقتصادي وتزيد أعباء الدولة بفعل ارتفاع أعداد الناشطين وكُلفة الصحة والتعليم والتوسع الحضري، مع تدنّي مساهمات قطاعات الفلاحة وبعض الأنشطة الأخرى في بنية التشغيل وارتفاع كلفة التوريد، مضافا الى ذلك

---

[360] القانون عدد 24 لسنة 1972. الرابط:https://bit.ly/3DDFOxB

بروز الإجراءات الحمائية التي اتخذتها السوق الأوروبية المشتركة ضد الصادرات التونسية، وركود الاقتصاد العالمي من خلال أزمة الطاقة بين 1973 و1974 وارتفاع معدل التضخم عالميا بين 1970 و1973 إذ تُشير الإحصائيات إلى وصول التضخم الى 16.9% في عام 1974، وهكذا شهد الاقتصاد العالمي ما يُعرف بالتضخم الركوديٍ Stagflation ومعه أصبحت السياسة الكنزية غير قادرة على مواجهة الأزمة. انعكست هذه المؤشرات على الاقتصاد التونسي ومسارات التنمية من خلال ارتفاع معدلات البطالة والأزمات الاجتماعية (إضرابات، إفلاس أو مغادرة بعض المؤسسات الصناعية...) وتصعيد الأزمة نحو السياسة من خلال المواجهة بين الوزير الأول الهادي نويرة والحزب الحاكم من جهة، والاتحاد العام التونسي للشغل وجزء كبير من الموظفين والعمال والفاعلين السياسيين من جهة أخرى (أزمة 1978). دخل الاقتصاد التونسي مرحلة من الركود التي أفضت الى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال إقرار سياسة اقتصادية جديدة تحت مُسمّى: سياسة التعديل الهيكلي Politique d'ajustement structurel: PAS، حيث تضمّنت هذه السياسة مجموعة من الإجراءات، أهمها: التخفيض من قيمة الدينار التونسي بنسبة 10%، تحرير الواردات تدريجيّا، الضغط على الطلب الداخلي، التسريع في إجراءات الخوصصة. ترافقت هذه الإجراءات مع تغيّرات سياسية عرفتها البلاد التونسية في فترة الثمانينات، سحبت البساط من تحت الرهان الاقتصادي ليُصبح الوضع السياسي عنوانا للأزمة الشاملة والعميقة والتي بدأت تنفرج تدريجيّا بفضل الإصلاحات الجوهرية للاقتصاد من خلال تبنّي برنامج الإصلاح المذكور، وتوازي ذلك مع تحرُّر وانفتاح اقتصادي وبرامج اصلاح اداري وتأهيل اقتصادي امتدّت من سنة 1995 الى سنة 2008.

3-الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري: 1995-2008

اثر انهيار الاقتصاد التونسي في فترة الثمانينات، واعتماد الحكومة على سياسات انقاذ وتنفيذ استراتيجيات تنموية، اندمجت تونس كُلّيا في خُطة التكيُّف الهيكلي مع الاستراتيجيات الجديدة للمؤسسات المالية الدولية

ومنظومة البريتن وودز Bretton Woods حيث اعتمد المخطط التنموي السابع (1987-1991) على سياسة تجميد الأجور وفرض قيود على الاستثمار، كما ضبط المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد وإصلاح النظام الجبائي ومراجعة الرسوم الجمركية، والدخول في مرحلة جديدة من التحرر التجاري[361]. تركّز الهدف الأساسي خلال الفترة بين سنوات 1995-2008 على تنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة التونسية، من خلال اعتماد سياسة اصلاح اداري وتأهيل شامل لجميع القطاعات الحيوية للاقتصاد التونسي. شملت بعض الإصلاحات مختلف أوجه النشاط الإداري والاقتصادي ضمن مخططات التنمية، حيث وقع احداث خطة الموفق الإداري، احداث مكاتب العلاقات مع المواطن من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، مراجعة نظام الوظيفة العمومية ومنظومة التأجير، حذف بعض التراخيص الإدارية وتعويضها بكراس الشروط[362]. في نفس السياق، راكم الاقتصاد التونسي مجموعة من الإصلاحات تمثّلت أساسا في التسريع من نسق الخوصصة والتحرر الاقتصادي، تحقيق تطور ملحوظ في البنية التحتيّة السياحيّة، اعتماد الخطط الجهوية لدفع عملية التشغيل، احداث آليات وطنية للتشغيل (صندوق 21-21)، احداث بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في 2005، مع إصلاحات في مجال التعليم وما يُعرف بالتأهيل لسوق الشغل. استفاد الاقتصاد التونسي من اتفاقيات الشراكة مع بعض الفاعلين الدوليين، مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1998 والتي تم تطبيقها بالكامل سنة 2008 إثر رفع الرسوم الجمركية نهائيا، إضافة الى اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية سنة 2005 واتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة باتفاقية أغادير، اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) سنة 2004، اتفاقية برشلونة لتعزيز الاندماج في منطقة التجارة الحرة المتوسطية. كان لهذه الاتفاقيات ولجُملة

---

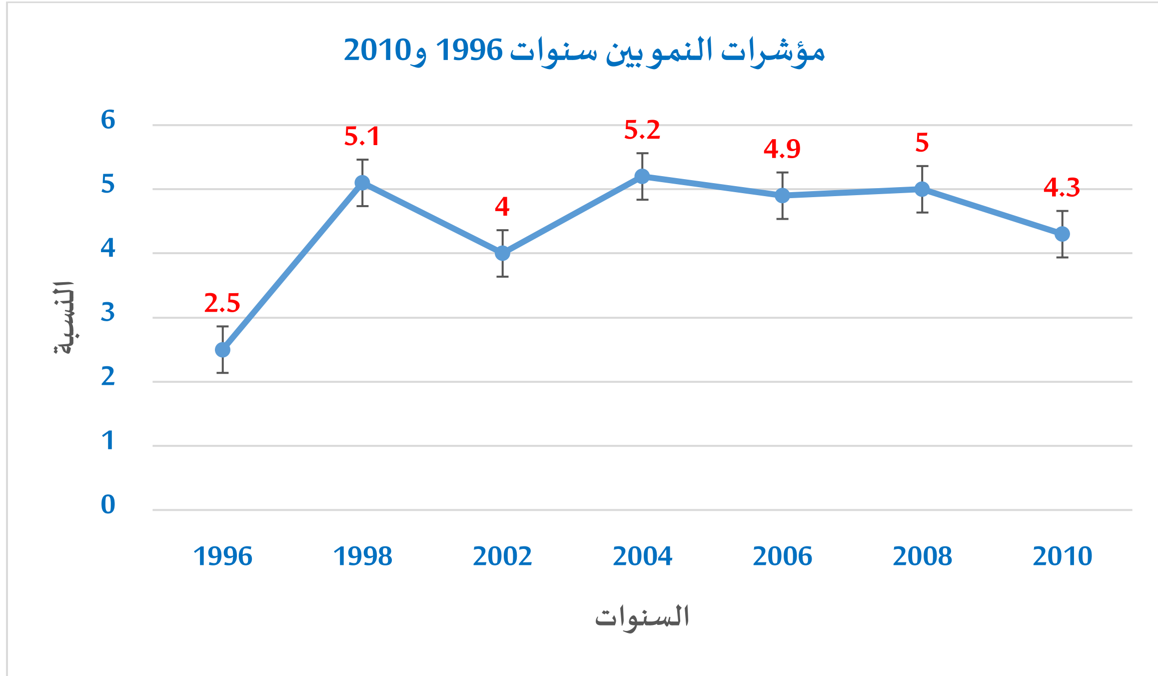
[361] المخطط السابع والثامن للتنمية. الرابط: https://bit.ly/3HhnsUg

[362] فؤاد الصبّاغ، مرجع سابق، ص14. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

الإصلاحات الإدارية التي توزّعت بين منظومة التنمية والتشغيل والتعليم وغيرها من المجالات، عائدات على مؤشرات النمو والعجز المالي والتجاري وتنافسية الاقتصاد التونسي. بفضل الإجراءات والإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وانخراط الاقتصاد التونسي في المنظومة المالية والاقتصادية العالمية في شكلها الليبرالي، استطاعت مؤشرات التنمية في تونس أن تُلامس مستويات مُحترمة توسّعت دلالاتها الى المجال الاجتماعي والديمغرافي والبنية السوسيوسياسية للمجتمع التونسي.

تتناسب مؤشرات النمو التي يُحقّقها الاقتصاد مع قُدراته الحقيقية على خلق الثروة وضمان فائض القيمة، التي يُعاد استثمارها في إطار صناعة تنمية حقيقية ومتوازنة. لذلك كان رهان الاقتصاد التونسي في الفترة بين 1996 و2010 مُتمحورا حول إنعاش المالية العمومية وخلق الثروة ودفع محركات النمو (الاستثمار، الاستهلاك، التجارة الخارجية). في هذا الإطار، سجّلت معدلات النمو ارتفاعا ملحوظا في الفترة المذكورة، مما يعني-نظريا- انتعاش الاقتصاد التونسي وسلامة الإجراءات التي وقع اتخاذها بعد أزمة الثمانينات لإنعاشه وتحويله الى اقتصاد مُنتج للثروة. يوضح الشكل الموالي، مؤشرات النمو بين سنوات 1996 و2010.

مؤشرات النمو بين سنوات 1996 و2010

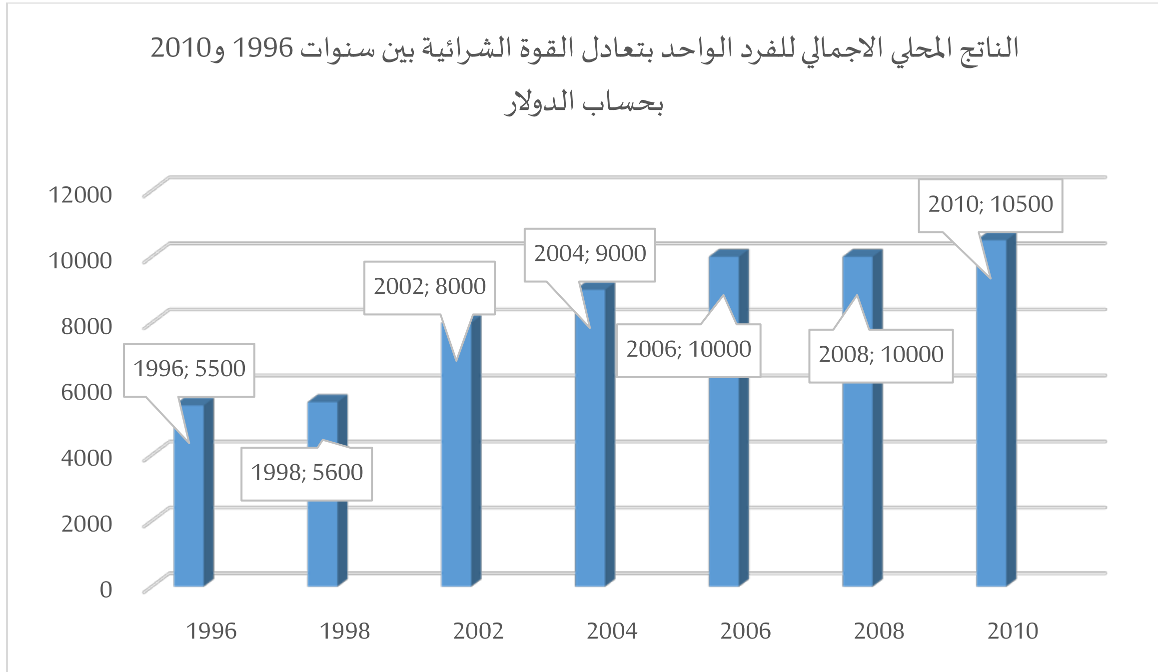


يُوضح الشكل معدلات النمو التي تحقّقت خلال سنوات 1996 و2010، وهي السنوات التي وقع خلالها تنفيذ المخطط التاسع للتنمية (1997-2001) والمخطط العاشر (2001-2006) والمخطط الحادي عشر (2007-2011)، والتي وضعت أهدافا تتلخص في التشغيل والحد من البطالة، تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 5.5% ، إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية، الاستثمار في البنية التحتية، الإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي، تحرير التجارة من خلال ابرام عديد الاتفاقيات الدولية، تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 6%، تحسين الربح في الإنتاجية الى حدود 47%، الزيادة في معدل الاستثمار الكلي، زيادة في الاستثمار الخاص، زيادة في الحصة المخصصة للتنمية، الزيادة في حصة الصادرات.

بلغ متوسط نسبة النمو في الفترة من 1996 الى 2010 حدود 2.2% وهي النسبة التي وقع استثمار عائداتها في مجالات التنمية (البنية التحتية، التشغيل، إنعاش المؤسسات العمومية...). في نفس السياق، شهدت نفس السنوات (1996-2010) تحسُّنا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشرائيّة)، إذ بلغ سنة

2010 قرابة 10500 دولار مقابل 5500 دولار سنة 1996. يوضح الشكل الموالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشرائيّة) بين سنوات 1996 و2010.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشر ائيّة) بين سنوات 1996 و2010



للإشارة، فقد شهد النمو المدفوع بالطلب، اخلالات أثّرت على الإنتاج ومردودية الاقتصاد، ونسب النمو والتنمية، مما يدفع بفرضية الاستقرار الاقتصادي ويطرح السؤال حول مدى تمساك البنية الداخلية للاقتصاد، وقدراته على تخطّي الازمات في الفترة بين 1996 و2010. يُقدّم الجدول الموالي، لمحة تفصيليّة لاخلالات النمو المدفوع بالطلب.

النمو المدفوع بالطلب

	Current GDP	M B&S	X B&S	FBCF	C Pb	C PV
متوسط نسبة النمو السنوي	9,06	9,81	9,68	8,50	9,54	9,33

C Pvc : الاستهلاك الخاص

C Pb : الاستهلاك العام

FBCF : التكـــــــــــــوين الرأسمالي الثابت

X B&S : تصدير السلع والخدمات

M B&S : توريد السلع والخدمات

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الجاري

تتكثّف الاخلالات المذكورة في "تجاوز مؤشرات الاستهلاك العام والخاص مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان النمو الاقتصادي نحو نصف نقطة مئوية كل سنة بسبب العجز الدائم في الميزان التجاري، مما يعني بلوغ نظام الإنتاج حدوده القصوى واستحالة انعاشه من دون الاستدانة الدائمة.[363]"

على الرغم من الأهداف التي حدّدتها الدولة التونسية من خلال المخططات المذكورة، فإن نسب النمو المعروضة لا يمكن أن تتوافق مع سيرورة الأحداث الاجتماعية وصعوبات التشغيل والاستثمار ومستويات توزيع الثروة جهويا، حيث تميّزت سنوات العقد الأخير قبل الثورة التونسية بتصاعد النقد الموجه نحو الاقتصاد التونسي، وظهور دراسات وتقارير وطنية ودولية تكشف عن الوضعية الحقيقية لميكانيزمات اشتغال الاقتصاد التونسي، وتفشّي الزبونية ومنطق الحصص من السوق التي تُوزّع بناء على تحالفات جزء من رأس المال والسياسة، مع سطوة الاقتصاد الموازي الذي بلغت حصّته من السوق ما يُناهز 53% من الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 2011[364]. أثّر هذا النشاط (الاقتصاد الموازي) على البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي وأصبح عنوانا تبريريّا لغياب العدالة التنموية للدولة التونسية، والتفاوت الجهوي وضعف القدرة التشغيليّة وهشاشة الأداء التنموي عموما. حيث أصبح الاقتصاد التونسي ذو طبيعة هيكليّة ثُنائيّة Dualistic Structure التي تعني وجود

---

[363] علي الشابي، **تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)**. ص 10.الرابط: https://bit.ly/3wCtREz

[364] للمزيد حول الاقتصاد الموازي في تونس، أنظر:

Abderrahmane Ben Zakour, Le secteur informel en Tunisie : Autorité de l'Etat ou autorité de l'informel ? Tunis : FTDES (Décembre 2021), Lien : https://bit.ly/3YCoHo3

نمطين للإنتاج في النظام الاقتصادي والاجتماعي الواحد، أحدهما يتطوّر على حساب الآخر. إن كانت هذه الهيكلة الثُّنائية غير خاصة بالاقتصاد التونسي فقط، بل "هي خاصية تنسحب على جميع الدول النامية[365]" كما يشرح آرثر لويس Arthur Lewis، غير أن الكُلفة السوسيوسياسية والاقتصادية لهذا الاقتصاد، تجاوزت السقف المسموح به اقتصاديا وتنمويا ليتحوّل الى عبء اجتماعي وديمغرافي أثّر على سياسات الدولة وإن كان في جانب منه نتاجا لتلك السياسات. ساهمت الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي سنّتها الدولة التونسية بين 1995 و2008 في تحقيق نوع من الانتعاشة الملموسة لمؤشرات المالية العمومية والاقتصاد بشكل عام. غير أن مواطن الأزمة وامتداداتها الاجتماعية والسياسية، بدأت في الظهور والخروج من إطار الأرقام والمؤشرات لتنسحب على جميع مناحي الحياة العامة. شهدت سنة 2010 تسجيل أعلى نسبة عجز مالي منذ الاستقلال، حيث وصلت النسبة الى 4.77% - من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 2 مليار دولار أمريكي)، كما ارتفعت نسبة الائتمان المحلي سنة 2010 الى 74.11% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تدل على تصاعد وتيرة الاضطرابات المالية والبنكية ومساهمة الدولة في الإنقاذ المالي من خلال ضخ السيولة المالية الازمة لعملية الإنقاذ. في نفس السياق، تراجعت قيمة الانفاق العمومي للدولة من 17.26% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1989 الى 16.35% سنة 2010. يُشير هذا التراجع الى عجز الاقتصاد التونسي على خلق الثروة التي يقع تدويرها في عملية التنمية، وصعود نسبة التضخم التي بلغت سنة 2010 ما يقارب 4.41[366]%. أفضت كل هذه المؤشرات الى تدهور الاقتصاد الوطني وارتفاع المديونية الخارجية، مع تداعيات الازمة المالية العالمية سنة 2008 والتي

[365] W .Arthur, Lewis, « Economic Development with Unlimited Supplies of Labour », *Manchester School of Economic and Social Studies*, Vol.22, 1954, p139.

[366] راجع: فؤاد الصبّاغ، **مرجع سابق**، ص14. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

أفقدت الاقتصاد التونسي منابع الثروة المالية المُتأتية من الاقتراض الخارجي والداخلي[367]، وانعكاس ذلك على أثر الثروة Wealth effect.[368]

كانت مختلف هذه الاخلالات وانعدام التوازن الذي عرفه الاقتصاد التونسي، مُقدّمة جامعة ومُكثّفة للانفجار الاجتماعي الذي وقع في 2011-دون اغفال العامل السياسي ومعطيات الشفافية والحوكمة اللذان يُمثّلان شرطا رئيسيا لاشتغال الاقتصاد- حيث ظهر بوضوح اخفاق السياسة في مرحلة ما قبل 2011 في "عملية ترقيع Bricolage" الاقتصاد وتقديم مؤشرات هي في حقيقة الأمر نسخ غير مُطابقة للواقع.

ثانيا: الاقتصاد التونسي في سياق الانتقال الديمقراطي

انفتحت سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس على وعود اقتصادية ضخمة ومشاريع تنمية جهوية ووطنية واعدة. غير أن تراكمات أزمات الاقتصاد وفشل النخب السياسية في انتاج البدائل الاقتصادية وسياسات تنموية عمومية، أعادت انتاج البيروقراطية الاقتصادية وطرح السؤال حول العلاقة بين النظام السياسي والتنمية الاقتصادية. في هذا السياق، إهتمت أدبيات الانتقال الديمقراطي Transitologie بالمسألة الاقتصادية وعلاقاتها بالديمقراطية والتشاركية وسياسات التنمية. يُحلّل كارلوس ويزمان العلاقة بين البنية الاقتصادية والديمقراطية، وبالأخص الرأسمالية الاكتفائية autarkic أي الملكية الخاصة مع إتباع السياسات الحمائية التي تؤدي إلى إعاقة عملية

---

[367] تأثير الثروة: كيف تنعكس قيمة أصول الأفراد على الاقتصاد؟ الرابط:https://bit.ly/3YxGKLO

[368] أثر الثروة: هي نظرية سلوكية تفترض أن ارتفاع قيمة الأسهم يُشعر الأفراد والدول بالثقة تُجاه ثرواتهم وتُجاه الاقتصاد وهو ما يدفعهم الى إنفاق المزيد.

السـوق، حيـث يعتبـر أن الانفتـاح علـى الاقتصـاد الـدولي والتنـافس الاقتصـادي شـرط هيكلـي هـام للديمقراطيـة. كمـا أن الديمقراطيـة هـي الشـرط لكـل ذلـك[369]. في نفـس التوجـه، يكتـب سـيمور مـارتن ليبسـت Seymour Martin Lipset في دراسـة بعنـوان: *بعـض المتطلبـات الاجتماعيـة للديمقراطيـة: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية* *Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy* حـول دور الديمقراطيـة في دعـم النمـو والرفـاه الاقتصادي[370].

لئن حقّق الانتقال الديمقراطي في تونس عائدات سياسية غير مسبوقة عبر التاريخ السياسي التونسي، فإن سيرورة انتاج البدائل الاقتصادية والتنموية المطلوبة، لم تكن في مستوى رهانات الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام والمطالب العامة سواء مطالب النخب أو عموم المواطنين. استفادت الدولة التونسية من حزمة مساعدات مالية دولية وآليات مُرافقة مختلفة الأبعاد. غير أن المسار غير المستدام للاقتصاد الكُلّي مثّل العامل الأخطر على امتداد سيرورة الانتقال الديمقراطي. حافظ الاقتصاد التونسي على بنيته الثُنائيّة مما ساهم في ارتفاع كلفة التكيف Adjustement Coasts في سياق توازي المسار الانتقالي التونسي اقتصاديا، مع السوق العالمية وتغيرات السياسات المالية الدولية وخاصة بعد أزمة الكوفيد. سيطر الغموض وانعدام الرؤية على السياسات الاقتصادية منذ سنة 2011، حيث ارتفعت كتلة الأجور والدعم مما أثّر على الكتلة النقدية الموجهة الى السوق النقدية لينزلق عجز الميزان التجاري من 3.2% سنة 2011 الى 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016. كما بلغت نسبة الدين العمومي 63% سنة 2016 بعد أن كانت في حدود 44.6% سنة 2011. في نفس

[369] لاري دايموند وجاري ماركس، **سيمور مارتن ليبست ودراسة الديمقراطية**. الرابط: https://bit.ly/40MQDrg

[370] Seymour Martin Lipset, "*Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy*", ***The American Political Science Review***, (Vol. 53, No. 1, March, (Vol. 53, No. 1, March 1959), pp. 69-105.

السياق، أشارت بعض الدراسات الى خطورة عجز المؤسسات العمومية، والتي بلغت خسائرها 6% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بمعدلات سنة 2010، و14% من اجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 2010[371]. رغم أهمية عدم إغفال السياق السياسي في فترة 2011 من جانب تزايد المطلبية الشعبية وتركة الأزمات الاقتصادية المتوارثة، الى جانب التركيز على المؤسسات السياسية وتدبير الشأن العام، مما يُؤثّر بعمق على المسألة الاقتصادية والتنموية وتمدد زمن البناء السياسي والدستوري على حساب باقي المجالات، الا أن كيفية إدارة المرحلة وتناقضات الحل الاقتصادي الذي قدّمته النخب السياسية، أثّر على ديمومة الأزمات الاقتصادية ولم يعد من الممكن حل المسألة المالية والتنموية بصفة جذرية ومُستعجلة. تكشف كارولين فروند Caroline Freund وميليس جود Mélise Jaud في دراسة حول محددات الانتقال الديمقراطي[372] أن النمو في تونس قد تراجع لأربع سنوات في المتوسط بعد 2011. يستتبع تراجع النمو فقدان الاقتصاد التونسي لقُدراته على سد الحاجيات الأساسية والضرورية، رغم استمرار سياسات الانفتاح والاستفادة من السيولة المالية المُتدفّقة من الهيئات الدولية.

لم تكن هذه السياسات الاقتصادية كافية لتحقيق مؤشرات نوعية في علاقة بالتنمية والاستثمار وخلق الثروة، حيث ظهرت ثغرات جديدة أربكت مسار التعافي الاقتصادي. يمكن تكثيف هذه الثغرات في الجوانب الأربعة التالية:

أولا: تعكُّر وضعية المالية العمومية وخاصة في الفترة بين 2011 و2018، حيث بلغت معدلات الانفاق العام مؤشرات مرتفعة جدا، مع انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع العجز في القطاع

[371] Mustafa Kamal Nebli, J'y Crois Toujours.Tunis : Sud Edition, 2019.

[372] Freund Caroline and Mélise Jaud, « On determinants of democratic transitions » .*Middle East Developpment Journal* (2013).

العــام ممــا ســرّع بانفجــار الــدين العــام وعــزوف المســتثمرين التونســيين والأجانــب علــى 'المخــاطرة'. بالإضــافة الى الاخــتلال الكبيــر في ميــزان الــدفوعات، فقــد شــهد الــدين الخــارجي ارتفاعــا غيــر مســبوق، حيث بلغ 85% من اجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019.

يُقدّم الجدول الموالي، صورة تفصيلية لمختلف المؤشرات الخاصة بالاقتصاد التونسي بين سنوات 2010 و2019.

مؤشرات الاقتصاد التونسي بين سنوات 2010 و2019

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
النمو الحقيقي في GDP	2.7	2.6	1.9	1	1.1	2.3	2.4	3.7	-1.9	3
البطالة	14.8	15	15.3	15.5	15.4	15.3	15.3	-	-	-
الكساد	7.1	6.5	6.4	4.2	4.1	4.8	5.7	5.9	3.9	4.4
إجمالي الاستثمار	23.5	23.1	22.5	22	21.4	21	22	24.3	24.1	26.4
الاستثمار بالقطاع العام	5.8	5	5.5	5.3	4.7	4.8	4.9	6.6	7.3	6.8
الاستثمار بالقطاع الخاص	17.7	18.1	17.0	16.9	16.8	18.8	17.8	17.3	16.8	19.5

الائتمان المقدم للقطاع الخاص	-	-	73.8	73.7	73.5	73.8	73.7	67.4	67.4	70.6
إجمالي الأرباح	25.7	24.6	24	22.7	23.2	25.4	25	23.1	24.5	23.3
إجمالي النفقات	29.3	30.1	30.2	28.7	28.8	29.8	32.4	28.8	28	24.4
الإنفاق الاجتماعي منها	5.1	6.4	6.1	4.6	5.7	7	7.8	7	6.1	3.7
حصة الأجور منها	14	14.8	14.7	14.5	13.6	12.7	12.5	12.2	11.8	10.7
العجز المالي	-3.4	-5.2	-6	-5.9	-5.3	-3.7	-7.3	-5.7	-2.8	-1.1
الدين العام	73.3	73.1	71.3	61.2	54.8	51.6	46.8	44.5	44	40.4
العجز في ميزان المدفوعات	-7.8	-9.2	-10.1	-8.8	-8.9	-9.1	-8.4	-8.2	-7.5	-4.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	2.5	2	1.8	1.7	2.2	2.2	2.3	1.5	0.4	3
الدين الخارجي	85.5	83.7	80.1	72.2	64.9	61.4	57	46	44.5	-
RER (dépréciation)	-	-	-10.7	-4.7	5.1	-0.2	-1.9	-	-	-

تكشف مختلف المعطيات الواردة في الجدول على هشاشة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي، مما يفرض بصفة آلية ضرورة التعجيل بالإصلاحات الضرورية وإعادة هيكلة ميكانيزمات النمو[373].

ثانيا: أسفرت إخفاقات السياسات التوسعية للاقتصاد التونسي على تراجع في معدلات النمو. حيث أن تدهور مناخ الاستثمار وتراجع الاستثمار الخاص، حوّل الاقتصاد التونسي الى اقتصاد ريعي لا يمكن له أن يدفع بعملية التشغيل وأن يدفع بمناخ الأعمال وخلق الثروة نحو الآفاق المطلوبة[374].

ثالثا: لم تترافق الزيادات في الانفاق العام مع ارتفاعات في نسب التنمية، فقد كانت النفقات والتي ارتفعت ب 6 نقاط بين 2010 و2018 موجهة نحو الاستهلاك بدلا من توجيهها نحو الاستثمار. نتيجة لذلك، تعطّلت برامج التنمية الجهوية مما غذّى الشعور باللاعدالة الاجتماعية في مقابل تزايد الانفاق الحكومي[375].

رابعا: تعرُّض القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد التونسي الى عديد الهزّات والصعوبات المالية والهيكلية. اذ تراجع انتاج الفسفاط الى 50%- بين 2010 و2016، وانخفض انتاج النفط والغاز الى 47%- في الفترة نفسها. أكّدت عديد الدراسات صعوبة ضمان استمرارية المؤسسات العمومية

---

[373] مبادرة الإصلاح العربي، **تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان**. الرابط: https://bit.ly/3IjgAYd

[374] Asik Gunes, « Productivity, Structural Change and Skills Dynamics in Tunisia and Turkey .» *Economic Research Forum Working Papers*, N°1269.2018.

[375] Yerkes, Sarah and Zeineb Ben Yahmed, « Tunisians Revolutionary Goals Remain Unfulfilled .» *Carnegie Foundation*, 2018.

للدولة التونسية أمام غياب الحوكمة والتسيير الارتجالي لهذه المؤسسات وضعف آداءها وتراجع مقومات الإنتاجية داخلها.

أضعفت هذه العوامل تصنيف الاقتصاد التونسي وأفقدت مؤشراته الاجتماعية ومؤشرات الحوكمة والسياسات المالية والاقتصاد الكُلّي والقيام بالأعمال التجارية، تصنيفاتها عند المؤسسات الدولية. يوضح الجدول الموالي تصنيف المؤشرات المذكورة وفق مؤسسات التقييم الدولية.

تصنيف المؤشرات الاجتماعية، القيام بالأعمال التجارية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، السياسات المالية ومؤشرات الحوكمة الخاصة بالاقتصاد التونسي

المؤشرات الاجتماعية	**معدل الفقر (% من السكان)** = 20
	القطاع غير الرسمي (% من GDP) = **40**
	مؤشر جيني[376] = **40**
القيم بالأعمال التجارية	السيطرة على الفساد = **53**
	الائتمان للقطاع الخاص (% من GDP) = **81**
	التصنيف الائتماني = **87**
	معدل النمو = **2.5**
	الدين العام (% من GDP) = **77**

[376] مؤشر جيني: نسبة الى كورادو جيني Corrado Gini وهو من المقاييس المُعتمدة في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني.

مؤشرات الاقتصاد الكلي	الدين الخارجي (% من GDP) = 83
	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من GDP) = 2
	الاستثمار الكلي (% من GDP) = 23
السياسات المالية	حجم الحكومة المركزية (% من GDP) = 30
	معدل ضرائب الشركات (% من GDP) = 60
	أجور القطاع العام (% من GDP) = 15
	الدعم والتحويلات (% من GDP) = 20
مؤشرات الحوكمة	قدرة الانتقاد والمحاسبة = 56
	فعالية الحكومة = 36
	جودة تنظيم الأعمال التجارية = 24
	سيادة القانون = 46
	الاستقرار السياسي = 13

تشهد بعض المؤشرات المُضمّنة في الجدول تدهورا لافتا بالمقارنة مع الدول التي وقع فيها قياس نفس هذه المؤشرات (المغرب، الأردن، تركيا). حيث كانت عوامل عدم الاستقرار السياسي واعتماد الاقتصاد التونسي على القروض الداخلية والخارجية لتلبية حاجيات الاستهلاك، مضافا الى ذلك عدم الانهماك الجدّي في الإصلاحات المعنية بالمؤسسات العمومية وقوانين الاستثمار وتحديد

أهـداف الماليـة العموميـة، وتراجـع أداء المؤسسـات الديمقراطيـة وتشـتت القـرار؛ فواعـل أثّـرت بشـدة على تماسـك الاقتصـاد التونسـي رغـم أهميـة الانتقـال السياسـي في فترة الانتقـال الـديمقراطي. في المحصـلة، لـم تتوفّـق سياسـات الاقتصـاد الكلـي في تصـفية تركـة الأزمـات الاقتصـادية التونسـية وتقـديم الحـل العاجـل والضـروري للقطـع مـع منـوال انتـاج الثـروة وسياسـات التنميـة، وتوزيـع العائدات على مختلف القطاعات والجهات.

ثالثا: من أجل كسر حلقات الأزمة الاقتصادية وتطوير السياسات الاقتصادية الكُليّة. تصورات للمستقبل

تُؤكد مختلف الأرقام والنسب المُسجّلة على هشاشة السياسات الاقتصادية الكُليّة وتواتر حلقات الأزمة التي يعيشها الاقتصاد التونسي من التجربة التعاضدية الى اليوم. حيث عجزت الإجراءات التي وقع اتخاذها في عمليات الإنعاش الاقتصادي المتعددة، على خلق الثروة وتوزيع عائداتها بعنوان التنمية. يظهر أن عملية معالجة أزمات الاقتصاد التونسي كانت ولاتزال خاضعة لمنطق "شراء الوقت Buying Time" [377] حيث يعتمد الفاعل السياسي والمُتحكّم في القرار الاقتصادي على خُطط حمائيّة للتوازنات المالية التي تضمن له الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، مع الاتجاه نحو التداين الداخلي والخارجي لتحقيق التوازنات المالية. لا تنفصل طبيعة الاقتصاد الكُلّي في تونس على هذا التوجه، إذ تسير السياسات الاقتصادية في نفس التوجه الذي اعتمدته منذ الإصلاح الهيكلي في ثمانينات القرن الماضي. تُسجّل الدولة التونسية "عجزها عن الفعل بوصفها مُحاورا قويا وحاسما في التوسط الاجتماعي، وبوصفها ضابطا للاقتصاد وضامنا للأمان[378]"، وحلّت الأزمات

---

[377] Wolfgang Streeck, *Buying Time : The Delayed Crisis of Democratic Capitalism*, translated by Patrick and David Fernbach (London : Verso, 2014).

[378] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، **حالة الأزمة**، مرجع سابق، ص157.

المتراكمة والدورية محل السياسة الاقتصادية واضحة المعالم وانهار تدخل الحكومة الناجع ليحل محله نموذج فريدريش فون هايك Friedrich Von Heyek الذي يقوم على مزيد من حريات المبادرة الاقتصادية وتوسع السوق كآلية ضامنة لتحقيق الثروة والتنمية والعدالة الاجتماعية. غير أن واقع الحال في تونس يكشف على محدودية الأداء التشريعي من جانب النصوص المنظمة للاستثمار، وغياب البنية التحتية المُرافقة للاستثمار، كما يُعاد التساؤل حول كفاية النمو الاقتصادي عند تطبيق سياسات الإنعاش والإصلاح الاقتصادي التي لا تزال عند حدود التوقعات والنظريات.

تتطلب عملية اصلاح السياسات الاقتصادية الكليّة في تونس أن يُفكّر الفاعلون في منوال تنمية مندمج في السوق العالمية وأُطر التبادل التجاري، دون إغفال التزامات الدولة اجتماعيا وتنمويا. كما يمكن الاستفادة من حوافز العولمة الاقتصادية وتعدد الأقطاب الاقتصادية ومحاور التجارة والتعاون الاقتصادي في العالم. في نفس الاتجاه، تتطلب عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، أن تكون السياسات الاقتصادية الكُليّة مُتوجّهة نحو التفكير في الجدوى الاقتصادية، بمعنى أن يعمل الاقتصاد بمحركين أساسيين هما القطاع الخاص والدولة اللذان لازالا في تونس غير مُتفقين على خارطة طريق اقتصادية واضحة المعالم تُحدّدُ أوجه التعاون، وكيفيات الشراكة والاستفادة من الفرص التي يمكن أن يخلقها السوق في إطار عمليات تعديل الدورة الاقتصادية، واختبار الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية.

أصبحت الدولة التونسية مُجبرة على أعادة تنشيط بعض الهياكل والمؤسسات ذات العلاقة بالاقتصاد مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجان التحليل المالية صُلب البنك المركزي وهيئات دعم الاستثمار، وهي مؤسسات وُجدت أساسا لقيادة السياسات الاقتصادية الكُلية. غير أن سيرورة الأزمات وضبابية السياسة خاصة بعد 2011، أضعفت فاعلية هذه المؤسسات وانهمك

الفاعلون في تطبيق سياسات اقتصادية غير ملائمة منها: تدعيم الطلب الداخلي على حساب الاستثمار، سوء إدارة ومعالجة المطالب الاقتصادية، سوء استعمال سعر الصرف لمواجهة تنامي العجز التجاري والعجز الجاري، محدودية سياسات مقاومة التضخم، الترفيع في الضرائب[379]. أفضت جميع هذه السياسات الى خلق أزمات اجتماعية تُهدّد الاستقرار السياسي ودور الفاعلين الاقتصاديين من جهة، وثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في كفاءة الاقتصاد التونسي، مع تذمُّر عموم المواطنين من العملية السياسية والمشاركة في الشأن العام باعتبار أن الاقتصاد هو التعبيرة الرئيسية على كفاءة الفاعلين وتماسك العملية السياسية وقُدرات النخب السياسية. كانت مواطن الضعف الاقتصادية هذه، متصلة إلى حد كبير بتطورات سياسية رافقت جميع أطوار التاريخ السياسي التونسي، غير أن كيفية إدارة السياسة في فترة الانتقال الديمقراطي، وإن كانت ضرورية من وجهة نظر سياسية، لكنها لم تتوفق في التصدي للتحديات الاقتصادية الجسيمة التي تواجه تونس. لذلك، يجب تغيير التفكير في كسر حلقات الأزمة الدائمة من خلال توجيه المالية العمومية نحو الاستثمار التشاركي وتفعيل القوانين المُحدثة مثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومزيد توسيع دائرة الاستثمار الخاص وتعبئة الموارد لذلك. لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة وكيفية تفاعل المواطن مع السوق والعرض، وعلاقات الفاعلين فيما بينهم، لذلك، يُعد من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية تحسين الكفاءة الاقتصادية وخلق مُحركات جديدة للتنمية والتوزيع المتوازي للثروة وعائدات النمو. كما يُطرح بصفة ملحة خلق تنافسية للاقتصاد التونسي من خلال جُرأة تشريعية وترتيب الأولويات التنموية مع شركاء الداخل والخارج.

---

[379] عبد الجليل البدوي، **أي برنامج انقاذ عاجلا وأي بديل تنموي آجلا**. الرابط: https://bit.ly/3DZnwXI

ليست الأزمة الاقتصادية حتميّة تاريخية أو مفروضة بحكم طبيعة الاقتصاد. بل هي نتاج لاخلالات التسيير والارتجال وضبابية السياسات الاقتصادية الكلية. ويمكن تدارك ذلك من خلال إعادة الاقتصاد الى ما أسميناه بفضاء "التدفقات الحرة" حيث تُعيد الليبرالية بشكلها ما بعد المُعولم، تنظيم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وبين السياسات الاقتصادية الكُليّة والمسؤولية الاجتماعية للدولة.

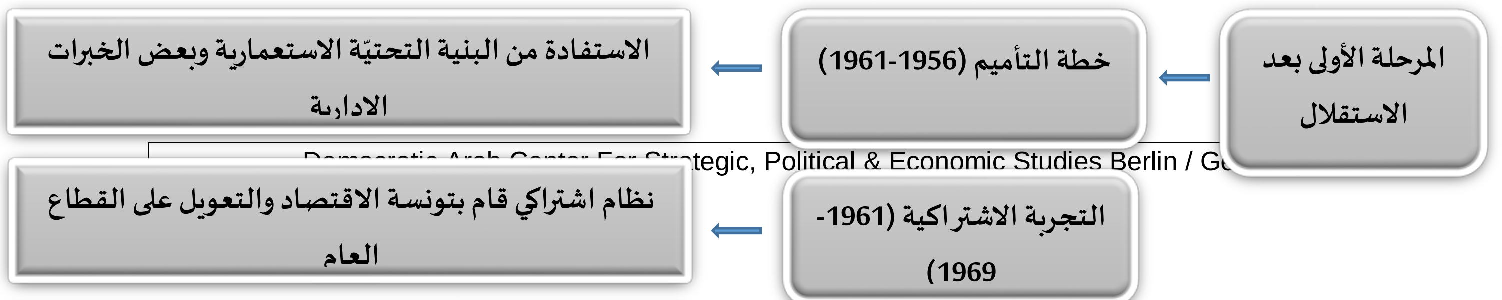
امتدت دورة الأزمات الاقتصادية على امتداد التجارب التنموية التي سنّتها الدولة، من التجربة التعاضدية (1961-1969) والتجربة الليبرالية (1970-1982) والانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008) ومنذ 2011 الى اليوم. كان لهذه الأزمة أوجه مُتعدّدة ومختلفة الأبعاد. في سياق تدبير الأزمات عبر الأطوار المذكورة، يظهر أن سياسة المواجهة اقتصرت على تأجيل الحل من خلال إيجاد مُتنفّس مُؤقت دون التفكير الجدّي في تحويل السياسات الاقتصادية العمومية نحو خلق الجدوى الاقتصادية والنمو وإنتاج الثروة عموما. أثّر التلازم بين السياسة والاقتصاد في

تونس في شكله المتعلق بتوظيف عائدات الاقتصاد لخدمة السياسة دون خدمة التنمية والعدالة الجهوية والجبائيّة والمالية، في تأزم الواقع الاجتماعي والسياسي في فترات متعددة. بقدر ما كان الانتقال الديمقراطي حمّالا لوعود تنموية جديدة ومغايرة للسائد شكلا، إلا أن سيرورة السياسة حافظت على مضمون تلك السياسات التنموية المتوارثة منذ ما قبل 2011، مما أظهر عجزا واضحا في مؤشرات الاقتصاد واستمرارية أزماته.

خلقت الأزمات السياسية المختلفة، مطبّات أمام تطور الاقتصاد التونسي وابداع نمط تنمية جديد يستجيب للتغيرات البنيوية التي شملت الدولة والمجتمع. أمام تدهور قُدرات الاقتصاد التونسي وفقدان الثقة في مستقبل تدبير أزماته داخليا وخارجيا، أصبح لزاما تحديد مدى سيطرة السياسة على الاقتصاد أو توجيه الاقتصاد للسياسة، من خلال توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين وكسر حلقات الأزمة بشكل يسمح بتدارك مكامن النقص المُسجلة في مختلف مناحي الاقتصاد والمالية العمومية. كما يُطرح على السياسات الاقتصادية الكُلية أن تصوغ حدود وكيفيات تدخل شركاء الحل لمواجهة أزمات الاقتصاد، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية الظرفية وتلك الهيكليّة التي تُعيق حل الأزمة بصفة جذرية.

ملاحق

المراحل التي مربها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال



المخططات التنموية التونسية من سنة 1962 الى سنة 2020

المخطط التنموي	نوعه	تاريخ الانجاز	أهم الأهداف
المخطط الأول	ثلاثي	1962-1964	برنامج تنموي اشتراكي يعتمد على ضبط النظام الجبائي التونسي

المخطط الثاني	رباعي	1968-1965	اعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية/ خطة اقتصادية تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي وتنظيم الاقتصاد الكلي/ تدخل الدولة في جميع قطاعات الاقتصاد
المخطط الثالث	رباعي	1972-1969	تشجيع القطاع الخاص وإرساء برنامج تنموي رأسمالي مُقيّد
المخطط الرابع	رباعي	1976-1973	التركيز على الصناعات التحويلية/ التشجيع على التصدير وتحسين الإنتاجية والاستثمارات
المخطط الخامس	خماسي	1981-1977	تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الخارجية/ استثمارات في البنية التحتية/ الاعتماد على الموارد المالية المُتأتّية من المواد الخام المحلية
المخطط السادس	خماسي	1986-1982	فرض قيود على الاستيراد/ مخطط لإنقاذ الفلاحة/ تجميد الأجور
المخطط السابع	خماسي	1991-1987	الاعتماد على صندوق النقد الدولي لتدارك الأزمة المالية
المخطط الثامن	خماسي	1996-1992	برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد التونسي/ اصلاح النظام الجبائي/ مراجعة الرسوم الجمركية/ بداية التحرر التجاري
المخطط التاسع	سداسي	2001-1997	الإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي/ تحرير التجارة من خلال ابرام عديد الاتفاقيات الدولية
المخطط العاشر	سداسي	2006-2001	التشغيل والحد من البطالة/ تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 5.5% / إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية/ الاستثمار في البنية التحتية
المخطط الحادي عشر	سداسي	2011-2007	تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 6% / تحسين الربح في الإنتاجية الى حدود 47% / الزيادة في معدل الاستثمار الكلي/ زيادة في الاستثمار الخاص/ زيادة في الحصة المخصصة للتنمية/ الزيادة في حصة الصادرات

المخطط الثاني عشر	خماسي	2015-2011	انقطاع جزئي على تنفيذ المخطط التنموي لسنة 2011
المخطط الثالث عشر	خماسي	2020-2016	بلوغ نسق تنمية في حدود 4% في سنة 2020 / الشراكة بين القطاعين العام والخاص/ اعتماد برامج الحوكمة ومكافحة الفساد/ التعويل على القروض والهبات والمساعدات الأجنبية/ تدعيم اللامركزية

بعض المصطلحات الاقتصادية

المصطلح الاقتصادي	المفهوم العام
النمو الاقتصادي	هى عمليـة تـتم فيها زيـادة الـدخل الحقيقـي زيـادة تراكميـة ومسـتمرة عبرفترة ممتـدة مـن الـزمن، حيـث تكـون هـذه الزيـادة أكبـر مـن معـدل نمـو السـكان، مـع تـوفيرالخـدمات الإنتاجيـة والاجتماعيـة وحمايـة المـوارد المتجـددة مـن التلـوث والحفـاظ علـى المـوارد غيـرالمتجـددة مـن النُضوب. النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد على مر الزمن **مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:** الدخل الناتج عن زيادة الإنتاج وليس زيادة الأسعار.
التنمية الاقتصادية	هي عمليـة تتضـمّن تحقيـق معـدل نمـو مرتفـع لمتوسـط دخـل الفـرد الحقيقـي خـلال فترة ممتـدة مـن الـزمن، على ألا يصـاحب ذلـك تـدهورفي توزيـع الـدخل أوزيـادة في مسـتوي الفقـرفي المجتمـع. كمـا تُعـرف أيضـا على أنهـا الزيـادة في كميـة السـلع والخـدمات التي يُنتجهـا إقتصـاد معـين؛ وهـذه السـلع يـتم إنتاجهـا باسـتخدام عناصـر الإنتـاج الرئيسـية، وهـي الأرض والعمـل ورأس المـال والتنظيم. **مؤشرات قياس التنمية:**

- **عدد السكان**
- **متوسط دخل فردي حقيقي**
- **متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية**
- **مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والتدريب**
- **القدرة الإنتاجية**

1- تضخم الأسعار: الارتفاع المفرط في المستوي العام للأسعار

2- تضخم الدخل: ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجوروتضخم الأرباح

3- تضخم التكاليف: ارتفاع التكاليف

4- تضخم نقدي: الإفراط في إصدار العملة النقدية

5- تضخم الائتمان المصرفي

التضخم المالي

أسباب نشوء التضخم:

- **تضخم ناشئ عن تكاليف الزيادة في الأجور**
- **تضخم ناشئ عن الطلب النقدي، عدم الزيادة في الإنتاج وارتفاع الأسعار**
- **تضخم حاصل من تغييرات في الطلب الكلي في الاقتصاد**
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخري**
- **زيادة الفوائد النقدية**

قياس نسبة البطالة:

البطالة

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد القوة العاملة) * 100

معدل مشاركة القوة العاملة = (القوة العاملة / النسبة الفاعلة) * 100

المالية العمومية

المالية العامة أو المحاسبة الحكومية هو العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة علي الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة أو الاستخدامات، وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد في المجتمع. تقوم المحاسبة الحكومية بالدور الخاص بالصرف والتحصيل في ضوء الموازنة العامة ويقوم فريق العمل الحكومي المنوط به القيام بدور المر اقبة والمتابعة ليتأكد من طرق الصرف والتحصيل ولا يمكن التعديل في الموازنة إلا بقرار جديد.

العجز المالي = النفقات العامة أكثر من المداخيل الفائض

المالي = المداخيل العامة أكثر من النفقات

ميزان الدفوعات

هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم خلال فترة معينة من الزمن بين بلد ومختلف البلدان الأجنبية. يشمل ميزان الدفوعات: قيمة الصادرات والواردات وحجم رؤوس الأموال والتحويلات المالية.

حساب ميزان الدفوعات

الحساب الجاري + الحساب المالي + حساب رأس المال + الميزانية العامة للدولة

الاستثمارات

أهمية الإستثمار:

1- **زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين**
2- **توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين**
3- **توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة**
4- **زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة**
5- **توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة**

6- **إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.**

أهم أنواع الإستثمار:

1- **الإستثمار الوطني**
2- **الإستثمار الأجنبي**
3- **الإستثمار المباشر**
4- **الإستثمار الغير مباشر**
5- **الإستثمار الحقيقي**
6- **الإستثمار المالي**

الحوكمة

الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة، وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنُظم.

قياس الحوكمة: منها مؤشر الفساد المالي والاداري، الرشوة، الاستقرار السياسي، دور القانون والديمقراطية.

الأزمة المالية

الأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة وتشمل عدة دول أو العالم بأسره، وتعرف أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

- **أزمة عُملة: انهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية نتيجة انخفاض مستوي الإنتاجية والاستثمار مما يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري ويتعرّض الاقتصاد إلى الانهيار.**
- **أزمة بنكية: سحب الودائع من البنوك و إفلاس وغلق بعض البنوك خاصة منها الاستثمارية والتجارية نتيجة انعدام الثقة والاضطراب في الأسواق المالية وبالتالي تؤثر على الاستثمارات مما يؤدي إلى مغادرة المستثمرين الأجانب.**
- **أزمة ديون سيادية: تفاقم المديونية وعجز الحكومة على تسديد أقساط الدين مع تراجع الإستثمار ونقص في الاحتياطي من العملة الأجنبية خاصة منها على مستوي تغطية التبادل التجاري من الواردات والصادرات.**

- **أزمة سيولة مالية: تنتج عن الاضطرابات بالأسواق المالية وخاصة البورصة والتضخم المالي وتفاقم العجز في الميزانية والميزان التجاري، مع فقدان الثقة في الائتمان المصرفي وبالتالي سحب الودائع البنكية والادخار مما يسبب أيضا أزمة بنكية.**

الفصل الثامن

المشاركة السياسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس: أطروحة التو افقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري

شهدت العملية السياسية في تونس إعادة ترتيب جذري من خلال تعيين جديد لحدود التفاعل والمشاركة في الشأن العام، حيث أصبحت "الديمقراطية مُحمّلة بمُسبّقات وبيقينيات الأيديولوجيا التي تتحوّل إلى مطلق لا يقبل بالنّسبي .[380]" أهمل المسار السياسي الجديد مُخرجات فترة الانتقال الديمقراطي بجوانبها التشريعية والسياسية، وخاصة منها تلك المُتعلّقة بثقافة المشاركة ورهانات المسألة الديمقراطية، من خلال التخلّي عن التشريعات والنصوص القانونية وديناميكية المشهد السياسي، ليقع تصوير هذا التحوُّل البُنيوي للسياسة وللمجتمع، "كرغبة قاعديّة نبعت من عمق التناقضات الاجتماعية.[381]" وقع استبدال التعددية وقيم التشاركية وآليات التنافس الديمقراطي المفتوح، بسردية قانونية وسياسية جديدة لا يمكن لها أن تختزل الحل لأزمات الانتقال الديمقراطي سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تلك المتعلّقة بمسألة شرعية النُخب السياسية والمدنية، ومشروعية الممارسة السياسية. كما روّجت السيرورة السياسية الجديدة لرؤية مُغايرة للديمقراطية التوافقية اختزلتها في مُربّع العائق، وأخرجتها في صورة "من النقصان [...]المُستوجب للبحث على توسيعها[382]" بتعبير مارك فلوربابيه Marc Fleurbaey. اعتمدت سيرورة ما بعد الانتقال الديمقراطي على خلق التقابل بين ثُنائيّة "نحن" و"هم" كعنوان لفهرس ممارسة جديدة، كثّف شروط المشاركة في الشأن العام في

---

380 عبد الحكيم كرومي، **محنة الديمقراطية في دولة ما بعد الربيع العربي: في عوائق الموجة الرابعة**، مؤمنون بلا حدود، ص 9. الرابط: https://bit.ly/40qS5yh

381 المرجع نفسه، ص5.

382 مارك فلوربابيه، **الرأسمالية أم الديمقراطية؛ خيار القرن الواحد والعشرين**، ترجمة عاطف المولي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص43.

أرضية الصراع حول مفاهيم الوطنية والفساد والعجز وانعدام الكفاءة السياسية للنخب، وغيرها من مفردات السياسة ذات الطبيعة غير الديمقراطية، في حين كانت الأرضية السياسية لفترة الانتقال الديمقراطي قائمة على محاولة ردم هُوّة الاختلافات والخلافات بين مختلف الفاعلين، وبين الأطروحات السياسية والبرامج المُوجّهة نحو تدبير الشأن العام، في ارتباط بظروف وأشكال تفاعلات النظام السياسي الجديد المُتوجّه نحو تعزيز" الديمقراطية وحصول الناس على حقوقهم بسبب ضغط الشعوب.[383]"

رغم نقائص وأزمات الانتقال الديمقراطي في تونس، الا أن الحل لأزمة الديمقراطية يكون بفك تناقض الإشكالية السياسية لهذه الديمقراطية، على مُستويات مأسسة المشاركة الواسعة، وتوفير الأرضية التشريعية والثقافية للانخراط الواسع في الشأن العام، ومن خلال البحث على طرائق مُبتكرة لتغذية الديمقراطية التمثيليّة، التي "يمكن أن تُخترع بصورة مستقلة ويُعاد اختراعها حيثما وُجدت الظروف المُلائمة.[384]"غير أن الوجهة السياسية للمسار السياسي لفترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، كانت مُتوجّهة نحو تقليص حدود مساهمة الفاعلين السياسيين والمدنيين، من خلال تشريعات جديدة تُعيد المشاركة السياسية الى مُربعها الأول، وتطرح من حساباتها مسألة التعددية السياسية والمدنية وديمقراطية البرامج والتنافس السياسي "في مُعاداة لكل استقلالية فردية أو جماعية.[385]" تطرح هذه الرؤية تساؤلات عديدة حول آفاق العملية السياسية برُمّتها، وطبيعة التحولات الراهنة وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى تمثُّلات النخب السياسية والمدنية وعموم المواطنين للسياسة وللديمقراطية وللدولة، التي أُعيد هندسة شكلها

[383] محمد الأحمري، **الديمقراطية الجذوروإشكالية التطبيق** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص249.

[384] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص14.

[385] عبد العالي حور، "مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي،" مجلة *المستقبل العربي*، بيروت، العدد 442، ديسمبر، 2015، ص158.

السياسي، وميكانيزمات اشتغالها وتفاعل مؤسساتها والمؤسسات الأخرى الوسيطة مثل الأحزاب والمنظمات المدنية والأفراد داخلها، من خلال التفكير في كيفيّة تحوُّل الديمقراطية التونسية إلى "ديمقراطية بوصفها سيادة شعبيّة، تُفرز أشخاصا أو حكومات مُنافية للديمقراطية نفسها.[386]"

يُعاد طرح النقاش حول المشاركة السياسية وقُدرات الفاعلين والأفراد، وكيفيّة إعادة انتاج الديمقراطية كحاجة مُلحّة، تستوجب تفكيك شروط وأشكال ومواطن التأثير في الشأن العام، على ضوء التغيّرات البنيوية التي تشهدها الدولة التونسية، وقياسا بأزمات الدولة والحاجة المُلحّة لتعبئة آليات الاسهام في تجاوز وطأة التحولات السياسية الراهنة، والتدارك على أرضية الشرعية الديمقراطية واستدراك مكامن العجز فيما يهم تدبير الشأن السياسي. تُحاول هذه الورقة أن تُناقش هذه المحاور من خلال البحث في تحوُّلات السياسة وصراع الشرعية الديمقراطية في تونس. كما تسعى إلى الكشف على تمفصلات السياسة والديمقراطية والشأن العام، والتفكير في الاستدراك الديمقراطي والمشاركة السياسية في تونس، ضمن أُفق التوافقية الديمقراطية وتبنّي سياسة الاندماج الجمهوري.

1-تحوُّلات السياسة وصراع الشرعية الديمقراطية: في توظيف الأزمة وتعطيل المشاركة السياسية

عرفت دورة الديمقراطية في تونس تعطُّلا تجسّد في العودة الى المربع الأول للممارسة السياسية. في هذا السياق، أعادت أزمات السياسة انتاج نفسها في سيرورة جديدة ومُغايرة لأزمات فترة الانتقال الديمقراطي، حيث وقع استثناء الآلية التشاركية وتعدديّة الأصوات والشرعيات، ضمن منطق عكسي لدلالات الديمقراطية التي

---

[386] خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية** (الرياض؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015)، ص59.

تتأسس وفق جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية، و الانتباه الى أهمية الحريات العامة التي يصفها روبرت داهل Robert Dahl بأنها ضمانة لتحقيق المساواة بين المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية[387]. لا يمكن فصل الأزمة على سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛ اذ لم تنجح الديمقراطية الانتقالية في بناء أرضية صلبة لآلياتها وظروف اشتغالها، بل تميّزت في مُجملها بتغليب حجم المشاركة الواسعة على حساب نوعية وديمومة هذه المشاركة، التي تتجاوز موضوعيا الشكل السياسي الذي تتخذه الأنظمة السياسية، لتشمل "كيفية إدارة المشاركة خلال الدورة السياسية وليس أثناء إجراء الانتخابات لوحدها.[388]" كما انهمكت في تحصين نفسها دون أن تُحصّن البيئة الحاضنة لها سواء على المستوى الاجتماعي من خلال مؤسساتها، أو على المستوى الثقافي من خلال بُناها المُواطنيّة التي تسمح "للجميع بأن يُشاركوا في السلطة [...] و يكون لهم الحق في الترويج لمصالحهم وقيمهم والسعي لتطبيقها ما التزموا قواعد اللعبة[389]". ساهمت هذه العوامل في بروز خطابات تستثمر في أزمات الديمقراطية، مع التنصيص على عدم وجاهة التعددية السياسية والمدنية، واعتبارهما من عوامل الأزمة الدائمة للديمقراطية عامّة، وللانتقال الديمقراطي على وجه الخصوص.

وقع تصوير سيرورة 2011-2021 "كدراما انتقالية" بتعبير لورانس وايتهيدLawrence Whitehead[390]، وتحميلها كامل الحمولة السلبيّة للأزمات. إذا كانت الأزمة بأبعادها المتعددة، حالة مُلازمة للديمقراطية –مع اختلاف

---

[387] Robert Dahl et AL (Ed. S), Democracy source Book (Cambridge : the MIT Press, 2003), David Held, Models of Democracy (Cambridge : Polity Press, 2006), and J.S. Dryzek and Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State (Basingstoke Palgrave Macmillan, 2009).

[388] أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص108.

[389] عبد الوهاب الأفندي "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول، تأملات في الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في كتاب جماعي، **أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص183.

[390] Laurence Whitehead, **Democratization : theory and experience**, (Oxford : Oxford university press : 2002), P.36.

تمظهراتها وحدّتها- إلاّ أنّ هذه الأزمة ليست نتيجة مباشرة للديمقراطية ذاتها، بقدر ما هي تمظهر سياسي – يتّخذ صورة الأزمة- لخيارات التعددية الديمقراطية، والتي يمكن معالجتها بمزيد دمقرطة المشاركة الواسعة في الشأن العام للاستفادة من نقيض الاطروحات التي خلقت بوادر الأزمة. حيث "ينبغي على المواطنين والمجموعات السياسية أن يُواجه بعضهم البعض في الحلبة السياسية على قدم المساواة، دفاعا على التصورات المُتنافسة للخير المشترك.[391]" تُروّج التصوُّرات اللاّديمقراطية إلى أسبقية الأزمة على حساب الديمقراطية، وبالتالي ضرورة استباقها من خلال تجنُّب بعض الممارسات الديمقراطية، وعلى رأسها التعددية السياسية والمدنية وتضييق المشاركة السياسية بواسطة التشريعات والقوانين، وعبر افتعال الخصومات الأيديولوجية، والطعن في ممكنات الديمقراطية التمثيليّة نظريا وعمليا، وفي جدوى المشاركة السياسية الواسعة. تتحوّل الديمقراطية وفق هذا المنطق، الى عمليّة إملائيّة فوقيّة تختزل "حل أيّ مشكلة في إصلاح المؤسسات وليس تغيير السياسات.[392]" في حين أنّ إصلاح المؤسسات في تونس، كان مطلبا جوهريا من مطالب الانتقال الديمقراطي، تأثّر بشكل واضح بطبيعة السياسات العمومية، واختيارات النخب وبالحلول السياسية وتوافقات مُجمل الفاعلين التي اصطدمت بغياب "دمقرطة النُظُم الجُزئيّة[393]" و ارتباك التعزيز الديمقراطي[394] الذي تأخّر في تفعيل الانتقال من الحكومات الانتقالية Democratic Government إلى العهد الديمقراطي Democratic Regime حسب تحليل غويليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell. من بين هذه الخصومات المُتعددة في السياق التونسي، برزت

[391] Joshua Cohen, « Délibération et légitimité démocratique », in Charles Girard et Alice Le Goff (dir.), *La démocratie délibérative*, 2006, p.209.

[392] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقيّة مقارنة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020)، ص224.

[393] Philippe C. Schmitter, « Organized Interests and Democratic Consolidation in Southern Europe » in *Richard Gunther, the Politics of Democratic Consolidation : Southern Europe in Comparative Perspective*, (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1995) pp 284-314.

[394] J. Samuel Valenzuela, « Democratic Consolidation in post- Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions », Kellogg Institute (Working paper), no.150, December 1990, pp.6-7. Lien : https://bit.ly/40B0z64

مسألة الشرعية، وهي من المفاهيم القانونية والسياسية والاجرائية ذات العلاقة المباشرة بممارسة السلطة، والتي تُكثّف جوهر الديمقراطية من جانب "إدارة الاختلافات والتنوعات في المجتمع بطريقة سليمة؛ إذ يُقدّم النظام الديمقراطي إطارا مؤسسيا لتنظيم المصالح والآراء المختلفة والتعبير عنها، والتوفيق بينها على أساس الاعتراف بشرعيتها جميعا.[395]".

يهدف الخطاب الحامل للاشتقاقات السياسية للفظ الشرعية، نحو المسك بكامل تفاصيل العملية السياسية، وتحديد شروط المساهمة السياسية والمدنية في الشأن العام. في هذا السياق، وقع توظيف مثل هذا الخطاب في تونس منذ جويلية 2021 في أشكال وصور متعددة، ومن خلال إستعمال معان ومرادفات لغوية وسياسية لمفهوم الشرعية. انطلق التوظيف من خلال النص التشريعي (دستور 2014)[396]، ومن ثمّة استعمال الخطاب السياسي ذي الحمولة الدلالية الواضحة للاستئثار بشرعية الأداء والقيادة والتوجيه. تجاوز هذا الخطاب مستوياته السياسية ومعانيه البلاغية، ليتحول الى خطاب استنزاف للقدرة الديمقراطية على الحوار والنقاش والمنافسة، ويُحوّل السيرورة السياسية الى "نظام يصعُب التعايش معه.[397]" كما انتقل هذا الخطاب من الفضاء العام الى الفضاء الخاص والافتراضي، وأصبح عنوانا للصراع بين شرعيتين؛ أحدهما تعمل على توظيف شرعية النص القانوني بتأويلاته المتعددة وغير المُتّفق حولها، وشرعية أخرى تتمسّك بالمنجز الديمقراطي على هناته المتعددة، وتبحث على رتق تشوُّهات الديمقراطية الانتقالية عبر استغلال آليات التعبئة

---

395 David Held, Democracy and the Global Order, Antony McGrew « Models of Transnational Democracy », in *David Held and Antony McGrew*, Eds., (Cambridge : Polity Press, 1995), p 501.

396 الحدث الأبرز في جويلية 2021، كان الانطلاق من قراءة قانونية أُحادية للفصل 80 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014. وهو الأمر الذي خلق تمايزات وحالة من الارتباك الشديد بين النخب والرأي العام، وبين النخب نفسها، في علاقة بالكيفية القانونية لاستعمال الفصل المذكور، وتأويليه.

397 أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

المدنية والسياسية. حاولت الشرعيتان المذكورتان، تصريف نوعين من الخطاب في سياق تبريري: يتعلق الخطاب الأول بتحميل الشارع (الرأي العام) مهمة تحديد نوعية الشرعية السياسية وطبيعتها ومن يملكها، في نوع من الحشد لما أسماه جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori في كتابه *"النظرية الديمقراطية،"* "بالاتفاق بشأن القيم العليا Ultimate Value للنظام السياسي، والمُتمثّلة في الدستور[398]". أما الخطاب الثاني فيتمحور حول نقد شرعية لأُخرى بمقاييس التسلط والديكتاتورية والفساد والعودة الى مربع الانفراد بالسلطة، في نوع من الارتداد على "الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية واجراءاتها Rules and Procedures والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم.[399]" يعمد الخطاب الأول والثاني (الشرعيتان المُتنازعتان) الى نوع من التسييس للهوية الجمعية من خلال مستويين: المستوى الأول، يهم الأفراد المشاركين في فعل جماعي وهم المواطنين المُحتجيّن والمحسوبين على الشرعيتين المذكورتين. أما المستوى الثاني، فيهم الفاعلين الذين يُؤثّرون على الفعل الجمعي (الاحتجاج والمعارضة أو الدعم والموافقة على توجهات إحدى الشرعيتين)، وذلك لغايات سياسية تتمثّل أساسا في الانتصار للشرعية الديمقراطية وفق –منظور الطرفين- وتحت منطق الصراع ضمن التحولات السياسية الراهنة. تمظهرت هذه الصراعات كعناوين لأُفق سياسي جديد ومُتحوّل وبخصوصيات مُختلفة جذريّا على فترة الانتقال الديمقراطي، مع إعادة استدعاء وتوظيف نفس الشعارات والمفردات التي أطّرت السياق الانتقالي. فقد رفع طرفي الصراع السياسي مقولات الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية وغيرها، لتّتسع المسافة الأيديولوجية بين الفاعلين من جهة، وبين الشرعيتين من جهة أخرى. أُعيد استحضار "تسييس

[398] Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham House Publishers, 1987), PP.190-191.

[399] Ibid.

الصراعات الاجتماعية[400]" التي تُميّز المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي، كنوع من إعادة انتاج التاريخ السياسي للأزمات وتعطيل للتوافق السياسي والمشاركة الواسعة في الشأن العام.

2-المشاركة السياسية والاستدراك الديمقراطي: سياسات التو افقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري

تتطلّب المشاركة السياسية، التقاء الفاعلين عند نقطة تقاطع الحلول السياسية. حيث تكون التوافقيّة "تمثيلا للهويات الجمعية[...] على مستوى طريقة الانتخابات والائتلافات، وأحيانا على مستوى النظام السياسي بمُجمله من أجل تحقيق الاستقرار وتجنُّب الصراع.[401]" لا يعني مصطلح "تشارك السلطة Power Sharing بالضرورة تحقيق الديمقراطية،[402]" لكنه يلعب دورا حاسما في علاقة بإعادة ترتيب أولوية الديمقراطية وممارسة الحق في المشاركة في الشأن العام، واشتراط البُعد التشاركي في إدارة العملية السياسية. في هذا الإطار، تُعالج المقاربة الوظيفية في العلوم السياسية- بما هي مجموعة الأنشطة التي يتطلّبها استمرار النظام السياسي- جُملة الوظائف ذات الأهمية للمحافظة على هذا النظام. في هذا السياق، يُحدّد غابرييل ألموند Gabriel Almond وظائف المُدخلات Input ومنها "التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها والاتصال السياسي.[403]"تلعب هذه الوظائف أدوارا حاسمة في رسم حدود التمايز وخطوط التقاطع السياسي بين مُربع الارتداد الديمقراطي، وبين نشاط الفاعلين المُوجّه نحو تحقيق ما نُسمّيه: الاستدراك الديمقراطي. بين هذين

---

[400] يُنظر: على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟** (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص158-159.

[401] عزمي بشارة، "في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان،" الدوحة، مجلة *سياسات عربية*، العدد 30، جانفي 2018، ص8.

[402] المرجع نفسه، ص 7.

[403] ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص ص61-65.

المفهومين، تتوسط قاعدة التوافقات على أرضيات الحد الأدنى السياسي، وتغليب أُطروحات الحلول الوسطى التي تضمن إلى حد ما، حسب هارولد لا زويلHarold Lasswell "امتلاك مقاليد القوة في أي جهاز سياسي والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء في فترة زمنية محددة.[404]" تتوقّف عملية انتاج وإعادة انتاج الديمقراطية كممارسة، أو الاستدراك الديمقراطي، بتغذية المشاركة السياسية و"تعديل النُخب السياسية لسلوكها بما يتّفق مع قواعد الديمقراطية.[405]"

لفهم ديناميات العملية السياسية، يقع تقطيع كل سيرورة سياسية –زمنيّا- من خلال تتبُّع الأحداث والتفاعلات التي تُؤثّر جذريّا وبُنيويّا في تلك السيرورة، مع الاستناد الى تسلسل الحدث السياسي وتأثير تلك "القضايا المُعقّدة التي تُواجه المجتمع.[406]" يسمح التحقيب الزمني الذي يستند على المُتغيّرات، بتصنيف طبيعة الأحداث والشكل السياسي للدولة وتفاعلات الفاعلين وقوى الدولة والمجتمع، مع الانتباه الى زمنيّة الحدث من زاوية تأثيره في الواقع وفي العملية السياسية، وليس من جانب بُروزه كنتيجة أو كحاصل نظري للمُتغيّرات الثابتة أو المُتحوّلة. في هذا الإطار، شهدت السياسة في تونس-باعتبارها سيرورة وحدث وفي نفس الوقت، سببا ونتيجة للأحداث والتفاعلات- تغيُّرات عميقة وتحوُّلات امتدّت على حقب مُحدّدة استنادا الى الحدث السياسي. ساهمت هذه الأحداث –من وجهة نظرنا- في "تغيير المحتوى السياسي للدولة،[407]" وبروز فاعلين مُتعدّدين منهم من كان جزء من المساهمين في الحدث السياسي، ومنهم من اختار التموقع خارج المنظومة الرسمية للفعل والمشاركة والتأثير

[404] توماس بوتومور، **الصفوة والمجتمع. دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الحسيني (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص31.

[405] Paul Lewis, « Democratization in Eastern Europe », In Potter, David (Ed.), *Democratization*.Cambridge : Polity, 2005.p405.

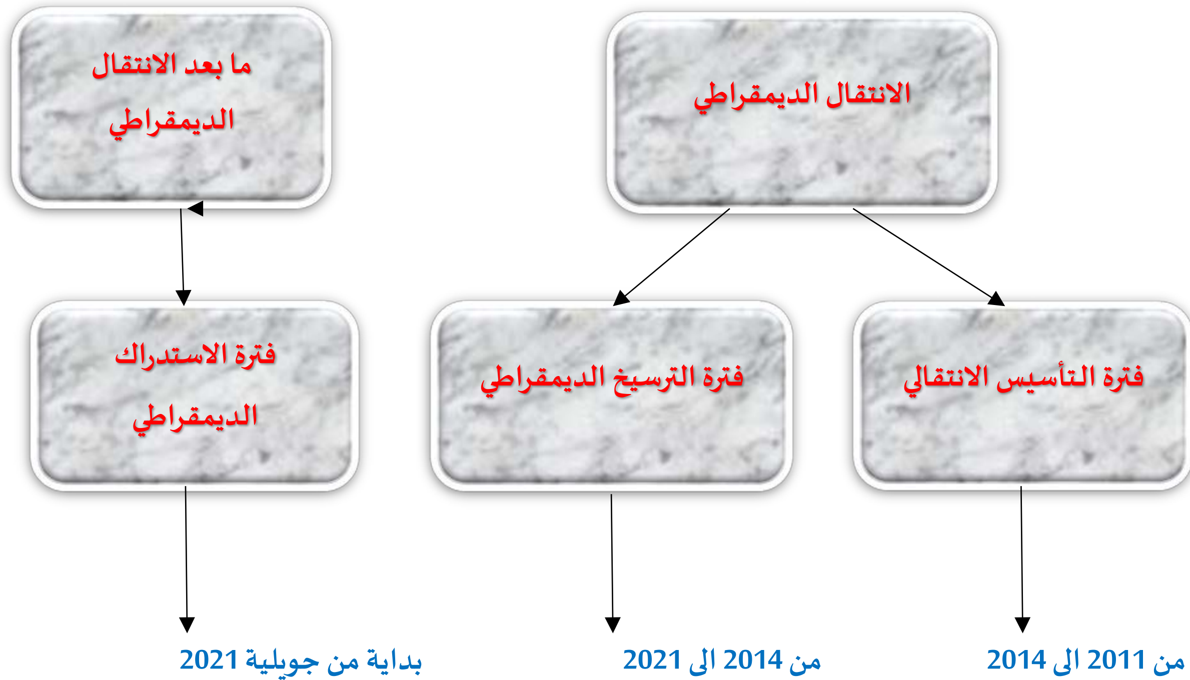
[406] Clauss Offe, « New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutio Politics », *Social Research*, vol.52, no.4, *Social Movements* (Winter 1958), p.819.

[407] بابلو سيمون، "الديمقراطية عند كارل شميت"، ترجمة ياسين السّويحة، سوريا، مجلة الجمهورية، العدد 15، فيفري 2016، ص26.

في الشأن العام. نجد في بعض التواريخ الفاصلة، إشارات على الانتقال من حدث سياسي نحو آخر وانتهاء لمرحلة والدخول في أُخرى، سيكون لها تأثيرها في التاريخ السياسي للدولة التونسية. على ضوء ذلك، يكون التحقيب الزمني على النحو التالي: تمتد الحقبة الأولى من تاريخ الانتخابات التشريعية سنة 2011 الى لحظة صدور دستور الجمهورية التونسية في جوان 2014، وهي فترة التأسيس الانتقالي وبداية التجربة التعددية سياسيا. أما الحقبة الثانية، فتمتد من سنة 2014 وتحديدا الانتخابات التشريعية والرئاسية الى حدود سنة 2021 لحظة تغيير شروط وكيفية إدارة العملية السياسية والتعاطي مع الشأن العام. تتميّز هذه الفترة التي أسميناها بفترة "الترسيخ الديمقراطي" في مستوى التداول ومأسسة المشاركة السياسية والدُربة الديمقراطية، بتداول أطراف سياسية جديدة على السلطة وتواتر أحداث وصراعات جديدة بين الفاعلين. وهي فترة التوافقيّة السياسية التي مثّلت العنوان الأبرز والحاصل السياسي لهذه الحقبة. في حين تبدأ الحقبة الثالثة، من 2021 دون سقف زمني لنهايتها، وهي فترة أسميناها بفترة الاستدراك الديمقراطي.

يُقدّم الشكل الموالي، التحقيب الزمني لعشرية الانتقال الديمقراطي، والخاصيّة السياسية لكل حقبة.

السيرورة السياسية في تونس: الفترات والتحديد الزمني



امتدت حقبة الانتقال الديمقراطي من 2011 الى 2021 بين سيرورتين سياسيتين. تعلّقت السيرورة الأولى، وهي حقبة تميّزت بكونها ورشة التأسيس الانتقالي (من 2011 الى 2014) بتلمُّس الانتقال نحو الديمقراطية، مع تسجيل مشاركة واسعة في الشأن العام "كإجراء نظامي سمح به الهيكل السياسي الجديد،[408]" بفضل الآليات

[408] حامد عبد الله ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971)، ص 217.

التشريعية وديناميكية العملية السياسية. في حين غطّت الحقبة الثانية، الفترة الممتدة من 2014 الى 2021، وتميّزت بكونها سيرورة تعزيز للاستقرار السياسي من خلال استثمار نوع من الدُربة السياسية، ومأسسة المشاركة وترسيخها كسمة ديمقراطية مُتواترة في تونس. شهدت هذه الحقبة صعود فاعلين من خارج المنظومة الرسمية للمشاركة (حركات احتجاجية شبابية)، وإنتاج السياسة تحت عنوان التوافق الذي رُوّج له كحل يستوعب تناقضات الصراعات بين الفاعلين السياسيين. تجتمع الحقبتين المذكورتين لتكوّنان فترة الانتقال الديمقراطي في تونس، وهي الفترة التي أسّست لنوع من التحديث لشكل الحكم ومحاولات رسم شروط وأبعاد جديدة للسياسة كممارسة وفعل تشاركي. سمح هذا الاحلال للمعطيات الجديدة للسياسية، بحصول تغيُّرات في طبيعة ونوعيّة المشاركة السياسية وفق كارل دويتش Karl Deutsch من خلال ما أسماه "التعبئة الاجتماعية التي توجّهت نحو ادماج أكبر قدر ممكن من المواطنين في العملية السياسية[409]". كما نشطت آليات "التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح والاتصال السياسي،[410]" لتوسيع دائرة المشاركة السياسية تحت عنوان رئيسي وهو التوافق 'سياسيا' والتقاء المصالح 'إيديولوجيا وتنظيميّا'.

إذا كانت سيرورة الترسيخ الديمقراطي Consolidation of Democracy أو 'الانتقال الثاني' كما أسماها أودونيل O'Donnell التي تعني "الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال الى نظام ديمقراطي راسخ،[411]" قد انهمكت في استكمال الاطار الدستوري للدولة، و تأطير العملية السياسية "بآليات عمليّة لصُنع القرار في اطار مُؤسسي ديمقراطي؛ [412]"فإن سيرورة الاستدراك الديمقراطي أعادت تدوير الأزمات واستثمارها

[409] Carl Deutsch, « Social Mobilisation and Political Development », *American Political Science Review*, L V, September, 1961.

[410] Gabriel Almond, « The politics of the Developing Areas », *Revue Française de science politique*, 1963, PP. 192-194.

[411] Gerardo L. Munck, « Democratic, transition in comparative perspective ». *Comparative politics*, April 1994.P362.

[412] Fareed Zakaria, « The Rise of Illiberal Democracy », *Foreign Affairs*, November/ December 1997, Vol. 76, No 6. Lien : https://bit.ly/40HJ7Nj

في سياق من "الاستقطاب الشديد بين المجتمع والفاعلين ، وافتقاد الرؤية في اختيار السياسات المناسبة.[413]" يُعاد استحضار الصراع بين ما يُعرف بالشرعيتين السياسيتين المُتنازعتين. حيث ترتكز احداهما على معنى التوافق في اطار ضرورات المرحلة (مرحلة الترسيخ الديمقراطي) وآثار التغذية المُباشرة للدلالات السياسية لهذا النوع من التحالف السياسي ، و تستند الأخرى على مقولات الشرعية المُواطنية الواسعة، لتأثيث مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي (سيرورة الاستدراك الديمقراطي) والتي تُوظّف رجع الصدى أو التأثير المُرتد (التغذية العكسية) لخطاب الأزمة السياسية النقدي المُوجّه نحو فترة الانتقال الديمقراطي، مع تحويل جذري "للبنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية،[414]"كما هو واقع الحال في تونس.

على ضوء هذه الصراعات المُعاد انتاجها وتوظيفها في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي، وهي الحقبة التي أسميناها بالاستدراك الديمقراطي، يُفترض أن تعمل النخب السياسية على مراجعة "ديناميات التوحيد والتجانس السياسيين،[415]" على أرضية التوافقيّة الديمقراطية، ليس بمُفرداتها الدلالية التي تعني الاصطفاف تحت شروط الحكم المُشترك أو تقاسم السلطة، بل بالعودة الى التوافقيّة باعتبارها "المعنى الحقيقي للحكم بالحوار كحل لمشكلة المشاركة.[416]"يشترط هذا التوافق، بلورة أُطروحة النخب من خلال توظيف المُقاربة النُخبويّة عند سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset[417] والتي تُمفصل المسألة الديمقراطية جذريّا مع

---

[413] عائشة سالمي، "دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية. دول ما بعد الحراك العربي،" الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 1، مارس 2021، ص 192-202.

[414] حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري". مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: https://bit.ly/3nwuhLv

[415] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص64.

[416] أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، مرجع سابق، ص113.

[417] يُنظر: سيمور مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة: التغييروالثبات في الهياكل الاجتماعية**.

النخب السياسية، كذلك مُقاربة دانكوارت رستو Dankwart Rustow [418]من خلال نظريته المُسماة "GENETIC"التي تتوجّه نحو النخب السياسية، وتُفردها بتغيير العملية السياسية والمجتمع وتأصيل الممارسة الديمقراطية. تتولّى النخب السياسية إعادة التفكير في التوافقيّة السياسيّة في زمنيّة الاستدراك الديمقراطي، وهو توافق يعود الى الشروط الأساسية والرئيسية التي تعني "تآلف المكوّنات السياسية للمجتمع حول فكرة الدولة،[419]"التي تتطلّب مشاركة واسعة ومُكثّفة بأشكال وطرائق مُتعددة لاستعادة –استدراك –الديمقراطية.

إذا كانت الديمقراطية المُستقرّة تتطلّب وفق فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama "طبقة وسطى عريضة،[420]" فإن هذه الطبقة تستطيع –من وجهة نظرنا- أن تخلق ديناميكية سياسية من خلال تجديد المشاركة السياسية الواسعة؛ هذه المشاركة التي تخلق وتُعبّر في نفس الوقت، على تفاعل الأفراد الذين يُشير اليهم فوكوياما Fukuyama داخل إطار تداولي يجد شروطه وفضاءه وآلياته، ضمن مفهوم "الاندماج الجمهوري" ليورغن هابرماسJürgen Habermas [421] حيث يقع الجمع بين الحريات الفردية من جهة، والحريات الجماعية التي تُمثّل "أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تُواجه أيّ عملية تحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري،[422]" خاصة مع بروز صراع الحريات الفردية والجماعية في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، وظهوره على رأس أولويات السيرورة السياسية الجديدة.

---

[418]يُنظر: دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

[419] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي**، مرجع سابق، ص13.

[420] فرانسيس فوكوياما، **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص559.

[421] Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

[422] كمال جعلاب، "دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة"، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، ص20.

أ-التوافق والحل الديمقراطي

يُعاد استحضار فكرة التوافق السياسي ضمن أُفق جديد للممارسة السياسية، يتعدّى النموذج العملي الذي وفّرته هذه الآليّة في فترة الترسيخ الديمقراطي. حيث لم يعد ممكنا إعادة انتاج التوافق بنفس المنطق الاجرائي الذي ساهم نسبيّا في تجاوز جزء كبير من الخلافات الجوهرية بين الأطراف السياسية. إذا كان التوافق في مستوى النظام السياسي في تونس، قد مثّل "سياسة عمليّة أملتها الضرورة والقوانين المُتناسبة مع الحاجة والتجربة التاريخية والثقافية،[423]" فإنه لا يجب إعادة انتاجه في فترة الاستدراك الديمقراطي بنفس الشاكلة أو الصورة وذلك لاختلاف السياقات والرهانات. يجب أن يظهر التوافق ضمن إطار سياسي "لا يحصر نفسه في ديمقراطية الأغلبية[424]" التي قد تُهمّش جزء من المُستفيدين من تعزيز المشاركة السياسية والاسهام في الشأن العام على أرضية الاستدراك الديمقراطي. يُعاد استحضار فكرة التوافقية Consociational Democracy التي ظهرت تاريخيا مع مساهمات الماركسية النمساوية وخاصة مراجعات آرنت ليبهارت Arend Lijphart [425] وغيرهارد ليمبروخ Gerhard Lehmbruch في دراسته *"ديمقراطية التمثيل المُتناسب[426]"* لفهم كيفيّة ربطها "بالبنية الاجتماعية والسياسية والظروف والمعطيات والثقافة السياسية السائدة في أوساط الفاعلين السياسيين.[427]" في هذا الاطار، يجب توجيه الثقافة السياسية في زمن ما بعد الانتقال الديمقراطي (فترة

---

[423] عزمي بشارة، "في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مرجع سابق، ص9.

[424] المرجع نفسه.

[425] Arend Lijphart, *Thinking about Democracy : Power Sharing and Majority Rule in Theory and Practice* (London and New York : Routledge, 2008).

[426] Gerhard Lehmbruch, *Système politique et culture politique en Suisse et en Autriche*. 1967.

[427] عزمي بشارة، "في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مرجع سابق، ص9.

الاستدراك الديمقراطي)، نحو مسألة المشاركة السياسية لضمان تكتُّل أكبر عدد ممكن من المعنيين بالشأن العام، حول مسألة الديمقراطية وفي سبيل "توافر قيادات قادرة على التفاهم مع المجموعات التي تُمثّلها.[428]"

يعرض ليبهارت Lijphart في مقالته حول الديمقراطية التوافقية،[429] تحليلا للشروط المُلائمة لتحقيق النظام الديمقراطي التوافقي، والتي نعتبرها نموذجا عمليّا لممارسة تسمح للنخب السياسية التونسية، باستدراك الديمقراطية بما هي أولوية المرحلة الراهنة، ورهان أساسي تقف عليه استمرارية المؤسسات الوسيطة، ومدى تفاعل الرأي العام مع الشأن السياسي من خلال المشاركة الواسعة.

تتكثّف هذه الشروط أو النقاط فيما يلي:

- تكتُّل أغلبية واسعة تُؤمن بالمشاركة السياسية وتغليب الديمقراطية.
- ردم الهُوّة بين الجماعات المُنقسمة في المجتمع.
- التقارب في حجم المجموعات السياسية مما يخلق توازنا للقوى فيما بينها.
- جعل القرار السياسي أقل تعقيدا.
- تعزيز الوحدة الوطنية.
- تغليب الولاء الجماعي المُتمحور حول الاستدراك الديمقراطي، على حساب الولاءات الفرعية.
- تبنّي مبادئ التسوية والحلول الوسيطة.

---

[428] M.P.C.M. Van Schendelen, « Consociational Democracy : The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms, » *Political Science Review*, Vol.14 (1985), p.148.

[429] Arend Lijphart, « The Puzzle of Indian Democracy : A Consociational interpretation, » *The American Political Science Review*, vol.90, no, 2 (June 1996), pp. 262-263.

يمكن إعادة بناء الأغلبيات الديمقراطية التي تُناضل في سبيل الاستدراك الديمقراطي، على قاعدة تغليب الديمقراطية التي تسمح بتذليل الخلافات والاختلافات بين الجماعات. كما يُصبح القرار السياسي-النضالي ضمن أُفق المرحلة الراهنة، أكثر سلاسة واستجابة لمُتطلّبات الصراع السياسي، مما يُسهم في تغذية الوحدة الديمقراطية بين الجماعات ويُيسّر التسويات والحلول الوسيطة.

ب-الاندماج الجمهوري: بين ما هو ضروري عمليّا وماهو ممكن موضوعيا

تُشير النقاط المذكورة أعلاه والمُتمحورة حول القُدرات الإجرائية للتوافقية السياسية، الى انصهار الطرح الديمقراطي في زمنيّة الاستدراك الديمقراطي، ضمن ما أسماه يورغن هابرماس Jürgen Habermas بالاندماج الجمهوري[430]. تظهر هذه الفكرة كحصيلة للنقاش بين الطرح الليبرالي والطرح الجماعاتي، بمعنى بين فكرة الحريات الفردية من جهة، وأطروحة الحريات الجماعية التي تنصهر داخلها حريات الأفراد. يجد هذا الطرح وجاهة نظرية وإمكانية عملية للإستفادة منه في السياق السياسي في تونس في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، خاصة مع حالة "التفكك الناتجة عن التفاعل بين ثلاثة متغيرات: يتعلق المتغيّر الأول بتفاقم الانقسامات المجتمعية. في حين يتعلق المتغيّر الثاني بهشاشة المؤسسات السياسية الجديدة وعدم قُدرتها على احتواء هذه الانقسامات ومواجهتها. أما ثالث هذه المتغيّرات، فيهُم طبيعة اختيارات النخب السياسية وسلوكها.[431]" لعبت هذه المُغيّرات أدوارا كابحة للمشاركة السياسية والانخراط الواسع في الشأن العام. كما أعاقت مسألة الحريات الفردية والجماعية، سيرورة المشاركة وتقاطعات المؤسسات الوسيطة مع تشاركية السلطة.

---

430 Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

431 معتز الفجيري، "على ضوء الحالة التونسية: لماذا تنهار الديمقراطيات الناشئة؟ "، العربي الجديد. الرابط: https://bit.ly/3KjydrD

نجح الانتقال الديمقراطي في تونس، في التحول من الدولة القانونية الى دولة القانون من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد يسير بمقتضاه "الجميع في ركب التُوجُّه الأسمى للإرادة العامة".[432] حيث كانت مسألة ضمان الحريات والحقوق الفردية "أحد التحديات الأساسية التي واجهتّ عملية التحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري "[433]. تفطّن الفاعلون السياسيون في فترة التأسيس الديمقراطي الى أن "عملية صنع القانون رغم طابعها الاجرائي الذي يقوم على احترام أشكال وإجراءات مُعيّنة ومُحدّدة سلفا، ليست مستقلة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية"[434]. لذلك، وقعت بلورة تصوُّر لمعنى الإرادة العامة من خلال قوانين وتشريعات مزجت بين دولة القانون باعتبارها "دولة القانون الصالح" [435] وبين الديمقراطية التي وإن كانت تتحدّدُ عبر مجموعة من الضمانات القانونية، إلا أنها قبل كل شيء تعني "احترام التطلعات الفردية والجماعية التي تُوفّق بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع جماعة اجتماعية أو قومية أو دينية خاصة."[436]

بالعودة الى أطروحة هابرماس Habermas حول الاندماج الجمهوري، وتوظيفها في سياق الجهد المُتعلّق بالدفاع عن الحريات الفردية والجماعية في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي؛ يمكن أن تنصهر جُهود النخب السياسية في إطار تغذية المشاركة السياسية، ضمن القُدرات الاجرائيّة لهذا الطرح. حيث تُنضجُ "المشاركة السياسية تلك الخيارات التي تُعبّر بحق عن الإرادة الشعبيّة،[437]"في مواجهة صراع الحريات الذي أصبح عنوانا للخصومة

---

[432] جون جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص35.

[433] كمال جعلاب، "دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة،" الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، ص20.

[434] كمال جعلاب، **المرجع نفسه**، ص8.

[435] Joseph Raz, ***The Rule of Law and its Virtue***, in : Joseph Raz (ed.), The Authority of law : Essays on Law and Morality (Oxford : Clarendom Press, 1979), P.211.

[436] آلان توران، **ماالديمقراطية؟** ترجمة عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000)، ص 23.

[437] Coleman, J,.et Ferejohn, J : « Democracy and Social Choice », *Ethics*, Vol.97, no1, 1986. P.17.

السياسية الراهنة. تُمثّل مسألة الحريات أولوية مُلحّة لدفع عملية المشاركة السياسية، بمعنى أن "أولوية الحرية لا تستبعد التبادلات الحديّة ضمن نظامها، إنما تسمح بأن تكون للحريات وخاصة تلك التي يُغطّيها مبدأ المشاركة[...] أهمية من ناحية دورها الرئيسي المُتمثّل في حماية الحريات.[438]" تُؤكد هذه الأطروحة، التلازم بين الحرية كمعطى انساني فردي وجماعي، وبين المشاركة السياسية من جانب أن احترام الحريات السياسية "هي الفضيلة الرئيسيّة لمبدأ المشاركة السياسية،[439]" لذلك، يجب توظيف الصراع السياسي الراهن في اطار استرداد الحريات الأساسية من خلال العمل على "مراجعة القيود الموضوعة على مبدأ المشاركة[440]"ودمج مبدأ الالتزام السياسي بالمشاركة الواسعة. يعني مبدأ الالتزام السياسي، من وجهة نظر عمليّة وفي سياق الراهن التونسي، أن "حقوق المشاركة والتواصل السياسي، تحظى بالأفضلية وتسمح بتحقيق غرضين؛ يتعلّق الأول بالمواطنة بوصفها إمكانية المساهمة في الممارسات المشتركة؛ ومن جهة أخرى، الحل لأزمة مشروعية الدولة.[441]"

تختزل هذه المقاربة التي يُبورها هابرماس Habermasضمن ما أسماه الاندماج الجمهوري، خلق تركيبة إدماجيه سياسية جديدة تدفع عملية المشاركة السياسية الواسعة نحو حدّها الأقصى. كما تعمل على إيجاد تسويات compromises بين المجموعات السياسية الباحثة على الفعل والتأثير في الفضاء العام، وخاصة مُعالجة أزمات ما بعد الانتقال الديمقراطي الذي اختزل مسألة المشاركة السياسية ضمن بُعد سياسي وتشريعي أُحادي، لا يخدم بالضرورة مسألة المشاركة في الشأن السياسي العام بمعناها الواسع.

---

[438] Ibid.

[439] جون راولز، **نظرية في العدالة**، ترجمة ليلى الطويل (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص291.

[440] المرجع نفسه، ص284.

[441] Jürgen Habermas, Droit et démocratie, entre faits et normes (Paris : Gallimard, 1997), p294.

تظهر مسألة المشاركة السياسية وإعادة التفكير في جعلها أكثر ديناميكية، كمهمّة أساسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس. لا يمكن التفكير في إدارة العملية السياسية وجدولة

الأزمـات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية الراهنـة، دون إفـراد المشـاركة السياسـية بالأهميـة الازمـة علـى جـدول التفاعـل مـع الشـأن العـام والـراهن السياسـي. تنفـتح سـردية النضـال مـن أجـل الحريـات الفرديـة والعامـة، على الحـق في المشـاركة والفعـل الإيجـابي في الشـأن العـام؛ ويقـع على عـاتق النخـب السياسـية والأكاديميـة والمؤسسـات الوسـيطة، بلـورة تصـوُّر خـاص بمرحلـة مـا بعـد الانتقـال الـديمقراطي، وهـي المرحلـة التي تقتضـي مـا أسـميناه الاسـتدراك الـديمقراطي، حيـث يحظـى مطلـب الديمقراطيـة بالأولويـة القصـوى على جـدول أعمـال هـؤلاء الفـاعلين. تطلـب المشـاركة السياسـية اجماعـا عامـا تحـت شـروط التوافقيـة السياسـية التي تختلـف جـذريّا –كمـا أسـلفنا- علـى الـدلالات والتمظهـرات التـي اتخـذتها فـي فتـرة الترسـيخ الـديمقراطي؛ اذ تنعقـد التحالفـات السياسـية وسـيناريوهات التـأثير في الشـأن السياسـي، علـى أرضـية الحلـول التوافقيـة الديمقراطيـة، بمـا هـي منظومـة جامعـة للمجموعـات السياسـية المختلفـة، وللأطروحـات السياسـية ذات العلاقـة بالنضـال مـن أجـل الاسـترداد الـديمقراطي وبشـرط التشـاركية. تعمـل التوافقيـة الديمقراطيـة على تجـاوز الأُطـر المفهوميـة الضـيّقة نسـبيّا والمتعلقـة بالحريـات الفرديـة، أو الحريـات الجماعيـة التي تنصـهر داخلهـا حريـات الأفـراد؛ حيـث يعمـل مفهـوم الانـدماج الجمهـوري كتصـوُّر عملي، يمكـن لـه أن يُلغي التمـايُزات بـين مختلـف التصـورات حـول الأسـبقية النظريـة والعمليـة للحريـات الفرديـة أو الجماعيـة وعلاقاتهـا بالديمقراطيـة. يمكـن للفاعـل السياسـي أن يسـتثمر فيمـا للتوافقيـة الديمقراطيـة مـن ممكنـات ضـمن أُفـق الانـدماج الجمهـوري، شـرط أن يكـون حاصـل الاسـتثمار مُوجّهـا نحـو تغذيـة المشـاركة السياسـية والاسهام في تدبير أزمات السياسة في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي.

في المُحصّلة، تسـمح ديناميـة صـراع الشـرعيات في تـونس، بتعبئـة الـرأي العـام حـول ضـرورة الانتبـاه الـى العنصـر الأساسـي أو العامـل الرئيسـي للأزمـات الراهنـة. حيـث تُشـرّح هـذه الديناميـة الجسـم

السياسي المُعطّل بفعل التأزيم المُتعمّد للعلاقة بين المجتمع والسياسة، وإخراج المشاركة بصيغتها المُتداولة قبل 2021، في صورة الآلة المُحطّمة للمشاركة المباشرة للمواطنين. يمكن أن يتبلور عند الرأي العام تهافت هذا الطرح شرط انكباب الفاعلين السياسيين على صياغة عقد سياسي جديد يأخذ في عين الاعتبار الشروط المُستجدّة للمشاركة في الشأن العام، ويُدمج بين الحريات والديمقراطية وتدبير الشأن العام.

ما يمكن أن يكون خاتمة

يُخاطب الفيلسوف اليوناني "بروتاغوراس" أحد الآباء حول أفضل طريقة لتربية ابنه: "اجعله مواطنا في دولة ذات قوانين صالحة." تظهر الدولة من خلال هذه الإجابة، آلة انتاج للمواطنة من خلال قوانينها التي يُريدها "بروتاغوراس" صالحة. في هذا السياق، اجتهدت دولة الثورة في تونس سنة 2011 في انتاج القوانين التي تُمكّن من إغناء المواطنة والمشاركة في الشأن العام. غير أن الانتقال الديمقراطي واجه مجموعة من الأزمات أثّرت في سياقات تعميم المواطنة، وأفرزت إشكاليات سياسية متعددة توزّعت بيت إخفاقات النخب السياسية في تدبير الانتقال

الديمقراطي، وبين نُكوص المشهد السياسي نحو حالة من الشعبوية، مع ارتباك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وبروز تشوُّهات مسّت الهوية وأعادت تشكيل الدولة والسياسة.

تحوّل الانتقال الديمقراطي الى "ليفياثان" ابتلع التطورات التاريخية التي شهدتها الدولة التونسية في عقد انتقالي ديمقراطي في شكله وبعض مضامينه. في هذا الإطار، كشفت الوقائع الخام التي استندت اليها ورقات هذا الكتاب، على شرخ واضح بين شروط الانتقال الديمقراطي فكرا وممارسة، وبين الدولة التي أعادت انتاج شروط تأسيسها، إذ تزامن تأسيس دولة الانتقال الديمقراطي في 2011 مع انتخاب مجلس تأسيسي تولّى صياغة قانون مُنظّم لهذا الانتقال. كان هذا الشكل التأسيسي مُشابها لما وقع في لحظة تأسيس دولة الاستقلال، حيث ترافق اعلان الجمهورية مع انتخاب مجلس تأسيسي تولّى تنظيم الجمهورية الوليدة. طرح هذا التزامن سؤالين يتعلقان بحدود السلطة التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما في عملية ترتيب شروط ظهور الدولة التونسية. لذلك، يُعاد استحضار التاريخ السياسي للدولة التونسية لفهم ميكانيزمات اشتغال العقل السياسي، في سياق تدبيره للحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مُعاودة فلسفية لطرح الفيلسوف "هيغل" عن الدولة التي يستحيل معها فصل العقل عن التاريخ. حاولت الورقات المعروضة في متن هذا الكتاب، أن تُقدّم مفاتيح لفهم التاريخ السياسي للدولة التونسية في عقد الانتقال الديمقراطي من خلال توظيف قاعدة البيانات المتوفرة من أحداث، وما يحكمها من مفاهيم وبراديغمات تجاوزت في بعض الأحيان محمولها القانوني والسياسي والفلسفي.

بعد عقد من الانتقال الديمقراطي، يُطرح سؤال الدولة خارج هذا الانتقال ومن داخل مصفوفة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحت أرضية تدبير الأزمات، وربما يُفيد منهج التحقيب على طريقة "ميشال فوكو" في عملية تقسيم السيرورة التاريخية للانتقال الديمقراطي كرونولوجيا

بين ثلاثة أطوار تاريخية: الطور الأول يمتد من 2011 الى 2014، ويمسح الطور الثاني الفترة من 2014 الى 2019. أما ثالث هذه الأطوار، فيُغطّي الفترة من 2019 الى جويلية 2021.

لا يتزامن هذا التقسيم أو التحقيب التاريخي مع محطات انتخابية أو تغييرات على رأس السلطة السياسية، بل يُحصي التغيرات البنيوية التي طبعت أزمات الانتقال الديمقراطي، وتزايد حدّتها رغم تعاقب المحطات الانتخابية وبروز فاعلين جدد. يتطلب مثل هذا الفهم والتأويل، أن نُوظّف ما أسماه "آلان توران"، "براديغما جديدة لفهم عالم اليوم" في ضوء انتصار الاقتصاد على السياسة وإعادة بروز القضايا الثقافية التي بلغت حدّا من الأهمية فرض على الفكر الاجتماعي أن ينتظم حولها. يجد هذا الطرح وجاهته من خلال التأمل في البناء الانتقالي في تونس، حيث كانت هندسة دولة 2011 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مُتساوقة مع المخطط الليبرالي المهيمن عالميا والذي يُعاني من أزمات بنيوية عميقة أفقدته شروط امكان استمراره، خاصة مع أزمة الكوفيد. غير أن مُخرجات الانتقال الديمقراطي في تونس، لم تحاول التشديد على الخط الفاصل بين النظام المُعولم للديمقراطية وبين الخصوصيات المحلية والوطنية للمجتمع التونسي. على ضوء ذلك، تحوّل الانتقال الديمقراطي الى "حالة استثناء" في التاريخ السياسي التونسي، باستعارة عبارة "الاستثناء" من "جورجيو أغامبن".

يبدو أن هذا الاستثناء أصبح حالة شبه دائمة تُلازم العقل السياسي التونسي، حيث تموضع هذا العقل في "منطقة اللايقين" بتعبير "ميشال كروزييه"، ليس ذلك "اللايقين" الذي يهدف الى السيطرة على الخصم السياسي أو تحييده، بل هو لايقين ينسحب على القدرة على إدارة الحاضر واستشراف المستقبل. يُطرح على العقل السياسي التونسي أن يُقيم مصالحة تاريخية بين الواقع بأزماته وبين شروط إعادة انتاج هذا الواقع، كما يفرض ذلك أن نبحث في خلق تغييرات على المدى

البعيد كما كتب "سمير أمين" حول الثورات العربية. في نفس السياق، يجب الاستثمار في التسيُّس الجديد للفئات الاجتماعية التونسية وحماسة المطلب الديمقراطي والديناميكية التي ميّزت الشعوب المنتفضة كما أسماها "بنيامين ستورا" في تأملاته حول الانتفاضات العربية.

لعل أهم مُنجز للانتقال الديمقراطي في تونس، هو إعادة ولادة الفرد من جديد وفك الجهل بالحقائق الداخلية لسيرورة السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، ويمكن لهذا الفرد كما كتب "ايمانويل كانط" في مقالة "مالتنوير؟" " أن يُسقط استبدادا فرديا، عن طريق الثورة أو أن يضع حدّا لاضطهاد يقوم على التعطش للثروة والنفوذ".

المراجع

باللغة العربية

1- الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط.1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010.

2- الرضواني، محمد. **المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب**، المغرب: الاتحاد الإشتراكي،2010.

3- الشيخ، محمد. **الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة**. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة: 2019.

4- الأشقر، جيلبير. **هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لازالت قائمة؟ تأمُّل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية**. مجموعة مؤلفين، الثورات العربية، عُسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق جمال باروت، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2018.

5-المصري، رفيق. **الدين والسياسة والديمقراطية**، الطبعة الأولى، مصر: مركز حقوق الانسان،2007).

6- أوربيناتي، نادية. **أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية**، ترجمة عماد شيحة، بيروت: دار الساقي، 2019.

7-آرنت، حنا. **مالسياسة؟ أسبابها وتداعياتها**، ترجمة نادرة السنوسي، ط1، الجزائر: دار ابن النديم، 2019.

8- أرسطو. **كتاب السياسة**، ترجمة أوغسطين بربارة البوليسي، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية، 1957.

9- الخزرجي، ثامر. **النُظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

10- البلواني، عادل. **النظرية السياسية لهابرماس الحداثة والديمقراطية**، الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 2014.

11- باومان، زيجمونت وبوردوني، كارلو. **حالة الأزمة**، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018.

12- بشارة، عزمي. **الانتقال الديمقراطي واشكالياته**، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020.

13-ـــــــــــــ بشارة، عزمي. **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**. مجلة سياسات عربية، العدد 40، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2019.

14- بيّات، آصف. **الحياة سياسة، كيف يُغيّر بُسطاء الناس الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014.

15- بوبر، كارل. **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة أحمد مستجير، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999.

16- توران، آلان. **مالديمقراطية؟** ترجمة عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000.

17- جيدنز، أنطوني. **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 2010.

18- جاك روسو، جون. **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

19- جعلاب، كمال. **دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة**، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021.

20- داعوب، الهادي صالح، **الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر**. مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. العدد 53، 2013.

21- دال، روبرت. **الديمقراطية ونُقّادها**، ترجمة نمير عباس مظفر. ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005.

22- راولز، جون. **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ترجمة حيدر إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

23- رونسيير، جاك. **كراهية الديمقراطية**، ترجمة أحمد حسان. ط1، بيروت: دار التنوير، 2012.

24- سن، أمارتيا. **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

25- سيمون، بابلو. **الديمقراطية عند كارل شميت**، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص26.

26- **قاموس أوكسفورد للعلوم الاجتماعية، كلم إحدى عشرة في الدستور والدستورية**، ترجمة ثائر ديب، تبيّن، العدد 3(شتاء 2013).

27- قسومي، المولدي. **صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس**، ط،1 تونس: دار محمد علي الحامي، 2021.

28- لوكا، جون. **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي. ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وFondiyone Eni Enrico Mattei، 2000.

29- مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب. **التحول الديمقراطي في المغرب الرهانات، المعوقات والحدود**، المغرب، منتدى المواطنة،2003.

30- مولر، يان فيرنر. **مالشعبوية؟** ترجمة رشيد بوطيّب، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية:2017.

31- هلال، على الدين. **الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين**. سلسلة عالم المعرفة 479.الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2019.

32- هنتنغتون، صمويل. **الموجة الثالثة. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت: دار ابن خلدون، 1993.

باللغة الأجنبية

1- Armstrong, Gray & Kotler, Philip. *Marketing An Introduction*. Upper Saddle River, N. J. Prentice Hall, 7 Edition, 2005.
2- Agamben, Georgeo. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Daniel Heller–Roazen (trans.). Stanford/ California: Stanford University Press, 1998.
3- Baumann, Zygmunt. *Memories if Class : The Pre-History and After-life of Class*. London: Routledge and Kegan Paul, 1982.

4- - Bras, Gérard. *Les voies du peuple. Éléments d'une histoire conceptuelle*. Paris : Amsterdam Editions/ Préface d'Etienne Balibar, 2018.
5- Carré, Dominique & Delbarre, Roger. *Sondage d'opinion : la fin d'une époque*. Paris : L'Harmattan, 2003.
6- Carpini, Delli, M.X., and Keeter, S. *What American know about politics and why it matters*. New Haven, CT : Yale University Press, 1996.
7- Charaudeau, Patrick. *Discours d'information médiatique. La construction du miroir social*. Paris : Nathan-Ina, 1997.
8- Chilton, Paul. *Analysing Political discourse : Theory and practice.* London : Routledge, 2004
9- Crouch, Colin. *Post democracy*. Cambridge, UK : Polity, 2004.
10-Cunningham, B. S. The Idea of Propaganda: *A Reconstruction. Praeger Publishers*. USA : Westport,2002.
11-Dalton, R.J. *Citizen politics : Public opinion and political parties in Advanced industriel Democracies* (5th edn). Washington, DC : CQ Press, 2008.
12-De Tocqueville Alexis. *De la démocratie en Amérique*. Paris : L'Harmattan, 2005.
13-De Malberg, Raymond Carré. *Contribution à la théorie générale de l'Etat*. Vol.1. Paris : CNRS, 1985.
14-Edelman, Murray. *The Symbolic uses of politics*. Urbana, IL : University of Illinois Press., 1967.
15-————————. *Political Language: Words that succeed and policies that Fail.* New York : Academic Press, 1977.
16-Ellul, Jacques. *Propaganda, The formation of men's attitudes*. Vintage books, NY, 1973.
17-Ferrie J-N & Santucci J-C (SD). *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*. Paris : CNRS éditions, 2006.
18-Foucault, Michel. *L'archéologie du savoir*. Paris : Gallimard, 1969.
19-Goodin, Robert E. & Hans – Dieter Klingeman. *Political Science : The Discipline*, in : Robert E. Gooding and Hans- Dieter Klingemann (eds.), A new Hand book of Poltical Science. Oxford University Press, 1998.
20-Godelier, Maurice. *L'idéel et le matériel : pensée, économies, sociétés*. Paris : Flammarion, 2010.

21-G. Bateson & R. Birdwhistellé & E. Goffman, E. T. Hall, D. Jackson, SCherfle. S. Sigman, P. Watzlawick (1981). *La Nouvelle Communication*. Traduction D. Bansard A. Cardoen, M. C. Cchirierie J. P. Simon et Y. Winkin. Edition du Seuil.

22-Habermas, Jürgen. *Between Facts and Norms : Contribtions to a Discours Theory of Law and Democracy*. The MIT Press,1996.

23-Kelsen**,** Hans. *La démocratie, sa nature, sa valeur*. Paris : Einsenmann, 1932.

24-Kymlica, Will and Phostl, Eva, (eds.). *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

25-Laclau, Ernesto. *On Populist Reason*. London, 2007.

26-——————. *Politics and Ideology in Marscist Theory : Capitalism, Fascism, Populism*. London : NLB, 1977.

27-Lippmann, W. (1922). *Public Opinion*. London : Allen and Unwin. 2009.

28-Lenz, Juan & Stepan, Alfred, Problem of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America and Post- Communist Europe (Baltimore : John Hopkins Press, 1996), Larry Diamond, Developing Democracy : Towards Consolidation (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1999).

29-Mc Nair, B. *An introduction to political communication* (5th edn). London : Routledge, 2011.

30-Mudde, Cas. *The Populist Radical Right Parties in Europe*. New York : Cambridge University Press, 2007.

31-—————. Cristobel Rovira Kaltwasser. *Studying Populism in comparative Research: Reflections on the contemporary and future Research agenda*. Oxford : Comparative Political Studies, 2018.

32-—————. & Crist. Bal Rovira Kaltwasser. *Populism: A Very Short Introduction.* New York: Oxford University Press, 2017.

33-Lewis, Paul. Democratization in Eastern Europe. In Potter (Ed.). Cambridge : Polity, 2005.

34-Molloy, David. *What is the populism and what does the term actually mean ?* BBC News,6 March 2018.

35-Noëlle – Neumann, E. *The Spiral of Silence : Public opinion- Our social skin*. Chicago University Press, 1993.

36-Pasquino, Gianfranco. *Populism and Democracy*, in: Daniele Albertazzi & Duncan McDonnell (eds.), Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

37-Priester, Karin. *Populism Historical and Current Manifestations*,1998.

38-Quéré, Louis. *Aux origines de la communication moderne***.** Des mémoires équivoques. Paris : Aubier, 1982.

39-Raz, Joseph. *The Rule of Law and its Virtue*, in : Joseph Raz (ed.), The Authority of law : Essays on Law and Morality. Oxford : Clarendom Press, 1979.

40-Rosanvallon, Pierre. *La contre-démocratie*. *La politique à l'âge de la défiance*. Paris : Seuil, 2006.

41-Rosenblum, Nancy L. *On the Side of the Angels : An Appreciation of Parties and Partisanship*, 2008.

42-Slomp, Gabriella. *Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception*. Helsinki ,2007.

43- Schumpeter, Josheph A. *Capitalism, Socialism and Democracy. London* : New York, Routledge,1996.

44-Sandel, Michael J. *Populism, Liberalism and Democracy, In Philosophy and social Criticism*. 2018.

45- Sartori, Giovanni. *The Theory of Democracy Revisited***.** Part 1 : *The contemporary Debate*. Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987.

Albin Michel, :46-Savidan, Patrick. *Voulons-nous vraiment l'égalité ?* Paris .2015

47- Schmitt, Carl. *Constitutional Theory*. London : Duke University Press, 2008.

48- Skocpol, Theda. *State and Social Revolutions, A Comparative Analysis Of France, Russia, And China*. Cambridge University Press, 1979.

49- Slomp, Gabriella. *Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception*. Helsinki, 2007.

50-Streeck, Wolfgang. *Buying Time : The Delayed Crisis Of Democratic Capitalism*, translated by Patrick Camiller and David Fernbach. London : Verso,2014.

51- Taggart, Paul. *Populism*. Philadelphia : Open University Press, 2000.

52Touraine, Alain. *Qu'est- ce que la démocratie ?* Paris : Fayard, 1994.

53-Wittgenstein, L. *Philosophical investigations*. Oxford : Black Well, 1953.